المساعدات الإماراتية
UAE AID

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

الإمارات العربية المتحدة

المساعدات الخارجية

2017

الإمارات العربية المتحدة

2017

المساعدات الخارجية

www.mofaic.gov.ae

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2017
صدر في أبوظبي بواسطة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

الرقم الدولي: ISBN 978-9948-37-852-5

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
صندوق بريد 1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 000 22 22 2 971+
فاكس: 970 31 49 2 971+
البريد الإلكتروني: foreignassistance@mofaic.gov.ae
الموقع الإلكتروني: www.mofaic.gov.ae

تمت الطباعة على ورق 100% صديق للبيئة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

عـــــام
زايـــــد

YEAR OF
ZAYED

”مهما أقمنا من مبانٍ ومنشآت ومدارس ومستشفيات..
ومهما مددنا من جسورٍ وأقمنا من زينات، فإن ذلك كله يظل
كياناً مادياً لا روح فيه، وغير قادر على الاستمرار، إن روح كل
ذلك (الإنسان)، فهو القادر بفكره، القادر بفنه وإمكانياته على
صيانة كل هذه المنشآت، والتقدم بها والنمو معها“

المغفور له بإذن الله
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

”ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة اتباع نهجها الثقافي في التعامل مع دول العالم والدعوة لإحقاق الحق والعدل للمُضطَهدين وبناء جسور المحبة والتعاون والتلاقي بين شعوب العالم المختلفة ليعُمَّ السلام والإزدهار على البشرية جمعاء.“

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

”دولتنا تؤمن بأهمية التعاضد والتآزر بين دول العالم كافة ونحرص أن تكون دولتنا عضوا فعالا في المجتمع الدولي من خلال توجيه المساعدات الخارجية التي تقدمها الى الأولويات العالمية التي تحددها منظمات التنمية والاغاثة الدولية وتتلاقى مع الاهداف الإنمائية المتمثلة في مكافحة الفقر والجهل والمرض.“

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)

”لدى صياغتها نهجها الخاص في تقديم المساعدات الخارجية، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة فكرة التنمية المستدامة التي أسس لها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، والتي تعد الرؤية والأساس الذي قامت عليه دولتنا، ثم نقلت ذلك إلى النطاق العالمي، ولا تزال بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وفية لهذا النهج التنموي الانساني لما فيه خير وصالح البشرية جمعاء.“

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

رسالة

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

تبنت دولة الإمارات، ومنذ تأسيسها، نهج تقديم المساعدات الخارجية لمختلف الدول والشعوب الشقيقة والصديقة المحتاجة، حيث عملت الدولة على مضاعفة وتعظيم أثر المساعدات المقدمة التي تسهم في تعزيز السلام العالمي والازدهار والقضاء على الفقر بكافة صوره وأشكاله. ودولة الإمارات ملتزمة تجاه تقديم المساعدات والمساهمة في حل القضايا الإنسانية أينما كانت، حيث ترتكز سياستها على مبادئ وقيم عربية وإسلامية أصيلة، تؤكد ضرورة تقديم العون والدعم للشقيق والصديق دون منّة أو تفاخر، وهي مبادئ أرسى دعائمها في المجتمع الإماراتي المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الوالد المؤسس لدولة الإمارات "طيب الله ثراه". كما أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- عن تسمية عام 2018 في دولة الإمارات بـ "عام زايد"، ليكون فرصة لاستذكار مآثر هذا القائد، وترسيخها لدى أبناء جيل اليوم، ليتمكنوا من السير على خطى الآباء المؤسسين، وخصوصاً في خدمة الوطن والإنسانية، وحمل شعلة العطاء وحب الخير ونشر السلام، متحلين بالأخلاق الحميدة التي تعزز من الانفتاح على الثقافات الأخرى.

إن دولة الإمارات قد قطعت شوطاً كبيراً في ربط مساعداتها بأهداف التنمية المستدامة، التي تعمل على تحسين حياة الأفراد، وخصوصاً الأهداف الرئيسة التي تركز على مكافحة الفقر والجوع، وبرامج دعم وتمكين النساء والفتيات، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية اللازمة، وكذلك الفرص التعليمية بما يحقق أيضاً تساوي فرص التعليم بين الجنسين، التي تعمل على انتشال المجتمعات من دائرة الفقر والجهل، وتضمن انخراط تلك المجتمعات في مسيرة التقدم والتنمية.

كما أن دولة الإمارات استطاعت أن تبني علاقات شراكة إنسانية وتنموية مع العديد من المنظمات الدولية، وخصوصاً منظمات الأمم المتحدة، التي استطاعت أن تسهم في تخفيف وطأة الوضع الإنساني في العديد من دول العالم، لا سيما وأن العالم يشهد وللأسف مزيداً من تلك الأزمات والصراعات والكوارث الطبيعية التي تتطلب مزيد من الدعم والمساعدات وتعزيز برامج دعم الاستقرار، وإيجاد حلول تمويلية مبتكرة تعمل على استدامة مصادر التمويل.

أود أن أتقدم بالشكر والعرفان لجميع زملائي العاملين في المجال الإنساني، وخاصة في مناطق الكوارث والنزاعات، الذين يخاطرون بأرواحهم في سبيل الانسانية. ولا يفوتني أن أستذكر تضحيات شهداء فريق الواجب الإنساني الإماراتي في مختلف أرجاء العالم، الذين وهبوا حياتهم تلبية لنداء الواجب، مما يستدعي منا تنسيق الجهود الدولية لمحاربة الوجه القبيح للإرهاب والأفكار الأيديولوجية المتطرفة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع المؤسسات الإماراتية المانحة التي أسهمت في دعم مكانة الدولة على الصعيد الدولي في المجال الإنساني والتنموي والخيري. حيث كانت وما تزال المؤسسات الإماراتية سباقة في مد يد العون لكل محتاج، ولا تألوا جهداً في مسابقة الزمن للاستجابة والتعامل مع مختلف الكوارث والأزمات التي تتطلب سرعة الاستجابة وتوفير الموارد والدعم اللازم، بما يضمن المساهمة في حفظ استقرار وازدهار العالم الذي نعيش فيه.

عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

كلمة

معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي

يأتي إصدار هذا التقرير السنوي للمساعدات الإماراتية الخارجية، متزامنا مع الاحتفاء بالذكرى المئوية لميلاد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الوالد المؤسس لدولة الإمارات، وإعلان عام 2018 "عام زايد" في دولة الإمارات، وليتوّج سلسلة من الفعاليات والمبادرات التي سيجري تنفيذها في دولة الإمارات والعالم، والمصممة لتكريم ذكرى المغفور له الشيخ زايد، طيّب الله ثراه، لإظهار تأثيره والارث الذي خلّفه بعده، ونشر القيم التي عاش عليها طوال حياته، وعلى وجه الخصوص قيم الاحترام والاستدامة والحكمة وتنمية الإنسان.

حيث ان دولة الإمارات العربية المتحدة تهتم بالتنمية البشرية وتضعها في موضع المركز من مساعداتها الخارجية، حيث إن الغاية النهائية منها هو دفع متلقيي المساعدات الخارجية الإماراتية إلى مستوى جديد من الرخاء والازدهار. كما تعمل السياسة طويلة الأجل للمساعدات الخارجية على مساعدة المجتمعات في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء القدرات للدول الشريكة وحماية حقوق الأطفال لضمان توفير التعليم والصحة وتمكين النساء والفتيات.

وفي عام 2017، قدمت دولة الإمارات مساعدات خارجية إجمالية بقيمة 18.729 مليار درهم إماراتي (5.099 مليار دولار أمريكي). ولكن مع هذا، فإن المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات ليست عبارة عن أرقاماً مجرّدة فحسب، حيث إن الغرض الأساسي من المساعدات الخارجية الإماراتية هو إنقاذ الأرواح وتحفيز الأمل ومساعدة الأفراد والمجتمعات لتحقيق التنمية والازدهار. ويمكن لنا الوقوف أكثر على البراهين الدالة على حرصنا تحقيق هذا الهدف من خلال القصص الفردية، مثل قصة سارة. وهي فتاة في الأساس من جنوب السودان، التقاها فريقنا خلال زيارة إلى مخيّم اللاجئين الذي تم إنشاؤه في مفيبي، بأوغندا، بتمويل من دولة الإمارات وبتنفيذ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حيث روت حكايتها المروعة التي واجهتها أثناء نزوحها وحتى استقرارها، مع أطفالها الثلاثة، بعد اندلاع أحداث العنف في قريتها الأم، ياي، بجنوب السودان، حيث اضطرت الأسرة لهجر منزلها وانفصال سارة عن زوجها. وبالاستماع إلى قصة سارة، ورؤية الاستفادة التي تمكنت الأسرة من الانتفاع بها، من حيث تزويدهم بمكان للإيواء والغذاء والرعاية الصحية والمياه، كنتيجة مباشرة للمساعدات التي قدمتها دولة الإمارات، فإن هذا يرسم مثالاً للمعنى الحقيقي لتمكين وحماية المرأة، ويبرهن على الغاية التي نعمل من أجلها؛ مما يلهمنا ويحفزنا لمواصلة هذا العمل الذي ننجح من خلاله في إنقاذ الأرواح.

ولهذا يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الإماراتية ولجميع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين الذين يعملون معنا لتحقيق أهداف وخطة التنمية المستدامة 2030، آملين أن تعظم جهودنا الأثر وتحقق الهدف المنشود من مساعداتنا الخارجية، والتي تتماشى مع أولويات وخطط التنمية للدول الشريكة. حيث نؤمن في دولة الإمارات بأن العطاء ومساعدة الغير من بين الأسس التي تقوم عليها سعادتنا ورخاؤنا.

ريم بنت إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي

المحتـــويـــــات

رســالة 01
كـلمـــة 02
مقدمـــة 05
الفصل الأول: لمحة عامة: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام 09
أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة 11
ب. إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي 14
ج. إجمالي المساعدات المدفوعة للبلدان الأقل نمواً ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي 14
د. فئات المساعدات 15
ه. أنواع التمويل 16
و. قطاعات المساعدات 17
ز. توزيع مستوى الدخل 19
ح. مصادر التمويل 20
ط. أشكال المساعدات 20
ي. التوزيع الجغرافي 21
ك. الجهات المانحة الإماراتية 23
ل. الالتزامات الإجمالية 25
الفصل الثاني: دعم دولة الإمارات الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها 27
مقدمـــة 29
الدعم المقدم من دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي 29
الجزء الأول: الدعم الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 30
الجزء الثاني: الدعم الموجَّه إلى مجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة بما فيها الأهداف الأكثر تلقياً للتمويل 31
الجزء الثالث: الدعم الموجه إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى 53
الجزء الرابع: الالتزامات المعلنة عام 2017 لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 63
الفصل الثالث: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات 65
الفصل الرابع: التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات 73
مقدمـــة 75
آسيا 76
إفريقيا 79
الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة 85
البلدان الأقل نموا 86
الدول النامية غير الساحلية 91
الدول الجزرية الصغيرة النامية 95
الخط الزمني للدعم العالمي الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية 101
البرامج المتعددة الدول والمساهمات الموجَّهة إلى المنظمات الدولية 102
مجموعة مختارة من الدول 103
المغرب 103
باكستان 106
فلسطين 109
السودان 112
العراق 115
المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات لدعم الاستقرار في العراق 115
الفصل الخامس: الجهات المانحة الإماراتية 119
المساعدات الحكومية 122
صندوق أبوظبي للتنمية 126
هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 131
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية 134
مؤسسة دبي العطاء 137
جمعية دار البر 140

بيت الشارقة الخيري 142
جمعية دبي الخيرية 144
هيئة آل مكتوم الخيرية 146
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية 148
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 150
مؤسسة بيت الشارقة الخيري 152
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية 154
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية 157
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 159
مؤسسة القلب الكبير 161
مؤسسة طيران الإمارات الخيرية 164
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية 166
مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا) 168
طيران الاتحاد 170
مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر (إيواء) 172
مؤسسة نور دبي 174
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 176
مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية 178
المانحون الجدد المنضمون إلى قائمة الجهات المانحة الإماراتية 180
هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة 180
وزارة الموارد البشرية والتوطين 180
مركز إدارة النفايات بأبوظبي (تدوير) 180
كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية 181
برنامج إكسبو لايف الإمارات 181
القطاع الخاص والتنمية العالمية 181
الفصل السادس: المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 183
مقدمـــة 185
مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017 185
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2017 185
حسب مستوى الدخل 185
حسب نوع التمويل 185
حسب القطاع 185
المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف 186
الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية 188
الخط الزمني وأهم المحطات في مسيرة تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية 189
الفصل السابع: سياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة 191
سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2017 إلى 2021 193
دعم أهداف التنمية المستدامة 195
المساعدات الإنسانية 195
الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال المنظمات الإنسانية الإماراتية ودعم الجهود المتعددة الأطراف 195
المؤسسات المتعددة الأطراف والشراكات الدولية 196
التعاون الفني 196
مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول النامية 196
مساهمة المؤسسات والجمعيات الخيرية الإماراتية في أنشطة المساعدات الخارجية 196
ملاحـق 197
الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب مستوى الدخل والدولة والقطاع 198
الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية، حسب الدولة والقطاع 201
الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الدولة والقطاع 203
الملحق الرابع: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الجهة المانحة والدولة 205
التعليقات الختامية 213

مقدمـــــة

يستعرض التقرير السنوي للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2017، في إصداره التاسع ضمن سلسلة التقارير السنوية، نتائج جهود التعاون الدولي والمساعدات التنموية التي قدمتها دولة الإمارات خلال عام 2017، بالإضافة إلى توجهات المساعدات والالتزامات التي تم التعهد بها على مدى سنوات عدة. وبترسُّخ قيم العطاء والإنسانية في الثقافة الإماراتية، وتأصلها في طباع أهلها، فإنها تعد من بين المبادئ الأساسية الدافعة والمحفزة لإعلان دولة الإمارات الالتزامات التي تتعهد بها من أجل تعزيز السلام والازدهار في العالم. ويستعرض هذا التقرير، الذي أعدته وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة، كل هذه الالتزامات والجهود، وغيرها ممَّا قدمته دولة الإمارات إلى العالم، ومن أجله.

يحتوي التقرير على الأنشطة التي نفذها أكثر من 40 جهة مانحة إماراتية، كما يوضح القطاعات والدول التي دعمتها المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017، الذي أعلنته قيادة دولة الإمارات "عام الخير"، وكان في الوقت نفسه العام الذي تم فيه تتويج دولة الإمارات، للمرة الرابعة خلال خمسة أعوام كأكبر دولة مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية، نسبةً إلى دخلها القومي الإجمالي.

وبالإضافة إلى إبراز دور جهود دولة الإمارات في تحسين الشفافية والمساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي؛ فقد سعى تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2017 إلى إظهار جهود دولة الإمارات التي بذلتها في تنفيذ البرامج والمشروعات والمبادرات الهادفة إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وهي الدعوة التي أطلقها العالم من أجل القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان تحقيق التنمية المستدامة للجميع خلال فترة الخمسة عشر عاماً المقبلة.

وانتهاجاً لما نصت عليه سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2017–2021، الموضَّحة هنا، يتضمن التقرير عدداً من المقالات و"قصص النجاح" التي ستأخذ القارئ إلى شرح عملي للجهود الإنسانية والتنموية التي قدمتها دولة الإمارات إلى العالم دفاعاً عن قضايا مهمة، كتمكين النساء والفتيات؛ وهو ما يُعدُّ تجسيداً لتأثير ونتائج المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويحتوي هذا التقرير على سبعة أقسام، وخرائط، ورسوم بيانية إحصائية، وأخرى توضيحية، من أجل رسم صورة واضحة لنتائج المساعدات المقدمة، ومخرجاتها، إلى جانب بيان طريقة التوثيق المتبعة، والتعريفات المستخدمة، بالإضافة إلى الملاحق.[1]

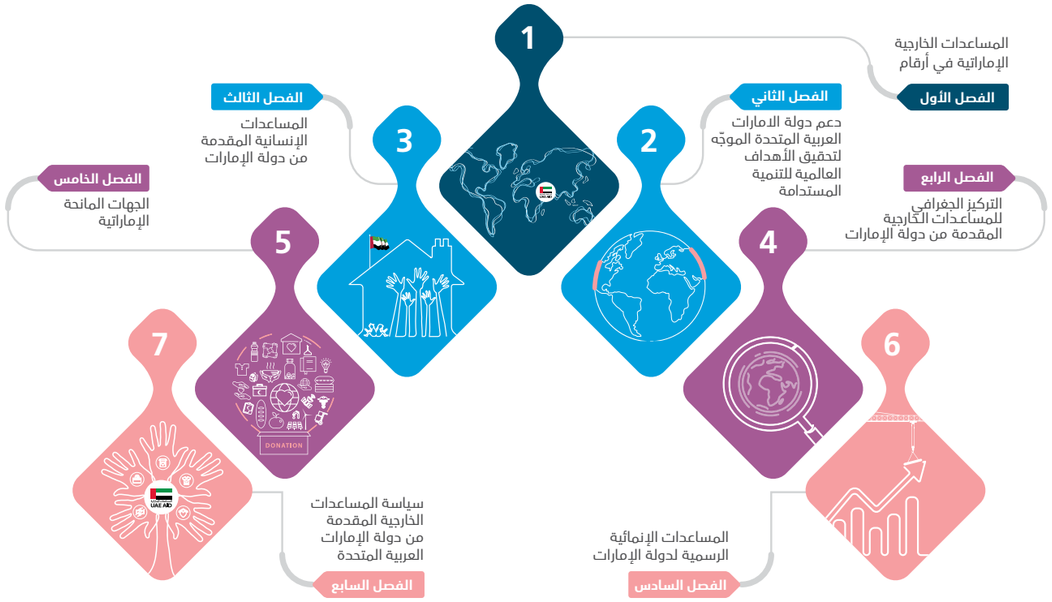

يلقي **الفصل الأول** الضوء على مجموعة مختارة من إنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها شريكاً تنموياً وإنسانياً، كما يستعرض صورة عامة للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة خلال الأعوام 2015–2017؛ استناداً إلى الأرقام وتوزيعاتها عبر مختلف فئات المساعدات الخارجية.

يوضح **الفصل الثاني** كيفية مساهمة الدعم المقدَّم من دولة الإمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الكثير من الدول النامية، وبالأخص تنفيذ الخطة العالمية 2030 لتحقيق التنمية المستدامة.

يستعرض **الفصل الثالث** تفاصيل المساعدات الإنسانية، التي قدمتها دولة الإمارات خلال العام، ومساهماتها في عمليات الإغاثة، واستجابتها الطارئة للأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم.

ينفرد **الفصل الرابع** ببيان حجم الامتداد الجغرافي، الذي غطته المساعدات الخارجية الإماراتية في شتى أنحاء العالم. بالإضافة إلى لمحة عن الدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى الدول الأكثر ضعفاً، بما فيها تلك التي تعاني أوضاعاً خاصة، كالبلدان الأقل نمواً، ويوفر الفصل تحليلاً تفصيلياً لتلك المساعدات في أربع دول استأثرت بقدر كبير من المساعدات الخارجية المقدَّمة من دولة الإمارات خلال عام 2017.

يحدد **الفصل الخامس** خصائص مجتمع المساعدات الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يلقي الضوء على المساعدات الخارجية المقدمة من الجهات المانحة الإماراتية، بما فيها حكومة الإمارات، وجهات القطاع الخاص المتعددة العاملة في دولة الإمارات، بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية والإنسانية الكائنة في الدولة.

يستعرض **الفصل السادس** المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات من منظورات عدَّة، مثل مستوى الدخل، والقطاع، والموقع الجغرافي.

يلقي **الفصل السابع** الضوء على عناصر سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة من عام 2017 إلى عام 2021؛ بالإضافة إلى أجندة التعاون الدولي التي تعتزم دولة الإمارات تنفيذها.

المساعدات الإماراتية
UAE AID

تعزيز السلام والازدهار

Promoting Peace and Prosperity

لمحة عامة:
المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام

وصلت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 إلى 18.73 مليار درهم إماراتي (5.10 مليار دولار أمريكي)، دعمت تنفيذ مجموعة واسعة من البرامج التنموية والإنسانية والخيرية في الكثير من الدول النامية، من بينها 44 دولة من البلدان الأقل نمواً.[2]

وفيما يتعلق بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي؛ فقد تجاوزت دولة الإمارات، في عام 2017، نسبة 0.7 في المئة، التي حددتها الأمم المتحدة، محافظةً على إنجازها الذي حققته على مدى السنوات الأربع السابقة؛ حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة، في عام 2017، المركز الأول على مستوى العالم كأكبر دولة مانحة لتلك الفئة من المساعدات، مانحةً 1.03 في المئة من دخلها القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية.[3]

كما كانت دولة الإمارات كذلك واحدة من أكثر الدول المانحة سخاءً في دعم البلدان الأقل نمواً، وتجلى هذا عندما نجحت في تلبية هدف الأمم المتحدة الذي حددته بتخصيص نسبة 0.15–0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان الأقل نمواً، حيث قدمت دولة الإمارات ما يوازي 0.15 من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية لمصلحة البلدان الأقل نمواً خلال عام 2017.

وتوضح الأشكال والفقرات التالية الواردة في هذا الفصل استعراضاً للجهود التي بذلتها دولة الإمارات خلال عام 2017 لدعم القضايا العالمية، بالإضافة إلى التوجُّهات المتعددة السنوات التي عبرت عنها أنشطتها لتقديم المساعدات.

أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة

استناداً إلى السمات المميِّزة والقدرات التي تتمتع بها دولة الإمارات، وانطلاقاً من قيم العطاء الإنساني المترسخ في ثقافتها، والذي يتجاوز حدودها، يعود تاريخ المساعدات الخارجية الإماراتية إلى نشأة الدولة. فبعد مرور أكثر من أربعة عقود من تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، تُعدُّ دولة الإمارات أول دولة عربية، ومن غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقوم بتوثيق مساعداتها التنموية الرسمية لدى لجنة المساعدات الإنمائية، بالإضافة إلى توثيق مساعداتها الإنسانية لدى خدمة التتبُّع المالي التابعة للأمم المتحدة في عام 2009، وهو العام نفسه الذي بدأت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة نشر التقارير السنوية للمساعدات الخارجية التي تقدمها.

وتعد دولة الإمارات من بين الدول التي تتصدر الجهود الدولية الهادفة إلى القضاء على الفقر، وتتجسد هذه الجهود من خلال خطتها للتعاون الدولي، وبرامجها التنموية الواسعة النطاق. فتحت شعار "متحدون في المصير" تمثل رؤية الإمارات لعام 2021 إلهاماً كي تصبح دولة الإمارات في طليعة الدول الفاعلة والمؤثرة المانحة للمساعدات التنموية والإنسانية. ويتخذ هذا الإصرار نهجاً متعدد الأبعاد، يتنوَّع ما بين مناصرة القضايا العالمية، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتنفيذ عمليات الإغاثة، وتمويل المنح، والقروض الميسَّرة، وغيرها من البرامج التنموية المتعددة القطاعات.

مناصرة القضايا العالمية

اعترافاً منها بعدم كفاية التمويل الإنمائي المقدَّم لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في العالم، دعمت دولة الإمارات الجهود العالمية الهادفة إلى مناصرة الموضوعات والقضايا ذات الأولوية، التي تهم قطاعات عريضة من العالم. كما أنها انضمت إلى الدعوة التي أطلقها العالم للعمل على القضاء على شلل الأطفال، وهو المرض الذي يعوق الحركة، وقد يتسبب في الوفاة، وغالباً ما يصيب الأطفال، وقد برهنت دولة الإمارات على عزمها مواصلة هذا المنهج باستضافتها القمة العالمية الأولى للقاحات، بالإضافة إلى تيسير الحشد العالمي للتمويل الموجَّهة إلى هذه الحملة، التي جمعت 14.69 مليار درهم إماراتي (4 مليارات دولار أمريكي)، في صورة التزامات من أجل تخليص العالم من شلل الأطفال بحلول عام 2018.[4] وفي عام 2017 عقدت دولة الإمارات منتدى "بلوغ آخر ميل" في أبوظبي، الذي هدف إلى القضاء على الأمراض المعدية المميتة، بما فيها الملاريا وشلل الأطفال.[5] وعلاوة على هذا؛ فقد أعلنت دولة الإمارات في المنتدى دعمها "صندوق بلوغ آخر ميل"، وإنشاء معهد للقضاء على الأمراض من أجل ترجمة البيانات والتكنولوجيات المتقدمة إلى سياسات فعَّالة.[6]

وعلاوة على ما سبق قامت دولة الإمارات بتيسير ودعم عقد الكثير من الاجتماعات الإقليمية والعالمية التنموية المهمة. كما عقدت جلسة عامة حول "مستقبل المساعدات الإنسانية"؛ حيث أطلقت دولة الإمارات "بنك البيانات اللوجستية للخدمات الإنسانية"، وهو منصة رائدة جديدة تسهم في إنعاش جهود المساعدات، وتحديثها، بما في ذلك معالجة المشكلات المزمنة المتعلقة بتنسيق شحنات الإغاثة والمساعدات في حالات الطوارئ، و"القمة العالمية للحكومات"، التي تعد أكبر تجمُّع سنوي لقادة القطاع الحكومي من مختلف أنحاء العالم، وتم خلاله تركيز الضوء للمرة الثالثة، في فبراير 2018، على أهداف التنمية المستدامة، من خلال "سلسلة منجزات أهداف التنمية المستدامة"، التي يتابعها قطاع عريض من المهتمين، وهي عبارة عن منصة تدعم إقامة حوارات لإيجاد الحلول، وتأسيس شراكات فعَّالة، ودعم الابتكارات والمبادرات الاستشرافية الهادفة إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعَد تمكين النساء والفتيات من الأولويات الوطنية، التي تهتم بها الدولة منذ زمن بعيد؛ كما أنه أحد مجالات التركيز الرئيسية التي تستند إليها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتأكيداً لأهمية هذا الالتزام تعد دولة الإمارات أحد أهم المناصرين لتمكين النساء والفتيات، حيث تمتد جهود مساعداتها الخارجية لتتجاوز مجرد الأعداد والأرقام. حيث شهد عام 2017 زيادةً في عدد الاجتماعات والحوارات المحلية والإقليمية والعالمية الهادفة إلى مناصرة هذه القضية في مختلف أنحاء العالم. ومن بين الأمثلة للاجتماعات التي قامت دولة الإمارات بتيسير عقدها: 1- "قمة النساء والأمن والسلام: أبعاد التوازن بين الجنسين في مجال الأمن والسلم الدوليين: مفاتيح السلام والازدهار"، التي نظمها الاتحاد النسائي العام في دولة الإمارات. 2- الفعاليات الجانبية التي عُقدت في جنيف، تحت عنوان "الانتقال من مرحلة الالتزامات إلى التنفيذ: النساء والفتيات في بيئات الأزمات"، التي شاركت في تنظيمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 3- "الاجتماع الأول للجنة الأمين العام للأمم المتحدة رفيعة المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".[7]

وذلك بالإضافة إلى معرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير–ديهاد، وهو مؤتمر ومعرض دولي سنوي يُعقد في دبي، ويعد أول فعَّالية معنية بالمساعدات الإنسانية والتنمية على مستوى الشرق الأوسط؛ وتعد القمة العالمية لطاقة المستقبل، وأسبوع أبوظبي للاستدامة، والقمة العالمية للمياه، والقمة العالمية للاقتصاد الأخضر، بعض الأمثلة للفعاليات المهمة التي تستضيفها دولة الإمارات، وترعى حوارات مثمرة تهدف إلى خلق مستقبل مستدام.

وعلاوة على هذا، تستضيف دولة الإمارات الكثير من الفعاليات الرفيعة المستوى والواسعة النطاق الأخرى، الهدف العام منها الإسراع إلى تحقيق التنمية الدولية من أجل خلق مستقبل مستدام، وتشمل: 1- "منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018"، وهو منصة سنوية لتكثيف التعاون بين الكثير من فرق الخبراء، مثل متخصِّصي تكنولوجيا المعلومات، ومديري معلومات الجغرافيا المكانية، وعلماء البيانات. 2- "المنتدى الحضري العالمي" (WUF10) المزمع عقده في أبوظبي عام 2020، وهو منصة عالمية لتوثيق ما تم تنفيذه من "الخطة الحضرية الجديدة"، التي هي عبارة عن رؤية مشتركة للمعايير العالمية للتنمية الحضرية. 3- معرض إكسبو الدولي 2020، المزمع إقامته في دبي، وبرامجه المدرجة تحت عنوان "إكسبو لايف"، وهي مبادرة بقيمة 100 مليون يورو، تهدف إلى دعم العالم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تمويل وإلهام الحلول الاجتماعية الإبداعية ذات العلاقة بالمجالات المواضيعية لمعرض إكسبو 2020، وهي: الفرصة والنقل والاستدامة.

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي

للعام الخامس على التوالي، من 2013 إلى 2017، تجاوزت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات النسبة العالمية التي حددتها الأمم المتحدة بقدار 0.7 في المئة من دخلها القومي الإجمالي، حيث دأبت على مدار خمسة أعوام على تقديم 1.20 في المئة من دخلها القومي الإجمالي مساعدات إنمائية رسمية لدول العالم. بينما توقف متوسط ما قدمته الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من مساعدات إنمائية رسمية، للفترة من عام 2013 إلى عام 2017، عند 0.31 في المئة من دخلها القومي الإجمالي.[8] ومن بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين، تمكنت سبع حكومات مانحة (الدنمارك، وألمانيا، ولوكسمبورج، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة) من تلبية نسبة 0.7 في المئة التي حددتها الأمم المتحدة في عام 1970، وتمكنت خمس منها من تلبية النسبة المستهدفة للمساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي في عام 2017.

وعلاوة على هذا، تمكنت دولة الإمارات في أربعة من تلك الأعوام الخمسة، من 2013 إلى 2017، من البروز واحتلال المركز الأول كأكبر دولة مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي على مستوى العالم؛ حيث إنها احتلت المرتبة الثانية في عام 2015. ووفقاً لبيانات لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قدمت دولة الإمارات مساعدات إنمائية رسمية بنسبة 1.03 في المئة من دخلها القومي الإجمالي في عام 2017، بينما بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 0.31 في المئة من دخلها القومي الإجمالي. وقد بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 نحو 15.91 مليار درهم إماراتي (4.33 مليار دولار أمريكي).

المساعدات المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً

تُعَدُّ معدلات الفقر، وحجم الاحتياجات التنموية، هي الأعلى في البلدان الأقل نمواً. وللتمكن من معالجة هذه المشكلة، بالإضافة إلى مشكلة عدم كفاية التمويل الداخلي في البلدان الأقل نمواً، خصصت الأمم المتحدة كذلك، في عام 1990، نسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي يُفترض توجيهها إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة. وأعيد تأكيد هذا الالتزام في إعلان ريو +20 عام 2012، كما أنه يعد هدفاً عالمياً منصوصاً عليه صراحةً، ضمن غايات الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وبذلك أصبحت دولة الإمارات أولى الدول المانحة من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، التي تتمكن من تلبية هذه النسبة المحددة، وهو ما أهَّلها للالتحاق بنخبة معدودة من الدول المانحة، التي تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز. وفي عام 2017 وصلت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي، المقدمة من دولة الإمارات إلى البلدان الأقل نمواً، إلى 0.15 في المئة. ومقارنة بالقيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ونسبتها من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدَّمة في عام 2017، وصلت قيمة مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً إلى 4.46 مليار درهم إماراتي (1.21 مليار دولار أمريكي)، أي ما يوازي 24 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من الدولة.

المساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ

لا تزال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمتضرِّرين من الأزمات وحالات الطوارئ على رأس أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تشير التقارير إلى اختيار دولة الإمارات واحدة من بين أعلى 15 دولة مانحة للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم في عام 2017، فيما يتعلق بحجم الإنفاق على المساعدات الإنسانية؛ والمرتبة الرابعة فيما يتعلق بحجم إنفاق المساعدات الإنسانية مقارنة بالدخل القومي.[9] وبناءً على التعريف الأشمل للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فقد وصلت قيمة المساعدات المقدمة استجابةً للاحتياجات الإنسانية إلى الشعوب في مختلف أنحاء العالم، خلال عام 2017، إلى 1.31 مليار درهم إماراتي (356 مليون دولار أمريكي).

يعمل صندوق أبوظبي للتنمية على تنفيذ مشاريع للبنية التحتية في غامبيا تهدف لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

الشكل 1: أهم المانحين الدوليين

أعلى 10 دول مانحة، فيما يتعلق بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)[10]

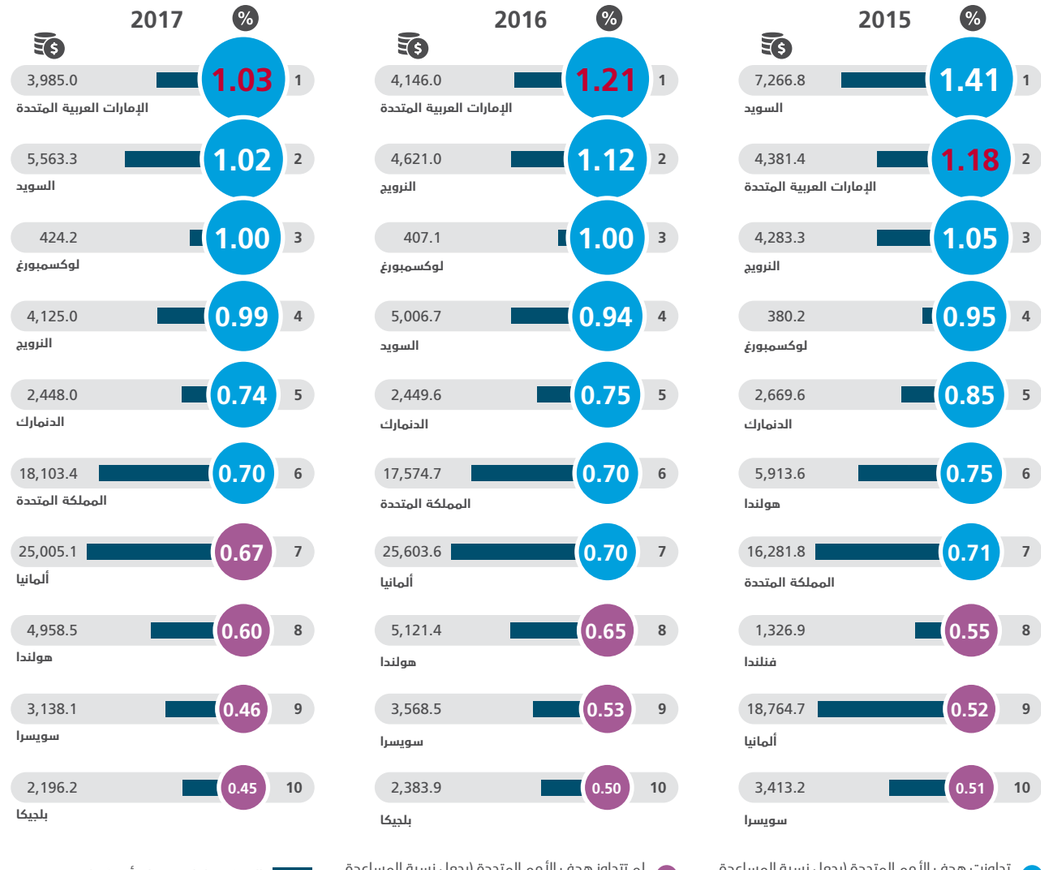

أعلى 10 مانحين للمساعدات الإنسانية مقارنةً بالدخل القومي الإجمالي
(كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لعام 2017)[11]

المصدر: شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، خدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة، البنك الدولي.

ب. إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي

يتم توثيق المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، وتحليلها، من حيث إجمالي "المساعدات الخارجية"، و"المساعدات الإنمائية الرسمية". وعند احتساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية تتبع دولة الإمارات مجموعة من المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أن احتساب المساعدات الخارجية إجمالاً يتم من خلال التعريف الأشمل للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يتم احتساب المبالغ المقدمة من مصادر القطاع الخاص، وكذلك البرامج ذات الطابع الثقافي والديني المقدمة تحت بند العطاء الخيري، والتي لا تعد ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية، إلى جانب معايير أخرى. (راجع الملحق رقم 2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول توثيق المقارنات بين المساعدات الخارجية، والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات).

وخلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017 وصل إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية، الموجهة إلى جميع فئات المساعدات: التنموية والإنسانية والخيرية، إلى 73.31 مليار درهم إماراتي (19.96 مليار دولار أمريكي). وبذلك يكون متوسط قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال السنوات الثلاث 24.44 مليار درهم إماراتي (6.65 مليار دولار أمريكي).

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية؛ فقد وصلت قيمة مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 لمصلحة جهود التنمية المستدامة والمساعدات الإنسانية إلى 15.91 مليار درهم إماراتي (4.33 مليار دولار أمريكي). بينما وصل متوسط قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017 إلى 16.32 مليار درهم إماراتي (4.44 مليار دولار أمريكي). بينما وصل متوسط قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية، التي يتم احتسابها عن طريق خصم الدفعات المسدَّدة من القروض التي سبق أن قدمتها دولة الإمارات كمساعدات تنموية وإنسانية، إلى 15.25 مليار درهم إماراتي (4.15 مليار دولار أمريكي) خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017. كما أن التوجه العام لنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات، خلال الفترة نفسها، كان أعلى بكثير من النسبة الدولية المستهدفة والمحددة بمقدار 0.7 في المئة؛ حيث بلغت 1.20 في المئة.[12]

الشكل 2: إجمالي مدفوعات المساعدات الإماراتية ونسبتها من دخلها القومي الإجمالي

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

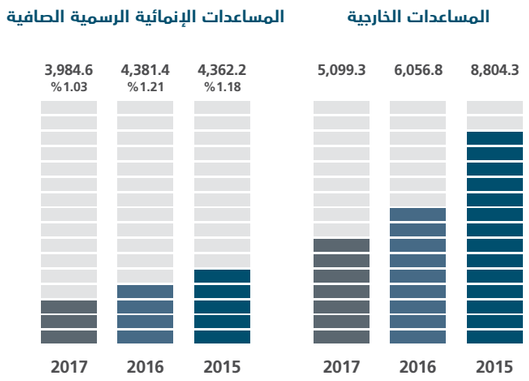

ج. إجمالي المساعدات المدفوعة للبلدان الأقل نمواً ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي

وفقاً لتعريف الأمم المتحدة تعد البلدان الأقل نمواً عبارة عن دول نامية تواجه عراقيل هيكلية شديدة تعوق تحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تتسم بهشاشة شديدة تجاه الصدمات الاقتصادية والبيئية. ويعيش أكثر من نصف سكان البلدان الأقل نمواً في فقر مدقع، وتضم المجموعة 48 دولة، يعيش فيها أكثر من 954 مليون نسمة.[13]

وعلى الرغم من استمرار جهود التعاون الإنمائي الوطنية والدولية في البحث عن وسائل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحشد تمويلات إضافية من مصادر متعدِّدة، تظل المساعدات الإنمائية الرسمية مصدراً مهماً للتمويل الخارجي بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً. فوفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشكِّل المساعدات الإنمائية الرسمية ما يزيد على ثلثي التمويل الخارجي المقدم إلى البلدان الأقل نمواً.

وبناءً على هذا؛ فقد حاول الكثير من التعهدات الدولية التركيز على الضرورة الحتمية لتقديم مساعدات إنمائية رسمية إلى البلدان الأقل نمواً. ومن بين تلك التعهدات برنامج العمل لمصلحة البلدان الأقل نمواً للعقد 2011–2020، والذي يعيد تأكيد "هدف الأمم المتحدة بشأن تقديم مساعدات إنمائية رسمية بنسبة تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من الدخل القومي الإجمالي للدولة المانحة إلى البلدان الأقل نمواً" و"الالتزامات المحسنة للبلدان الأقل نمواً، التي تملك وتتحمل المسؤولية الأساسية لتحقيق التنمية فيها".

ومن بين الاتفاقيات البارزة الأخرى، المعترف بها عالمياً، أهداف التنمية المستدامة للفترة من عام 2016 إلى عام 2030، والتي تشتمل على غايات صريحة محددة ضمن الكثير من أهدافها لدعم البلدان الأقل نمواً، ومن بينها الغاية الثانية ضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (شراكات من أجل تحقيق الأهداف): "تشجيع مقدمي المساعدات الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص

0.20 في المئة على الأقل من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لمصلحة أقل البلدان نمواً".

وخلال الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عقدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحضرته دولة الإمارات العربية المتحدة، أعلن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التزامهم بـ"تخصيص المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية لمصلحة الدول النامية الأكثر احتياجاً، كالبلدان الأقل نمواً، والدول المنخفضة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، والدول الهشة والمتضررة من الصراعات". كما التزم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية كذلك بـ"العمل على عكس الاتجاه السائد بتناقص حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً".

ومن جانبها تواصل دولة الإمارات تقديم قسم كبير من مساعداتها الخارجية إلى البلدان الأقل نمواً. ففي عام 2017 وجهت دولة الإمارات 24 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية لدعم 44 دولة من البلدان الأقل نمواً. علاوة على هذا، وعلى غرار الأعوام السابقة، تجاوزت دولة الإمارات النسبة التي حددتها الأمم المتحدة ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان الأقل نمواً، حيث قدمت الإمارات 0.15 في المئة قيمة مساعدات إنمائية رسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2017. وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2017 بلغ متوسط المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة من دولة الإمارات إلى البلدان الأقل نمواً نحو 0.28 في المئة.

الشكل 3: إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية الى البلدان الاقل نمواً، ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

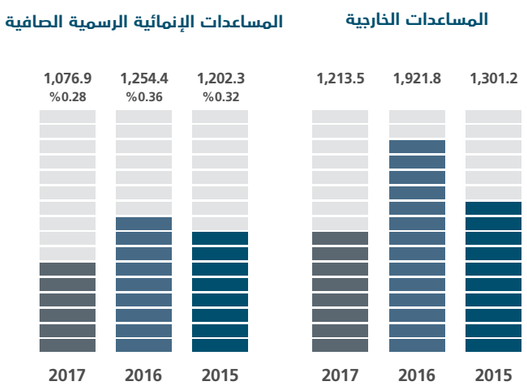

د. فئات المساعدات

تتقسم المساعدات الخارجية الإماراتية إلى ثلاث فئات: تنموية، وإنسانية، وخيرية. وتشير المساعدات التنموية إلى "البرامج التي تهدف إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية، أو الاجتماعية". بينما تشير المساعدات الإنسانية إلى "الأنشطة التي تسهم في إنقاذ الأرواح، بما فيها الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة". وتشمل المساعدات الخيرية "المشروعات ذات الطابع الديني ونشر ثقافة الدولة المانحة.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية، و"المساعدات الخارجية" بمفهومها الأوسع، تم توجيه غالبية المساعدات الإماراتية خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017 كدعم للبرامج التنموية التي جرى تنفيذها في الكثير من الدول النامية.

وبلغت قيمة مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية المقدمة خلال عام 2017 من أجل تحسين الرفاهية الاقتصادية، أو الرعاية الاجتماعية، 14.81 مليار درهم إماراتي (4.03 مليار دولار أمريكي)، ما يمثل 93 في المئة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، وهي نسبة قريبة للغاية من متوسط نسبة المساعدات الإماراتية المقدمة على مدى ثلاث سنوات ضمن الفئة نفسها، والبالغة 90 في المئة. وعلى نحو مماثل أظهرت المساعدات الخارجية الإجمالية لدولة الإمارات المقدمة خلال فترة السنوات الثلاث نفسها النتائج نفسها؛ حيث حصلت البرامج التنموية على قسم كبير منها، بلغ نحو 90 في المئة من قيمتها الإجمالية.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية أنفقت دولة الإمارات، خلال عام 2017، 1.31 مليار درهم إماراتي (356 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي أكثر من 7 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية؛ لدعم حالات الطوارئ وعمليات الإغاثة في الدول التي تعاني أوضاعاً إنسانية صعبة بمختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة البرامج الإنسانية، خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، نحو 10 في المئة من مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية خلال هذه الفترة، وذلك بما فيه مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة عام 2017 كمساعدات إنسانية، والتي بلغت قيمتها 1.10 مليار درهم إماراتي (298.7 مليون دولار أمريكي).

الشكل 4: المبالغ المدفوعة (حسب فئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

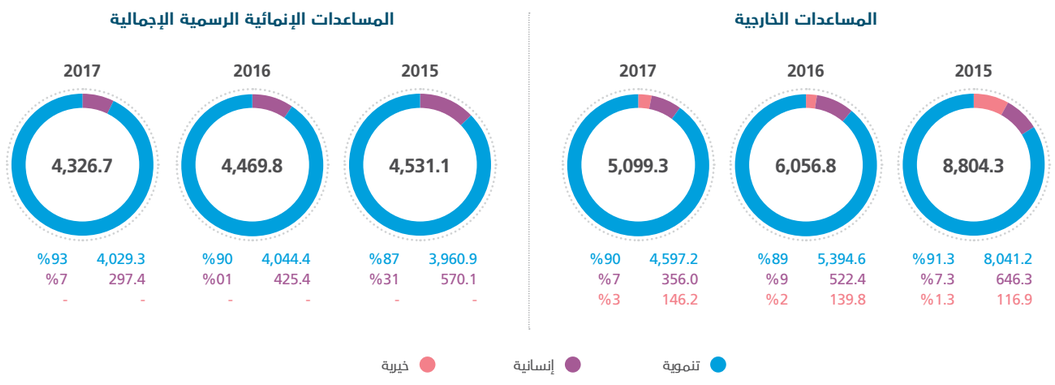

هـ. أنواع التمويل

تتقسم أنواع التمويل المقدمة كمساعدات خارجية، المسجلة في هذا التقرير، بشكل أساسي إلى قروض ومنح. وعلى الرغم من أن القروض الميسَّرة الممنوحة للدول النامية تسهم في دعم تمويلاتها المحلية، وتعزيزها؛ فإن المنح تمثل كذلك فائدة كبيرة لتلك الدول، حيث إنها لا تمثل أي أعباء إضافية على الدولة المتلقية فيما يتعلق بإعادة السداد.

وقد استمرت نسبة التمويل الإنمائي، المقدم من دولة الإمارات في شكل منح إلى الدول النامية، في الارتفاع بشكل سنوي منذ عام 2015. ففي عام 2017 بلغت قيمة التمويلات الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات 13.46 مليار درهم إماراتي (3.67 مليار دولار أمريكي)، أي ما يوازي 72 في المئة من قيمتها الإجمالية، وحصلت البلدان الأقل نمواً على نسبة 23 في المئة منها في صورة منح خلال عام 2017.

وعلاوة على هذا قدمت دولة الإمارات مساعداتها الخارجية إلى الدول المتلقية لمساعدتها على تنفيذ أولوياتها الوطنية؛ من خلال تقديمها كتدفقات لموارد إضافية، في صورة قروض ميسَّرة. وفي عام 2017 بلغت قيمة هذه المساعدات 5.27 مليار درهم إماراتي (1.43 مليار دولار أمريكي)، تم توجيه غالبيتها كدعم للشريحة العليا من فئة البلدان متوسطة الدخل.

الشكل 5: المبالغ المدفوعة (حسب نوع التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

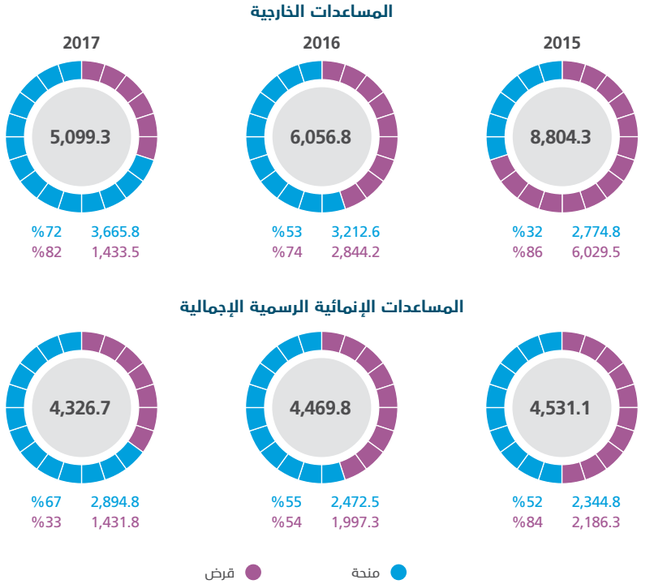

صيادون يحملون صيد اليوم، من أسماك أبوسيف، أحد مشاريع توليد الدخل وسبل العيش التي تنفذها الإمارات في اليمن.

و. قطاعات المساعدات

من خلال تحديدها بناءً على الغرض من النشاط الذي جرى تمويله بالمساعدات الخارجية، توجز قطاعات المساعدات بشكل واضح الأولويات، ومجالات التركيز الخاصة بالجهة المانحة. فبالنسبة إلى عمليات تحليل المساعدات الإماراتية، وتوثيقها، يتم تحديد القطاعات بشكل أساسي على أساس الغرض من النشاط الذي موَّلته المساعدات الخارجية.

فاستناداً إلى التقسيم الوارد في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021 تعكس قطاعات المساعدات الخارجية التي تدعمها دولة الإمارات احتياجات الدول الشريكة لها، أي الدول النامية، والمجالات المواضيعية محور تركيز دولة الإمارات وجهاتها المانحة للمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى أهم الأولويات التنموية والإنسانية على الصعيد العالمي.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة؛ فقد راعت المساعدات الخارجية الإماراتية، المقدمة خلال عام 2017، أهمية الأولويات التنموية للدول الشريكة وتأثيرها الإيجابي؛ وذلك من خلال النظر إلى تلك الأولويات من المنظور الداخلي لتلك الدول. وبناءً على ذلك؛ فقد تم توجيه ما يقرب من نصف المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 (بقيمة 8.41 مليار درهم إماراتي، أي ما يوازي 2.29 مليار دولار أمريكي) في شكل دعم للميزانية العامة، حيث قُدمت في صورة تمويلات إضافية لمصلحة الميزانيات الوطنية للحكومات التي دعمتها دولة الإمارات، والتي من بينها 12 دولة من البلدان الأقل نمواً. وكانت تلك التمويلات غير مخصصة؛ ما أتاح لتلك الحكومات قدراً أكبر من المرونة لتخصيص تلك التمويلات بما يتناسب مع خططها التنموية الوطنية، ابتداءً من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي، وحتى العمل على تنفيذ برامج القضاء على الفقر. ومقارنةً بالبرامج والقطاعات المدعومة في عام 2016 شهد عدد من قطاعات المساعدات الخارجية زيادةً ملحوظة في قيمة مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية خلال عام 2017. ومن بين أبرز تلك القطاعات التي شهدت زيادة كبيرة، في الدعم الإماراتي الموجَّه إليها، قطاع تطوير مصايد الأسماك (حيث حصل على 553.9 مليون درهم إماراتي، أي ما يوازي 145.3 مليون دولار أمريكي)، وقطاع التنمية القروية (بدعم قيمته 436.8 مليون درهم إماراتي، أي ما يوازي 118.9 مليون دولار أمريكي)، وقطاع طاقة الرياح (بدعم قيمته 100.5 مليون درهم إماراتي، أي ما يوازي 27.4 مليون دولار أمريكي).

وعلى مدى ثلاث سنوات، من عام 2015 إلى عام 2017، وبالإضافة إلى دعم الميزانية العامة، ظهرت قطاعات أخرى على رأس قائمة أهم القطاعات التي دعمتها المساعدات الخارجية الإماراتية، مثل برامج دعم الواردات السلعية والمساعدات المتعددة القطاعات في حالات الطوارئ والتنمية الحضرية، والتي تم توجيه معظمها لبناء آلاف المساكن الميسورة التكلفة في الكثير من الدول المنخفضة الدخل. (راجع الفصل الثاني للاطلاع على وصف تفصيلي للقطاعات التي دعمتها المساعدات).

الشكل 6: المبالغ المدفوعة (حسب القطاع)

(بالمليون دولار أمريكي خلال عام 2017)

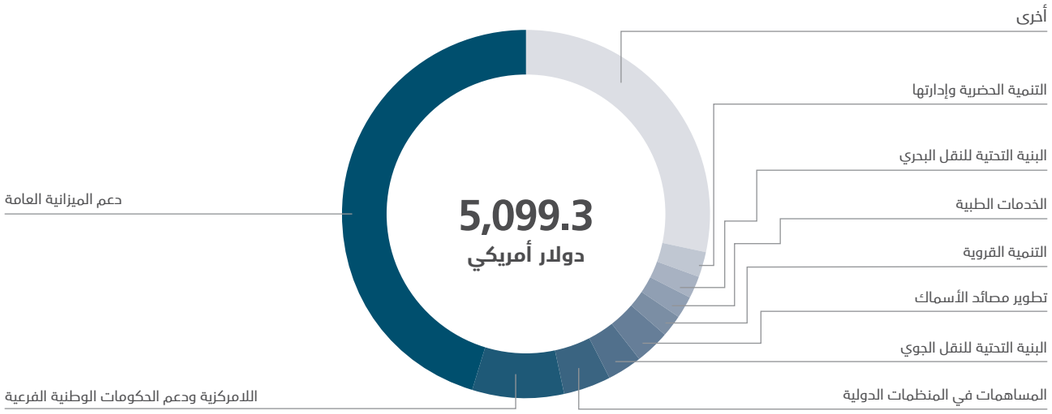

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

	2015		2016		2017	
قطاع	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
دعم الميزانية العامة	2,259.0	%26	3,324.2	%55	**2,288.7**	**%45**
اللامركزية ودعم الحكومات الوطنية الفرعية	0.5	%0.0	10.1	%0.2	**385.7**	**%8**
المساهمات في المنظمات الدولية	56.3	%1	233.7	%4	**228.5**	**%4**
البنية التحتية للنقل الجوي	49.7	%1	134.0	%2	**154.7**	**%3**
تطوير مصائد الأسماك	0	%0.0	0	%0.0	**145.3**	**%3**
التنمية القروية	11.4	%0.0	0.8	%0.0	**118.9**	**%2**
الخدمات الطبية	119.4	%1	139.1	%2	**118.8**	**%2**
البنية التحتية للنقل البحري	32.7	%0.4	9.8	%0.2	**117.8**	**%2**
التنمية الحضرية وإدارتها	211.3	%2	254.4	%4	**110.9**	**%2**
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	373.1	%4	206.4	%3	**108.1**	**%2**
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	129.5	%1	143.2	%2	**96.4**	**%2**
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	13.1	%0.1	97.3	%2	**92.1**	**%2**
خدمات الدعم والتنسيق	57.4	%1	100.6	%2	**80.6**	**%2**
خدمات الرعاية الإجتماعية	61.2	%1	78.3	%1	**80.4**	**%2**
التخزين	56.4	%1	88.7	%1	**61.0**	**%1**
التعليم العالي	30.4	%0.3	48.0	%1	**53.7**	**%1**
مرافق التعليم والتدريب	79.8	%1	92.2	%2	**53.1**	**%1**
المنشآت الدينية	55.6	%1	50.3	%1	**52.8**	**%1**
إدارة المخلفات والتخلص منها	1.2	%0.0	40.2	%1	**50.9**	**%1**
انظمة إمداد المياه الكبيرة	21.8	%0.2	114.1	%2	**48.3**	**%1**
أخرى	5,184.5	%59.0	891.6	%15	**652.7**	**%13**
المجموع الكلي	**8,804.3**	**%100**	**6,056.8**	**%100**	**5,099.3**	**%100**

ز. توزيع مستوى الدخل

وفقاً لتصنيف البنك الدولي للدول والمناطق تبعاً لمستوى الدخل، واسترشاداً بقائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية لتدفقات عام 2017، يستعرض هذا القسم نظرة متعمِّقة على الدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى الدول النامية، وفقاً للفئة التي تنتمي إليها الدولة.

وعلى الرغم من انخفاض حجم مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية، الموجهة إلى الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل خلال عام 2017، فإن تلك الشريحة طالما كانت من بين أكثر الفئات تلقياً للمساعدات الخارجية الإماراتية، بمتوسط بلغ 54 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية خلال السنوات الثلاث من عام 2015 إلى عام 2017. ففي عام 2017، وعلى غرار الأعوام السابقة، يرجع السبب في حجم التمويل الموجَّه إلى الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل، بقيمة 4.75 مليار درهم إماراتي (1.29 مليار دولار أمريكي)، إلى حد كبير، إلى البرامج الواسعة النطاق المتعددة السنوات التي قامت دولة الإمارات بتنفيذها في كلٍّ من مصر والمغرب وباكستان وفلسطين.

وباحتساب القيمة الإجمالية تأتي الشريحة العليا من فئة الدول المتوسطة الدخل على رأس الدول الأكثر تلقياً للمساعدات الخارجية الإماراتية خلال عام 2017، بنسبة 36 في المئة من إجمالي المساعدات، بقيمة 6.66 مليار درهم إماراتي (1.81 مليار دولار أمريكي). ومع هذا؛ فخلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، كان لتلك المجموعة نصيب أقل من القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية الإماراتية؛ حيث بلغ نصيبها 15 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة على مدى السنوات الثلاث.

وحصلت الدول المنخفضة الدخل، بما فيها البلدان الأقل نمواً، على 4.52 مليار درهم إماراتي (1.23 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2017. وبتحليل هذا المبلغ نجد أن فئة البلدان الأقل نمواً حافظت على احتلالها المركز الثاني بين الدول الأكثر تلقياً للمساعدات خلال فترة السنوات الثلاث نفسها، بمتوسط بلغ 22 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017. وفيما يتعلق بحجم المساعدات قدمت دولة الإمارات 16.3 مليار درهم إماراتي (4.44 مليار دولار أمريكي)، وتم تقديم ما يوازي 85 في المئة منها في صورة منح. وتأكيداً للتعهد الذي أعلنته دولة الإمارات بدعم الدول الأكثر ضعفاً، بما فيها البلدان الأقل نمواً، أعلنت دولة الإمارات، خلال عام 2017، التزامها بدفع 638.4 مليون درهم إماراتي (173.8 مليون دولار أمريكي) في صورة منح لدعم أربعة من البلدان الأقل نمواً. (سيتم تناول الدعم الإماراتي الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً في الفصول التالية: الفصل الرابع، ضمن قسم "الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة"، والفصل السادس: المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن قسم "حسب مستوى الدخل").

الشكل 7: المبالغ المدفوعة (حسب مستوى الدخل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

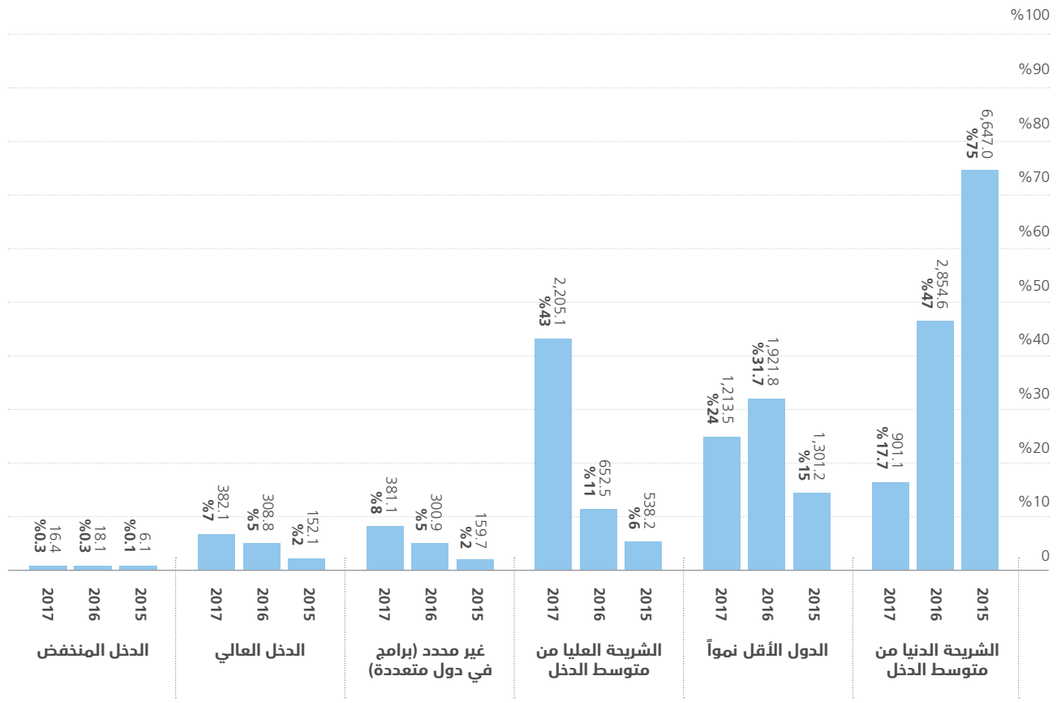

ح. مصادر التمويل

يعد مصدر تمويل المساعدات، الذي يكون إما من مصادر رسمية (حكومية/قطاع عام) وإما خاصة، أحد المعايير المهمَّة المستخدمة لتحديد قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية. كما أنه يعد مؤشراً إلى مستوى مشاركة القطاع الخاص فيما تقدمه الدولة من مساعدات خارجية.

وبالنسبة إلى دولة الإمارات، فبالرغم من أن غالبية الجهات الإماراتية المانحة (البالغ عددها أكثر من 40 جهة) لديها مصدر مباشر لتمويل برامج مساعداتها الخارجية، حيث تتلقى تمويلاتها بشكل حصري من مصادر حكومية، أو بالكامل من مصادر تمويل خاصة، فإن بعضها أشار إلى أن مصادر تمويلاته تشمل كلا نوعي التمويل –الحكومي والخاص. وتتضمن المجموعة الأخيرة جهتين مانحتين تم تناولهما في هذا التقرير هما: هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية.

وبالنسبة إلى الفترة من عام 2015 إلى عام 2017 جاءت غالبية المساعدات الخارجية الإماراتية من مصادر تمويل رسمية، بمتوسط بلغ 96 في المئة؛ ما يعكس التزام حكومة دولة الإمارات المستمر منذ زمن بعيد بالسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة العالمية.

وأما السبب فيما يبدو ظاهرياً من أن نسبة ضئيلة من التمويلات مقدمة من مصادر خاصة؛ فيعود جزئياً إلى طبيعة الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية؛ التي تقوم بتوثيق أنشطة مساعداتها الخارجية؛ حيث إن عدداً قليلاً فحسب من مؤسسات القطاع الخاص الإماراتي تقوم بتوثيق مساعداتها الخارجية، والتي تكون في أغلبها مؤسسات خاصة وإنسانية، وجمعيات خيرية، ومنشآت أعمال عاملة في دولة الإمارات.

الشكل 8: المبالغ المدفوعة (حسب مصدر التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

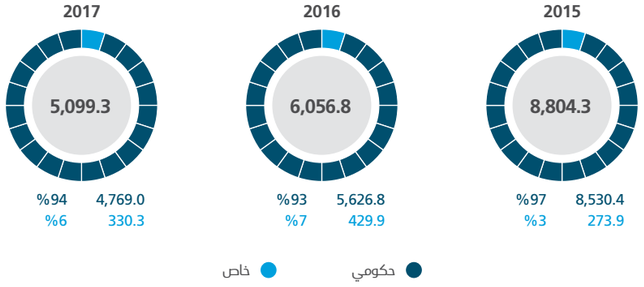

ط. أشكال المساعدات

يلقي هذا الجزء الضوء على المنهج، الذي تتبعه الجهات المانحة الإماراتية في تقديم مساعداتها؛ فكما أوردنا سابقاً في هذا التقرير تم تخصيص أكثر من نصف المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 لقطاع دعم الميزانية العامة؛ ويعود السبب في هذا، إلى حدٍّ بعيد، إلى تزويد حكومات الدول المتلقية بتمويل إنمائي خارجي إضافي. ولذلك تم تقديم ما يزيد على نصف تمويلات المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة خلال العام نفسه كمساعدات ثنائية الأطراف للحكومات. ومن خلال تقديمها كمساهمات غير مخصصة، يتواكب هذا مع مبدأ فاعلية المساعدات، الذي ينص على أنه "لا يمكن للشراكات المنعقدة من أجل التنمية أن تنجح إلا عندما تقود زمامها الدول النامية، وباتباع منهجيات التنفيذ المصمَّمة بما يتناسب مع الأوضاع والحاجات الخاصة بالدولة".

وبعد أعوام من تفضيل أسلوب التنفيذ المباشر لمشروعات المساعدات الخارجية، بدأ هذا الأسلوب يشهد انخفاضاً خلال عام 2017؛ فبعد أن كانت النسبة دوماً أعلى من 92 بالمئة في عام 2014، ونسبة 51 بالمئة في عام 2016، انخفضت إلى ما يربو بقليل عن الثلث في عام 2017 (34 في المئة).

وعلى العكس من هذا؛ ولكن بالاتساق مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021، شهدت المساهمات الأساسية الموجَّهة إلى المنظمات المتعددة الأطراف، والتي تم تقديم غالبيتها إلى الأمم المتحدة، زيادةً في عام 2017، تقدَّر بأربعة أضعاف، مقارنةً بمدفوعات عام 2015، وبأكثر من 22 في المئة مقارنةً بمدفوعات 2016. واعترافاً بالأدوار المهمة التي تلعبها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق خطة التنمية 2030 للتنمية المستدامة، زادت دولة الإمارات العربية المتحدة مدفوعاتها الموجَّهة إلى تلك المجموعة في عام 2017 (وقيمتها 857.6 مليون درهم إماراتي، أي ما يوازي 233.5 مليون دولار أمريكي)، بارتفاع قدره 31 في المئة مقارنة بمدفوعات عام 2016.

ومن ناحية أخرى؛ ففي ظل مشاركة المزيد من شركات القطاع الخاص الإماراتية في أنشطة التنمية الدولية، وخطط العمليات الإنسانية، يكون من المرجَّح أن يرتفع حجم تدفقات المساعدات المقدمة من مصادر خاصة. وتركز سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، للفترة من عام 2017 إلى عام 2021، بشكل خاص على الشراكات مع القطاع الخاص؛ بهدف تشجيع وتوجيه دافعية والتزام مؤسسات القطاع الخاص الإماراتي نحو دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

الشكل 9: المبالغ المدفوعة (حسب شكل المدفوعات)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

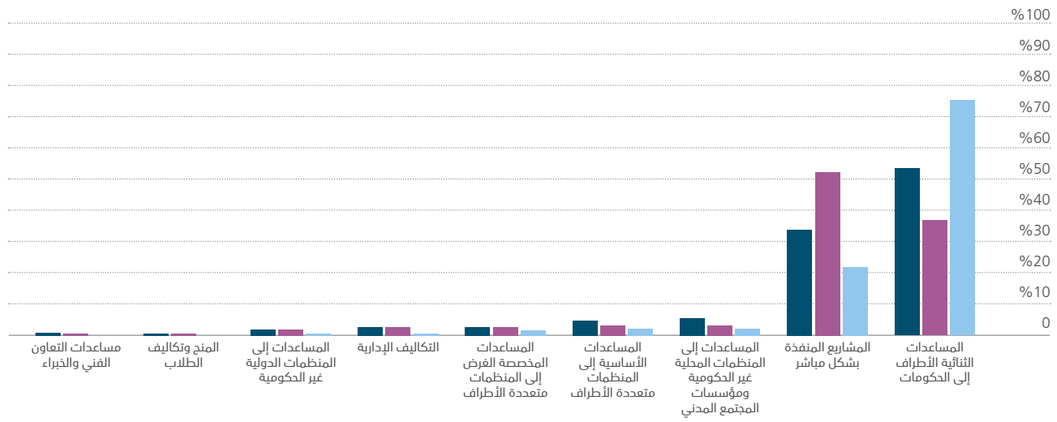

شكل المدفوعات	2015 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2015 نسبة مئوية	2016 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2016 نسبة مئوية	2017 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2017 نسبة مئوية
المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات	6,655.2	%75	2,332.5	%38	**2,693.4**	**%53**
المشاريع المنفذة بشكل مباشر	1,850.4	%21	3,094.1	%51	**1,710.6**	**%33**
المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	153.4	%2	177.8	%3	**233.5**	**%5**
المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف	53.5	%1	178.5	%3	**217.9**	**%4**
المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف	59.1	%1	134.9	%2	**99.2**	**%2**
التكاليف الإدارية	13.1	%0.1	97.3	%2	**92.1**	**%2**
المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية	19.6	%0.2	31.7	%1	**46.0**	**%1**
المنح وتكاليف الطلاب	0	%0.0	6.7	%0.1	**4.8**	**%0.1**
مساعدات التعاون الفني والخبراء	0	%0.0	3.2	%0.1	**1.9**	**%0.04**
المجموع الكلي	**8,804.3**	**%100**	**6,056.8**	**%100**	**5,099.3**	**%100**

ي. التوزيع الجغرافي

احتلت إفريقيا المركز الأول بين أكثر القارات المتلقية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى أربعة أعوام، منذ عام 2013. ولكن من ناحية أخرى جاء عام 2017 لتحتل قارة آسيا هذا المركز المتميِّز، حيث حصلت على القسم الأكبر من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة (بنسبة 47 في المئة) بقيمة إجمالية بلغت 8.75 مليار درهم إماراتي (2.38 مليار دولار أمريكي). وبناءً على هذا يمثل هذا الدعم زيادةً بنسبة 17 بالمئة في حجم المدفوعات، مقارنةً بتمويلات المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى آسيا في العام الأسبق.

ومع هذا؛ فالقيمة الإجمالية لمدفوعات المساعدات الخارجية على مدى السنوات الثلاث تخبرنا بقصة أخرى؛ حيث لا تزال قارة إفريقيا في مركز الصدارة، بحصولها على 57 في المئة من مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، بقيمة إجمالية 41.61 مليار درهم إماراتي (11.33 مليار دولار أمريكي).

كما استمر ارتفاع المدفوعات الموجَّهة إلى البرامج المتعددة الدول؛ ويرجع السبب في هذا، إلى حدٍّ بعيد، إلى زيادة حجم الدعم الموجَّه إلى المنظمات المتعددة الأطراف. وفي عام 2017 بلغت قيمة تلك المدفوعات، التي كان لها تأثير عالمي، 1.38 مليار درهم إماراتي (374.9 مليون دولار أمريكي)، بارتفاع قدره 27 في المئة عن مدفوعات عام 2016، وما يزيد على أربعة أضعاف مدفوعات عام 2015 الموجَّهة إلى البرامج المتعددة الدول.

ويمتد تأثير المساعدات الخارجية، المقدمة من دولة الإمارات، ليتجاوز الموقع الجغرافي؛ فالدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، كالبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، تسهم في توجيه اهتمام ودعم متزايد من قبل الجهات الإماراتية المانحة. ففي عام 2017 حصلت 44 دولة من البلدان الأقل نمواً على نسبة 24 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، بقيمة إجمالية مُجمَّعة بلغت 4.46 مليار درهم إماراتي (1.21 مليار دولار أمريكي)، تم تقديم ما يوازي 98 في المئة منها في شكل منح. كما تم تخصيص 512.7 مليون درهم إماراتي (139.6 مليون دولار أمريكي) للدول النامية غير الساحلية، بينما حصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية على 1.29 مليار درهم إماراتي (350.6 مليون دولار أمريكي).

ويستعرض الفصل الرابع مزيداً من التوضيح حول التوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يتناول هذا الفصل بالتفصيل الدعم المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة الموجَّه إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة.

الشكل 10: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)

(بالمليون دولار أمريكي خلال عام 2015-2017)

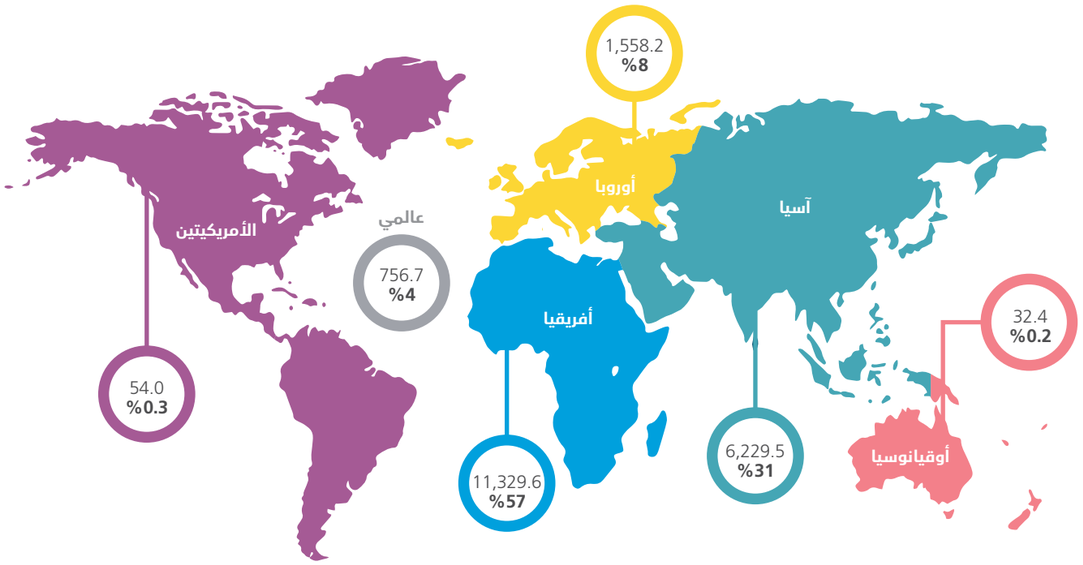

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

قارة وفئة المساعدات	2015 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2015 نسبة مئوية	2016 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2016 نسبة مئوية	2017 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2017 نسبة مئوية
آسيا	**1,805.8**	**%20.5**	**2,040.8**	**%34**	**2,382.9**	**%47**
تنموية	1,196.3	%66	1,546.3	%76	2,066.5	%86.7
إنسانية	549.0	%30	431.3	%21	253.0	%10.6
خيرية	60.5	%4	63.1	%3	63.4	%2.7
أوروبا	**44.2**	**%0.5**	**243.9**	**%4**	**1,270.0**	**%25**
تنموية	36.7	%82.8	229.8	%94	1,258.8	%99
خيرية	7.5	%17	9.4	%4	11.0	%1
إنسانية	0.1	%0.2	4.7	%2	0.2	%0.02
أفريقيا	**6,838.7**	**%77.7**	**3,468.8**	**%57**	**1,022.1**	**%20**
تنموية	6,707.9	%98.1	3,340.4	%96	921.0	%90
خيرية	44.1	%0.6	65.7	%2	70.6	%7
إنسانية	86.7	%1.3	62.6	%2	30.6	%3
عالمي	**87.4**	**%1.0**	**294.3**	**%5**	**374.9**	**%7**
تنموية	73.6	%84	270.7	%92	329.3	%88
إنسانية	10.3	%12	23.6	%8	45.6	%12
خيرية	3.5	%4	0	%0.0	0	%0.0
الأمريكيتين	**1.7**	**%0.02**	**4.8**	**%0.1**	**47.5**	**%1**
إنسانية	0	%0.0	0	%0.0	26.6	%56
تنموية	0.6	%37	3.3	%70	19.9	%42
خيرية	1.1	%63	1.5	%30	1.0	%2
أوقيانوسيا	**26.4**	**%0.3**	**4.1**	**%0.1**	**1.9**	**%0.04**
تنموية	26.1	%98.7	4.0	%97	1.6	%84
خيرية	0.1	%0.3	0.1	%3	0.3	%14
إنسانية	0.3	%1.0	0	%0.0	0.03	%2
المجموع الكلي	**8,804.3**	**%100**	**6,056.8**	**%100**	**5,099.3**	**%100**

ك. الجهات المانحة الإماراتية

تعد أنشطة المساعدات الخارجية، المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، نتيجة لتضافر جهود جماعية من عشرات الجهات الإماراتية المانحة؛ حيث تتشارك جميعها في تشكيل المشهد الديناميكي العام للمساعدات الخارجية الإماراتية، الذي يميِّزه وجود جهات حكومية، محلية واتحادية، ومؤسسات القطاع الخاص الإماراتي، بما فيه من منشآت أعمال، ومؤسسات إنسانية وخيرية، بالإضافة إلى المنظمات الإنسانية.

وللمرة الأولى، منذ البدء في إصدار التقارير السنوية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2009، كان صندوق أبوظبي للتنمية المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في عام 2017، حيث قدم ما يقرب من نصف المساعدات الخارجية الإجمالية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة (بنسبة 48 في المئة). وفي السياق نفسه كانت تمويلات المساعدات الخارجية المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017، والتي بلغت قيمتها 9.05 مليار درهم إماراتي (2.46 مليار دولار أمريكي)، من بين أكبر المدفوعات السنوية التي سجلها صندوق أبوظبي للتنمية على الإطلاق.[14]

وجاءت حكومة الإمارات، التي تضم أكثر من 12 جهة حكومية محلية واتحادية تم تجميعها معاً تحت هذه الفئة لأغراض تتعلق بالتقرير، في المركز الثاني بين أكبر الجهات المانحة للمساعدات الخارجية في عام 2017. ولكن مع هذا، فنيما يتعلق بإجمالي المساعدات المتعددة السنوات، سواء منذ عام 2009، أو التوثيقات خلال آخر ثلاث سنوات، احتلت حكومة الإمارات المركز الأول كأكبر مقدم للمساعدات الخارجية الإماراتية. ففي الأعوام من 2015 إلى 2017، كانت القيمة الإجمالية لمدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من حكومة الإمارات (بقيمة 46.53 مليار درهم إماراتي، أي ما يوازي 12.67 مليار دولار أمريكي) أكثر من ضعفي قيمة مدفوعات صندوق أبوظبي للتنمية خلال فترة السنوات الثلاث نفسها.

وفي هذا التقرير توجد خمس جهات إماراتية مانحة توثق مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2017 للمرة الأولى، وهي: دائرة الثقافة والسياحة–أبوظبي، ومركز إدارة النفايات–أبوظبي (تدوير)، ووزارة الموارد البشرية والتوطين، ومدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وبرامج إكسبو لايف، تحت مظلة معرض إكسبو دبي 2020، والتي تقدم منحاً لتمويل الابتكارات التي تسهم في الإسراع إلى تحقيق مستقبل مزدهر ومستدام.

وقد سجلت أكثر من 12 جهة مانحة إماراتية زيادة في تمويلات مساعداتها الخارجية لعام 2017، مقارنة بعام 2016. وبشكل إجمالي قدمت هذه الجهات المانحة الإماراتية الثلاث عشرة، بالإضافة إلى مساهمات القطاع الخاص والأفراد، مبالغ إضافية بقيمة 266.1 مليون درهم إماراتي (72.4 مليون دولار أمريكي) كمساعدات خارجية زيادةً على القيمة الإجمالية لمساعداتهم الخارجية التي قدموها في العام الأسبق. ويستعرض الفصل الخامس بمزيد من التفصيل الجهات المانحة الإماراتية، ومساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2017.

سد الوحدة في الأردن، أحد المشاريع الممولة من صندوق أبوظبي للتنمية.

الشكل 11: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب الجهة المانحة)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

	2015		2016		2017	
الجهة المانحة	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
صندوق أبوظبي للتنمية	736.7	%8	2,494.4	%41	**2,464.5**	**%48**
المساعدات الحكومية	7,580.0	%86	2,906.8	%48	**2,180.6**	**%43**
الهلال الأحمر الإماراتي	103.6	%1	241.9	%4	**86.6**	**%2**
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	154.7	%2	168.0	%3	**74.3**	**%1**
مؤسسة دبي العطاء	20.5	%0.2	32.6	%0.5	**50.5**	**%1**
جمعية دار البر	46.1	%1	55.5	%1	**47.7**	**%1**
جمعية الشارقة الخيرية	35.4	%0.4	23.0	%0.4	**42.9**	**%1**
القطاع الخاص والأفراد	10.7	%0.1	20.8	%0.3	**35.6**	**%1**
جمعية دبي الخيرية	22.3	%0.3	15.0	%0.2	**27.7**	**%1**
هيئة آل مكتوم الخيرية	17.0	%0.2	16.2	%0.3	**16.9**	**%0.3**
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	19.7	%0.2	13.5	%0.2	**13.1**	**%0.3**
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	9.5	%0.1	12.7	%0.2	**12.5**	**%0.2**
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	8.3	%0.1	8.7	%0.1	**10.7**	**%0.2**
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	12.6	%0.1	10.2	%0.2	**9.5**	**%0.2**
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	10.0	%0.1	12.9	%0.2	**7.9**	**%0.2**
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	7.6	%0.1	2.4	%0.04	**5.3**	**%0.1**
مؤسسة القلب الكبير	5.7	%0.1	3.3	%0.1	**3.4**	**%0.1**
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	0	<%0.0001	1.5	%0.03	**2.1**	**%0.04**
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	1.6	%0.02	1.4	%0.02	**1.6**	**%0.03**
مؤسسة سقيا الإمارات	0.5	%0.01	0	<%0.0005	**1.3**	**%0.03**
برنامج إكسبو لايف	0	<%0.0001	0	%0.0	**1.2**	**%0.02**
طيران الإتحاد	0	<%0.0001	0.4	%0.01	**1.0**	**%0.02**
مراكز إيواء النساء والأطفال	0.008	%0.0001	0.9	%0.01	**0.8**	**%0.02**
مؤسسة نور دبي	1.4	%0.02	0.6	%0.01	**0.6**	**%0.01**
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	0	<%0.0001	0.3	%0.01	**0.4**	**%0.01**
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	0.5	%0.01	0.6	%0.01	**0.3**	**%0.01**
كلية محمد بن راشد للادارة الحكومية	0	<%0.0001	0	<%0.0005	**0.2**	**%0.003**
مركز إدارة النفايات – أبوظبي (تدوير)	0	<%0.0001	0	%0.0	**0.03**	**%0.001**
موانئ دبي العالمية	0	<%0.0001	0	%0.0005	**0**	**%0.001>**
جامعة الإمارات العربية المتحدة	0	<%0.0001	4.2	%0.1	**0**	**%0.001>**
مؤسسة الإمارات للاتصالات – اتصالات	0	<%0.0001	9.0	%0.1	**0**	**%0.001>**
شركة الياه للاتصالات الفضائية (Yahsat)	0	<%0.0001	0	%0.0005	**0**	**%0.001>**
المجموع الكلي	**8,804.3**	**%100**	**6,056.8**	**%100**	**5,099.3**	**%100**

ل. الالتزامات الإجمالية

وصلت قيمة التزامات المساعدات الخارجية، التي أعلنتها دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017، إلى 3.09 مليار درهم إماراتي (842.6 مليون دولار أمريكي). وسوف يتم تقديم غالبية هذه المبالغ في صورة تمويلات مخصصة لمصلحة برامج جرى تنفيذها في أكثر من 12 دولة، بما في ذلك تخصيص 21 في المئة منها لأربعة من البلدان الأقل نمواً. بينما خُصص ما يزيد على 50 في المئة من هذه الالتزامات لمصلحة الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل.

وشكلت أربعة قطاعات ما يزيد على نصف قيمة الالتزامات التي أعلنتها دولة الإمارات في عام 2017 (56 في المئة). وشملت هذه القطاعات: تطوير مصايد الأسماك، ودعم الميزانية العامة، والبنية التحتية للنقل البحري، والتنمية الحضرية وإدارتها. وحصلت إفريقيا على نصيب الأسد منها، بنسبة تزيد على 70 في المئة من المبلغ الإجمالي. وعليه، جاءت مصر والمغرب والصومال على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً لالتزامات المساعدات الخارجية في عام 2017، حيث حصلت على ما يزيد على 60 في المئة من قيمتها الإجمالية.

الشكل 12: مبالغ الالتزامات (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من عام 2015 إلى عام 2017)

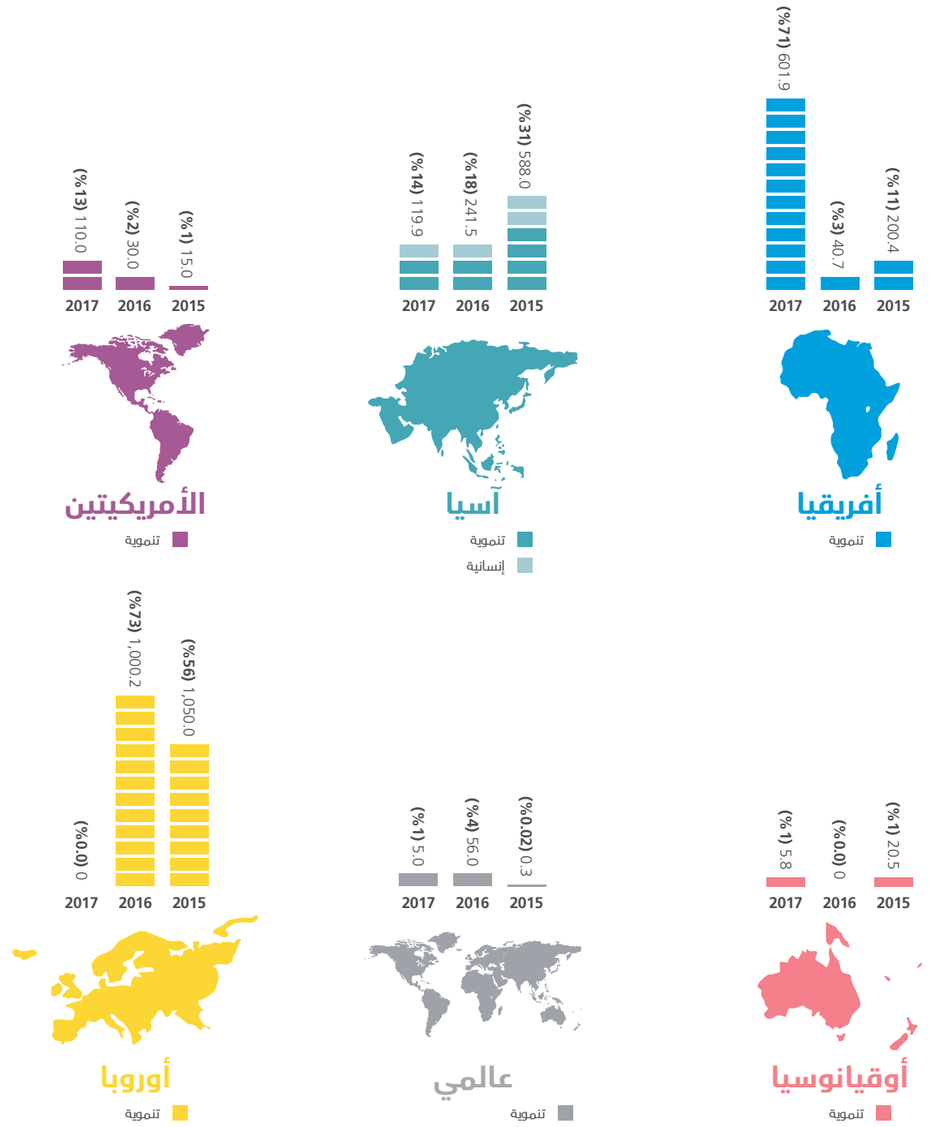

دعم دولة الإمارات الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها

مرة أخرى تثبت دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها الطويل الأمد والمعهود بتحقيق الازدهار والسلام العالمي، حيث واصلت دولة الإمارات، خلال عام 2017، تنفيذ برامج مساعداتها الخارجية دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، بمدفوعات بلغت قيمتها 18.73 مليار درهم إماراتي (5.10 مليار دولار أمريكي).

ومن بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر برزت خمسة أهداف منها كأعلى أهداف تلقياً للدعم من دولة الإمارات؛ حيث حصلت على ما نسبته 77 في المئة من الإجمالي، وهي: الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر؛ والهدف الإنمائي التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية؛ والهدف الإنمائي الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة؛ والهدف الإنمائي السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، والهدف الإنمائي السابع عشر: تعزيز الشراكات العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مقدمـــــة

يلقي هذا الفصل نظرة أكثر قرباً وتفصيلاً على إنجازات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة العالمية في الدول النامية. فبالإضافة إلى تقديم تحليل متعمِّق لأهداف التنمية المستدامة الأكثر تلقياً للدعم من دولة الإمارات، يستعرض هذا الفصل قطاعات المساعدات التي حصلت على تمويل من دولة الإمارات خلال عام 2017، موضحاً بعضاً من أبرز الأنشطة التي نفذها أكثر من 40 جهة مانحة إماراتية وبرهنت على استمرار وازدياد عزمها على نشر الازدهار وإحلال السلام العالمي.

واستكمالاً لبيان دعم المنح الإماراتية الموجَّهة إلى أهداف التنمية المستدامة (والمبين كذلك في الفصل الخامس)، توفر التحليلات التالية كذلك نظرة متعمِّقة أخرى إلى برامج المساعدات الإماراتية، وقياس مدى اتساقها مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021.

واستند التحليل المبين في هذا الفصل إلى منهجية تعيين على شكل 1 إلى 1، حيث تم تعيين كل نشاط من أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية إلى هدف وغاية ومؤشر مناظر محدد من غايات التنمية المستدامة وأهدافها؛ وذلك بناءً على عدد من الدلائل الإرشادية؛ تم ذكر بعضها تحت قسم "المنهجية". (راجع الملحق رقم 3 للاطلاع على معلومات حول منهجية التعيين والتحليل).

وتقر وزارة الخارجية والتعاون الدولي بأنه يمكن تحسين المنهجية المطبقة بمرور الوقت، كما أنها ملتزمة بالعمل مع الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية والمجتمع التنموي الدولي؛ لتنقيح منهجيتها وتحليلها للدعم الإماراتي الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

يشتمل هذا الفصل على أربعة أجزاء:

الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	الجزء الرابع
يتناول بالسرد الدعم الإماراتي المقدم إلى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.	يلقي الضوء على جهود دولة الإمارات الموجَّهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية المتسقة مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة من عام 2017 إلى عام 2021، بما في ذلك عدد من أهداف التنمية المستدامة الأكثر تلقياً للدعم، وقطاعات المساعدات المناظرة لها.	يستعرض الدعم الإماراتي الموجَّه إلى قطاعات المساعدات، وأهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الأهمية بالنسبة إلى دولة الإمارات كذلك.	يوضح الالتزامات المالية التي أعلنتها دولة الإمارات خلال عام 2017 لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

الدعم المقدم من دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي

لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة، جنباً إلى جنب مجتمع التنمية الدولية، دوراً محورياً في تحديد الأولويات العالمية، التي تمت ترجمتها بالشكل الأمثل إلى ما اصطلح عليه عالمياً بـ"أهداف التنمية المستدامة" السبعة عشر للفترة من عام 2016 إلى عام 2030.

فداخل حدودها عملت دولة الإمارات العربية المتحدة بعجلة متسارعة على تطوير خططها الوطنية للاسترشاد بها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخلياً. فمع تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، في عام 2017، أصبحت بمنزلة الذراع الحكومية لضمان تحديد الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، واتساقها مع خطة التنمية الطويلة الأجل، وعمليات صنع القرارات السياسية للإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى الصعيد العالمي تتولى وزارة الخارجية والتعاون الدولي قيادة وإدارة خطة التنمية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى أساس سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021 يتم توجيه الدعم الإماراتي المقدم إلى الدول النامية، في إطار سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة المحدَّدة ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ولتحفيز إقامة حوار دولي مثمر وبنَّاء كشفت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال أول شهرين من بدء العام، في عام 2016، عن العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفترة الخمسة عشر عاماً المقبلة، وعن خطة "سلسلة إجراءات لتفعيل أهداف التنمية المستدامة"؛ وذلك خلال أعمال القمة السنوية العالمية للحكومات، التي استضافتها مدينة دبي. وتضم فعالية "إجراءات تمعيل أهداف التنمية المستدامة"، الآن في عامها الثالث، وفوداً ومبتكرين وممثلين مجتمعيين رفيعي المستوى لمراجعة، والوقوف على التقدم المحقق، والتحديات الماثلة في طريق تحقيق التنمية؛ بالإضافة إلى استنباط الحلول، وأفضل الممارسات.

الجزء الأول: الدعم الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

مع بداية المجتمع الدولي للعام الثاني من البدء في تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة، أعادت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك، في عام 2017، إحياء جهودها المبذولة لدعم الدول النامية في سعيها إلى تحقيق أولوياتها الوطنية، وغايات أهداف التنمية المستدامة.

وكما هو موضح أدناه، ووفقاً لمنهجية التعيين 1 إلى 1، تم ربط كل سجل من سجلات مشروعات المساعدات الخارجية الإماراتية، المنفَّذة في عام 2017، بحجم مساهمته في دفع تحقيق هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة. وفضلاً عن الوضوح والبساطة اللذين تتميَّز بهما هذه المنهجية، فإنها تؤكد كذلك أن كل نشاط معيَّن لهدف من أهداف التنمية المستدامة يقوم بدور محوري كذلك؛ للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وهو ما يسهم في نهاية المطاف في تنفيذ الهدف العام والأشمل للخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2030، وهو القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 13: المساعدات الإماراتية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

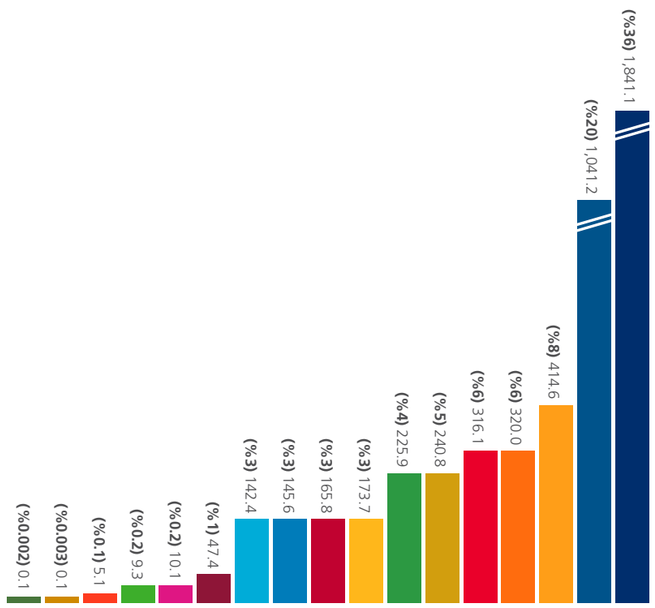

المجموع الكلي
5.01 مليار دولار أمريكي

هدف 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
هدف 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية
هدف 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة
هدف 9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
هدف 1 القضاء على الفقر
هدف 2 القضاء التام على الجوع
هدف 3 الصحة الجيدة والرفاه
هدف 7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
هدف 4 التعليم الجيد
هدف 14 الحياة تحت الماء
هدف 6 المياه النظيفة والنظافة الصحية
هدف 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد
هدف 10 الحدّ من أوجه عدم المساواة
هدف 15 الحياة في البرّ
هدف 5 المساواة بين الجنسين
هدف 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤول
هدف 13 العمل المناخي

الجزء الثاني: الدعم الموجَّه إلى مجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة بما فيها الأهداف الأكثر تلقياً للتمويل

إلى جانب الاعتراف بدعم المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وخطة التنمية المستدامة الأشمل لعام 2030، تُظهر سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة من عام 2017 إلى 2021 أن من المتوقع أن تسهم الجهود الدولية التنموية والإنسانية والخيرية التي تبذلها دولة الإمارات، خلال هذه السنوات الخمس على الأقل، في إحداث إسهامات عظيمة لتحقيق ثمانية من السبعة عشر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص. وتطبيقاً لهذا المنظور ساهم نحو 73 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات الكلية (أي ما يوازي 13.76 مليار درهم إماراتي/ 3.75 مليار دولار أمريكي) في عام 2017، الذي يعد العام الأول لتطبيق سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الثمانية التي تتضمنها السياسة. وتم توجيه ما يقرب من ربع هذه المساعدات إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في 38 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً.

الشكل 14: الدعم الإماراتي الموجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية المتضمَّنة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

بحسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والقطاع الذي يندرج تحته النشاط

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

هدف 1
القضاء على الفقر

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية، الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — (%36) 112.3
- خدمات الرعاية الإجتماعية — (%25) 78.6
- خدمات الدعم والتنسيق — (%14) 43.4
- المساهمات في المنظمات الدولية — (%14) 43.4
- أخرى — (%12) 38.5

المجموع الكلي: **316.1 مليون دولار أمريكي**

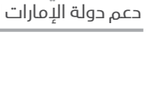

هدف 5
المساواة بين الجنسين

- المساهمات في المنظمات الدولية — (%98) 5.0
- منظمات ومؤسسات دعم المرأة — (%2) 0.1

المجموع الكلي: **5.1 مليون دولار أمريكي**

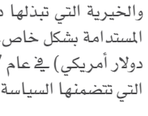

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- البنية التحتية للنقل الجوي — (%48) 154.7
- البنية التحتية للنقل البحري — (%37) 117.8
- البنية التحتية للنقل البري — (%14) 44.9
- التنمية القروية — (%1) 2.3
- الصناعات الزراعية — (%0.1) 0.3

المجموع الكلي: **320.0 مليون دولار أمريكي**

هدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

- دعم الميزانية العامة — (%54) 561.6
- اللامركزية ودعم الحكومات الوطنية الفرعية — (%37) 385.7
- المساهمات في المنظمات الدولية — (%8) 80.4
- التطوير القضائي والقانوني — (%1) 12.1
- أخرى — (%0.1) 1.4

المجموع الكلي: **1,041.2 مليون دولار أمريكي**

هدف 4
التعليم الجيد

- التعليم العالي — (%32) 53.7
- مرافق التعليم والتدريب — (%32) 53.1
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية — (%11) 17.5
- خدمات الدعم والتنسيق — (%10) 16.2
- أخرى — (%15) 25.3

المجموع الكلي: **165.8 مليون دولار أمريكي**

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- دعم الميزانية العامة — (%66) 31.5
- المساهمات في المنظمات الدولية — (%19) 9.1
- خدمات دعم الأعمال التجارية والمؤسسات — (%5) 2.3
- الخدمات الاجتماعية الأساسية المتنوعة — (%4) 1.9
- أخرى — (%5) 2.6

المجموع الكلي: **47.4 مليون دولار أمريكي**

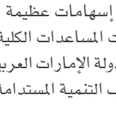

هدف 10
الحدّ من أوجه عدم المساواة

- خدمات الدعم والتنسيق — (%98.02) 9.91
- المساهمات في المنظمات الدولية — (%2) 0.2

المجموع الكلي: **10.1 مليون دولار أمريكي**

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

- دعم الميزانية العامة — (%92) 1,695.6
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية — (%5) 92.1
- المساهمات في المنظمات الدولية — (%3) 53.5

المجموع الكلي: **1,841.1 مليون دولار أمريكي**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومستوى الدخل

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الشريحة العليا من متوسط الدخل	1,484.7	%81
الدول الأقل نمواً	130.8	%7
برامج في دول متعددة	123.5	%7
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	102.0	%6
الدخل المنخفض	0.1	%0.01

المجموع الكلي: **1,841.1 مليون دولار أمريكي**

هدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

الدول الأقل نمواً	570.4	%55
الشريحة العليا من متوسط الدخل	386.7	%37
برامج في دول متعددة	80.6	%8
الدخل العالي	2.7	%0.3
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	0.7	%0.1

المجموع الكلي: **1,041.2 مليون دولار أمريكي**

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الدخل العالي	147.2	%46
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	129.9	%41
الدول الأقل نمواً	20.6	%6
الشريحة العليا من متوسط الدخل	17.4	%5
الدخل المنخفض	4.9	%2

المجموع الكلي: **320.0 مليون دولار أمريكي**

هدف 1
القضاء على الفقر

الدول الأقل نمواً	127.3	%40
الشريحة العليا من متوسط الدخل	74.2	%23
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	57.2	%18
برامج في دول متعددة	50.3	%16
الدخل المنخفض	4.6	%1
الدخل العالي	2.4	%1

المجموع الكلي: **316.1 مليون دولار أمريكي**

هدف 4
التعليم الجيد

الشريحة العليا من متوسط الدخل	48.8	%29
الدول الأقل نمواً	39.5	%24
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	32.4	%20
الدخل العالي	23.4	%14
برامج في دول متعددة	20.0	%12
الدخل المنخفض	1.6	%1

المجموع الكلي: **165.8 مليون دولار أمريكي**

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الدول الأقل نمواً	29.5	%62
برامج في دول متعددة	10.0	%21
الشريحة العليا من متوسط الدخل	5.6	%12
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	2.1	%4
الدخل المنخفض	0.2	%0.33

المجموع الكلي: **47.4 مليون دولار أمريكي**

هدف 10
الحدّ من أوجه عدم المساواة

برامج في دول متعددة	10.1	%100

المجموع الكلي: **10.1 مليون دولار أمريكي**

هدف 5
المساواة بين الجنسين

برامج في دول متعددة	5.0	%98
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	0.1	%2

المجموع الكلي: **5.1 مليون دولار أمريكي**

أهداف التنمية المستدامة الأكثر تلقياً للدعم

بلغت نسبة المساعدات الخارجية الإماراتية، التي ساهمت في تحقيق خمسة من **أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر**، نحو **77 في المئة** من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة خلال عام 2017، وهي كالتالي:

وتم تقديم 66 في المئة من إجمالي **14.45 مليار درهم إماراتي** (**3.93 مليار دولار أمريكي**) الموجَّهة إلى تحقيق أعلى خمسة أهداف من أهداف التنمية المستدامة في صورة منح، بينما تم تقديم النسبة المتبقية كقروض ميسَّرة. وكانت المدفوعات الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً مقدَّمة بالكامل تقريباً في شكل منح، بنسبة 98 في المئة من الإجمالي.

وتوفر الفقرات التالية مزيداً من المعلومات حول المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017، وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة الثمانية التي تركز عليها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك قطاعات المساعدات التي تندرج تحتها هذه المساعدات، وتشمل:

ومن بين أهداف التنمية المستدامة الثمانية الموضَّحة في هذا الفصل –بما في ذلك المبالغ المدفوعة لكل منها– توجد أربعة أهداف منها تعد من بين أهداف التنمية المستدامة الخمسة الأكثر تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2017، وهي: الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر، والهدف الإنمائي التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف الإنمائي السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، والهدف الإنمائي السابع عشر: تعزيز الشراكات العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (يتضمن الجزء الثالث من هذا الفصل وصفاً لجهود دولة الإمارات التي بذلتها من أجل تحقيق الهدف الإنمائي الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة).

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

على الرغم من حصول بعض التطورات الإيجابية، ثمَّة حاجة إلى إبداء التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب هذا الجهد اتّساق السياسات، وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات، ومن جانب جميع الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 66/2017/E

وفقاً للأمم المتحدة؛ يتضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة خمس غايات أساسية متعلقة بالشراكات والتعاون لضمان النجاح في تحقيقه، وهي: 1- التمويل، الذي يوجَّه أغلبه كمساعدات إنمائية رسمية، وتحويلات مالية. 2- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 3- بناء القدرات. 4- التجارة. 5- المشكلات المنظومية، التي تشمل البيانات والرقابة والمساءلة، والتي تتعلق بأنظمة الإحصاءات الوطنية.

ومن جانبها دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ عام 2013، على تلبية، بل تجاوز، النسبة العالمية المستهدفة، التي حددتها الأمم المتحدة بتقديم 0.7 في المئة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية. ووفقاً للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC)، فقد قدمت دولة الإمارات 1.03 في المئة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية خلال عام 2017. وتركز المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات على البلدان الأقل نمواً بشكل خاص، حيث لم تلبِّ المساعدات الخارجية الإماراتية النسبة التي حددتها الأمم المتحدة، بتخصيص ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لدعم البلدان الأقل نمواً فحسب؛ بل تجاوزتها كذلك. ففي الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً 0.27 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي.

وفيما يتعلق بالتحويلات المالية تقدم دولة الإمارات واحداً من أقل رسوم التحويل على مستوى العالم، كما أنها تُعد واحدة من أهم قنوات التحويل المالي العالمي. وتشير التقارير إلى أن التحويلات المالية الصادرة عن دولة الإمارات خلال عام 2017، والتي يتوجَّه أغلبها إلى الدول النامية، قد بلغت 164.30 مليار درهم إماراتي (44.73 مليار دولار أمريكي)، بما يمثل زيادة بنسبة اثنين في المئة على قيمة التحويلات التي أجريت في عام 2016.[15]

وبصفتها من أهم المراكز والمحاور التكنولوجية، وكذلك مشاركةً منها في الجهود العالمية الهادفة إلى دفع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول النامية، أطلقت دولة الإمارات برنامجها للتعاون الفني (UAE-TAP)، الذي يعد بمنزلة منهجية دولة الإمارات الرئيسية لتوسيع خطتها للتعاون الفني، والتي تقتضي تعاون دولة الإمارات مع الدول النامية لبناء قدراتها الوطنية من خلال المشاركة في المعارف والخبرات.

وبالنسبة إلى التجارة الخارجية؛ فقد فتحت دولة الإمارات أسواقها للدول المؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية، وفقاً لتعريف لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ ما مهَّد الطريق أمام الدول النامية للمشاركة، وزيادة حصتها من التجارة العالمية. وعلاوة على هذا ساعدت استثمارات دولة الإمارات كذلك على تحفيز اقتصادات الكثير من الدول النامية؛ فوفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ فقد وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وجَّهتها دولة الإمارات خلال عام 2017 إلى 51.28 مليار درهم إماراتي (13.96 مليار دولار أمريكي).[16]

وعلى صعيد آخر تضم القمة العالمية للحكومات، التي تُعقَد بصفة دورية سنوياً، قادة العالم، وتضع مناقشة فاعلية الحكومات، وعلاج المشكلات المنظومية، على رأس جدول أعمالها. وسيوفر منتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني للبيانات، الذي ستستضيفه دولة الإمارات في عام 2018، منصة لـ"استكشاف الوسائل المبتكرة لاستخدام البيانات والإحصائيات لقياس التقدم العالمي، واتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة استناداً إلى الدلائل بشأن خطة 2030 للتنمية المستدامة".[17] وعلى نحو مشابه شاركت دولة الإمارات الأمم المتحدة في نتائج الإستعراض الوطني الطوعي الذي أجرته؛ ما أتاح الاطلاع على المستجدات بشأن تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.[18]

وفيما يتعلق بالشراكات العالمية تعيد سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تأكيد كون التعاون الدولي من الركائز الأساسية ضمن أجندة المساعدات الخارجية المقدَّمة من دولة الإمارات. ومن خلال احترام دولة الإمارات الثابت لأهمية الشراكات؛ فإنها تعمل، بشكل ثنائي، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع كل من الدول النامية، والدول الفاعلة، والدول المانحة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وكذلك القطاع الخاص. وعلاوة على هذا تهدف برامج الشراكة القُطرية، التي تنفذها دولة الإمارات، إلى دعم الدول النامية في تحقيق أولوياتها التنموية الوطنية.

وبالإضافة إلى جهود دولة الإمارات للمساعدة على تحقيق الغايات الرئيسية الخمسة، المبينة أعلاه ضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، وبناءً على التزام دولة الإمارات بتحقيق تعاون دولي فعَّال، فقد وجَّهت 6.76 مليار درهم إماراتي (1.84 مليار دولار أمريكي)، أي ما يوازي 36 في المئة من قيمة مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2017؛ من أجل دفع التقدم في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وساهم القسم الأعظم من تلك المساعدات في تمويل اثنين من القطاعات التنموية عام 2017: قطاع دعم الميزانية العامة، وقطاع المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية.

قطاع دعم الميزانية العامة

ساهم التمويل الهائل، الذي وجَّهته دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قطاع دعم الميزانية العامة، في جعله أعلى القطاعات التنموية تلقياً للدعم الإماراتي خلال عام 2017، بالإضافة إلى مساهمته في تقديم دَفعة لتحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ ليكون هو الهدف الأكثر تلقياً للدعم الإماراتي من بين أهداف التنمية المستدامة لهذا العام.

وقد وصلت قيمة التمويل الموجَّه إلى قطاع دعم الميزانية العامة، والمعيَّن للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة في عام 2017، إلى 6.23 مليار درهم إماراتي (1.70 مليار دولار أمريكي)، بما يمثل 92 في المئة من الجهود المبذولة لدعم تحقيق هذا الهدف. وساهم هذا الدعم الإماراتي في إتاحة قدر أكبر من التمويل الإنمائي؛ ما أتاح للحكومات قدرةً أكبر على تخصيص الموارد المتوافرة لها بما يتناسب مع خططها وأولوياتها.

ومن خلال منحه كتمويل غير مخصَّص لتوفير الدعم لميزانيات حكومات كل من الأردن، وفلسطين، وجمهورية الصرب، والسودان، ساهمت تلك التدفقات التنموية في دفع التقدم في تحقيق الغاية الثانية للهدف الإنمائي السابع عشر: تقديم مساعدات إنمائية رسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً.

وتم تعيين تخصيصات التمويل الأخرى الموجَّهة إلى قطاع دعم الميزانية العامة، خلال عام 2017، لهدفين آخرين من أهداف التنمية المستدامة، وهما: الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ من أجل البرامج المخصصة لدعم ميزان المدفوعات، أو تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، والهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدل والمؤسسات القوية، الذي تم توجيه غالبيته إلى مشروعات تدعم حكومة اليمن لمواصلة تقديم خدماتها العامة الرئيسية، في ظل الأزمة الجارية التي تمر بها الدولة.

المساهمات المقدمة إلى قطاع المنظمات الدولية

يتجلى التزام دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت بدفع تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: "تأسيس الشراكات من أجل تحقيق الأهداف" من خلال الشراكات التي تؤسسها مع المؤسسات الدولية.

ومع هذا تم تعيين الأنشطة التي نفذتها دولة الإمارات، والمصنَّفة كجزء من المساهمات المقدمة إلى قطاع المنظمات الدولية، للكثير من أهداف التنمية المستدامة. وبوجه عام كان تعيين تلك المساهمات يتم، متى أمكن، للقطاع والهدف الإنمائي الذي يدعم بشكل مباشر مجال عمل المنظمة والتكليف المنوط بها. وعلى سبيل المثال تم تعيين المساهمات الأساسية المقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، للهدفين الثاني والسابع من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقَين بالجوع والطاقة النظيفة الميسورة التكلفة، على الترتيب.

وبلغت قيمة المساعدات المخصصة للمساهمات في قطاع المنظمات الدولية، والمندرجة ضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، 196.4 مليون درهم إماراتي (53.5 مليون دولار أمريكي)، تم تقديم معظمها في صورة مساهمات مالية إلى الكثير من المنظمات الدولية، ومنها صندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية.

مشاركة ناجحة للوفد الإماراتي في الدورة الأربعين للمؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

وفي مستهل البدء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة استعرض تقرير، صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة، وصفاً كافياً لأهمية وحجم التقدم المحرز في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات: "إن إفشاء السلام والعدالة، وبناء المؤسسات الفعَّالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، يعدان جوهر عملية التنمية المستدامة. وقد تمتعت العديد من المناطق بمعدلات متزايدة ومستدامة من السلام والأمن على مدى العقود الأخيرة. ولكن لا يزال هناك العديد من الدول تواجه أحداث عنف وصراعات مسلحة ممتدة، وعدد هائل من الأشخاص يعانون نتيجة للمؤسسات الضعيفة، ومحدودية فرص تحقيق العدالة والحصول على المعلومات وأسس الحرية الأخرى".[19]

واسترشاداً بسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأحد محاورها البارزة "تحقيق الازدهار والسلام العالمي"، كان الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدل والمؤسسات القوية، ثاني أكثر هدف عالمي تلقياً للدعم من دولة الإمارات في عام 2017، بقيمة بلغت 3.82 مليار درهم إماراتي (1.04 مليار دولار أمريكي)، تم تقديمها كاملة تقريباً في شكل منح. وبالإضافة إلى مدفوعات المساعدات الخارجية الموجَّهة إلى دعم الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، يمثل برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-TAP)، وموضوع فاعلية الحكومات الوارد ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تأكيداً ودعماً مركزاً على بناء مؤسسات قوية، وتحسين نظم الإدارة والحوكمة، وجودة الخدمات العامة، إلى جانب معالجة المشكلات الخطيرة المتعلقة بالأنظمة من أجل النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتناول الفقرات التالية بالشرح التقدم المحرَز في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، والدعم الإماراتي الموجَّه إلى الكثير من القطاعات ذات الصلة.

قطاع دعم الميزانية العامة

بنسبة تجاوزت 50 في المئة من إجمالي المدفوعات الموجَّهة إلى الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، تألف التمويل المقدم إلى قطاع دعم الميزانية العامة في الغالب من الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم حكومة اليمن؛ من أجل ضمان استمرار تقديم الخدمات الحكومية والبرامج العامة لمواطنيها. وساهم هذا الدعم، الذي بلغت قيمته 2.06 مليار درهم إماراتي (561.6 مليون دولار أمريكي) كذلك في تيسير دفع رواتب الموظفين الحكوميين، التي يعتمد عليها ملايين الأسر.

اللامركزية ودعم قطاع الحكومات دون الوطنية

للمساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى جعل عمليات اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة أقرب إلى المنتفعين منها؛ ما يسهِّل الطريق لتحسين الفاعلية الحكومة، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة منحاً خلال عام 2017 دعماً للامركزية ودعم قطاع الحكومات دون الوطنية. ووصلت قيمة هذه المساعدات الثنائية الأطراف إلى 1.42 مليار درهم إماراتي (385.7 مليون دولار أمريكي)، وتم تخصيصها لدعم الحكومة المحلية لمنطقة كردستان العراق.

المساهمات المقدمة إلى قطاع المنظمات الدولية

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، دعمها المالي المقدم إلى المنظمات الدولية العاملة في مجال بناء السلام والعدل والحوكمة، وذلك دعماً لتحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

وبقيمة إجمالية بلغت 295.3 مليون درهم إماراتي (80.4 مليون دولار أمريكي)، تم تقديم هذا الدعم المتعدد الأطراف إلى الكثير من المنظمات الدولية، ومنها إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (UNDPKO)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR))، بالإضافة إلى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNCCT)، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة. (تم تعيين بعض الأنشطة المندرجة ضمن هذا القطاع تحت أهداف عدة من أهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق رقم (3) للاطلاع على منهجية التعيين).

هدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

شهدت النزاعات العنيفة زيادة في السنوات الأخيرة، وبينما انخفض عدد جرائم القتل ولكن ببطء. وأتيحت فرص أفضل للوصول إلى العدالة لعدد أكبر من المواطنين في جميع أنحاء العالم. وتتسبب نزاعات مسلحة شديدة الحدَّة في أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين. ويظل التقدم المحرز في تعزيز السلام والعدالة، إلى جانب بناء مؤسسات فعَّالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، متفاوتاً بين المناطق وداخلها.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 66/2017/E

قطاعات تطوير النظام القانوني والقضائي والإذاعة والتلفزيون والصحافة المطبوعة

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، دعمها المالي المقدم لاستعادة خدمات المحطات التلفزيونية الوطنية في اليمن. وعلى نحو مشابه قدمت دولة الإمارات تمويلاً لميزانية التشغيل السنوية لمحطة الإذاعة في أفغانستان. وساهم المشروعان، اللذان بلغت قيمتهما 3.9 مليون درهم إماراتي (1.1 مليون دولار أمريكي)، في دعم الحكومتين لتعزيز أنشطة البث العام، وتواصلهما الإعلامي مع مواطنيهما.

بينما تم توجيه 44.3 مليون درهم إماراتي (12.1 مليون دولار أمريكي) لتعزيز قطاع التطوير القانوني والقضائي في الكثير من الدول. وبالإضافة إلى تقديم 420 مركبة لدوريات الشرطة، وتأهيل مركز الدفاع المدني في حضرموت، حصل اليمن على دعم من دولة الإمارات. وعلى نحو مشابه؛ فمن أجل تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى الحدّ من العنف ومكافحة الإرهاب، تم تخصيص المساعدة المالية للتدريب القانوني والقضائي؛ وكذلك لتقديم منح أكاديمية لدراسة القانون في دول مختلفة من العالم شملت جزر القمر وفلسطين واليمن.

تزويد دوريات الشرطة والأمن العام بمركبات مجهزة لدعم القوات الأمنية في نشر الأمن والاستقرار في مختلف ربوع محافظات اليمن.

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

على الرغم من التحسن المطَّرد في نواتج التصنيع ومعدلات التوظيف، فسيلزم إدخال استثمارات جديدة في أقل البلدان نمواً؛ لتشييد البنية التحتية اللازمة، وضمان مضاعفة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان بحلول عام 2030.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، E/2017/66

جاء الهدف الإنمائي التاسع من أهداف التنمية المستدامة: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، في المركز الرابع بين أكثر أهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017. وتم تقديم مدفوعات لمصلحة مشروعات تدعم تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة بقيمة بلغت 1.18 مليار درهم إماراتي (320 مليون دولار أمريكي)، وتم تقديم معظمها في صورة منح (بنسبة 93 في المئة من الإجمالي) إلى عدد من الدول، بالإضافة إلى تسعة من البلدان الأقل نمواً، وثلاث دول أخرى من فئة الدول المنخفضة الدخل (كينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان)، وتم تخصيص ما يزيد على 40 في المئة من الدعم الإماراتي المخصص للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لخمس من دول الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل.

ويعد ضعف منظومة البنية التحتية وسوءها من أكبر العقبات في سبيل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي؛ ولهذا فقد ساعدت المساهمات الإماراتية، الموجَّهة إلى تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017، في دعم مشروعات البنية التحتية المنفذة في خمس من الدول النامية غير الساحلية، وهي مجموعة من الدول التي لا تتمتع بأي إطلالة أو سواحل بحرية. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 60 في المئة من الطرق البرية في الدول النامية غير الساحلية غير معبَّدة.[20]

وحددت سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021 ثلاثة برامج مواضيعية عالمية لتركيز الدعم عليها. أحدها موضوع النقل والبنية التحتية الحضرية، الذي يهدف إلى تلبية احتياجات البنية التحتية في الدول النامية. وتأمل دولة الإمارات، من خلال هذه البرامج، باستثمارات البنية التحتية في قطاعات النقل والإسكان والرعاية الصحية والطاقة والاتصال والمياه والتصحاح، في تحسين فرص حصول الشعوب على الخدمات، ورفع مستوى معيشتها، إلى جانب مساندة الدول النامية في تحقيق هدفها بزيادة قدرتها التنافسية في عالم الاقتصاد.

وتتناول الفقرات التالية الدعم الإماراتي المقدم إلى الكثير من القطاعات المعيَّنة للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، مثل البنية التحتية، والتنمية القروية، والصناعات الزراعية.

قطاع البنية التحتية للنقل الجوي

كان قطاع النقل الجوي أكبر القطاعات المموّلة ضمن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة؛ حيث حصل على 568.3 مليون درهم إماراتي (154.7 مليون دولار أمريكي)، أي ما يقرب من نصف المدفوعات الموجَّهة إلى الهدف التاسع خلال عام 2017.

ففي المغرب واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تمويلها المتعدد السنوات الموجَّه إلى إنشاء مطار كلميم؛ وذلك تلبية لاحتياجات النقل في أكبر مدينة بمنطقة كلميم واد نون في المغرب. وبالإضافة إلى المساعدة المالية المقدمة لتحسين مطار عدن الدولي في اليمن، حصل قطاع النقل الجوي في إريتريا على موارد إضافية من دولة الإمارات.

وعلاوة على هذا؛ دعمت دولة الإمارات تطوير مطارين دوليين في جزر المالديف، التي تعد سهولة النقل والتحرك فيها إحدى الأولويات بالنسبة إلى 400 ألف شخص يقيمون على مختلف جزر الدولة، البالغ عددها 188 جزيرة، والتي حباها الله بمناظر طبيعية خلابة؛ ما جعل السياحة أحد أعمدتها الاقتصادية الأساسية، وهما مطار فيلانا الدولي في مدينة ماليه، ومطار دولي جديد في مانافارو في نونو آتول.[21]

قطاع البنية التحتية للنقل البحري

كان المغرب الدولة المستفيدة الوحيدة من المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى قطاع البنية التحتية للنقل البحري خلال عام 2017؛ وذلك بمنحة قدرها 432.6 مليون درهم إماراتي (117.8 مليون دولار أمريكي). ويسهم مشروع تطوير وإعادة تأهيل ميناء الدار البيضاء، وهو المشروع المتعدد السنوات الذي بدأ تنفيذه في عام 2014، في زيادة القدرة التشغيلية للميناء، وتعزيز مكانته بصفته أحد أكبر المعابر في المغرب، ويمر عبره أكثر من ثلث حركة المرور عبر موانئ الدولة. وعلاوة على هذا، فمن خلال التمويل، الذي قدمته دولة الإمارات خلال عام 2017، بدأ كذلك بناء ورش إصلاح السفن في الدار البيضاء.

قطاع البنية التحتية للنقل البري

نفذت دولة الإمارات، خلال عام 2017، مشروعات لتحسين البنية التحتية للنقل البري والطرق في شتى أنحاء العالم، وتم تقديم ما يزيد على نصف المدفوعات الإجمالية الموجَّهة إلى هذا القطاع، التي بلغت قيمتها 164.9 مليون درهم إماراتي (44.9 مليون دولار أمريكي)، في صورة منح. ومن بين 17 دولة حصلت على هذا النوع من الدعم، هناك أربع دول منها من فئة الدول النامية غير الساحلية. كما تم توجيه ما يقرب من نصف هذه المدفوعات إلى سبع دول من البلدان الأقل نمواً. وكانت بنجلاديش والأردن واليمن على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً لهذا الدعم.

ففي بنجلاديش خصصت دولة الإمارات تمويلاً لإعادة تعبيد طريق "جويدفبور–تشاندرا–تانجيل–إينجا" بطول بلغ 70 كيلومتراً. بينما شمل المشروع، الذي تم تنفيذه في الأردن، بناء 15 طريقاً جديداً. وعلاوة على هذا؛ فمن المتوقع أن تسهم مشروعات توسيع وإصلاح الطرق الفرعية؛ بالإضافة إلى الطرق القروية والزراعية بالأردن، في تحسين قدرة سكان الريف على الحركة والتنقل، ووصولهم إلى الخدمات العامة والأسواق، مع تحسن نقل البضائع من المناطق القروية وإليها.

وفي اليمن، بالإضافة إلى توفير 65 حافلة ركاب، و45 مركبة لتعزيز خدمات النقل العام ودعمها، نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة أعمالاً لإكمال بناء طريق هيكل خرساني كاسر للأمواج. وفي موريتانيا تم تقديم تمويل لدعم تطوير طريق فوسالا، وهو أحد المنافذ الرئيسية على حدود الدولة مع مالي. وتضمن المشروع بناء طريق ذي اتجاهين بطول 264 كيلومتراً بالإضافة إلى كتف الطريق.

وإضافةً إلى ذلك تم تخصيص تمويل لدعم مشروع جرى تنفيذه في قيرغيزستان تضمن بناء طريق بطول 135 كيلومتراً، إلى جانب أكتاف الطريق الجانبية، والجزر المرورية الوسطى، والتقاطعات،

ونظام لتصريف المياه، وجسور. وفي غامبيا هدف مشروع تطوير البنية التحتية للنقل البري إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الشمالية الشرقية من الدولة، من خلال تحسين ربط المنطقة بمدينة بانجول، العاصمة، وميناؤها البحري الرئيسي. وعلى نحو مشابه تم تنفيذ مشروعات مشابهة في كل من مالاوي وموريتانيا والسنغال وتنزانيا، إلى جانب دول أخرى.

قطاعا التنمية القروية والصناعات الزراعية

تركز الدعم، الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الصناعات الزراعية في أفغانستان، على صناعة يعود تاريخها في الدولة إلى قرن من الزمان، وفي سبيلها إلى الاندثار وهي إنتاج الزعفران. وللمساعدة على إعادة إحياء قطاع الأعمال المهم هذا، الذي تتألف غالبية العمالة المشتغلة به من النساء، كما أنه يسهم في النمو الاقتصادي لأفغانستان إلى جانب خلق فرص عمل جديدة، قدمت دولة الإمارات منحاً لتقييم الفرص الاستثمارية في هذه الصناعة، وتشجيعها.

وفي باكستان تم تمديد المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان (PAP)، الذي تم إطلاقه رسمياً في عام 2011، من خلال تنفيذ برنامج تنموي متعدد القطاعات بقيمة تزيد على 1.10 مليار درهم إماراتي (300 مليون دولار أمريكي)، يتم من خلاله مواصلة تنفيذ مشروعات التنمية القروية في مختلف أنحاء باكستان.

وقد بلغت القيمة الإجمالية للمنح المقدمة خلال عام 2017 لمصلحة مشروعات جرى تنفيذها في الدولتين 9.6 مليون درهم إماراتي (2.6 مليون دولار أمريكي).

منصة عرض شركة آريانا زعفران في جناح أفغانستان بمؤتمر الغذاء.

هدف 1
القضاء على الفقر

> **التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:**
>
> بالرغم من النجاح في خفض معدل الفقر بالعالم إلى النصف منذ عام 2000؛ فإن الحاجة تقتضي تكثيف الجهود لزيادة دخل الأفراد الذين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتخفيف معاناتهم، وبناء قدرتهم على الصمود. فيجب توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية، والتخفيف من المخاطر في البلدان المعرضة للكوارث، التي يغلب أن تكون الأشد فقراً أيضاً.
>
> *المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 66/2017/E*

ويعد الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة: "القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان"، بلا شكٍ، واحداً من الأهداف العالمية الخمسة الأكثر تلقياً للدعم المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة. فمن إجمالي المدفوعات المقدمة لمصلحة تحقيق الهدف الإنمائي الأول، التي بلغت قيمتها 1.16 مليار درهم إماراتي (316.1 مليون دولار أمريكي)، وتم تقديمها حصرياً تقريباً في صورة منح، تم تخصيص ما يزيد على 40 في المئة منها لثلاثين من البلدان الأقل نمواً، حيث تعد الحاجات التنموية والإنسانية فيها في أعلى مستوياتها. وعلاوة على الجهود المبذولة لدعم اللاجئين والنازحين السوريين، تم توجيه غالبية المساعدات الخارجية الإماراتية المتعلقة بالهدف الإنمائي الأول، المقدمة في عام 2017، إلى كل من ليبيا والصومال والسودان واليمن.

واسترشاداً بالهدف الأول، الوارد بالتفصيل ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021، لتحسين حياة الأفراد والحد من الفقر، ساهم الدعم الذي قدمته دولة الإمارات لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة في التمكّن من تخصيص موارد مالية كبيرة لتنفيذ مشروعات متعددة القطاعات تسهم في دفع تحقيق هذه الغاية. وبالإضافة إلى المساهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية العاملة في تنفيذ برامج تنموية وإنسانية تسهم في القضاء على الفقر، ركزت تلك الجهود على قطاع المساعدات السلعية، الذي تم من خلاله تلبية الحاجات الإنسانية والطارئة للفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، بالإضافة إلى تلبية حاجات قطاع الخدمات الاجتماعية؛ حيث تم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتلبية حاجات الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة.

قطاعات المساعدات المتعددة القطاعات في حالات الطوارئ والإيواء في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية

كثفت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها، التي بلغت قيمتها 412.4 مليون درهم إماراتي (112.3 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل أكثر من ثلث المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى تحقيق الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة، لتوفير مساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية لدعم الأشخاص الذين هم في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية في عدد من الدول.

وشملت تلك الجهود توفير مساعدات في حالات الطوارئ، وجهود الإغاثة للأزمتين الإنسانيتين في كل من سوريا واليمن، بنسبة بلغت 65 في المئة من المدفوعات الإماراتية الإجمالية الموجَّهة إلى تلك القطاعات المندرجة ضمن الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة. وفي ليبيا حشدت الجهات المانحة الإماراتية جهودها للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً، حيث يوجد هناك 1.1 مليون شخص، منهم أكثر من 680 ألفاً من النساء والأطفال، في حاجة إلى الحصول على المساعدات الإنسانية المساهمة في إنقاذ الأرواح، والحماية من تبعات الصراع الدائر هناك الذي بدأ في عام 2014.[22] (يتضمن الفصل الثالث: "المساعدات الإنسانية" مزيداً من المعلومات حول المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات إلى كل من سوريا واليمن).

وبالإضافة إلى مساعدات الطوارئ ومواد الإغاثة، التي وصلت إلى لاجئي الروهينجا وضحايا الحرائق في تشيلي، نفذت دولة الإمارات أنشطة إنسانية كذلك لدعم الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية، بمن فيهم الأشخاص الذين كانوا في حاجة إلى الحصول على مساعدة في أعقاب وقوع زلزال المكسيك، وأزمة الجفاف الممتدة في الصومال. وبالإضافة إلى المساعدات في حالات الطوارئ التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المتضررين من الفيضانات في زامبيا وبيرو، فقد استجابت بسرعة للحاجات الإنسانية لعشر دول جزرية صغيرة نامية دمرها إعصارا إيرما وماريا، وهي: أنجويلا، أنتيغوا وباربودا، باربادوس، كوبا، دومينيكا، جمهورية الدومينكان، هاييتي، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، ترينيداد وتوباغو.

وإدراكاً من دولة الإمارات أن تعزيز إجراءات الحد من مخاطر الكوارث يعد من الاستراتيجيات التنموية الأساسية، فإنها قدمت دعمها الثنائي الأطراف إلى حكومة كولومبيا في صورة منحة بقيمة 25.7 مليون درهم إماراتي (7 ملايين دولار أمريكي) سعياً منها إلى تحقيق هذه الغاية.

قطاع الخدمات الاجتماعية

وفقاً للأمم المتحدة "تُعَدُّ أنظمة الحماية الاجتماعية متطلباً أساسياً لمنع انتشار الفقر، والحد منه ومن انعدام المساواة في كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، وذلك من خلال تخصيص مزايا للأطفال والأمهات، وللرضع حديثي الولادة، والأشخاص ذوي الإعاقات، وكبار السن، والفقراء والعاطلين عن العمل. وتشير البيانات الأولية إلى أنه في عام 2016 حصل 45 في المئة فحسب من سكان العالم على حماية فعَّالة من خلال نظام الحماية الاجتماعية، وأن تلك التغطية قد تباينت بشكل كبير بين مختلف الدول والمناطق".[23]

وبناءً عليه وجهت دولة الإمارات 429.8 مليون درهم إماراتي (117 مليون دولار أمريكي) من مساعداتها الخارجية المقدمة لدعم تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لتمويل مجموعة واسعة من البرامج التي تدعم القضاء على الفقر، وتلبية احتياجات الحماية الاجتماعية للفقراء والمحرومين. وتم تصنيف هذا الدعم ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية الأوسع، الذي يتألف في المقابل من قطاعات فرعية عدة، تشمل مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخدمات الرعاية الاجتماعية.

وستظل دولة الإمارات ملتزمة بتنفيذ واحد من أطول برامجها أمداً، وهو كفالة الأيتام. ففي عام 2017 دعمت دولة الإمارات كفالة أكثر من 160 ألف طفل يتيم، وأكثر من 45 دار أيتام بدول في شتى أنحاء العالم، منها 20 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وشملت تلك المساعدات توفير الغذاء والملابس، وكذلك خدمات التعليم والرعاية الطبية والدعم المالي لتغطية تكلفة بناء دور الأيتام، وتكاليف تشغيلها وصيانتها، إلى جانب تكاليف الخدمات الأخرى.

وكذلك حصلت الفئات المعوزة والأشخاص ذوو الإعاقات والأفراد الضعفاء، بمن فيهم كبار السن والنساء والأطفال، على دعم من خلال تلبية حاجاتهم اليومية الأساسية، كالغذاء والمياه والتصحاح والرعاية الصحية. وعلاوة على هذا، تم توفير وحدات إنتاج صغيرة النطاق، لتمكين الأشخاص من توليد الدخل، وإتاحة مصادر ثابتة لكسب المعيشة، وزيادة مرونتهم في مواجهة الصعاب خلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

المساهمات المقدمة إلى قطاع المنظمات الدولية

جاءت المساهمات، التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، لمصلحة قطاع المنظمات الدولية، بقيمة 159.2 مليون درهم إماراتي (43.4 مليون دولار أمريكي)، متوافقة مع الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تم تخصيص تلك المنح لدعم تنفيذ البرامج والتكليفات المنوطة بالكثير من الهيئات المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية العاملة على دفع جهود القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

فبالإضافة إلى المساهمات السنوية، التي تقدمها دولة الإمارات إلى الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر (IFRC)، دفعت دولة الإمارات مبالغ لدعم البرامج الإنسانية التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، وصندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF).

وركزت الشراكة، التي عقدتها دولة الإمارات، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2017 على دعم الأحد عشر مليون عراقي، الذين هم في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية، وذلك من خلال صندوق تمويل الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (FFS). وحتى تاريخه نجح صندوق تمويل الاستقرار في تنفيذ مشروعات ساهمت في تحسين إمدادات المياه لأكثر من 800 ألف شخص، وعودة التيار الكهربي إلى أكثر من نصف مليون شخص، وإعادة تأهيل 52 عيادة تخدم أكثر من 1.4 مليون شخص، وبناء مدارس تستوعب أكثر من 120 ألف فتى وفتاة.[24]

وبالإضافة إلى دعم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لمصلحة الإعاقة واصلت دولة الإمارات تنفيذ تعهدها المتعدد السنوات بدعم الميزانية الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

كما عقدت دولة الإمارات شراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، وانضمت إلى المانحين الرئيسيين في إطلاق صندوق الحياة والمعيشة (LLF) بقيمة 9.20 مليار درهم إماراتي (2.50 مليار دولار أمريكي)، وهو آلية تمويل أُسِّست لمساعدة الدول الأقل نمواً الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، حيث يعيش غالبية الفقراء في العالم. وبالتركيز على قطاعات الصحة والزراعة والبنية التحتية القروية تشمل المخرجات المتوقعة من الصندوق خفض معدل وفيات الأطفال، ووفيات الأمهات والأطفال الحديثي الولادة والتقزّم، وزيادة إنتاجية المحاصيل الأساسية للمزارعين مُلاك المزارع الصغيرة، وتحسين فرص الدخول إلى الأسواق، والحصول على الخدمات والتصحاح والكهرباء والصيرفة الرقمية.[25]

أحد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنفذ بدعم من دولة الإمارات في قرية القبة بالموصل.

هدف 4
التعليم الجيد

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

يتطلب تحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع زيادة الجهود، ولاسيما في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا وجنوب آسيا، ومن أجل الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأطفال اللاجئون، والأطفال الفقراء في المناطق الريفية.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 66/2017/E

يُعَدُّ التعليم الجيد أولوية وطنية بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وعنصراً أساسياً من العناصر التي ترتكز عليها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة من عام 2017 إلى عام 2021. ويعد برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-TAP) إحدى وسائلها الرئيسية لتنفيذ هذا الالتزام.

وقد وصلت برامج التعليم العالمية، التي نفذتها دولة الإمارات خلال عام 2017، دعماً لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، إلى عدد من الدول في مختلف قارات العالم، من بينها 34 دولة من البلدان الأقل نمواً، والتي حصلت على ما يقرب من ربع المدفوعات الإجمالية الموجَّهة إلى هذا الهدف.

وعلاوة على هذا حصلت 19 دولة، مصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا لفئة الدول المتوسطة الدخل، على نسبة 20 في المئة من مبلغ الدعم الإجمالي. ومن إجمالي قيمة المنح البالغ 609.1 مليون درهم إماراتي (165.8 مليون دولار أمريكي) المقدمة إلى قطاع التعليم، ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وكانت إريتريا وتنزانيا واليمن من الدول الأكثر تلقياً للدعم من بين الدول الأقل نمواً، بينما حصل الأردن والمغرب وفلسطين على نصيب إجمالي بنسبة 35 في المئة من الإجمالي.

وكانت منطقتا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، من أبرز المناطق التي حصلت على الدعم؛ إذ يوجد فيهما العدد الأكبر من الأشخاص الفقراء والمحتاجين وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لقياس التقدم العالمي المحقق في تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017؛ لذا فقد حصلتا على 115.4 مليون درهم إماراتي (38.3 مليون دولار أمريكي)، وعلى 29.3 مليون درهم إماراتي (8 ملايين دولار أمريكي)، على الترتيب، لمصلحة برامجهما التعليمية في عام 2017. وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): "كما هو الحال على مدى الأعوام السابقة تظل منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا هي المنطقة ذات أعلى معدلات تسرب من التعليم بالنسبة لكافة الفئات العمرية. ومن بين إجمالي الأطفال المتسربين من التعليم في سن مدارس التعليم الأساسي، البالغ عددهم 63 مليون طفل، يعيش 34 مليون طفل منهم، أي من يزيدون على نصفهم، في منطقة الصحراء الكبرى بإفريقيا. وتعد منطقة جنوب آسيا ثاني أعلى منطقة للأطفال المتسربين من التعليم، بعدد 10 ملايين طفل".[26]

وتتناول الفقرات التالية الدعم الإماراتي المقدم إلى عدد محدود من قطاعات التعليم المتعددة المعيَّنة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، مثل التعليم العالي، والتدريب المهني، والتعليم في حالات الطوارئ، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي، وتدريب المعلّمين.

قطاعا التعليم العالي والتدريب المهني

كانت البرامج الهادفة إلى ضمان إتمام التعليم العالي في الدول النامية أعلى قطاعات التعليم تلقياً للدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017؛ وذلك بمنح بلغت قيمتها 197.4 مليون درهم إماراتي (53.7 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل 32 في المئة من المدفوعات الإجمالية المعيَّنة للهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ومن جانب آخر بلغت قيمة الدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى قطاع التدريب المهني 41.5 مليون درهم إماراتي (11.3 مليون دولار أمريكي).

ونفذت دولة الإمارات واحداً من أكبر برامج التعليم العالمية في الأردن؛ حيث تم من خلال "برنامج تطوير الجامعات الحكومية" تحديث تسع جامعات حكومية في الأردن، وتجهيز هذه المؤسسات التعليمية المهمة بالأدوات والموارد لتحقيق مستقبل مستدام قائم على المعرفة. وشملت الأنشطة إنشاء المباني، ومجمَّعات، ومحطات توليد الطاقة الشمسية والكهربية، ومحطات تحلية مياه الشرب، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من الأجهزة التقنية الحديثة. ففي جامعة اليرموك، على سبيل المثال، شمل المشروع بناء كليتي الطب والحقوق. وفي جامعة الأردن، بالإضافة إلى التمويل السنوي لميزانيتها التشغيلية، جارٍ تنفيذ أعمال لإكمال مباني كليتي الكيمياء وطبّ الأسنان. ومن خلال الدعم الإماراتي أصبحت 11 جامعة أهلية في الأردن الآن تتمتع بكامل التجهيزات للمعامل والورش، بالإضافة إلى زيادة قدرتها الاستيعابية لمزيد من الطلاب لإكمال تعليمهم الفني والمهني.

كما استمر دعم تنفيذ برامج مشابهة في مناطق أخرى من العالم؛ من خلال تنفيذ عمليات الإنشاء، ودعم التكاليف التشغيلية للكثير من مراكز التعليم المهني في كل من أفغانستان والهند والسنغال واليمن. ولتعزيز فرص الالتحاق بمراحل التعليم العالي، واستكمالها، في الدول النامية، حصلت كذلك الجامعات الحكومية في كل من بنجلاديش ومصر والمغرب والنيجر وباكستان والسودان على منح مالية من دولة الإمارات خلال عام 2017. ففي المغرب من المتوقع أن تسهم المنحة المتعددة السنوات المقدَّمة من دولة الإمارات في زيادة عدد المتخصصين ذوي المهارات في المجالات الطبية والصيدلانية.

قطاعات تدريب المدرسين ومرافق التعليم والتدريب

وفقاً للأمم المتحدة "فإن نقص عدد المدرسين المدرَّبين، وسوء حالة المدارس في أجزاء عديدة من العالم، يعدان من العوامل المهددة لجودة التعليم للجميع؛ حيث تتسم منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا بنسبة مئوية منخفضة نسبياً في المعلمين المدربين في مراحل ما قبل التعليم الأساسي، والتعليم الأساسي والثانوي (بنسب 44 في المئة، و74 في المئة، و55 في المئة على الترتيب)".[27]

وبناءً على ذلك؛ وضعت برامج التعليم العالمية التي نفذتها دولة الإمارات الأولوية للعاملين اللذين حددتهما الأمم المتحدة كأهم العقبات في سبيل توفير التعليم الجيد، وهما تدريب المعلمين، وبناء المدارس وتحسينها وتجهيزها.

تدعم مؤسسة دبي العطاء توفير خدمات تعليمية عالية الجودة في لبنان.

وفي عام 2017 دعماً لتحقيق واحدة من الغايات الرئيسية المطلوبة المندرجة ضمن الهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة: "الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030"، خصصت دولة الإمارات 4.2 مليون درهم إماراتي (1.1 مليون دولار أمريكي) لتوفير ورش عمل لبناء القدرات والتطوير المهني، بما في ذلك تدريب مئات المدرسين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولتين بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، هما كينيا وأوغندا.

وواصلت دولة الإمارات تركيز جهودها لدفع تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بتنفيذ مشروعات تسهم في تحسين فرص الحصول على التعليم، من خلال زيادة عدد مرافق التعليم الملائمة في كلٍ من المناطق الحضرية والقروية بالدول النامية. ففي عام 2017 دفعت دولة الإمارات 194.9 مليون درهم إماراتي (53.1 مليون دولار أمريكي) لتمويل قطاع مرافق التعليم والتدريب –الذي جاء ثاني أعلى قطاعات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة حصولاً على الدعم. وحصلت الدول الواقعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا على أكثر من ثلث هذه المساعدات. كما تم تخصيص نسبة 9 في المئة أخرى لدول جنوب آسيا. وفيما يتعلق بالتصنيف حسب مستوى الدخ، حصلت البلدان الأقل نمواً على 31 في المئة، بينما حصلت الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل على 37 في المئة.

وعلى غرار الأعوام السابقة تم توجيه غالبية الدعم الإماراتي الموجَّه إلى قطاع مرافق التعليم والتدريب، خلال عام 2017، إلى بناء مئات المدارس، بالإضافة إلى تحسين حالة المدارس والفصول الدراسية المتردِّية، من خلال أنشطة إعادة تأهيل والتجديد، وكذلك تزويد المدارس بمستلزمات التعليم والأجهزة التعليمية. وعلاوة على هذا تكفَّلت دولة الإمارات بدفع التكاليف التشغيلية للمؤسسات التعليمية، بما في ذلك دفع رواتب المدرسين، في عدد من الدول؛ وذلك لضمان عدم توقف سير العملية التعليمية.

ففي الأردن، تم بناء 85 مدرسة جديدة، من بينها 25 مدرسة للتعليم الأساسي. وبالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ساعدت دولة الإمارات علىتوفير خدمات التعليم لنحو 15 ألف طفل في 14 مدرسة بقطاع غزة. وعلاوة على هذا تم بناء الكثير من المدارس الأخرى في الدولة وتجهيزها، ومن بينها مدرسة القلب الكبير بمدينة قلقيلية في الضفة الغربية، بمدفوعات إجمالية بلغت قيمتها 48.5 مليون درهم إماراتي (13.2 مليون دولار أمريكي) موجَّهة إلى دفع التعليم وتعزيزه في فلسطين.[28]

وفي كمبوديا دعمت دولة الإمارات إنشاء وتجديد الكثير من المدارس والفصول الدراسية، بينما حصلت مدارس في مناطق أخرى من الدولة على المئات من أجهزة الحاسوب والكتب. وفي باكستان حصلت مدرسة مخصصة لتعليم الفتيات، في مقاطعة شانغلا بإقليم خيبر بختونخوا، على دعم من دولة الإمارات العربية المتحدة. وتخدم المدرسة، الملحق بها مبانٍ لإقامة مدرسيها، نحو 350 فتاة، ومن المتوقع أن تّتسع لنحو 1,000 فتاة.

وبالإضافة إلى بناء وإعادة تأهيل مئات المدارس والفصول الدراسية في مختلف أنحاء إفريقيا وتجهيزها، قامت دولة الإمارات بتمويل الميزانية التشغيلية للمدارس، ودفع رواتب المعلمين في الكثير من الدول، ومنها جزر القمر، ورواندا وأوغندا، وغيرها. كما قدمت مساعدات مالية إلى أسر في كل من تشاد وكينيا والصومال، ودول أخرى غير قادرة على تحمُّل نفقات إرسال أبنائها إلى المدارس.

قطاع التعليم في حالات الطوارئ

وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هناك ما يقرب من 75 مليون طفل وشاب يعيشون في دول متضرِّرة من الأزمات، إما متسربون من التعليم، وإما يحصلون على تعليم منخفض الجودة، أو معرَّضون لخطر التسرب من التعليم، بينما تبلغ نسبة الأطفال اللاجئين المسجلين في مدارس التعليم الأساسي 50 في المئة فحسب، وأقل من 25 في المئة من شباب اللاجئين مسجلون في مدارس التعليم الثانوي.[29]

واستجابةً لهذه المشكلة استمر برنامج التعليم في حالات الطوارئ، الذي تنفذه دولة الإمارات في توسيع نطاقه؛ حيث جرى تنفيذ مشروعات لضمان استمرار سير العملية التعليمية من دون توقف في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية في نحو 12 دولة خلال عام 2017، بمدفوعات إجمالية بلغت 64.4 مليون درهم إماراتي (17.5 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2017، وكان الأطفال في سن المدرسة والشباب البالغون المتضررون من أزمتَي سوريا واليمن هما أكبر المستفيدين من هذا الدعم؛ حيث حصلوا على نسبة 46 في المئة من المبلغ الإجمالي.

وعلاوة على هذا أطلقت دولة الإمارات في عام 2017 ثمانية برامج متعدِّدة السنوات للتعليم في حالات الطوارئ، بتمويل إجمالي بلغ 78.1 مليون درهم إماراتي (21.2 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أن تصل المبادرة إلى 323,900 طفل في كل من كولومبيا والعراق وليبيريا ونيبال والنيجر وفلسطين وسيراليون، بالإضافة إلى الأطفال السوريين النازحين في الأردن ولبنان. ومن بين الأمثلة على المخرجات الكثيرة لتلك المبادرة جرت إعادة 4,000 طفل على الأقل بمقاطعة بو في سيراليون، كانوا قد اضطروا إلى ترك الدراسة في أعقاب أزمة تفشي وباء الإيبولا، مرة أخرى إلى مقاعد الدراسة في مدارس التعليم الأساسي والمرحلة المتوسطة ما قبل الثانوي.[30]

وبالإضافة إلى تقديم المنح الدراسية حرص برنامج "التعليم في حالات الطوارئ: دليل العمل"، الذي ساهمت دولة الإمارات في تمويله، وجرى تنفيذه في لبنان، على حصول 4,600 طفل سوري لاجئ على تعليم جيد؛ عن طريق إتاحة أداء أكاديمي محسَّن، وتقديم دعم نفسي من خلال دمج أنشطة ذهنية بتصميم مدروس لضمان التفاعل الاجتماعي-العاطفي ضمن برامج التعليم. وإلى جانب حصول الأطفال السوريين اللاجئين في اليونان على تعليم بتسهيلات إماراتية حصل أكثر من 52500 طفل سوري لاجئ في الأردن على مستلزمات العودة إلى المدارس وحقائب مدرسية خلال عام 2017. ولتشجيع القراءة جرى أيضاً توزيع مئات الكتب خلال العام نفسه.[31]

وفي اليمن، في ظل الأزمة الجارية التي دفعت بأكثر من مليوني طفل إلى التخلي عن فصول الدراسة، تم بناء وإعادة تأهيل مئات المدارس خلال عام 2017، من خلال استكمال عمليات البناء والتجديد لأكثر من 700 مدرسة تم البدء فيها في العام الأسبق. وشملت الأنشطة، التي جرى تنفيذها خلال عام 2017، بناء وتحسين مدارس في ثماني محافظات، منها 6 مدارس في مديرية حيَّان بمحافظة شبوة، وخمس مدارس في منطقة المخا بمحافظة تعز، وجامعة حضرموت، والكثير من المعاهد التعليمية في المنطقة. وبالإضافة إلى تحسين المدارس والفصول الدراسية تم توزيع أكثر من 2240 صندوقاً من الأدوات المدرسية في مختلف أنحاء الدولة.[32]

ووفقاً للأمم المتحدة اضطر أكثر من 693 ألف شخص من الروهينجا إلى ترك منازلهم، والفرار إلى بنجلاديش حتى إبريل 2018، أكثر من نصفهم من الأطفال. واستجابةً لتلك الأزمة؛ قدمت دولة الإمارات منحاً مالية إلى صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، الذي جرى إطلاقه في عام 2016؛ بهدف زيادة الاستثمارات الموجَّهة إلى التعليم؛ من أجل دعم ما يقرب من 13.6 مليون طفل وشاب متضررين من حالات طوارئ وأزمات ممتدة على مدى خمس سنوات، و75 مليون طفل وشاب في حاجة ماسَّة إلى الحصول على التعليم بحلول عام 2030. وخلال عام 2017 كان المئات من أطفال لاجئي الروهينجا من بين المستفيدين من هذا الدعم المقدَّم من دولة الإمارات.[33] وكذلك في الموصل بالعراق، ونيبال، ساهمت دولة الإمارات في إعادة دمج الأطفال في سن المدرسة في الحياة الطبيعية؛ حيث يكون التعليم والتعلُّم جزءاً من الحياة والروتين اليومي.

قطاعات التطوُّر في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي

أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى تسرب نحو 263 مليون طفل وشاب من التعليم، منهم 61 مليون طفل في سن مدارس التعليم الأساسي. ويوجد في منطقتي جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا وجنوب آسيا وحدهما أكثر من 70 في المئة من سكان العالم المتسرِّبين من مدارس التعليم الأساسي والثانوي. وتشير إحصائيات عام 2014 إلى مشاركة نحو 4 من كل 10 أطفال في البلدان الأقل نمواً في مرحلة التعليم ما قبل الأساسي، أو التعليم الأساسي، في العام السابق لسن الالتحاق الرسمي بمدارس التعليم الأساسي.[34]

وفي عام 2017 وصلت قيمة مساهمة دولة الإمارات في قطاعي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي إلى 9 ملايين درهم إماراتي (2.5 مليون دولار أمريكي)، وتم توجيه نحو 70 في المئة من تلك المبالغ إلى خمسة من البلدان الأقل نمواً.

ومن ناحية أخرى حصلت المشروعات، التي تسهم في دفع قطاع التطور في مرحلة الطفولة المبكرة، خلال عام 2017، على تمويل بقيمة 25.5 مليون درهم إماراتي (6.9 مليون دولار أمريكي)؛ حيث حصلت خمسة من البلدان الأقل نمواً على 57 في المئة من هذه المساعدات. ففي زامبيا ساهمت ممارسات التربية السليمة في تكامل برنامج التطور في مرحلة الطفولة المبكرة، بينما اتسع نطاق التوعية بأهمية وكيفية الإلتحاق ببرامج التطور في مرحلة الطفولة المبكرة في كلٍ من جزر القمر وكيريباتي ورواندا وتنزانيا.

وفي أوغندا تم تخصيص مشروعين لتنفيذ أنشطة تسهم في تعزيز دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) بين الفتيات، وبرنامج للتعليم الشامل جرى تنفيذه في شمال أوغندا، حيث وُجد في موروتو، على سبيل المثال –بناءً على دراسة لتحليل البيانات الواردة من 20 مدرسة– أن نحو 6 في المئة فقط من الفتيات أتممن تعليمهن الأساسي.[35]

وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تحسين مهارات القراءة والكتابة في سريلانكا، تمت إعادة تسجيل طلاب مدارس التعليم الأساسي في نيبال ضمن مؤسسات التعليم الرسمي. كما تمت إتاحة الحصول على التعليم الثانوي في مالاوي ورواندا.

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

هدف 10
الحدّ من أوجه عدم المساواة

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدفين الثامن والعاشر من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

الهدف الثامن: إن رفع إنتاجية العمالة، وخفض معدل البطالة ولاسيما بين الشباب، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والمنافع المالية، تعد من المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل.

الهدف العاشر: يتفاوت التقدم المحرز في الحد من انعدام المساواة داخل البلد الواحد، وفيما بين البلدان. ولا تزال أصوات البلدان النامية بحاجة إلى تعزيز في منتديات صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية. وعلاوة عن ذلك، وبرغم أن التحويلات المالية يمكن أن تكون بمنزلة شريان حياة لأسر المهاجرين العاملين في الخارج ومجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية، فإن ارتفاع تكلفة تحويل الأموال ما زال يقلل من هذه الفوائد.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، E/2017/66

من بين أهداف التنمية المستدامة الثمانية الواردة ضمن محاور التركيز المعتمَدة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021 يظل الهدفان الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ والهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها، على درجة كبيرة من الأهمية عند تصميم برامج المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، وتنفيذها.

ففي عام 2017، وهو العام الأول للبدء في تطبيق السياسة، بلغت قيمة الجهود الرامية إلى تعزيز تحقيق الهدفين الثامن والعاشر 173.9 مليون درهم إماراتي (47.4 مليون دولار أمريكي) و37.1 مليون درهم إماراتي (10.1 مليون دولار أمريكي) على الترتيب. وتم تقديم 96 في المئة من القيمة الإجمالية لتلك المساعدات في صورة منح. وتم تخصيص أكثر من نصف هذا المبلغ الإجمالي لدعم البلدان الأقل نمواً، بينما تم توجيه أكثر من الثلث إلى برامج متعددة الدول، كانت أغلبيتها موجَّهة كمساهمات إلى المنظمات الدولية الداعمة لغايات تخدم تحقيق الهدفين الثامن والعاشر.

وبالإضافة إلى المبالغ المدفوعة لتحقيق الهدفين الثامن والعاشر، ساهمت كذلك جهود التعاون الدولي المتعددة الأبعاد، التي بذلتها دولة الإمارات في تلبية العناصر الرئيسية التي حددها المجتمع الدولي كمتطلبات مسبَقة لتحقيق هدف توفير العمل اللائق، والنمو الاقتصادي، والحد من انعدام المساواة.

حيث سيسهم معرض إكسبو دبي 2020، على سبيل المثال، في عرض ثقافة وإبداعات ومنتجات وخدمات الدول المشاركة، والتي تضم دولاً منخفضة الدخل، وعدداً من البلدان الأقل نمواً، واستخدام تلك المنصة القائمة على الشراكات واستشراف المستقبل لخلق طلب متزايد على المنتجات والخدمات المحلية، بما في ذلك تشجيع السياحة، إلى جانب جذب المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الكثير من المزايا التي من بينها تحفيز تأسيس شراكات طويلة الأجل.

ومن ناحية أخرى؛ فإنه على الرغم من عدم تسجيلها كمساعدات خارجية، فإن استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في الدول النامية، بالإضافة إلى النواتج الثانوية لإقامة معرض إكسبو دبي الدولي 2020، وأشكال التعاون الدولي الأخرى المقدمة من دولة الإمارات، توفِّر دفعة قوية لخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز اقتصاد الدول النامية.

ووفقاً لما ورد في تقرير قياس التقدم العالمي المحقق في تنفيذ الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لعام 2017 بشأن "تعزيز أصوات الدول النامية"، فإنه بالإضافة إلى استضافة الفعاليات الدولية والإقليمية الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة العالمية، تسهم القدرة التي تتمتع بها دولة الإمارات على استضافة تلك الفعاليات وعقدها في تحفيز القيام بدور أكبر لمساعدة الدول النامية في تلبية الاحتياجات الملحَّة للجيل الحالي، وتشكيل مستقبلها، وهو ما لا يقل عن ذلك أهمية. ومن بين العناصر الضرورية الأخرى لتحقيق الهدف العاشر

أحد مشاريع الإسكان المنفذة بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل إماراتي في غرب الموصل.

من أهداف التنمية المستدامة وفقاً للأمم المتحدة، تعد تكلفة إجراء التحويلات المالية التي تفرضها دولة الإمارات، والتي تعد من بين أقل رسوم التحويل على مستوى العالم، أحد العناصر المتمِّمة لجهود المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات من أجل تحقيق الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة.

وتتناول الفقرات التالية بعض القطاعات التي دعمتها دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017؛ من أجل تحقيق الهدفين الثامن والعاشر من أهداف التنمية المستدامة.

قطاع دعم الميزانية العامة

تم توجيه ثلثي الدعم الإماراتي (بقيمة 115.5 مليون درهم إماراتي، أي ما يوازي 31.5 مليون دولار أمريكي) المعيَّن للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017 إلى قطاع دعم الميزانية العامة، وخاصةً المشروعات التي تسهم في تعزيز إيجاد فرص العمل اللائق، وتحقيق النمو الاقتصادي في ثلاث دول: جزر المالديف، ومالي، والصومال. حيث يسَّرت تلك المساعدات، المقدمة حصرياً في صورة منح، تقديم دفعات إلى البنوك المركزية بغرض دعم الاستقرار المالي، والحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي، ودعم تنفيذ الخطط التنموية وعمليات إصلاح الاقتصاد الكلي. وعلى نحو مشابه تم تقديم مساعدات مالية إلى حكومة مالي، بصفتها الدولة المضيفة للدورة السابعة والعشرين للقمة الإفريقية الفرنسية، التي هدفت إلى تعزيز الرؤية التنموية لإفريقيا؛ من خلال تحسين حشد الموارد المحلية والتعاون الدولي.

قطاعا الخدمات والمؤسسات الداعمة للأعمال وتنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

إدراكاً منها لدور منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛ بصفتها مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل في قطاع الأعمال، وأهمية السعي إلى تحقيق الغاية الثالثة ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة – تعزيز السياسات الموجَّهة نحو التنمية، والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونموها، بوسائل تشمل إتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية – قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل مشروعات تهدف إلى تعزيز قطاعات الأعمال والتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ومن خلال المشروعات، التي اندرجت ضمن قطاعي الخدمات والمؤسسات الداعمة للأعمال، وتنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ركزت دولة الإمارات جهودها الهادفة إلى تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017، التي بلغت قيمتها 9.9 مليون درهم إماراتي (2.7 مليون دولار أمريكي) في خمس دول: جمهورية مصر العربية، وغينيا بيساو، ولبنان، وباكستان، والسنغال.

ففي جمهورية مصر العربية عمل الدعم الإماراتي المتعدد السنوات الموجَّه إلى "المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة"، وهي عبارة عن برنامج مشترك وضعته الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تعزيز تنمية الاقتصاد المحلي، ومعالجة التفاوت في نسب الفقر بين الحضر والريف والفرص الاقتصادية في صعيد مصر، بالإضافة إلى إتاحة فرص توليد الدخل، وتعزيز إدارة المعارف وربط الشبكات.

ومن ناحية أخرى؛ فإلى جانب ظهور بوادر التنمية الاقتصادية في مختلف ربوع غينيا بيساو، رُحبت ثلاث قرى تقع على مسافة 80 كيلومتراً من العاصمة السنغالية دكار بإنشاء مشروعات تنموية صغيرة وفرت أكثر من مجرد بارقة أمل في خروج المجتمعات، التي تتألف غالبيتها من النساء، من دائرة الفقر.

قطاع حقوق الإنسان

تظل إحدى الغايات الرئيسية، المندرجة ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة – اتخاذ تدابير فورية وفعَّالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم، واستخدامهم؛ وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025 – أحد مجالات التركيز الرئيسية للدعم المقدم من دولة الإمارات، الذي يتم توجيه معظمه من خلال جهتين مانحتين إماراتيتين تسهمان بفاعلية في هذه الجهود هما: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، ومركز إيواء النساء والأطفال (إيواء). وكانت تلك الأنشطة البارزة، التي وصلت قيمتها إلى 5.2 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي)، ضرورية لضمان توفير الرعاية للناجيات من العنف والاتجار بالبشر، كما أنها وفرت في الوقت نفسه فرصاً لإنجاح إعادة دمجهم في مجتمعاتهم، من خلال برامج بناء القدرات وإعادة التأهيل الاجتماعي.

هدف 5
المساواة بين الجنسين

يُعَد تمكين النساء والفتيات وحمايتهن، وهو من المحفّزات الملهمة الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين، أكثر من مجرد موضوع عالمي ذي أولوية ضمن أجندة التنمية الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك وفق ما ورد في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021؛ حيث ينبع الالتزام بدفع تلك القضية العالمية من الأصول المتجذّرة في ثقافة دولة الإمارات، وعزمها على نشره وتطبيقه في أركان دول العالم النامية كافة؛ مدفوعةً بالمكاسب المحلية البارزة التي حققتها ثقافة الشمولية، التي تشجعها الدولة، والنابعة من الاعتراف بدور تمكين النساء ومساهمته في تحقيق التنمية.

Source We-Fi Annual Report 2017 – 2018.

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

لا يزال التباين بين الجنسين قائماً في مختلف أرجاء العالم؛ ما يحرم النساء والفتيات حقوقهن الأساسية وفرصهن. وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، بذل المزيد من الجهود الحثيثة، بما في ذلك الأطر القانونية، لمكافحة التمييز الجنساني العميق الجذور، الذي كثيراً ما ينجم عن سلوكيات أبوية، ومعايير اجتماعية ذات صلة.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 66/2017/E

تمكين وحماية النساء: كأحد أولويات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال الفترة من 2013 إلى 2017، تجاوزت القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لصالح قضايا المرأة، على مدار الخمس سنوات، ما يزيد عن مليار درهم إماراتي (وتحديداً 1.18 مليار درهم إماراتي، أي ما يوازي 321.7 مليون دولار أمريكي) تم إنفاقها في أكثر من 50 دولة.

مجموعة من طالبات المدارس بباكستان مجتمعات لتلقى العلم في حلقات دراسية.

يعود السبب الأكبر في النمو والنجاحات التي حققتها دولة الإمارات في هذا المجال إلى رؤية قيادتها الحكيمة وإيمانها بحقيقة أهمية النساء إلى جانب الرجال كشركاء على قدم المساواة في المجتمع.

وحيث إن دستور دولة الإمارات يكفل المساواة في الحقوق بين كل من النساء والرجال، فلا عجب أن تحتل دولة الإمارات قمة العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين وإنجازات النساء، والتعليم ومحو الأمية، ومشاركة النساء في قطاع الوظائف، بالإضافة إلى مؤشر "احترام النساء" ضمن مقياس التقدم الاجتماعي، وغيرها الكثير. علاوة على هذا، تساهم النساء بنسبة النصف تقريباً في قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات.

علاوة على هذا، يعد تمكين النساء والفتيات أحد المواضيع العالمية الثلاثة التي تركز عليها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2017-2021، كما أنه أحد مجالات التركيز الاستراتيجية لوزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات.

وقد بلورت سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة نية الدولة وعزمها على مناصرة قضية تمكين النساء والفتيات عالمياً في نصها:

"تلتزم سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بتوجيه ما يصل إلى 100 في المائة من الاستثمارات التنموية الدولية ثنائية ومتعددة الأطراف لاستهداف أو دمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ضمن مخططاتها، بحلول عام 2021".

وترى دولة الإمارات أن تحقيق هذا الهدف، والذي ينطوي على قيم المساواة والتمكين وتوفير الأمان للنساء والفتيات، يتوافق كذلك مع إعلان الأمم المتحدة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030".

كما تؤمن دولة الإمارات أنه باعتبار النساء والفتيات من العوامل الأساسية لإحداث التغيير، فإنهن يتمتعن بالقدرة على إحداث تحولات جوهرية على مستوى أسرهن ومجتمعاتهن واقتصاداتهن، وأن هذه هي الطريقة المثلى للقضاء على الفقر وبناء عالم أكثر سلماً وشمولية وازدهاراً، يهدف إلى تضمين كافة أطيافه ولا يتجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية. علاوة على هذا، فإن هذا الالتزام يعني كذلك وجوب أن تقوم جميع الجهات المانحة الإماراتية بالتشاور مع النساء وإشراكهن في تقييمات الاحتياجات واتخاذ القرارات وتخطيط المبادرات، كذلك في أنشطة تنفيذ المشاريع وتقييمها والرقابة عليها.

ولا تعتبر دولة الإمارات أن المساعدات التنموية والمواضيع المتعلقة بالقضاء على الفقر وتمكين النساء مجرد مجال للنقاش بين المختصين الفنيين والمهندسين، أو مثار جدل على الصعيد المالي. ولكنها ضرورة وحتمية سياسية يجب دعمها ومناصرتها على أعلى المستويات.

لذا سيكون هناك حرصاً على تضمين النساء في المواضيع ذات الأولوية للمساعدات الخارجية ومحاور تركيز أهداف التنمية المستدامة، من خلال وضع قضايا المساواة بين الجنسين والتمكين وتحقيق الأمان على رأس أولويات برامج ومشاريع المساعدات الخارجية الإماراتية. وبشكل خاص، ستسهم آراء النساء ومراعاة اهتماماتهن واحتياجاتهن بقدر أكبر في تشكيل مسارات تفكير الوزارة من أجل تحقيق مهام عملها الأساسية.

ويدعم هذا الإطار العام تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمساعدات الخارجية الإماراتية التالية:

- المساواة: إزالة العقبات التي تعرقل مسيرة النساء والفتيات، بما في ذلك فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.
- التمكين: تمكين النساء والفتيات على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تحقيق الأمان: توفير الحماية للنساء والفتيات ضد كافة أشكال العنف، بما فيها العنف الجنسي في حالات الصراعات.

الشكل 15: المبالغ المدفوعة من أجل تمكين النساء والفتيات على مستوى العالم (حسب القطاع)

(بالدولار الأمريكي، خلال الفترة 2013-2017)

- الصحة 169,500,454
- التعليم 75,471,919
- المساعدات السلعية 31,888,136
- السياسات السكانية والصحة الإنجابية 21,628,646
- دعم البرامج العامة 10,178,812
- الخدمات الاجتماعية 5,324,067
- الصناعة 5,320,034
- الحكومة والمجتمع المدني 2,098,896
- الأمن والسلام 224,982
- النقل والتخزين 47,917
- المياه والصرف الصحي 3,000

تم على مدار السنوات توجيه ما يوازي 63 في المائة من المساعدات الإماراتية لصالح للنساء في شتى أنحاء العالم كجزء من التدخلات الإنسانية الشاملة، وذلك من خلال تقديم مساعدات متعددة القطاعات شملت الصحة والتعليم والمساعدات الغذائية والإيواء والحماية. على سبيل المثال، تواصل مؤسسة القلب الكبير دعم النساء، كما تعهدت بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وقد ساهم التمويل المقدم من المؤسسة وإسهاماتها، بما في ذلك تلك المقدمة للمراكز الثقافية النسائية في تركيا، في تمهيد الطريق أمام اتباع منهجية متعددة الأوجه، وذلك من خلال تقديم الدعم المتخصص للناجيات من العنف الجنسي والجنساني، بالإضافة للحد من الأخطار المرتبطة بالعنف الجنسي والجنساني التي تتعرض لها النساء الأتراك والسوريات اللاتي يعشن في ظل أوضاع هشة، وغيرها من الأنشطة. وقد تم تجهيز المراكز بشكل يمكّنها من تقديم خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي والخدمات الطبية والقانونية وكذلك رفع الوعي بالمواضيع المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني بما في ذلك التأثيرات السلبية المرتبطة بزواج الأطفال. علاوة على هذا، قدمت المؤسسة منحاً نقدية غير مشروطة لأكثر من 2,000 سيدة وأسرة لاجئة تعيش في ظل ظروف هشة بمصر. وفي عام 2017، تم تصميم مشروع جديد لتحسين مستوى معيشة عدد من اللاجئين الفلسطينيين وأسرهم في لبنان. ومن خلال توفير فرص التدريب على المهارات وتوليد الدخل، تم تصميم البرنامج ليس فقط للتخفيف من الأعباء المالية، ولكن لخفض درجة العزلة الاجتماعية التي يعاني منها المشاركين في تلك البرامج.

الشكل 16: المبالغ المدفوعة من أجل تمكين النساء والفتيات على مستوى العالم (حسب فئة المساعدات)

(بالدولار الأمريكي، خلال الفترة 2013-2017)

الشكل 17: المساعدات الإنسانية المدفوعة لتمكين وحماية النساء والفتيات على مستوى العالم (بحسب القطاع)

(بالدولار الأمريكي، خلال الفترة 2013-2017)

- الصحة في حالات الطوارئ 164,456,357
- المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ 18,295,409
- مستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ 11,479,744
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ 2,099,371
- التعليم في حالات الطوارئ 843,560
- الحماية والتأمين في مواقع الأزمات الإنسانية 224,982

وعلى الجانب التنموي، تواصل حكومة دولة الإمارات، من خلال مساعداتها الخارجية، إطلاق البرامج والمبادرات التي تساعد في تمكين النساء والفتيات وبناء مستقبل زاهر لهن. وقد التزمت دولة الإمارات بتزويد النساء بالأدوات والفرص لذلك. فمن خلال مبادرة "1000 قائدة"، ستتيح دولة الإمارات للنساء فرص التدريب والتمكين لصقل مهاراتهن ومؤهلاتهن ليصبحن قادة وفاعلين حالياً وفي المستقبل، وذلك في قطاعات الأنشطة التي يخترنها، وذلك في سعي لجعل القوالب النمطية المحفوظة المتعلقة بالقدرات وتوزيع الأدوار بناءً على النوع الجنساني شيئاً من الماضي. وخلال العام الأول من التنفيذ، في 2017، نجحت دولة الإمارات في تدريب 196 سيدة من قطاعات مختلفة. ومن بين أنشطة المبادرة تعهدها بتغطية مصاريف طالبتان لإتمام الدراسات العليا في المملكة المتحدة وكذلك منح جامعة الإمارات الدراسية المقدمة إلى 9 طالبات من عدة دول للدراسة في الإمارات لمدة 4 سنوات.

ومن بين البرامج الواعدة الأخرى التي تركز على تمكين النساء والفتيات مشروع "التدريب للغد" الذي نفذته مؤسسة "دبي العطاء"، وهو عبارة عن برنامج تدريبي على مهارات القيادة موجّهة للمعلمين المتميّزين في غانا. وتهدف هذه المبادرة متعددة السنوات إلى تدريب المعلمين المتميّزين ليصبحوا معلمين قادة باستخدام وسائل التدريب المباشر وكذلك التعلم عن بُعد. ومن خلال تدريب 204 ألف مستفيد من التدريب المباشر والتعليم عن بُعد، يهدف في البرنامج إلى إحداث تأثير إيجابي على مستوى التحصيل العلمي للطلاب من خلال تحسين إلمام المعلمين بمادة التدريس، وخلق بيئات أكثر تأهيلاً في الفصول الدراسية، وتطوير نظم أكثر دقة للمساءلة لرصد وقياس جودة أداء المعلم. وبالرغم من أن البرنامج لا يستهدف النساء والفتيات على وجه الخصوص، إلا أن نسبة المشاركة من المعلمات النساء فيه تصل إلى 50 في المائة، بالإضافة إلى أنه يهدف لرفع الوعي بالمواضيع المتعلقة بالقضايا الجنسانية والممارسات التي تراعي المنظور الجنساني.

وبالإضافةً لهذا، أطلقت مؤسسة دبي العطاء كذلك برنامج "الأسس السليمة وتطوير المهارات وتوفير التعليم للمراهقات (RAISE) في الفلبين. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج في اثنتين من أكثر مقاطعات الفلبين فقراً ويطمح إلى الوصول لأكثر من 14 ألف طفل ومراهق، بنسبة الفتيات إلى الأولاد 30:70، من الذين تسربوا من التعليم أو معرضين لخطر التسرب من التعليم. وتشمل تلك المجموعة الواسعة من الأنشطة إتاحة فرص الوصول إلى أنظمة محسّنة للتعلم البديل، وبرامج لتعليم القراءة لغير المتعلمين، وتقديم الدعم في سن المراهقة، وبخاصة للفتيات، للمساعدة في بناء واكتساب المهارات الشخصية والاجتماعية. يمتد البرنامج على مدى 4 سنوات ويهدف إلى زيادة جودة التعليم، وكذلك زيادة نسب النجاح وفرص الانتقال من مدارس التعليم الأساسي إلى الثانوي.

وفي موزمبيق، أطلقت مؤسسة دبي العطاء برنامج "دعم الفرص المحسّنة المتاحة للفتيات" (AMOR)، بالشراكة مع مؤسسة بلان نترناشيونال كندا. ويهدف البرنامج إلى زيادة معدل استبقاء الفتيات في مدارس التعليم الأساسي وتحسين فرص انتقالهن إلى مدارس التعليم الثانوي، من خلال التخفيف من العقبات المادية والمالية التي تواجه انتقالهن إلى المدارس الثانوية، وكذلك التصدي للقيود المفروضة نتيجة العادات والتقاليد السائدة المتعلقة بالنوع الجنساني. وتشمل تدخلات البرامج تحسين جودة ممارسات التعليم ومراعاته للفوارق والاعتبارات الجنسانية، وزيادة مستويات السلامة داخل البيئات المدرسية. علاوة على هذا، تسهم المبادرة في تمكين الفتيات اللاتي توقفن عن مواصلة التعليم، أو تم استبعادهن، والعمل على إعادة دمجهن في نظام التعليم الرسمي وتطوير مهاراتهن الشخصية والاجتماعية وقدراتهن المالية. ويستهدف البرنامج الذي يمتد على مدى عامين تمكين ما يزيد عن 25 ألف مستفيد بشكل مباشر وغير مباشر، كما يهدف للحفاظ على مشاركة الفتيات بنسبة 50 في المائة في مختلف أنشطته.

دعم مساهمة النساء في مجال الطيران

في عام 2017، قدمت الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات دورات تدريبية على الطيران وإدارة الأمن والسلامة لنحو 23 فتاة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مثل أنتيغوا وباربودا، والإكوادور، ونيكاراجوا، وباراجواي، وبيرو، وفنزويلا، وذلك بالتعاون مع جهات مختلفة مثل هيئة الطيران المدني لمنطقة شرق الكاريبي. علاوة على هذا، استضافت الهيئة العامة للطيران المدني في وقت سابق موفدات من كل من الأرجنتين وشيلي وبيرو وفنزويلا، وخلال هذا التدريب تعرفت المشاركات على طبيعة عمل الهيئة ووظائف قطاعاتها الحيوية اللازمة لتنفيذ مهامها والتي تشمل: أ) تنظيم وظائف الأمن والسلامة والرقابة عليها والالتزامات التي تفرضها بيئة العمل في مجال الطيران؛ ب) أنشطة التعاون الدولي التي تخدم قطاع الطيران المدني ومستخدميه. كما قدمت الهيئة دورات تدريبية في مجالات متعددة، من بينها السلامة في مجال الطيران والتحقيقات في الحوادث المرتبطة الطيران.

وتدعم دولة الإمارات، ممثلةً في الهيئة العامة للطيران المدني، عمل المرأة في مجال الطيران وضرورة تمكين النساء من قيادة الطائرات وتحقيق نجاحات في هذا القطاع ليس فقط داخل الدولة، ولكن في مناطق مختلفة كذلك كجزء من الجهود الدولية الهادفة لتعزيز دور المرأة في قطاع الطيران المدني. وإضافةً لهذا، استضافت الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات، بالتعاون مع المنظمة الإفريقية للطيران المدني، وفداً من النساء الأفريقيات على مدى أسبوعين، جرى خلالهما تقديم دورات تدريبية لنساء من بتسوانا والكاميرون والنيجر وتونس.

التمكين الاقتصادي للنساء

تلعب الإمارات دوراً محورياً في مناصرة ودعم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات على مستوى العالم. حيث تعتبر دولة الإمارات من المساهمين المؤسسين لمبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi)، التي أطلقها مؤخراً البنك الدولي. وتعتزم المبادرة توجيه ما يزيد عن 3.67 مليار درهم إماراتي (مليار دولار أمريكي) لتمويل النساء من رائدات الأعمال. وبالإضافة إلى التعهد الذي أعلنت عنه دولة الإمارات بقيمة 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي)، تعمل الدولة كذلك على حشد جهود سفاراتها بالخارج للوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء في شتى أنحاء العالم وتزويدهن بالأدوات والمهارات اللازمة لمساعدتهن على توليد الدخل.

ومن الأمثلة على هذا، مشروع نفذته دولة الإمارات في 3 قرى بالسنغال على بعد 80 كيلومتر من العاصمة، يحتاج سكانها، وخصوصاً النساء، إلى تطوير مشاريع تنموية صغيرة تسهم في تحسين ظروفهن المعيشية والخروج من براثن دائرة الفقر. علاوة على هذا، نفذت الدولة مشروعاً مشابهاً يهدف إلى تطوير وتحسين قدرات 200 سيدة فقيرة وتوفير التمويل لمشاريعهن التجارية الصغيرة. ففي كل من بنغلاديش وكازاخستان وأوغندا، وجدت النساء هناك أن الدورات التدريبية التي أتاحتها دولة الإمارات للتدريب على مهارات الحاسب الآلي الأساسية والمحاسبة بمثابة جسر نحو الحرية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.

جهود الدعم والمناصرة

تؤمن دولة الإمارات بأن النساء ستظل حجر زاوية ليس في حاضر دولة الإمارات فحسب، ولكن في مستقبلها كذلك. حيث تدرك الدولة أن إحراز التقدم في المواضيع المتعلقة بحقوق النساء أمرٌ ضروري من أجل بناء مجتمع معاصر يتحلى بقيم التسامح. ومع ما حققته من منًافع ومعارف وخبرات عملية، ستواصل دولة الإمارات عملها الدؤوب لضمان تمتّع النساء في مختلف أنحاء العالم بنفس التقدير والقدرة على المشاركة التي حققنها داخلياً. وتعتبر جهود الدعم والمناصرة العالمية، والتي تسهم في توجيه مسار العمل الدولي إلى أفضل ممارسات المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تمكين النساء والفتيات، بمثابة محرك التنمية العالمية التي تعتزم دولة الإمارات مواصلة دعمه باستمرار. وفي عام 2017، شاركت الإمارات في هذا الدور من خلال إقامة أنشطة وفعاليات مثل: 1) "قمة المرأة «الأمن والسلام»: أبعاد التوازن بين الجنسين في مجال الأمن والسلم الدوليين: مفاتيح السلام والازدهار"، والتي نظمها الاتحاد النسائي العام بدولة الإمارات؛ 2) الفعاليات الجانبية التي عقدت في جنيف، تحت عنوان "الانتقال من مرحلة الالتزامات إلى التنفيذ: النساء والفتيات في بيئات الأزمات"، والتي شاركت في تنظيمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ 3) "الاجتماع الأول لفريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وقد قادت دولة الإمارات العديد من النقاشات العالمية، من بينها النقاش رفيع المستوى حول "الانتقال بالشركات المملوكة للنساء في الدول النامية إلى المستوى التالي" الذي عقد على هامش الاجتماع السنوي لعام 2017 لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في واشنطن. وخلال المناقشات، تم إلقاء الضوء على الجهود التي بذلتها دولة الإمارات من خلال سنها للقوانين ومراجعتها بصفة مستمرة من أجل تعزيز التكافؤ والمساواة لكافة فئات المجتمع دون تمييز أو تحيّز للنوع، مما جعل الإمارات أول دولة عربية تتمكن من سد الفجوة بين الجنسين في مجال العمل.

ومن بين الفعاليات الأخرى، اختتم مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين مشاركته في الدورة 61 لاجتماعات "لجنة وضع المرأة" (CSW61) التي انعقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وقد ضم الاجتماع 45 وفداً من مختلف أنحاء العالم، من بينهم ممثلين لدول أعضاء في الأمم المتحدة وهيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وركز على تشكيل المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. حيث بحث الاجتماع وسائل جديدة لتعزيز التعاون من أجل تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". كما تم خلال المناقشات استعراض جهود وإنجازات دولة الإمارات في دعم وتمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى مدار عامي 2016-2017، عقدت دولة الإمارات، بالشراكة مع النرويج، عدة حلقات نقاشية، من بينها سلسلة نقاشات حول مبادرة "كل امرأة وكل طفل، في كل مكان"، ضمت خبراء ناقشوا عدداً من القطاعات شملت تصميم البرامج، والتمويل، ومناهج السياسات من أجل المساعدة في دمج خدمات الرعاية الصحية الموجهة للنساء والأطفال في الاستجابات الإنسانية وتدابير الحد من مخاطر الكوارث، وكذلك في مختلف القطاعات ذات الصلة، كالتغيّر المناخي، والتحضّر، والتعليم، والتعامل مع ذوي الهمم، وغيرها من القطاعات.

جانب من مشاركة مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في "لجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة".

الجزء الثالث: الدعم الموجه إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى

استكمالاً للجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومؤلتها؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة من عام 2017 إلى عام 2021، تم تخصيص ما يزيد على ربع المساعدات الخارجية المقدَّمة من دولة الإمارات، خلال عام 2017، إلى دعم أهداف التنمية المستدامة التسعة المتبقية من الأهداف العالمية المكونة من 17 هدفاً مطلوب السعي إلى تحقيقها من أجل النجاح في القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة العالمية. وبمدفوعات إجمالية بلغت 4.97 مليار درهم إماراتي (1.35 مليار دولار أمريكي) تم تقديمها لتحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة، تم تقديم 85 في المئة منها في صورة منح. وحصلت الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل على النصيب الأعظم من تلك المبالغ، بنسبة 43 في المئة من الإجمالي، بينما حصلت البلدان الأقل نمواً على نسبة 22 في المئة منها. وتستعرض الأرقام والفقرات التالية مزيداً من المعلومات حول المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات كدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى –التي تم إلقاء الضوء عليها جميعاً كذلك كأولويات وطنية، وفق ما ورد في مستندات السياسات والاستراتيجيات الرئيسية ووثائقها، مثل خطة مئوية الإمارات 2071، ورؤية الإمارات لعام 2021، والاستراتيجية الوطنية للابتكار، والأجندة الخضراء الوطنية 2015–2030، والخطة الوطنية للطاقة 2050، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي تنفَّذ على مستوى كل إمارة، مثل رؤية أبوظبي 2030، ورؤية دبي 2030، ورؤية الشارقة 2050، وغيرها.

الشكل 18: المساعدات الإماراتية المقدمة إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى

بحسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والقطاع الذي يندرج تحته النشاط

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

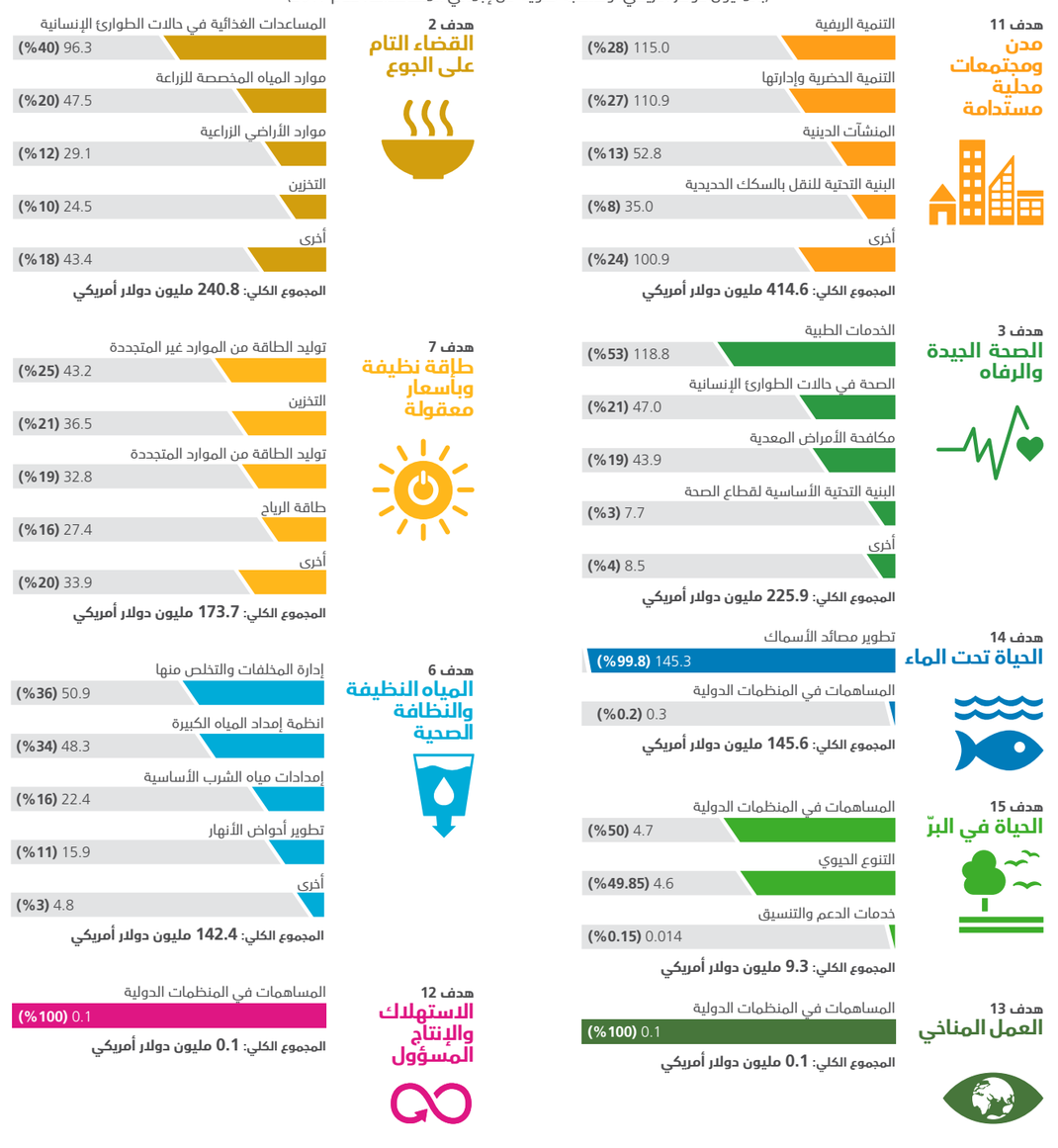

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومستوى الدخل

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

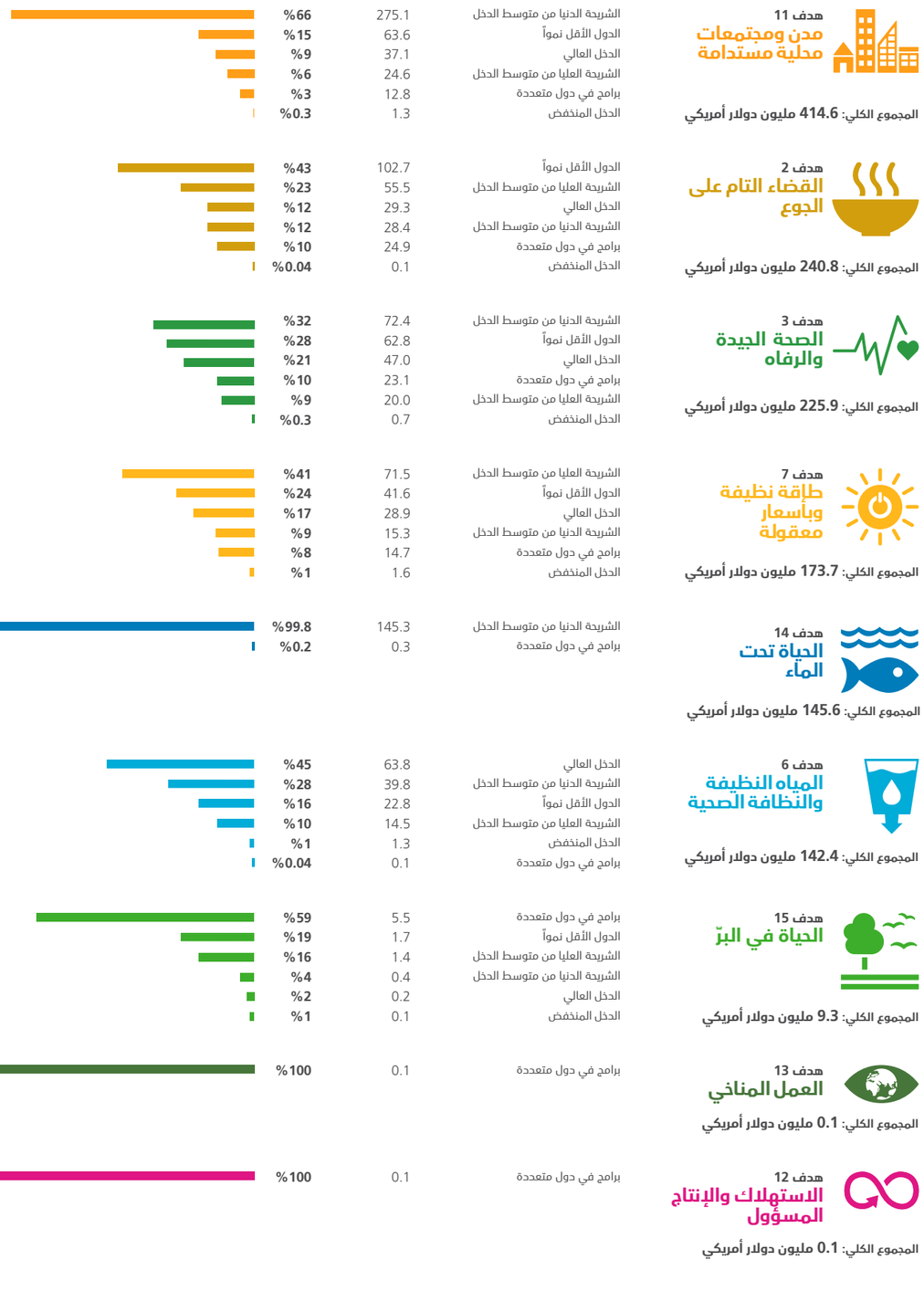

هدف 2
القضاء التام على الجوع

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

ازدادت الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع وسوء التغذية ازدياداً كبيراً منذ عام 2000. ولكن مع هذا؛ فسيتطلب القضاء على الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية للجميع، بذل جهود مستمرة ومركزة، ولاسيما في آسيا وإفريقيا. وتدعو الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة، بما في ذلك الإنفاق الحكومي والمساعدات الحكومية؛ من أجل زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 66/2017/E

يعد تحسين مستويات المعيشة والحياة، والحد من الفقر، من بين الأهداف الرئيسية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتطلب هذا بذل قصارى الجهد للقضاء على الفقر وسوء التغذية، وخلق أنظمة مستدامة للغذاء؛ لضمان قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء الصحي والمغذّي كل يوم على مدار العام؛ وذلك إلى جانب قطاعات التنمية الأخرى.

وقد بلغت قيمة تلك الجهود المبذولة، خلال عام 2017؛ لدفع تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، نحو 884.5 مليون درهم إماراتي (240.8 مليون دولار أمريكي). وتم تخصيص 43 في المئة من هذا الدعم لخمس وعشرين دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وحصل الأردن واليمن على النصيب الأعظم من التمويل، بنسبة تجاوزت نصف القيمة الإجمالية لتلك المساعدات.

وقد تم توجيه غالبية هذا الدعم إلى مشروعات ضمن قطاعين تم تناولهما في الفقرات التالية: قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، وقطاع الموارد المائية المخصصة للزراعة.

قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ

حصل قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ على الجزء الأكبر من المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بمدفوعات قيمتها 353.7 مليون درهم إماراتي (96.3 مليون دولار أمريكي)، أي ما يقرب من 40 في المئة من المساعدات الإجمالية المخصصة لهذا الهدف. وكان لليمن نصيب الأسد من هذا الدعم، بحصوله على 93 في المئة من المدفوعات الإجمالية الموجَّهة إلى هذا القطاع، حيث عزَّزت دولة الإمارات العربية المتحدة برامجها المندرجة ضمن قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ لعام 2017 من أجل الوصول إلى أكثر من 18 مليون يمني يعانون انعدام الأمن الغذائي. وشملت أنشطة قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، التي جاءت ضمن مساعدات متعددة القطاعات أخرى جرى تنفيذها في مختلف أنحاء الدولة، توفير 38 طناً من الطحين، و17 طناً من السكر، و5370 عبوة أرز، وأكثر من 353 ألف سلة غذاء.[36]

وفي الصومال؛ واستلهاماً من حملة "لأجلك يا صومال" التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017، تم توزيع أطنان من المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ لمساعدة أكثر من 5.7 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، أي ما يقرب من نصف تعداد سكان الدولة بالكامل.[37] كما تم بذل جهود مشابهة للوصول إلى لاجئي الروهينجا واللاجئين السوريين، وملايين الأشخاص الذين كانوا في حاجة إلى مساعدات غذائية طارئة في أجزاء كثيرة من العالم.

قطاع الموارد المائية المخصصة للزراعة

أكدت الأمم المتحدة أهمية زيادة الاستثمارات الموجَّهة إلى تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية في الدول النامية. وفي عام 2017 واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ مشروعاتها المتعددة السنوات في قطاع الموارد المائية المخصصة للزراعة في الكثير من الدول، بمدفوعات بلغت قيمتها 174.3 مليون درهم إماراتي (47.5 مليون دولار أمريكي). فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى بناء سدَّين كبيرين في الأردن لتوفير مياه الشرب والري، مولت دولة الإمارات إعادة تأهيل أنظمة الري في مختلف أنحاء الدولة، التي كانت تهدف بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في الأردن، من خلال تطبيق أنظمة أكثر فاعلية للري.

ودعماً لقطاع الزراعة في مصر؛ واصلت دولة الإمارات تقديم دعمها إلى قناة الشيخ زايد، التي تهدف إلى زيادة المساحة المزروعة الإجمالية لتصل إلى 100 ألف فدان بمحاصيل دائمة وموسمية. كما يدعم المشروع خطة مصر القومية لاستصلاح الأراضي الزراعية في الدولة واستزراعها؛ ما يضيف 25 ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى إنتاج 130 ألف طن من المنتجات الغذائية سنوياً. وعلاوة على هذا تم تنفيذ مشروعات مشابهة خلال عام 2017 شملت تطوير أنظمة الري الزراعي باستخدام تقنية الري المحوري.[38]

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاه

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

تحققت، منذ عام 2000، إنجازات باهرة في الكثير من الجبهات الصحية، بيد أن بلوغ الغايات الصحية المندرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يستلزم تسريع وتيرة التقدم، وبخاصة في المناطق التي تتحمل العبء الأكبر من الأمراض.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، 66/2017/E

شمل الدعم الإماراتي الموجَّه إلى تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، تقديم مدفوعات بقيمة 829.9 مليون درهم إماراتي (225.9 مليون دولار أمريكي)، جرى تقديم معظمها في صورة منح. وتم توجيه ما يقرب من ثلث هذا الدعم إلى تمويل مشروعات صحية جرى تنفيذها في 18 دولة تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، بينما تم تخصيص 27 في المئة منه لمصلحة البلدان الأقل نمواً.

وتتناول الصفحات التالية قطاع الخدمات الطبية، وقطاع الرعاية الصحية في حالات الطوارئ، وقطاع مكافحة الأمراض المُعدية، التي كانت أعلى القطاعات الصحية تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2017.

قطاع الخدمات الطبية

على غرار ما جرى خلال العام السابق تألف الدعم الإماراتي الموجَّه إلى تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: توفير الرفاهية والصحة الجيدة، إلى حد بعيد، من أنشطة تندرج ضمن قطاع الخدمات الطبية. فبقيمة بلغت 436.2 مليون درهم إماراتي (118.8 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي أكثر من نصف مدفوعات البرامج الصحية التي نفذتها دولة الإمارات خلال عام 2017، ساهم هذا الدعم في تيسير بناء وأعمال التوسعة لأكثر من 50 مستشفى ومركزاً صحياً، وتوفير الأجهزة الطبية، وتغطية التكاليف التشغيلية لخمسة وأربعين مستشفى، وتنفيذ العشرات من البعثات الطبية في مختلف أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى مشروعات البناء، التي أجريت في 26 دولة من البلدان الأقل نمواً، تم تخصيص ما يزيد على ثلث هذا التمويل لمشروعات صحية جرى تنفيذها في دول تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل. وفي المغرب، بالإضافة إلى تغطية تكاليف صيانة مستشفى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مدينة الرباط، تم تقديم الكثير من الأجهزة الطبية على أحدث مستوى لخدمة آلاف المرضى من مستشفى الملك محمد السادس الجامعي في مراكش. وعلى نحو مشابه استمر تقديم المساعدات المالية لتغطية التكاليف التشغيلية السنوية لعدد من المستشفيات، من بينها مستشفى زايد للأمومة والطفولة في أفغانستان، ومستشفى الشيخ خليفة في منطقة شبعا، بلبنان، ومستشفى القاسمي في جزر القمر.

وفي الأردن قدمت دولة الإمارات الدعم إلى أربعة مراكز طبية. وبالإضافة إلى تغطية النفقات التشغيلية لعام 2017 لمركز مكتوم لعلاج الشلل الدماغي، مولت دولة الإمارات أعمال التوسعة والأجهزة الطبية اللازمة لمستشفى البشير. ومن أجل تعزيز السياحة الطبية ودفعها في الأردن استمر دعم أعمال بناء مركز علاج الأورام المكوَّن من أربعة طوابق، ويشمل جناحاً يسع نحو 150 سريراً، ومرافق خدمية مساندة، بالإضافة إلى شراء الأجهزة الطبية اللازمة. كما دعمت دولة الإمارات بناء وتجهيز مبنى جديد لعلاج مرضى العيادات الخارجية في مركز الملك حسين لعلاج السرطان، لتعزيز قدرة المستشفى على تلقي أكثر من 250 ألف مريض سنوياً.

وعلاوة على ما سبق تم بناء وتجديد الكثير من المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة الأخرى في طب الأطفال وأمراض النساء والسرطان والأمراض الأخرى، ومن بينها مستشفى علاج سرطان الأطفال في مصر. وقد قامت الإمارات بدعم الكثير من المشروعات الكبيرة بالمجال نفسه في أكثر من 12 دولة، من بينها بنين، وجزر القمر، ومالي، والصومال، والسودان، وطاجيكستان، واليمن.

قطاع الصحة في حالات الطوارئ

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تنفيذ الكثير من الأنشطة بقطاع الصحة في حالات الطوارئ، بمدفوعات بلغت قيمتها 172.7 مليون درهم إماراتي (47 مليون دولار أمريكي) من أجل تلبية احتياجات الرعاية الطبية والصحة في حالات الطوارئ لملايين الأشخاص المتضررين من أزمتي سوريا واليمن.

فبالإضافة إلى المشروعات الطبية المنفَّذة لمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان، والأشخاص النازحين داخلياً في سوريا، استمر تنفيذ الأنشطة الإنسانية لضمان توفير رعاية صحية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للاجئين السوريين في الأردن، وذلك بشكل أساسي من خلال عيادة القلب الكبير في مخيم الزعتري، الذي يضم أكثر من 60 ألف لاجئ. وعلاوة على هذا، واصلت دولة الإمارات تمويل التكاليف التشغيلية السنوية للمستشفى الميداني الإماراتي في المفرق، ومركز الرعاية الصحية في المخيم الإماراتي-الأردني مريجب الفهود للاجئين، الذي يستضيف ما يقارب 7,000 لاجئ سوري.

وباليمن، وفي ظل انهيار الخدمات الأساسية، قدمت دولة الإمارات الدعم لتوفير المستلزمات الطبية والعلاجات الضرورية، والكثير من الخدمات الطبية الأخرى. كما حشدت دولة الإمارات الجهود للتصدِّي لتفشي وباء الكوليرا في الدولة، الذي يعد الأوسع انتشاراً في التاريخ الحديث في ظل الاشتباه في إصابة أكثر من 815 ألف حالة، حتى أكتوبر 2017. وشملت هذه المساعدات تعهداً بقيمة 36.7 مليون درهم إماراتي (10 ملايين دولار أمريكي) في عام 2017 لدعم جهود منظمة الصحة العالمية لمحاربة وباء الكوليرا في اليمن.[39]

قطاع مكافحة الأمراض المُعديّة

شملت استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، المستمرة منذ أمد بعيد في الصحة العالمية بشكل أساسي، أنشطة تهدف إلى محاربة الأمراض المُعدية. وحصلت الأنشطة المندرجة ضمن قطاع مكافحة الأمراض المُعدية، والذي كان ثالث أكبر البرامج الصحية تلقياً للتمويل من دولة الإمارات خلال عام 2017، على منحة بقيمة 161.3 مليون درهم إماراتي (43.9 مليون دولار أمريكي). واستكمالاً للجهود التي نفذتها دولة الإمارات في كل من باكستان وسريلانكا والصومال؛ فقد خصصت ما يقرب من نصف التمويل الإجمالي المُوجَّه إلى هذا القطاع في عام 2017 للبرامج المتعددة الدول، التي جرى تنفيذ غالبيتها بالشراكة مع منظمات دولية.

الكلمة الافتتاحية لرئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، في مؤتمر "صندوق بلوغ آخر ميل" الذي استضافته أبوظبي.

ففي عام 2017 واصلت دولة الإمارات تعاونها مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، الذي يعمل على تحسين فرص الحصول على اللقاحات الجديدة وغير المتوافرة للأطفال الذين يعيشون في دول العالم الأكثر فقراً.

وقامت دولة الإمارات بدور أساسي تصدَّرت من خلاله الجهود العالمية الرامية إلى دعم القضاء على الأمراض المُعدية في مختلف أنحاء العالم. وكان آخرها استضافة دولة الإمارات منتدى "بلوغ آخر ميل" في عام 2017، الذي يهدف إلى القضاء على الأمراض المميتة المُعدية، بما فيها الملاريا وشلل الأطفال، والأمراض المدارية المهملة التي يمكن الوقاية منها، مثل مرض دودة غينيا وعمى الأنهار. وعلاوة على هذا؛ فقد أعلنت دولة الإمارات في المنتدى دعمها "صندوق بلوغ آخر ميل" بمبلغ 73.5 مليون درهم إماراتي (20 مليون دولار أمريكي)، وإنشاء معهد للقضاء على الأمراض من أجل ترجمة البيانات والتقدم التكنولوجي إلى سياسات فعَّالة. وسيعمل الصندوق من أجل القضاء على اثنين من الأمراض الموهنة المُهملة التي يمكن الوقاية منها، وهما: عمى الأنهار، ومرض الفلاريا، الذي يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بداء الفيل، كما سيعمل على الحد من انتشارهما، ومكافحتهما.[40]

وفي إطار جهودها الهادفة إلى القضاء على مرض الكوليرا في الصومال، وحمى الضنك في سريلانكا، واصلت دولة الإمارات تأكيد عزمها المستمر على القضاء على مرض شلل الأطفال، الناتج عن فيروس شديد العدوى يمكن أن يتسبب في الإصابة بشلل لا يمكن الشفاء منه. ففي باكستان –التي تعد واحدة من ثلاث مناطق على مستوى العالم لا تزال معدلات العدوى بفيروس شلل الأطفال البري مستمرة فيها، بالإضافة إلى أفغانستان ونيجيريا– قدمت دولة الإمارات أكثر من 254.4 مليون وحدة من لقاح مرض شلل الأطفال لتحصين أكثر من 43 مليون طفل باكستاني في سن تحت الخامسة، في الفترة بين عامي 2014 و2017،[41] ومن خلال شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، دعمت دولة الإمارات جهود القضاء على مرض شلل الأطفال في إفريقيا.

هدف 6
المياه النظيفة والنظافة الصحية

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:

إن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الآمنة، وإدارة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة بطريقة سليمة، يعدان من الأمور الضرورية لحماية الصحة البشرية، وتحقيق الاستدامة البيئية والازدهار الاقتصادي. وفي عام 2015 استخدم 6.6 مليار شخص (أي أكثر من 90 في المئة من سكان العالم) مصادر محسَّنة لمياه الشرب، واستخدم 4.9 مليار شخص (أكثر من ثلثي سكان العالم) مرافق محسنة للصرف الصحي. وفي كلتا الحالتين يعيش أغلب المحرومين في المناطق الريفية. وسيتطلب توفير خدمات الصرف الصحي الأساسية لجميع الناس، والقضاء على ممارسة قضاء الحاجة في العراء غير الآمنة، تسريع وتيرة التقدم بدرجة كبيرة في المناطق الريفية في وسط آسيا وجنوبها، وشرق آسيا وجنوب شرقها، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، E/2017/66

تعد الاستدامة، بما فيها توفير فرص الحصول على المياه والإدارة الفعَّالة لمواردها، من الركائز الأساسية التي تستند إليها استراتيجية التنمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبناءً على ذلك تم الاهتمام بالأمن المائي، واستدامته كإحدى الدعائم السبع التي تقوم عليها استراتيجية الابتكار لدولة الإمارات العربية المتحدة، واسترشاداً باستراتيجية الأمن المائي 2036 لدولة الإمارات؛ ومن خلال خبرتها العملية في معالجة هذه القضية العالمية تشدد المساعدات الخارجية لدولة الإمارات على ضمان إتاحة موارد المياه، والتصحاح للجميع، وإدارتها بشكل يدعم الاستدامة. وبالإضافة إلى جهود المناصرة العالمية لهذه القضية تعمل دولة الإمارات على تعجيل تطبيق وإدخال حلول مبتكرة وقابلة لتوسيع النطاق لمعالجة مشكلة ندرة المياه في مختلف أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال يعد برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار مبادرة جديدة مصمَّمة لتحسين الأمن المائي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في مختلف أنحاء العالم. وحفز البرنامج الذي مولته دولة الإمارات بمبلغ 18.4 مليون درهم إماراتي (5 ملايين دولار أمريكي) العلماء والباحثين على اكتشاف حلول مبتكرة وفعَّالة في تكنولوجيا الاستمطار وعلومه.[42]

وعلاوة على هذا كان التمويل المقدم لدعم تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: "توفير المياه النظيفة ومرافق التصحاح في الدول النامية"، من العناصر الأساسية لأولويات التنمية الدولية بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2017 قدمت دولة الإمارات مساعدات بقيمة 522.9 مليون درهم إماراتي (142.4 مليون دولار أمريكي) من أجل تحقيق هذا الهدف. وحصلت دول الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل، والدول المنخفضة الدخل، بما فيها البلدان الأقل نمواً، على النصيب الأكبر من هذا الدعم، بنسبة 45 في المئة من الإجمالي. وفيما يتعلق بنوع التمويل فقد تم تقديم 88 في المئة من هذه المدفوعات في صورة منح.

وتتناول الصفحات التالية القطاعات الأكثر تلقياً للدعم ضمن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: قطاع أنظمة إمداد المياه الكبيرة، وقطاع تطوير أحواض الأنهار، وقطاع إمداد مياه الشرب الأساسية.

قطاعا أنظمة إمداد المياه الكبيرة وتطوير أحواض الأنهار

إدراكاً للعلاقة الوطيدة بين المياه والأمن الغذائي والصحة والحد من الفقر، وأخيراً التمكن من تحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف، يعد العمل على تلبية الحاجة إلى توفير المياه، وإدارتها بشكل يدعم الاستدامة، على درجة فائقة من الأهمية؛ لذا قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، على غرار الأعوام السابقة، بتنفيذ برامج رئيسية مهمة في مختلف أنحاء العالم لدعم بناء أنظمة كبيرة لإمداد المياه، وتطوير أحواض الأنهار. وساعدت المساهمات الموجهة إلى هذه القطاعات في ثماني دول نامية في تيسير تحسين عدد من أحواض الأنهار وتطويرها، وبناء خزانات المياه ومحطات معالجة المياه، و25 سداً كبيراً لحفظها. ووصلت قيمة المدفوعات التي قدمتها دولة الإمارات، خلال عام 2017، إلى 235.9 مليون درهم إماراتي (64.2 مليون دولار أمريكي)، تم تقديم 73 في المئة منها في شكل منح.

واحتلت ألبانيا والمغرب في ذلك العام، رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم. ففي ألبانيا يجرى تنفيذ مشروع لإعادة تأهيل مجرى نهر تيرانا وتعميقه، الذي يهدف إلى تحسين الظروف البيئية لحوض النهر والمنطقة المحيطة بضفافه. وفي المغرب تلعب الزراعة دوراً مهماً في تنمية اقتصاد الدولة، حيث يعمل في القطاع نحو 37 في المئة من القوى العاملة الإجمالية بالدولة، ويساهم بنحو 17 في المئة من الناتج القومي الإجمالي. ولهذا يعدُّ من أهم المشروعات الاستراتيجية، التي تنفذها دولة الإمارات في المغرب، بناء سد خروب، المصمم لاستيعاب 200 مليون متر مكعب من المياه. ومن المتوقع أن يسهم السد في توفير المياه الصالحة لأغراض الشرب والري لسكان مدينتي طنجة وأصيلة، بالإضافة إلى حفظ مياه الأمطار والمياه المتدفقة من الوديان المجاورة.[43]

وقد أدت مشكلة الجفاف المزمن في الصومال إلى تفاقم مشكلة ندرة المياه؛ لذا واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017 تنفيذ مشروعاتها بقطاع المياه في الصومال، وبناء آبار وخزانات مياه، وصهاريج وخطوط لإمداد المياه. ومن بين أبرز مشروعات المياه، التي جرى تنفيذها، بناء سد خرساني بارتفاع 11 متراً، وسعة تخزينية تبلغ 350 ألف متر مكعب في منطقة هرقيسا. وبالإضافة إلى توفير المياه لأغراض الشرب والري تساهم البنية التحتية الفعَّالة للسد في حفظ نحو 650 ألف جالون من المياه يومياً خلال موسم الجفاف.

وفي ليسوتو قدمت دولة الإمارات الدعم لبناء سد ميتولونغ؛ فبالإضافة إلى توفير المشروع 71 ألف متر مكعب من مياه الشرب يومياً، فإنه يهدف إلى تعزيز اقتصاد ليسوتو عن طريق تعزيز البنية التحتية المائية في الدولة، وزيادة مصادر مياه الشرب والري في العاصمة ماسيرو، وكذلك في القرى والبلدات المجاورة. ويتضمَّن المشروع بناء

خزانات للمياه، وأربع محطات لضخ المياه، ومحطة لمعالجة المياه، وسد بسعة تخزينية تبلغ 53 مليون متر مكعب على نهر فوثياتسانا لتخزين مياه النهر وتوزيعها.

وبالإضافة إلى بناء 20 سداً جبلياً في تونس من المخطّط أن يسهم مشروع سد سرات، الذي تموله دولة الإمارات، في دعم تلبية حاجات الدولة من المياه، وتعزيز اقتصادها. ويهدف المشروع إلى تعزيز قطاعي المياه والري في تونس؛ من خلال الإدارة الفعَّالة لوادي سرات، ويتألف المشروع من بناء السد، ومحطات ضخ المياه، وشبكات الري، ومرافق لتخزين المياه ونقلها، بالإضافة إلى توفير المعدات والمستلزمات الهيدروميكانيكية.

قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية

تقدِّر الأمم المتحدة أنه بحلول عام 2025 من المتوقع وجود 1.8 مليار شخص يعيشون في دول أو مناطق تعاني ندرة مطلقة في المياه، كما يمكن أن يعاني ثلثا سكان العالم من المعيشة تحت ظروف ضاغطة لأسباب تتعلق بندرة المياه.[44] وبناءً على ذلك؛ تظل المساعدات الخارجية الموجَّهة إلى قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية أحد أكثر برامج دولة الإمارات اتساعاً من حيث نطاق التنفيذ. فعلى مدار عام 2017 مولت دولة الإمارات بناء وحفر أكثر من 13 ألف بئر للمياه في عدد من الدول النامية، منها 28 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً.

وفي عام 2017 وصلت قيمة المنح المقدمة لتنفيذ هذه المشروعات إلى 82.4 مليون درهم إماراتي (22.4 مليون دولار أمريكي)، وحصلت المشروعات المنفَّذة في البلدان الأقل نمواً على 63 في المئة من التمويل الإجمالي، بينما تم تخصيص ما يقرب من 30 في المئة من هذا التمويل لمشروعات مائية جرى تنفيذها في دول تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل. وجاءت بنجلاديش والهند والنيجر والسنغال والصومال على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم.

جمعية الشارقة الخيرية توزع الغذاء والمواد غير الغذائية.

هدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

> **التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:**
>
> لا يفي التقدم المحرز في كل مجال من مجالات الطاقة المستدامة بالمتطلبات اللازمة لتمكين الجميع من الحصول على الطاقة، وتحقيق الغايات المتعلقة بالطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة. وسيتطلب إجراء تحسينات حقيقية في هذا الصدد رفع مستوى التمويل، وإبداء التزامات أكثر جرأة على صعيد السياسات، إلى جانب استعداد البلدان لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجديدة بدرجة كبيرة.
>
> *المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، E/2017/66*

على الرغم من التقدم العالمي المحقَّق بشأن إتاحة الحصول على الطاقة؛ فإنه وفقاً للأمم المتحدة لا يزال هناك نحو 1.06 مليار شخص، يعيش أغلبهم في المناطق القروية، يؤدون وظائفهم الحياتية من دون إمدادات كهربائية. ونصف هؤلاء الأشخاص يعيشون في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا؛ لذا فإن دولة الإمارات مولت مشروعات ونفذتها للمساعدة على تحقيق هدف إتاحة الطاقة للجميع.[45]

وفي عام 2017 قدمت دولة الإمارات مدفوعات بقيمة 637.9 مليون درهم إماراتي (173.7 مليون دولار أمريكي) لهذا الغرض، تم تقديم نحو 90 في المئة منها في صورة منح. وقد حصلت 7 دول من فئة البلدان الأقل نمواً إجمالاً على نحو ربع المدفوعات الإجمالية الموجَّهة إلى الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة. وإضافة إلى هذا حصلت ثماني دول جزرية صغيرة نامية على اهتمام مُركز من دولة الإمارات.

قطاعا طاقة الرياح والطاقة الشمسية

بالإضافة إلى استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في الطاقة بالعالم على مدار الأعوام، تم تخصيص أكثر من ربع المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة"؛ من أجل تحسين إمكانية حصول دول العالم على الطاقة المتجددة، من خلال قطاعي طاقة الرياح والطاقة الشمسية بشكل أساسي، واللذين "يؤلفان نصيباً بسيطاً نسبياً من استهلاك الطاقة، على الرغم من النمو المتزايد في السنوات الأخيرة"؛ وفقاً للأمم المتحدة.[46]

وفي عام 2017 أطلقت دولة الإمارات صندوق الشراكة بينها وبين دول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، وهو برنامج متعدد السنوات، ممول بمنحة قيمتها 183.4 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي)، مخصص لمشروعات الطاقة المتجددة في دول منطقة الكاريبي. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة دول المنطقة على استغلال الطاقة المتولدة من مصادر متجددة، إلى جانب تحقيق خفض كبير في تكاليف الطاقة.

ويعد صندوق الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أيرينا)، والتي تتخذ من مدينة أبوظبي مقراً لها على البرامج المستمرة الهادفة إلى تمويل مشروعات الطاقة في الدول الأعضاء بالوكالة.

وقد واصلت دولة الإمارات، بمدفوعات وصلت إلى 163.1 مليون درهم إماراتي (44.4 مليون دولار أمريكي)، خلال عام 2017، تمويلها مشروعات تسهم في تعزيز الطاقة المتجددة، من خلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، في عشرات الدول، منها ست من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد تم تقديم 82 في المئة منها في صورة منح.

ففي أنتيغوا وبربودا يهدف المشروع إلى تعزيز النمو الاقتصادي للدولة في سياق سعيها إلى زيادة نصيب الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة الخاص بها إلى 20 في المئة بحلول عام 2018. كما يسعى المشروع إلى إنتاج ما يقرب من 35 ميجاوات من الطاقة (تشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية) تلبي احتياجات 90 ألف شخص، وتدعم استقرار شبكة الطاقة. وإضافة إلى هذا سيسهم المشروع في توليد الطاقة اللازمة لتشغيل أربع محطات لتحلية المياه، ومراكز صحية، ومستشفيات، ومدارس، ومبانٍ حكومية، وحديقة عامة.[47]

وفي جزيرة فانواتو؛ فإنه بالإضافة إلى إمداد 1,500 منزل بالطاقة الكهربائية من ثلاث محطات للطاقة الشمسية باستخدام ألواح الخلايا الشمسية الضوئية، سبق أن مولتها دولة الإمارات، تنتج طاقة إجمالية قدرها 1,294 ميجاوات تدخل ضمن شبكة الكهرباء، وتسهم في خفض استهلاك وقود الديزل بمقدار 378 ألف لتر في كل عام، ما يخفض انبعاث 900 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً، واصلت دولة الإمارات، خلال عام 2017، دعم التحول في الطاقة المتجددة من خلال إنشاء بنية تحتية للطاقة المتجددة على الجزيرة.[48]

وفي بربادوس، وهي كذلك واحدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمت دولة الإمارات، من خلال صندوق الشراكة بينها وبين دول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، تطوير محطات طاقة شمسية بقدرة 1,000 كيلووات. وسيخدم نظام توليد الطاقة بألواح الخلايا الشمسية الضوئية، المثبتة على الأرض بقدرة 500 كيلووات، نحو 20 ألف شخص في المناطق القروية من بربادوس، وخفض استهلاك المحطة من الطاقة بمقدار 20 في المئة على الأقل؛ ما يسهم في إحداث وفورات كبيرة في التكلفة التشغيلية للمحطة.[49]

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

احتل الهدف الإنمائي الحادي عشر: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة" المرتبة الثالثة بين أهداف التنمية المستدامة الأكثر تلقياً للدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017. ويعود السبب في هذا لحد بعيد إلى المساعدات الموجَّهة للقطاعات المرتبطة بالبنية التحتية المعينة للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. وبناءً عليه؛ ظهرت قطاعات التنمية القروية والحضرية والإسكان المنخفض التكلفة على رأس قائمة القطاعات التنموية المتواكبة مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017.

وحصلت الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل على ثلثي المدفوعات المقدمة لمصلحة تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، وبلغت قيمتها الإجمالية 1.52 مليار درهم إماراتي (414.6 مليون دولار أمريكي)، بينما بلغ نصيب البلدان الأقل نمواً 15 في المئة منها، تم تقديمها بالكامل في صورة منح. وكانت جمهورية مصر العربية والمغرب على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم، بنسبة 60 في المئة من القيمة الإجمالية للمساعدات. بينما حصلت أفغانستان ومالي والسودان على أكثر من نصف الدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى البلدان الأقل نمواً.

وتتناول الفقرات التالية عدداً من أهم القطاعات التي دعمتها دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017؛ من أجل تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة.

قطاع التنمية القروية

دعماً لتحقيق غايات الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: "دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية، والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية، والمناطق الريفية؛ من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية" نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجاً للتنمية القروية متعدد السنوات في المغرب. ويمنح وصلت قيمتها، خلال عام 2017، إلى 422.4 مليون درهم إماراتي (115.0 مليون دولار أمريكي) يدعم هذا البرنامج الواسع النطاق المناطق القروية في المغرب، من خلال تنفيذ مشروعات شملت بناء الطرق، وإمداد خطوط الكهرباء، وإعادة تأهيل شبكات توزيع المياه. كما يسهم البرنامج في تمويل بناء مراكز طبية ومدارس.

قطاع التنمية الحضرية وإدارتها

وفقاً للأمم المتحدة انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية، الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بالدول النامية، من 39 في المئة عام 2000 إلى 30 في المئة عام 2014. وعلى الرغم من بعض المكاسب التي تحققت، فإن العدد المطلق لسكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة قد استمر في التزايد. ويُعزى هذا جزئياً إلى تسارع التحضّر والنمو السكاني، والافتقار إلى سياسات الأراضي والإسكان الملائمة. وفي عام 2014 قدِّر عدد سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة بنحو 880 مليون شخص، مقارنة بـ 792 مليون شخص من سكان الحضر في عام 2000.[50]

مشروع إسكان أصيلة بالمغرب، أحد كبرى مشاريع صندوق أبوظبي للتنمية.

> **التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2017:**
>
> شهد العالم، خلال العقود الأخيرة، نمواً حضرياً غير مسبوق؛ ففي عام 2015، كان قرابة 4 مليارات شخص – 54 في المئة من سكان العالم – يعيشون في المدن، ويُتوقع أن يزداد هذا العدد إلى نحو 5 مليارات شخص بحلول عام 2030. وقد أدت سرعة التوسع الحضري إلى ظهور تحديات هائلة، بما في ذلك وجود أعداد متزايدة من سكان الأحياء الفقيرة، وزيادة تلوث الهواء، وعدم كفاية الخدمات الأساسية والبنى التحتية، والزحف العمراني العشوائي؛ ما جعل المدن أيضاً أكثر عرضة للكوارث. وتقتضي الضرورة تحسين التخطيط الحضري والإدارة الحضرية من أجل جعل الأماكن الحضرية في العالم أكثر شمولاً وأمناً ومرونة واستدامة. في مايو 2017 بلغ عدد البلدان التي تضع سياسات حضرية على المستوى الوطني 149 بلداً.
>
> *المصدر: تقرير الأمين العام، "التقدم المحرز نحوتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، E/2017/66*

ومن أجل هذا واصلت دولة الإمارات، في عام 2017، دعمها تنفيذ برامج التنمية الحضرية وإدارتها في مختلف أنحاء العالم، بمدفوعات بلغت قيمتها 407.3 مليون درهم إماراتي (110.9 مليون دولار أمريكي). وجاءت ثلاث دول نامية تقع ضمن الشريحة الدنيا لفئة الدول المتوسطة الدخل (مصر والمغرب وفلسطين) على رأس قائمة أكثر الدول المستفيدة من فئة مستوى الدخل هذه؛ بحصولها على 86 في المئة من قيمة المدفوعات الإجمالية.

ففي المغرب، بالإضافة إلى بناء 398,700 وحدة سكنية في 4 مدن كبيرة على مدى العقود الأخيرة، أتاح تنفيذ أحد المشروعات الإماراتية المنفَّذة في عام 2017 بناء 100 وحدة سكنية أخرى. كما تم خلال عام 2017 الانتهاء من تنفيذ مشروعات تنموية متعددة السنوات في مدينة أصيلة بالمغرب، شملت بناء طرق، وما يقرب من 200 وحدة سكنية، بالإضافة إلى المرافق اللازمة للمدينة.[51]

وللتمكُّن من تلبية الطلب المتزايد نتيجة النمو السكاني بجمهورية مصر العربية هدف المشروع، الذي نفذته دولة الإمارات العربية المتحدة في مصر إلى بناء مدينة سكنية على مساحة 4.3 مليون متر مربع في المنطقة الشرقية من القاهرة الكبرى. وسيسهم المشروع في توفير 30 ألف وحدة سكنية، شاملةً المرافق والخدمات اللازمة كافة، مثل المرافق التجارية والتعليمية. وعلاوة على هذا سيساعد هذا المجتمع السكني العملاق في خلق ما يزيد على 60 ألف وظيفة.

وبالإضافة إلى مدينة الشيخ خليفة السكنية، التي تم بناؤها في فلسطين، جارٍ تنفيذ ستة مشروعات للبنية التحتية في اليمن. وفي أفغانستان تم بناء 4 آلاف وحدة سكنية لتلبية احتياجات الدولة من السكن. وفي سيشل، وهي إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، واصلت دولة الإمارات دعمها لاستكمال مشروع إيلي بيرزيفرانس (Ile Perseverance) الإسكاني، وهو مجمع سكني يضم 2,000 وحدة سكنية ميسورة التكلفة، شاملةً إمدادات المياه والكهرباء، وأنظمة الصرف الصحي، والمرافق العامة، بالإضافة إلى مدرستين للتعليم الأساسي، ومستشفى، ومركزاً للشرطة، وآخر للدفاع المدني.

وبالإضافة إلى المدفوعات، التي قدمتها دولة الإمارات لتحقيق الغاية الأولى للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030" ستقوم دولة الإمارات كذلك باستضافة المنتدى الحضري العالمي (WUF10) في عام 2020 بأبوظبي. ويُعَدُّ المنتدى الحضري العالمي بمنزلة منبر دولي لتوثيق ما جرى تنفيذه من "الخطة الحضرية الجديدة" التي تم تبني تنفيذها عام 2016 خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتتضمن الخطة رؤية مشتركة للمعايير العالمية المعنية بالتنمية الحضرية.

الجزء الرابع: الالتزامات المعلنة عام 2017 لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

اعترافاً منها بالحاجة إلى تعجيل الجهود المبذولة الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، التزامات بقيمة 3.09 مليار درهم إماراتي (842.6 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أن يعود من هذا الدعم مكاسب تسهم في تحقيق عشرة من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب مساهمته غير المباشرة في تحقيق الأهداف العالمية المتبقية.

ستسهم غالبية الالتزامات التي أعلنتها دولة الإمارات (86 في المئة) في دعم تحقيق الأهداف الخمسة التالية من أهداف التنمية المستدامة: الهدف الإنمائي السابع: "توفير الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة"، والهدف الإنمائي الثامن: "توفير العمل اللائق، وتحقيق النمو الاقتصادي"، والهدف الإنمائي التاسع: "الصناعة والابتكار والبنية التحتية"، والهدف الإنمائي الحادي عشر: "المدن والمجتمعات المستدامة"؛ والهدف الإنمائي الرابع عشر: "الحياة تحت الماء".

وفيما يتعلق بالغرض من المشروع شملت أهم القطاعات المدعومة: قطاع دعم الميزانية العامة، سياسات الإنشاء وإدارتها، وتطوير مصايد الأسماك، والتنمية الحضرية وإدارتها، وقطاع البنية التحتية للنقل البحري.

تم تخصيص ما يزيد على نصف هذه المساعدات لدعم الدول الواقعة ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل. بينما تم تخصيص ما يزيد على 20 في المئة منها لفئة البلدان الأقل نمواً.

الشكل 19: الالتزامات التي أعلنتها دولة الإمارات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

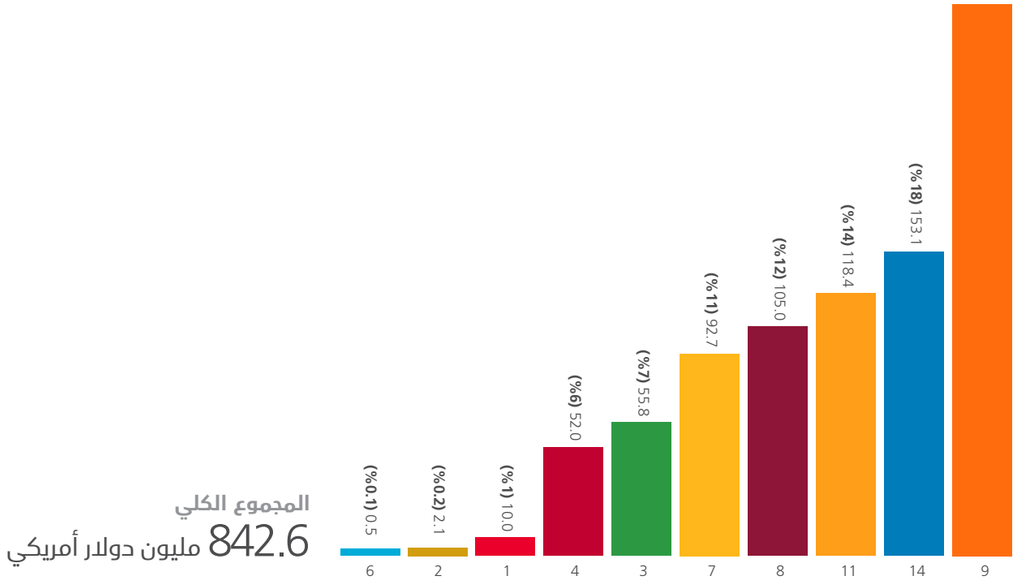

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

هدف 14
الحياة تحت الماء

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

هدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاه

هدف 4
التعليم الجيد

هدف 1
القضاء على الفقر

هدف 2
القضاء التام على الجوع

هدف 6
المياه النظيفة والنظافة الصحية

المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

امتدت المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة لتكون يد العون لملايين الأشخاص الذين أنهكتهم العشرات من حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية على مدار عام 2017.

قُدِّرت نسبة المساعدات الإنسانية بنحو 7 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من الدولة في عام 2017، بقيمة إجمالية بلغت 1.31 مليار درهم إماراتي (356 مليون دولار أمريكي). وعلى الصعيد العالمي احتلت دولة الإمارات المركز الحادي عشر، بالنسبة إلى قيمة مدفوعات المساعدات الإنسانية، في قائمة أعلى الحكومات المانحة للمساعدات الإنسانية في عام 2017. وباحتساب نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة كمساعدات إنسانية/الدخل القومي الإجمالي للدولة، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت 0.08 في المئة كمساعدات إنمائية رسمية إنسانية من دخلها القومي الإجمالي خلال عام 2017، محتلةً المرتبة الرابعة بين أعلى مانحي المساعدات الإنسانية على مستوى العالم.[52]

قد وصلت قيمة مدفوعات المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2017، إلى 1.31 مليار درهم إماراتي (356 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل 7 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات.

تعد المساعدات الإنسانية من الركائز الأساسية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لذا تواصل عشرات الجهات المانحة الإماراتية، ومن بينها مؤسسة القلب الكبير، وجمعية دار البر، ودبي العطاء، والهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة خليفة، والمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، وغيرها الكثير، حشد جهودها للاستجابة بفاعلية لحالات الطوارئ والاحتياجات الإنسانية لملايين الأشخاص الضعفاء؛ حيث تشير التقارير إلى وجود أكثر من 135 مليون شخص في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية.[53]

وقد وصلت قيمة مدفوعات المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2017، إلى 1.31 مليار درهم إماراتي (356 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل 7 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، بانخفاض طفيف قدره 2 في المئة عن المساعدات الإنسانية التي قدمتها الدولة عام 2016، وذلك نظراً إلى التركيز التكاملي المتزايد للمساعدات الإماراتية على الربط بين المساعدات الإنسانية والتنموية. ولا يزال الشاهد التاريخي والأوضاع الجارية تشير بوضوح إلى تسبب الضعف والصراعات في تقويض الفرص التنموية؛ ما يدفع بالمزيد من الأشخاص نحو الفقر. ولهذا السبب؛ وبالنظر إلى حقيقة أن نصف تعداد السكان الفقراء في العالم يعيشون في مناطق تعاني الضعف، أو متأثرة بالصراعات، كانت غالبية المساعدات المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2017، لدول تعاني الضعف أو الصراعات، في صورة مساعدات تنموية، بنسبة بلغت في المتوسط 80 في المئة من إجمالي المساعدات.[54]

أحد المدارس التي تدعمها مؤسسة دبي العطاء بالنيجر.

يوفر المستشفى الإماراتي الميداني الرعاية الطبية للاجئي الروهينغا في بنغلاديش.

مشاريع إمداد المياه المنفذة بدعم إماراتي بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن.

وكان الهدف من المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات، أو الأنشطة ذات العلاقة بالجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح، بما فيها عمليات الإغاثة وفي حالات الطوارئ، تخفيف معاناة ملايين الأشخاص الضعفاء المتضررين من عشرات الكوارث الطبيعية والمآسي والصراعات في عام 2017. حيث تم تقديم 767 مليون درهم إماراتي (208.8 مليون دولار أمريكي)، أي أكثر من نصف المساعدات الإماراتية، في صورة مساعدات سلعية، مع تخصيص مبالغ منها للقطاعات التالية: قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ؛ حيث جرى توزيع نحو 330 ألف سلة غذاء، وأكثر من 100 طن من المواد الغذائية، وقطاع الإيواء في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية، والمساعدات المتعددة القطاعات في حالات الطوارئ، والتي تضمنت تقديم ما يزيد على 3,500 طن من مواد الإغاثة في حالات الطوارئ. (تم بيان المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى قطاعات حالات الطوارئ هذه كذلك في الفصل الثاني، ضمن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر، والهدف الإنمائي الثاني: القضاء على الجوع).

ويعد قطاع الصحة في حالات الطوارئ من محاور التركيز البارزة للمساعدات الإماراتية، حيث بلغت نسبته 13 في المئة من المساعدات الإنسانية الإجمالية المقدمة في عام 2017. ووصلت قيمة المدفوعات الموجَّهة إلى هذا القطاع إلى 172.7 مليون درهم إماراتي (47 مليون دولار أمريكي). وحصل اليمن على قسم كبير من هذه المدفوعات؛ نظراً لتضاعف معاناة أكثر من 80 في المئة من سكان اليمن، الذين تُركوا من دون فرصة للحصول على الخدمات والمرافق الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية، عقب تفشي وباء الكوليرا في عام 2017.[55] (يتضمن الفصل الثاني مزيداً من التفاصيل حول الجهود الإماراتية الموجَّهة إلى قطاع الصحة في حالات الطوارئ، ضمن الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: الرفاهية والصحة الجيدة).

وعلى نحو مماثل كان قطاع التعليم في حالات الطوارئ أحد أبرز القطاعات المهمة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك من أجل ضمان استمرار العملية التعليمية لملايين الأطفال الذين هُجِّروا من منازلهم بسبب الكوارث والصراعات. ويهدف هذا البرنامج، الذي حصل على مدفوعات بقيمة 64.4 مليون درهم إماراتي (17.5 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2017، إلى إحداث فارق من خلال إتاحة نعمة التعليم لكل الأطفال، بمن فيهم، وعلى وجه الخصوص، نحو 75 مليون طفل ويافع يعيشون في دول متأثرة بالأزمات اضطروا إلى ترك المدرسة، أو يحصلون على تعليم منخفض الجودة، أو معرضين لخطر التسرب من التعليم. وبالإضافة إلى مساعداتها المالية المقدمة إلى صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وهو صندوق عالمي متخصص بالتعليم في حالات الطوارئ يهدف إلى معالجة هذه المشكلة، تُعدُّ مؤسسة دبي العطاء كذلك عضواً في الفريق التوجيهي الرفيع المستوى للصندوق، وتساعد على تشكيل مستقبله، وصياغة توجهاته الاستراتيجية.[56]

وعلاوة على هذا يتيح برنامج التعليم في حالات الطوارئ، الذي نفذته دولة الإمارات في عام 2017، تقديم تعليم عالي الجودة ومتواصل من دون انقطاع إلى نحو 323,900 طفل في كولومبيا والعراق وليبيريا ونيبال والنيجر وفلسطين وسيراليون، بالإضافة إلى الأطفال السوريين النازحين في الأردن ولبنان. وعلى نحو مماثل حافظت دولة الإمارات على حق كل طفل في التعليم في كل من نيبال والعراق واليمن، بالإضافة إلى أطفال لاجئي الروهينجا.[57] (تم بيان الأنشطة التي نفذتها دولة الإمارات للمساعدة على دفع قطاع التعليم في حالات الطوارئ في الفصل الثاني، ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: جودة التعليم).

ومن بين حالات الطوارئ الإنسانية التي استجابت لها دولة الإمارات خلال عام 2017، تم توجيه ما يقرب من 70 في المئة من مدفوعات المساعدات الإنسانية لدعم أعداد لا حصر لها من الرجال والنساء والأطفال المتأثرين بالأزمات الجارية في سوريا واليمن، التي من دون شك تعد من أكبر الأزمات الإنسانية وأكثرها تعقيداً على مستوى العالم على مر العصور.

وقد واصلت دولة الإمارات جهودها الإنسانية وفي مجال الإغاثة في حالات الطوارئ في الكثير من الدول الأخرى المتأثرة بالعنف والصراعات، بما فيها ليبيا، التي فيها واحد من كل ستة أشخاص، أي ما يوازي 1.1 مليون شخص، في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية. وكذلك كان التخفيف من معاناة لاجئي الروهينجا على رأس الأولويات بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث سهّلت دولة الإمارات تسيير ست رحلات جوية لنقل مساعدات طارئة من دبي إلى دكا، وكذلك شحن ما يزيد على 100 طن من مواد الإغاثة في حالات الطوارئ بحراً. وبالإضافة إلى إرسال البعثات الطبية اهتمت كذلك دولة الإمارات باحتياجات أطفال لاجئي الروهينجا من التعليم، والذين بلغ عددهم ما يزيد على نصف نازحي الروهينجا، البالغ عددهم نحو 693 ألف شخص.[58] (تم إدراج مقالات خاصة حول المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى كلٍ من العراق وسوريا واليمن، وكذلك لدعم اللاجئين الموجودين في أوغندا في الصفحات التالية).

وقد ساهمت المآسي والكوارث الطبيعية كذلك في نشأة المزيد من الحاجات الإنسانية في عام 2017. وإدراكاً منها لهذه الحقيقة؛ ونظراً للحاجة إلى تعزيز إجراءات الحد من مخاطر الكوارث، بصفتها من الاستراتيجيات التنموية الأساسية، قدمت دولة الإمارات دعمها الثنائي الأطراف إلى حكومة كولومبيا في صورة منحة بقيمة 25.7 مليون درهم إماراتي (7 ملايين دولار أمريكي) تم تخصيصها لإدارة الكوارث الطبيعية، والتخفيف من آثارها بفاعلية.

وكانت المجتمعات الهشة المتأثرة بشدة نتيجة مرور إعصاري إرما وماريا في عشر من الدول الجزرية الصغيرة النامية هي: أنجوِّلا، وإنتيغوا وباربودا، وباربيدوس، وكوبا، ودومينيكا، وجمهورية الدومينيكان، وهاييتي، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وترينيداد وتوباغو، من بين المستفيدين من المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017، حيث قدمت 36.7 مليون درهم إماراتي (10 ملايين دولار أمريكي) مساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ. وعلاوة على هذا، أرسلت دولة الإمارات شحنات جوية لتوصيل ما يزيد على 90 طناً متريا من مواد الإغاثة في حالات الطوارئ قبل وصول إعصار إرما إلى سواحل اليابسة لمساعدة عمال الطوارئ في هاييتي على تجهيز مواد الإغاثة والمستلزمات الأساسية.[59]

وتعد أوجه الضعف والهشاشة الناتجة والمتفاقمة بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية تذكيراً قوياً بأن المساعدات الإنسانية المرتبطة بجهود التعافي وإعادة التأهيل من الأمور الأساسية والجوهرية من أجل النجاح في تحقيق التنمية المستدامة. لذا فمن جانبها، وبالسرعة نفسها لاستجابتها لحاجات المتضررين في فيضانات زامبيا وبيرو، وكذلك أزمة الجفاف في كينيا والصومال والحرائق في شيلي وزلزال المكسيك، ستعمل دولة الإمارات على توسيع دورها بصفتها مانحة للمساعدات الإنسانية، للمساعدة على ضمان عدم عرقلة هذه الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية لمسيرة التنمية العالمية.

الشكل 20: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

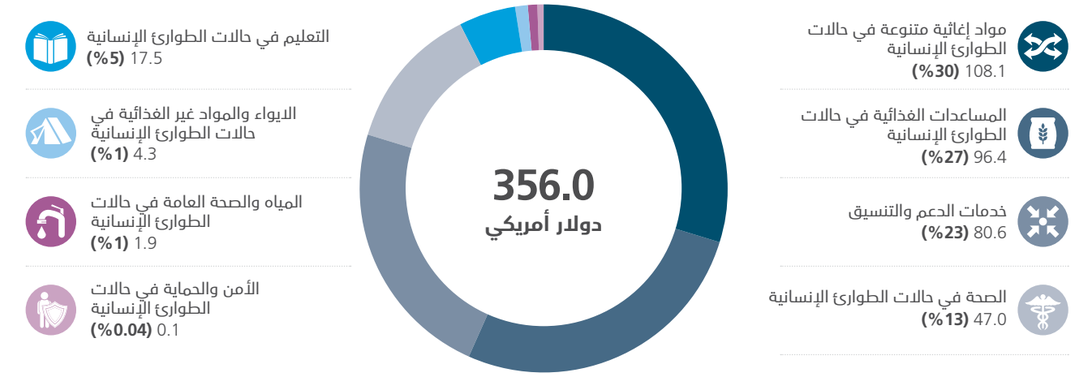

حسب الحالة الإنسانية
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

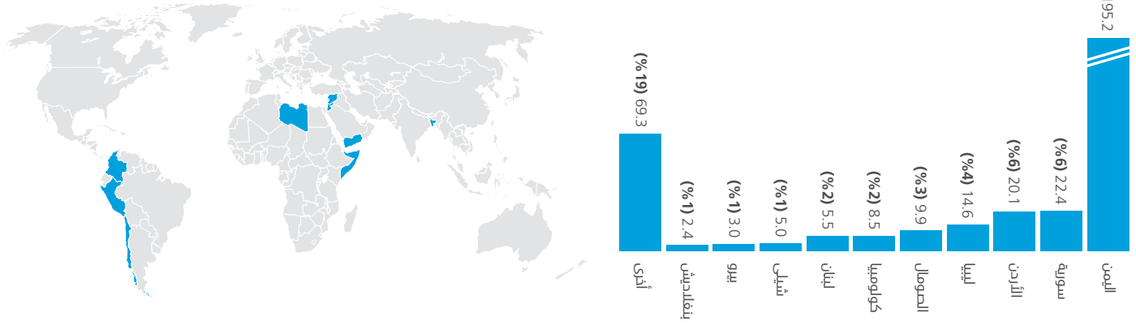

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

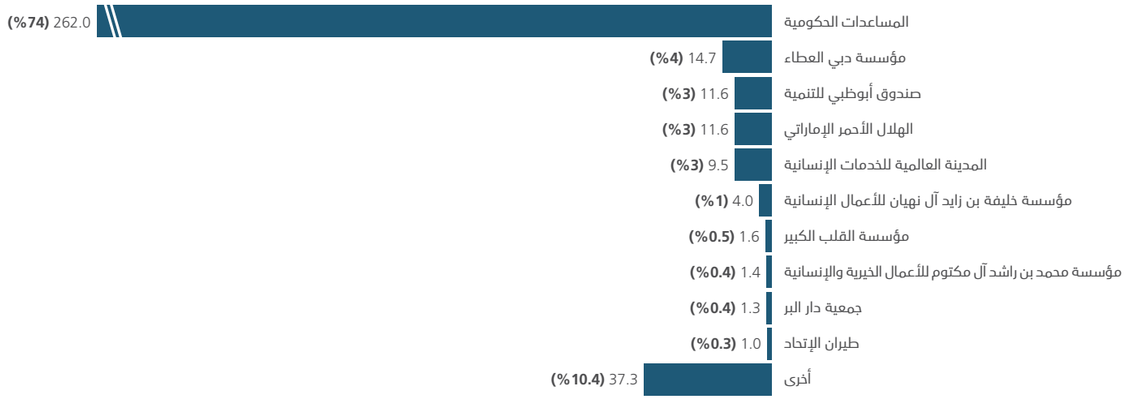

مقـــالـة

اتباع الأسلوب العملي الواقعي لحل المشاكل في سوريا من خلال صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا (SRTF)

إعادة تأهيل وتوسعة نطاق شبكة الكهرباء بإحدى قرى محافظة حلب. أحد المشاريع التي دعمتها الإمارات من خلال صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا.

يمكن وصف الاستجابة الإنسانية في سوريا بأي وصف إلا أن تكون "عملاً معتاداً". فعلى مدار عام 2017 استمرت عرقلة الأطراف الإنسانية الفاعلة، بما فيها وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والهلال الأحمر العربي السوري، والمنظمات غير الحكومية الوطنية في حالات عديدة عن توزيع المساعدات والخدمات المساهمة في إنقاذ الأرواح في شتى أنحاء الدولة بصفة منتظمة. وقد اتخذت القيود المفروضة على الدخول والتحرك عدة أشكال، منها الإغلاق المتقطع للمعابر الحدودية المخصصة، وإخراج الإمدادات الطبية الضرورية من قافلات المساعدات، وإنكار الحصول على تصاريح بالعمل، والتأخير في استصدار خطابات التيسير، بالإضافة إلى استهداف أفراد ومنشآت العمل الإنساني.

بالإضافة لهذا، فقد ساهمت صعوبة الوصول للأشخاص المحتاجين في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها وكذلك القيود المفروضة على حركة السكان المدنيين للحصول على الخدمات الأساسية في زيادة تعقيد المشكلة. فعلى سبيل المثال، كان معدل تنفيذ قافلات المساعدات المشتركة ما بين الوكالات على مدار عام 2017 منخفضاً، بمتوسط وصل إلى 27 في المائة.[60] وبناءً عليه، ولأسباب مفهومة، أصبح هيكل العمل الإنساني الدولي التقليدي غير قادر على تلبية متطلبات السوريين الذين في حاجة للحصول على مساعدات إنسانية في مختلف أنحاء الدولة.

وفي ظل هذه المشكلة، بدلاً من الاستسلام للوضع، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب مانحين آخرين، منهجاً عملياً واقعي وسخّرت إمكانات "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا" (SRTF) للمساعدة في تلبية احتياجات المجتمعات المحرومة من الخدمات في سوريا. وتعتبر مهمة "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا" والهدف الأساسي منه هو التخفيف من معاناة الشعب السوري المتضرر من الصراع الدائر، وذلك من خلال جهود التعافي وإعادة التأهيل المنفذة بالشراكة مع المجالس المحلية والمنظمات الأهلية المحلية ومقدمي الخدمات. وعلى الرغم من تواصل الصراع، يساعد "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا" المجتمعات السورية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من خلال تمويل مبادرات التعافي من أجل توفير الخدمات الأساسية. كما يعمل "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا" متى أمكن مع مقدمي الخدمات المحليين على الاستعادة الفورية للخدمات الأساسية إلى جانب تعزيز قدرات مقدمي الخدمات لضمان استدامة توفّر الخدمات التي تمت استعادتها.

وتركز المشاريع الأوّلية على استعادة الخدمات الأساسية المتعلقة بتوفير الكهرباء، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، وإزالة النفايات الصلبة. وبعد انتهاء الصراع واستتباب الظروف الأمنية، سيقدم "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا" الدعم لإعادة بناء البنية التحتية السورية بتعاون كامل مع المانحين التقليديين متعددي الأطراف كالأمم المتحدة والبنك الدولي.

ولوضع الاتفاق الإطاري "لصندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا"، عملت كل من دولة الإمارات وألمانيا

والولايات المتحدة على تطوير صندوق يُشرك السكان المحليين، وبالتالي يمكنه التعامل مع مشاكل الوصول والحركة التي يعاني منها الفاعلون الدوليون التقليديون في العمل الإنساني. لذا يمثل "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا" جزءاً جوهرياً من المشهد العام للاستجابة الإنسانية داخل سوريا. ويعد هذا المنهج الابتكاري هو ما سيحتاج المجتمع الدولي لاتباعه على مدى السنوات المقبلة، في ظل ظهور المزيد من المساحات الرمادية والملتبسة في مضمار العمل الإنساني.

وفي الوقت الراهن، ستواصل دولة الإمارات العمل على توصيل المساعدات الإنسانية متى وأينما ظهرت الحاجة إليها. واستكمالاً لجهود "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا"، قدمت دولة الإمارات مساعدات إنسانية بقيمة بلغت 236 مليون درهم إماراتي (64.3 مليون دولار أمريكي) تم توجيهها للمتضررين من الأزمة في سوريا.

تعزيز الأمن الغذائي في محافظتي درعا والقنيطرة. أحد مشاريع صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا المنفذة بدعم من دولة الإمارات.

التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات

تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة ملايين الأشخاص في شتى أنحاء العالم من خلال برامجها التي تنفذها في الدول النامية، بالإضافة إلى دعمها المشاريع والتمويلات التي يكون لها مردود وتأثير عالمي.

وقد عادت قارة آسيا عام 2017 لتحتل المركز الأول بين القارات الأكثر تلقياً للمساعدات الخارجية، بعد أن اكتفت بالمركز الثاني بعد إفريقيا لمدة أربع سنوات، منذ عام 2013؛ حيث حصلت آسيا على 47 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية، خلال عام 2017، بقيمة بلغت 8.75 مليار درهم إماراتي (2.38 مليار دولار أمريكي)، وعلى الرغم من حصول إفريقيا على نصيب أقل من المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2017، مقارنةً بآسيا، فإنها ظلت القارة الأكثر تلقياً للتمويل؛ وذلك باحتساب إجمالي مبالغ المدفوعات المقدمة على مدى ثلاث سنوات، بقيمة إجمالية بلغت 41.61 مليار درهم إماراتي (11.33 مليار دولار أمريكي)، أي ما يزيد على نصف إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة على مدى ثلاث سنوات.

كما حصلت الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة على اهتمام خاص من دولة الإمارات في عام 2017، على غرار الأعوام السابقة؛ حيث حصلت الدول الجزرية الصغيرة النامية على 1.29 مليار درهم إماراتي (350.6 مليون دولار أمريكي)، بينما حصلت الدول النامية غير الساحلية على مساعدات بقيمة 512.7 مليون درهم إماراتي (139.6 مليون دولار أمريكي)، وكان نصيب البلدان الأقل نمواً 4.46 مليار درهم إماراتي (1.21 مليار دولار أمريكي). وخلال عام 2017 تم توجيه ما قيمته 1.38 مليار درهم إماراتي (374.9 مليون دولار أمريكي) من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة برامج ذات توجُّه إقليمي وعالمي؛ وهو ما يؤكد استمرار التزام دولة الإمارات بزيادة الدعم والتمويل المقدم بمرور الأعوام.

مقدمـــــة

يستعرض هذا الفصل بمزيد من التفصيل التوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017. بالإضافة إلى تحليل الدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى البرامج ذات التأثيرين الإقليمي والعالمي، وكذلك الدعم المقدم إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، كالبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفضلاً عن ذلك، يلقي هذا الفصل نظرة أقرب على أنشطة المساعدات الخارجية التي نفذتها دولة الإمارات في خمس دول حصلت على دعم إماراتي خلال عام 2017.

الشكل 21: مبالغ المساعدات المدفوعة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

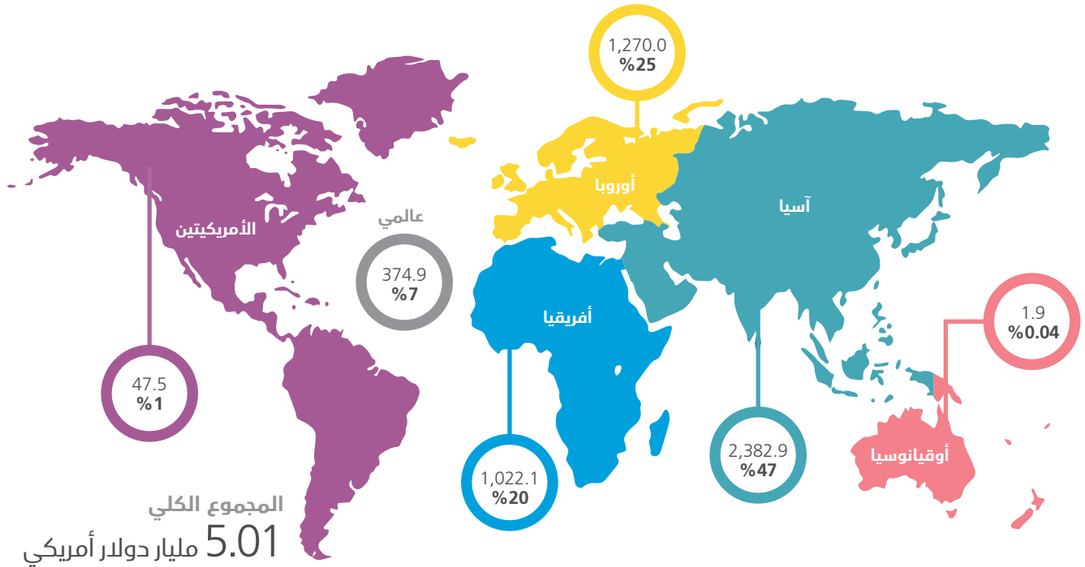

آسيا	**2,382.9**	**%47**
غرب آسيا	2,199.0	%92.3
جنوب آسيا	121.8	%5
وسط آسيا	30.0	%1.3
جنوب شرق آسيا	28.6	%1.2
إقاليم متعددة (آسيا)	2.2	%0.1
شرق آسيا	1.3	%0.1
أوروبا	**1,270.0**	**%25**
جنوب أوروبا	1,243.6	%98
شرق أوروبا	18.7	%1.5
شمال أوروبا	6.2	%0.4
غرب أوروبا	1.5	%0.1
أفريقيا	**1,022.1**	**%20**
شمال أفريقيا	816.3	%80
شرق أفريقيا	103.0	%10
غرب أفريقيا	92.2	%9
وسط أفريقيا	5.4	%0.6
جنوب أفريقيا	4.5	%0.4
إقاليم متعددة (أفريقيا)	0.8	%0.1

عالمي	**374.9**	**%7**
إقاليم متعددة (عالمي)	374.9	%100
الأمريكيتين	**47.5**	**%1**
أمريكا الجنوبية	18.4	%39
الكاريبي	13.2	%28
أمريكا الوسطى	11.7	%25
إقاليم متعددة (الأمريكيتين)	3.0	%6
أمريكا الشمالية	1.2	%2
أوقيانوسيا	**1.9**	**%0.04**
مايكرونيزيا	0.8	%41
ميلانيزيا	0.5	%28
أستراليا ونيوزيلندا	0.3	%17
إقاليم متعددة (أوقيانوسيا)	0.2	%12
بولنيزيا	0.04	%2

آسيا

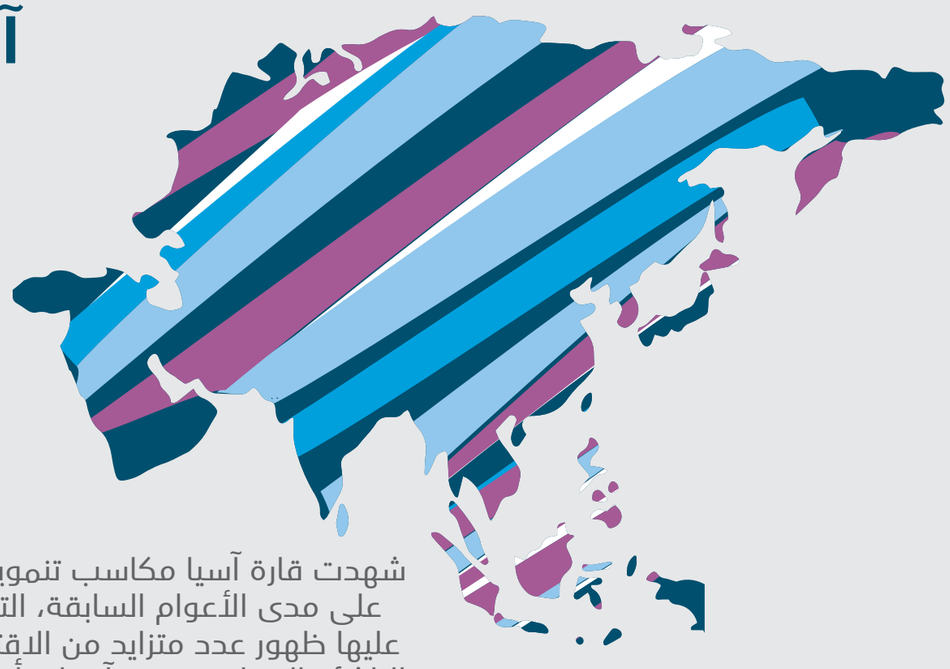

شهدت قارة آسيا مكاسب تنموية كثيرة على مدى الأعوام السابقة، التي برهن عليها ظهور عدد متزايد من الاقتصادات الناشئة المتنافسة في آسيا، وأبرزها في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. كما يبدو النمو الاقتصادي الذي حققته القارة جلياً في منطقتي وسط آسيا وجنوبها؛ ما ساهم في توفير فرص العمل وتوليد الدخل لملايين الأشخاص في آسيا.

فطبقاً لتقرير الأمم المتحدة، حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2017، شهدت منطقة وسط آسيا وجنوبها، على غرار مناطق القارة كافة، انخفاضاً هائلاً في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، بعد أن بلغ ما يقرب من 40 في المئة عام 1993، إلى أقل بقليل من 15 في المئة.[61] ولكن مع ذلك، فإنه على الرغم من كل هذا التقدم والتطورات التي حدثت، فلا يزال هناك الملايين من الأشخاص يكافحون لتلبية متطلبات معيشتهم بنحو 1.90 دولار أمريكي (7 دراهم إماراتية) في اليوم، وهي عتبة خط الفقر العالمية الجديدة التي أصدرها البنك الدولي.[62]

وحصلت قارة آسيا، في عام 2017، على غالبية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة: بما قدّر بحوالي نصف إجمالي مدفوعات المساعدات المقدمة، بنسبة 47 في المئة. وتم تخصيص غالبية مبلغ 8.75 مليار درهم إماراتي (2.38 مليار دولار أمريكي)، والذي يمثل زيادة في حجم المساعدات الموجَّهة إلى قارة آسيا عن العام الأسبق بنسبة 17 في المئة، لمصلحة مشروعات جرى تنفيذها في غرب آسيا. كما ارتفعت مدفوعات المساعدات الخارجية الموجَّهة إلى هذه المنطقة، خلال عام 2017، بمقدار 21 في المئة، بينما حصلت منطقة جنوب شرق آسيا على تمويلات من دولة الإمارات بزيادة قدرها 18 في المئة عن المدفوعات المقدمة في عام 2016.

وفيما يتعلق بنوع التمويل جاءت 99 في المئة من مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى آسيا خلال عام 2017 في صورة منح، بقيمة 8.69 مليار درهم إماراتي (2.37 مليار دولار أمريكي). وتم توجيه أكثر من ثلثها إلى ثمانية من البلدان الأقل نمواً في القارة. بينما وصلت قيمة الالتزامات التي أعلنتها دولة الإمارات في عام 2017 لمصلحة برامج سيجرى تنفيذها في قارة آسيا إلى 440.4 مليون درهم إماراتي (119.9 مليون دولار أمريكي).

كان دعم الخطط التنموية لعدد من الحكومات الوطنية في آسيا، كالأردن وفلسطين واليمن، من بين أبرز محاور تركيز المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في القارة خلال عام 2017؛ حيث تم توجيه 39 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى قارة آسيا لقطاع دعم الميزانية العامة. وساهمت تلك المساعدات المالية في توفير تمويل إضافي لمساعدة الحكومات المدعومة على الوفاء بنفقاتها، والحفاظ على توازن موازين مدفوعاتها، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية الرئيسية، وتخصيص الأموال تبعاً لخططها التنموية الوطنية.

شاحنات محمّلة بالسلع المقدمة من الهلال الأحمر الإماراتي لدعم الشعب اليمني.

> حصلت قارة آسيا ، في عام 2017، على غالبية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة بما يقرب من نصف إجمالي مدفوعات المساعدات المقدمة، بنسبة 47، في المئة.

نظراً إلى الصراعات الجارية في منطقة غرب آسيا، والتي ساهمت في تفاقم التحديات التي تواجهها القارة، وخسارة بعض ما تم إحرازه بصعوبة من مكاسب تنموية، قامت الإمارات بتوجيه الدعم إلى المساعدة في التصدي لتلك التحديات، من خلال تمويلاتها الموجَّهة إلى قطاع "اللامركزية ودعم الحكومات دون الوطنية".

وقد حصلت أنشطة المساعدات الإنسانية، وعمليات الإغاثة في آسيا، على 11 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية الموجَّهة إلى القارة. في حين واصلت الكثير من القطاعات المهمة الأخرى الحصول على اهتمام خاص من 25 جهة مانحة إماراتية في آسيا. وكانت قطاعات الصحة، والتعليم، والمياه، والتصحاح، والطاقة المتجددة من بين القطاعات الأكثر تلقياً للدعم خلال عام 2017. وعلاوة على هذا دعمت دولة الإمارات العربية المتحدة بناء الطرق والمجمَّعات السكنية الميسورة التكلفة؛ بالإضافة إلى مرافقها، بما في ذلك بناء 4,000 منزل في أفغانستان.

تم تناول المساعدات المقدمة إلى اثنتين من دول آسيا، هما باكستان وفلسطين، بمزيد من التفصيل في نهاية الفصل الحالي. علاوة على هذا تم تناول المساعدات الإماراتية المقدمة إلى ثلاث دول آسيوية أخرى، هي العراق وسوريا واليمن، بالتفصيل في المقالات الملحقة بالتقرير.

المجموع الكلي
2.38 مليار دولار أمريكي

الشكل 22: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى قارة آسيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

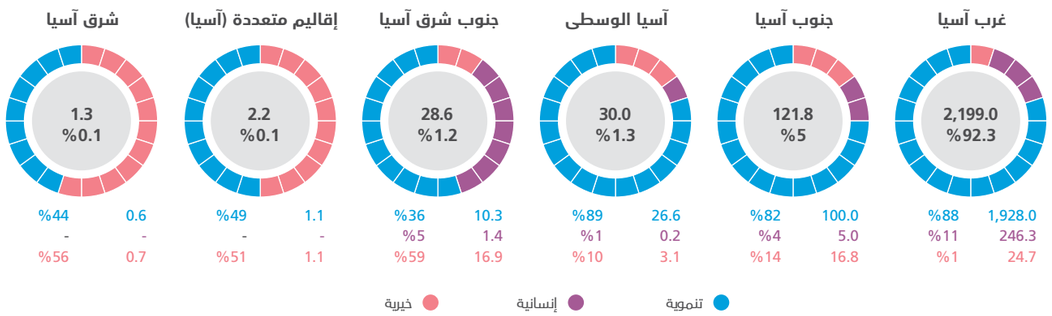

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

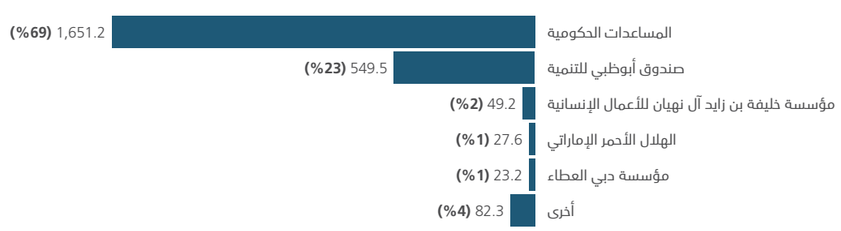

إفريقيا

سجلت قارة إفريقيا نمواً اقتصادياً قياسياً على مدى السنوات العشر الأخيرة. وبينما تُعَدُّ القارة موطناً لعدد من أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم، في ظل تحقيق نحو رُبع عدد دول المنطقة معدل نمو يبلغ نحو 7 في المئة، فإن الفقر لا يزال منتشراً في ربوعها.[63]

وعلى الرغم من نسب التقدم المشجعة في المنطقة، وفقاً لما ورد في تقرير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2017، فإن نحو 42 في المئة من سكان منطقة الصحراء الكبرى في إفريقيا لا يزالون يكافحون للخروج من دائرة الفقر المدقع، الذي لسوء الحظ تعد معدلاته في المنطقة هي الأعلى على مستوى العالم.

يتزايد عدد الشباب كذلك بمعدلات سريعة في إفريقيا؛ ما يمثل فرصاً إيجابية لزيادة التنمية في المنطقة، وكذلك تحدياتها؛ حيث ورد في دراسة أعدتها الأمم المتحدة أنه "في عام 2015، بلغ عدد الشباب في عمر ما بين 15 و24 عاماً نحو 226 مليون شاب يعيشون في إفريقيا، يمثلون 19 في المئة من العدد الإجمالي للشباب في العالم. وبحلول عام 2030 من المتوقع أن يزيد عدد الشباب في قارة إفريقيا بنسبة 42 في المئة". وأشار تقرير آخر للأمم المتحدة إلى أن 48 في المئة من الأفارقة يعيشون في فقر مدقع، و72 في المئة من الشباب يعيشون على أقل من دولارين أمريكيَّين (7 دراهم إمارتية) في اليوم. كما أضاف التقرير أن أكثر من 75 في المئة من سكان قارة إفريقيا يعيشون من دون كهرباء، و81 في المئة يعتمدون على وقود الكتلة الحيوية التقليدي الصلب لأغراض الطهي.[64]

وللمساعدة على التصدي لتلك التحديات التي تواجهها القارة واصلت دولة الإمارات، في عام 2017، دعمها الطويل الأمد للشعوب الإفريقية؛ حيث قدمت مساعدات بقيمة 3.75 مليار درهم إماراتي (1.02 مليار دولار أمريكي) تم توجيه معظمها لمصلحة برامج تنموية. تم تقديم ما يزيد على 80 في المئة من تلك المساعدات في صورة منح. وتم تخصيص ما يزيد على ثلث التمويل المقدم من أجل تحسين حياة الأشخاص في 32 دولة من البلدان الأقل نمواً في القارة، من بينها دولتان جزريتان صغيرتان ناميتان: جزر القمر وغينيا بيساو.

وكذلك من بين مظاهر عزم دولة الإمارات الواضح على دعم القارة تخصيصها 2.21 مليار درهم إماراتي (601.9 مليون دولار أمريكي)، أي ما يزيد على 70 في المئة من قيمة التزامات دولة الإمارات خلال عام 2017، لمصلحة برامج تنموية سيجرى تنفيذها في القارة.

وعلى غرار الأعوام السابقة ظلت منطقة شمال إفريقيا هي الأكثر تلقياً للمساعدات في القارة، حيث حصلت على ما يقرب من 80 في المئة من الدعم الإماراتي الموجَّه إلى إفريقيا في عام 2017؛ حيث مثل التمويل الإماراتي الإجمالي المقدم إلى مصر والمغرب والسودان معاً ما يزيد على 75 في المئة من إجمالي المدفوعات الموجَّهة إلى أفريقيا خلال عام 2017.

واعترافاً بالدور الذي يقوم به تطوير البنية التحتية في النمو الاقتصادي لإفريقيا، وتحقيق التنمية المستدامة، شكلت المشروعات الخاصة بالبنية

مشروع محطة الطاقة الشمسية نوشكى العملاق، بسعة 20 ميغاواط في مصر.

> للمساعدة على التصدي لتلك التحديات التي تواجهها القارة واصلت دولة الإمارات، في عام 2017، دعمها الطويل الأمد للشعوب الإفريقية.

التحتية للنقل البحري، وتطوير الموانئ، والبنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية، وكذلك التنمية القروية والحضرية وإدارتها، ما يقرب من 40 في المئة من جهود المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في إفريقيا خلال عام 2017.

وتأكيداً لالتزام دولة الإمارات بالتوفيق بين جهود مساعداتها الخارجية مع الأولويات الوطنية للحكومات، تم تقديم 16 في المئة من التمويل الموجَّه إلى إفريقيا في صورة دعم للميزانيات العامة للكثير من الدول، ومن بينها 9 دول من البلدان الأقل نمواً. وتستمر مساهمة تلك المساعدات في إتاحة قدرٍ أكبر من المرونة لتلك الحكومات، وتمكينها من تخصيص مبالغ المساعدات وفقاً لأولوياتها الوطنية، وظروفها الداخلية.

وبالإضافة إلى مئات المشروعات في قطاعي الصحة والتعليم حصلت قطاعات أخرى على دعم من أكثر من 12 جهة مانحة إماراتية في إفريقيا خلال عام 2017، وشمل هذا إنشاء أنظمة محسَّنة لتوزيع المياه وإمدادها؛ تلبيةً لحاجات ملايين الأشخاص في ليسوتو والمغرب وتونس والصومال. وفضلاً عن ذلك زادت دولة الإمارات تمويلاتها الموجَّهة إلى قطاعي الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح؛ وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة المتعلقة بالطاقة؛ حيث تضاعفت المدفوعات الموجهة إلى هذين القطاعين خلال عام 2017 سبعة أضعاف ما سبق تقديمها في عام 2016.

وتم تناول المزيد من التفاصيل حول المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى دولتين إفريقيتين: المغرب والسودان في الصفحات التالية.

المجموع الكلي

1.02 مليار دولار أمريكي

الشكل 23: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى قارة إفريقيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

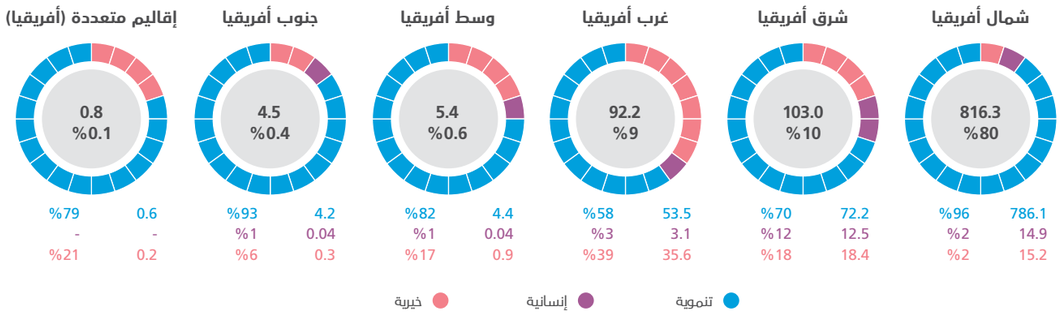

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

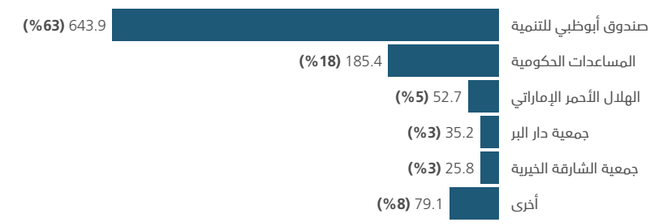

مقالة

الدعم الإماراتي المقدم إلى اللاجئين في أوغندا

الإمارات تتعهد بتقديم 18.4 مليون درهم إماراتي (5 مليون دولار أمريكي) خلال مشاركتها في مؤتمر قمة التضامن مع اللاجئين المنعقد في أوغندا عام 2017.

تُعَدُّ أوغندا من بين أكبر الدول المستضيفة للاجئين على مستوى العالم، كما أنها الأكبر على مستوى قارة إفريقيا؛ حيث تستضيف الدولة أكثر من 1.5 مليون لاجئ من أكثر من 12 دولة، جاء غالبيتهم من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ بسبب انعدام الأمن والصراعات الداخلية، التي تعرِّض حياة المدنيين للخطر.[65]

وجاءت "قمة التضامن مع اللاجئين" التي استضافتها أوغندا في يونيو 2017 في العاصمة الأوغندية كمبالا، بمشاركة حكومة أوغندا والأمم المتحدة، تقديراً لاستضافة أوغندا السخية للاجئين من الدول المجاورة، واحتفاءً بسياسة الدولة فيما يختص بالتعامل مع اللاجئين، بما في ذلك ما يتعلق بحمايتهم، ومنهجيات إعادة التوطين المتصاعدة، والمنصوص عليها جميعاً بشكل صريح ضمن خطة التنمية الوطنية لأوغندا، وأحد الإجراءات السياساتية الواردة ضمن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، ولدعم خطة 2030 للتنمية المستدامة. والتزاماً منها باتباع سياسة الباب المفتوح، تنفق حكومة أوغندا قدراً كبيراً من الموارد للحفاظ على الالتزام الذي اضطلعت به أمام العالم. وإدراكاً منها لصعوبة الموقف، وحقيقة عدم قدرة أوغندا على الاضطلاع بهذا الدور بمفردها، انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عدد من المنظمات والمانحين البارزين لدعم أوغندا؛ والتخفيف من عبء رعاية اللاجئين. حيث تعهدت حكومة دولة الإمارات من جانبها، في عام 2017، بتقديم 18.4 مليون درهم إماراتي (5 ملايين دولار أمريكي) لصالح هذه القضية؛ ما يرفع القيمة الإجمالية لمدفوعات 16 جهة إماراتية مانحة لأوغندا خلال عام 2017، إلى 37.7 مليون درهم إماراتي (10.3 مليون دولار أمريكي).

وعقب انعقاد قمة التضامن، أجرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة زيارة ميدانية فنية لأوغندا للتحقق بشكل أفضل من المسائل محل الاهتمام والحاجات الفعلية على أرض الواقع؛ وذلك بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والسلطات الحكومية المتخصصة، بالإضافة إلى المجتمعات المتضررة. وبناءً على ذلك تم تخصيص الدعم المقدم من دولة الإمارات بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للاستجابة الإنسانية لأزمة لاجئي جنوب السودان، والمجتمعات المحلية المضيفة في شمال أوغندا، ومن المتوقع أن يصل المشروع، الذي ستبلغ تكلفته 14.7 مليون درهم إماراتي (4 ملايين دولار أمريكي)، ويشمل التمويل حتى ديسمبر 2018، إلى عدد إجمالي يقدَّر بنحو 600 ألف مستفيد، منهم 180 ألف شخص من المجتمعات المضيفة. وتغطي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في أوغندا، والتي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عام 2017، تكلفة تنفيذ التدخلات التالية:

- توفير 22,000 مجموعة مجهزة من مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ للاجئين الوافدين الجدد.
- إمداد المياه النظيفة الكافية إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة في شمال أوغندا، بما في ذلك إدخال نظام ضخ ثنائي التشغيل يعمل بالطاقة الشمسية ووقود الديزل، وتحسين شبكات إمداد المياه التي تغطي مساحة يبلغ نصف قطرها 11 كيلومتراً. وقد ساهم هذا المشروع في زيادة فرص الحصول على مياه الشرب، كما حقق انخفاضاً كبيراً في تكلفة نقل المياه بالشاحنات.
- إتاحة فرص الحصول على التعليم الجيد من خلال تغطية تكلفة رواتب المعلمين، ودفع حوافز للمعلمين المساعدين، وزيادة رواتب مديري المدارس ووكلائهم. كما سيتم، من خلال المساهمات المقدمة من دولة الإمارات كذلك، تمويل بناء مدرسة للتعليم الابتدائي في مستوطنة إمفيبي للاجئين.

وبالإضافة إلى هذه المشروعات، قامت الجهات الإماراتية المانحة بتنفيذ عدد من الأنشطة التنموية والإنسانية والخيرية في أوغندا؛ لدعم كل من المواطنين واللاجئين المقيمين في الدولة. وتم توجيه ما يزيد على نصف المدفوعات، أي ما يوازي 20 مليون درهم إماراتي (5.5 مليون دولار أمريكي)، من أجل توفير الخدمات الاجتماعية لمعظم الفئات الضعيفة والفقيرة. وتألفت المساعدات، إلى حد كبير، من وسائل لتعزيز المرونة الاقتصادية–الاجتماعية للكثير من الأسر والأفراد في أوغندا، وذلك من خلال وسائل عدة من بينها إتاحة فرص توليد الدخل، مثل إنتاج عسل النحل، ومشاتل المحاصيل البستانية، والمزارع، والماشية، ومتاجر بيع التجزئة، وماكينات الحياكة. وعلاوة على هذا واصلت دولة الإمارات دعمها المستمر لكفالة الأيتام، حيث قدمت دعماً مالياً لدور رعاية الأيتام، بالإضافة إلى كفالة ما يقرب من 4,000 طفل يتيم.

وتحتل أوغندا المرتبة الثانية بين أكثر الدول شباباً على مستوى العالم، حيث يبلغ متوسط أعمار سكانها 16 عاماً. كما أن نحو 60 في المئة من اللاجئين فيها من الشباب والأطفال. وللمساعدة على الاستفادة من سماتها وخصائصها الديموغرافية، ولدعم اللاجئين من الأطفال في عمر المدرسة، قدمت دولة الإمارات 8.5 مليون درهم إماراتي (2.3 مليون دولار أمريكي) في صورة منح لتمويل عدد من مشروعات التعليم في أوغندا.[66] وبالإضافة إلى بناء أربع مدارس، وعدد من الفصول الدراسية، تم تنفيذ مشروعات لتعزيز دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) بين البنين والبنات، وتوفير فرص للتدريب المهني لإعداد الطلاب لشغل الوظائف المنتجة، وتوفير برامج تدريبية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) للطلاب والمعلمين على حد سواء.

وفي نوفمبر 2017 أطلقت دولة الإمارات، من خلال مؤسسة دبي العطاء، ثلاثة برامج تعليمية في أوغندا بقيمة 11.4 مليون درهم إماراتي (3.1 مليون دولار أمريكي). ويهدف البرنامج الرائد الأول إلى دعم 15,000 طفل لاجئ من جنوب السودان، بينما تم تخصيص البرنامجين الثاني والثالث لتعزيز تعلم العلوم والتكنولوجيا بين طالبات مدارس التعليم الأساسي والثانوي الأوغنديات، ولتعزيز فرص التعلم للأطفال ذوي الإعاقة.[67]

جانب من برنامج تدريب المعلّمين الذي عُقد في أوغندا بدعم من مؤسسة دبي العطاء.

وبينما تواصل أوغندا توفير واحدة من أفضل بيئات حماية اللاجئين على مستوى العالم؛ من خلال ممارسات وسياسات وطنية فعّالة، تقف دولة الإمارات جنباً إلى جنب بقية أفراد المجتمع الدولي؛ لدعم أوغندا في مساعيها الإنسانية إلى توفير حبل النجاة الضروري لملايين الرجال والنساء والأطفال المحتاجين.

سد خرساني بارتفاع 11 متر بسعة تخزينية 350 ألف متر مكعب لحفظ 650 ألف غالون من المياه يومياً خلال الموسم المطير بمنطقة هيرجيسا بالصومال.

> تُعدُّ المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدول، التي تعاني أوضاعاً خاصة، انعكاساً آخر لالتزام دولة الإمارات بدعم الدول والفئات الأكثر ضعفاً.

الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة

تشترك تلك المجموعة من الدول في مواجهة عدد من التحديات المزمنة، منها المعاناة من أوجه الضعف والهشاشة بسبب موقعها الجغرافي أو تغيُّر المناخ، بالإضافة إلى التحديات التنموية والفقر المدقع. وبالرغم من أوجه التشابه هذه؛ فإن كل مجموعة من تلك الدول تتفرد بمواجهة عدد من الظروف الفريدة الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى الدول النامية، تعد نسبة الفقر أعلى في مجموعة البلدان الأقل نمواً، بينما تفتقد مجموعة الدول النامية غير الساحلية الإطلالة على البحر؛ ما يضع العراقيل أمام مشاركة تلك الدول في أنشطة التجارة العالمية. في حين تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلات تتمثل في الضعف والهشاشة في مواجهة آثار تغيُّر المناخ.

واعترافاً بالحاجة إلى تعجيل التقدم في تحقيق التنمية في الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، وسعياً إلى تحقيق مبدأ الشمولية الذي تستند إليه أهداف التنمية المستدامة بالفعل، يظل دعم الدول الأكثر ضعفاً، بما فيها الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، على رأس أولويات دولة الإمارات؛ حيث يظهر هذا بجلاء في مساعداتها الخارجية السنوية.

ويلقي هذا الفصل نظرة أقرب على الدعم الإماراتي الموجَّه إلى 48 دولة من البلدان الأقل نمواً، و32 من الدول النامية غير الساحلية، و38 من الدول الجزرية الصغيرة النامية.[68] (يُلاحظ وجود تداخل في تصنيف عدد من تلك الدول، حيث إنه من بين مجموعة البلدان الأقل نمواً، هناك 17 دولة منها تعد دولاً نامية غير ساحلية، و9 تعد دولاً جزرية صغيرة نامية).[69]

> بعد حصول فئة البلدان الأقل نمواً على 16 في المئة من المساعدات الخارجية الإماراتية على مدى السنوات الخمس الأخيرة، أظهرت السنوات الثلاث الأخيرة من تلك الفترة (2015-2017) زيادةً كبيرة تقدر بستة في المئة؛ حيث بلغت نسبة إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لفئة البلدان الأقل نمواً 22 في المئة.

البلدان الأقل نمواً

تساهم أوجه الهشاشة والضعف والتحديات المعقدة في جعل التطلع نحو تحقيق التنمية والاستدامة أكثر صعوبةً وتعقيداً بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً، والدول التي تعاني أوضاعاً خاصة مقارنةً ببقية دول العالم. حيث جرى الاعتراف بهذه المجموعة من التحديات والأوضاع التي في المقابل تخلق حاجات خاصة لتلك الدول منذ ما يزيد على نصف قرن مضى، وأقرتها الأمم المتحدة لاحقاً في عام 1971.[70] ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) بمراجعة قائمة البلدان الأقل نمواً مرة كل ثلاث سنوات. ومنذ ذلك الحين تم رفع خمس دول فحسب من القائمة التي تضم تلك الفئة، وهي: بتسوانا في ديسمبر 1994؛ والرأس الأخضر في ديسمبر 2007؛ وجزر المالديف في يناير 2011؛ وساموا في يناير 2014؛ وغينيا الاستوائية في يونيو 2017.[71]

وفي عام 2015 وصل تعداد سكان البلدان الأقل نمواً إلى 954 مليون نسمة، يمثلون 13 في المئة من إجمالي تعداد سكان العالم. يعيش نصفهم في فقر مدقع، وما يقرب من الربع، أي نحو 210 ملايين نسمة، يعيشون في معاناة مع الجوع. وبالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية تكشف مؤشرات الصحة والتعليم عن وضع مأساوي لملايين السكان الذين يعيشون في البلدان الأقل نمواً، يتمثل في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وسوء التغذية، حيث يعاني نحو 24 في المئة من الأطفال، في عمر تحت 5 سنوات، نقص الوزن، كما يوجد نحو اثنين من كل خمسة أطفال ومراهقين متسربين من التعليم على مستوى العالم في البلدان الأقل نمواً.[72]

وللتمكن من دعم البلدان الأقل نمواً تم تطبيق الكثير من تدابير الدعم الدولية، ومن بينها تعيين نسبة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للمانحين توجَّه إلى البلدان الأقل نمواً، حددتها الأمم المتحدة بنسبة تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة منذ ما يقرب من ثلاثة عقود مضت، في عام 1990.[73]

كما تم تبني برنامج عمل لمصلحة البلدان الأقل نمواً للعقد من عام 2011 إلى 2020. وتعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم الهدف العام والأشمل من البرنامج، الذي ينص على "تمكين نصف عدد البلدان الأقل نمواً من تلبية معايير الخروج من القائمة بحلول عام 2020"، و"الوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً، وتحسينها متى أمكن"، إلى جانب التزامات أخرى.

ومن بين الاتفاقيات البارزة الأخرى، المعترف بها عالمياً، أهداف التنمية المستدامة للفترة من عام 2016 إلى عام 2030، التي تشتمل على غايات صريحة محددة ضمن الكثير من أهدافها لدعم البلدان الأقل نمواً، ومن بينها الغاية الثانية ضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (شراكات من أجل تحقيق الأهداف): "تشجيع مقدمي المساعدات الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المئة على الأقل من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لمصلحة أقل البلدان نمواً".

ومن جانبها تواصل دولة الإمارات الاستجابة لهذه الدعوة العالمية إلى العمل، وعكست الإلتزام بتقديم هذا الدعم إلى البلدان الأقل نمواً في برامجها للمساعدات الخارجية. وبعد حصول فئة البلدان الأقل نمواً على 16 في المئة من المساعدات الخارجية الإماراتية على مدى السنوات الخمس الأخيرة، أظهرت السنوات الثلاث الأخيرة من تلك الفترة (2015–2017) زيادةً كبيرة تقدر بستة في المئة؛ حيث بلغت نسبة إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لفئة البلدان الأقل نمواً 22 في المئة. وفيما يتعلق بحجم المساعدات بلغت قيمة هذا الدعم المقدم على مدى ثلاث سنوات نحو 16.30 مليار درهم إماراتي (4.44 مليار دولار أمريكي)، تم تقديم 85 في المئة منها في شكل منح.

وإضافة إلى هذا تسعى دولة الإمارات إلى الوفاء بالهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتقديم نسبة ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً. وخلال فترة السنوات الثلاث نفسها وصلت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات إلى البلدان الأقل نمواً عند نسبة أعلى بكثير من النسبة المحددة لهذا النوع من الدعم، حيث وصلت إلى 0.28 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي. وفي عام 2017 وصل المؤشر نفسه، نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات، الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً إلى 0.15 في المئة.

دفعت دولة الإمارات 4.46 مليار درهم إماراتي (1.21 مليار دولار أمريكي) مساعدات للبلدان الأقل نمواً في عام 2017، تم تقديم 98 في المئة منها في شكل منح. وكذلك في عام 2017 أعلنت دولة الإمارات التزامها بدفع 638.4 مليون درهم إماراتي (173.8 مليون دولار أمريكي) في صورة منح لدعم أربعة من البلدان الأقل نمواً، مؤكدةً التعهد الذي أعلنته دولة الإمارات بمساعدة الدول الأكثر ضعفاً، بما فيها البلدان الأقل نمواً.

المجموع الكلي
1.21 مليار دولار أمريكي

واستمرت البلدان نفسها، الأقل نمواً، الأعلى تلقياً للدعم المقدم من دولة الإمارات خلال عام 2017، مطابقةً للدول التي حصلت على هذا الدعم في العام الأسبق. حيث حصل على النصيب الأكبر، بنسبة مجمَّعة بلغت 80 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً في عام 2017، تلاهما الصومال وأفغانستان ومالي. كما كانت كل من بنجلاديش وإريتريا والنيجر وأوغندا من بين البلدان الأقل نمواً، الأعلى تلقياً للدعم الإماراتي المقدم خلال عام 2017. وحصلت كل من مالي والنيجر وغينيا على زيادة كبيرة في قيمة المدفوعات الإجمالية المقدمة إليها من دولة الإمارات خلال عام 2017، بزيادة تجاوزت في المتوسط أربعة أضعاف ما سبق تقديمه في عام 2016. ويوفر الملحق رقم (1) حساباً تفصيلياً للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً عام 2017.

واستجابةً منها لحاجات البلدان الأقل نمواً قامت دولة الإمارات، بقيادة حكومة الإمارات، و22 جهة إماراتية مانحة أخرى نفذت أنشطة للمساعدات في البلدان الأقل نمواً خلال عام 2017، بتخصيص 77 في المئة من دعمها الموجَّه كمساعدات خارجية إلى هذه الفئة من الدول لمصلحة برامج تنموية. وحاز التمويل الإنمائي الموجَّه إلى قطاع دعم الميزانية العامة نصيب الأسد؛ حيث حصلت نحو 10 دول من البلدان الأقل نمواً على تمويلات إضافية لدعم خططها التنموية الوطنية، والحفاظ على توازن موازين مدفوعاتها، ودفع نفقاتها، بالإضافة إلى مواصلة تقديم خدماتها الحكومية المهمة، وغيرها من أوجه الإنفاق. وتلا هذا القطاع عددٌ من القطاعات التنموية الأكثر تلقياً للدعم الإماراتي الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2017، ومن بينها قطاع توليد الطاقة، ومرافق التعليم والتدريب، والبنية التحتية للنقل البري.

وشملت الأنشطة التنموية الأخرى التي ركزت دولة الإمارات عليها بؤرة اهتمامها: توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، الذي يعد ثالث أكثر قطاع تلقياً للمساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً في عام 2017، وذلك عند استبعاد أنشطة المساعدات الإنسانية. وشمل هذا الدعم توفير الأصول المساهمة في توليد الدخل (مثل محالّ البيع بالتجزئة، والمزارع، ورؤوس الماشية، وماكينات الحياكة)، بالإضافة إلى كفالة الأيتام، ودعم تلبية متطلبات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

واستكمالاً لهذه الجهود الموجَّهة إلى أنشطة مصنَّفة ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية (التي بلغت قيمتها 91.2 مليون درهم إماراتي، أي ما يعادل 24.8 مليون دولار أمريكي)، وشملت قطاعات التعليم الأساسي، والخدمات الصحية الأساسية، والتغذية الأساسية، وإمدادات مياه الشرب الأساسية، ومرافق التصحاح الأساسية، شكّلت مشروعات مشابهة، ولكن أوسع نطاقاً في قطاعات التعليم والصحة والمياه والتصحاح، في كل من السياقين الإنساني والتنموي، حصة لا بأس بها من المساعدات الإماراتية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً. وأنفقت دولة الإمارات، خلال عام 2017، نحو 476.5 مليون درهم إماراتي (129.7 مليون دولار أمريكي)، للمساعدة على تلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً في هذه القطاعات، بما في ذلك التصدي لمشكلة تسرب نحو 24 مليون طفل من التعليم الأساسي، وافتقاد ما يزيد على 40 في المئة و70 في المئة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق القروية بالبلدان الأقل نمواً لمرافق إمداد مياه الشرب، والصرف الصحي المحسَّنة، على الترتيب.[74]

وفي الوقت الذي يبدو فيه السباق المحتدم لتسخير التقدم التكنولوجي، ابتداءً من الذكاء الاصطناعي حتى صناعة الروبوتات، مسيطراً على الأولويات الوطنية الداخلية للدول في الكثير من أنحاء العالم، لا تزال فرص الحصول على موارد طاقة حديثة ميسورة التكلفة واقعاً بعيد المنال بالنسبة إلى ملايين الأشخاص في البلدان الأقل نمواً؛ حيث إن 62 في المئة من سكان البلدان الأقل نمواً محرومون من فرص الحصول على الكهرباء.[75] ولهذا السبب يرى كل من سكان الحضر والقرى في البلدان الأقل نمواً أن البرامج التنموية الموجَّهة إلى قطاع توليد الطاقة وإمدادها ذات تأثير تحولي وفارق بالنسبة إليهم. وشملت الجهود الإماراتية الموجهة إلى هذه القطاعات في عام 2017 دعم مشروعات الطاقة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، في خمس دول من البلدان الأقل نمواً: أفغانستان، وإريتريا، وموريتانيا، ورواندا، وفانواتو.

وعلى نحو مشابه، بنسبة بلغت 18 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة خلال عام 2017، شكّلت المساعدات الإنسانية جزءاً من الدعم الإماراتي الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً، الذي حصل اليمن على النصيب الأكبر منه. وفي ظل وجود ما يزيد على 210 ملايين شخص يعيشون في معاناة مع الجوع في البلدان الأقل نمواً، تم تنفيذ مشروعات المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ في 15 دولة من البلدان الأقل نمواً. فحصلت أكثر من 12 دولة من البلدان الأقل نمواً على مساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ. وعلى سبيل المثال؛ بالإضافة إلى تقديم ما يزيد على 1,700 طن متري من مواد الإغاثة المتنوعة بتيسير من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك مواد إغاثة في حالات الطوارئ، وأكثر من 100 طن من المساعدات الغذائية إلى لاجئي الروهينجا.

توزيع مئات الأطنان من المساعدات المقدمة من دولة الإمارات على لاجئي الروهينغا في بنغلاديش.

وواصلت دولة الإمارات الوفاء بتعهداتها بتحسين "التعليم في حالات الطوارئ"؛ حيث كفلت لملايين الأطفال في سن المدرسة، يعيشون في كل من بنجلاديش ونيبال والنيجر وسيراليون واليمن، فرصة التمتع بهذا الدعم من خلال برامج دعمتها دولة الإمارات، شملت تأهيل المدارس، و"دليل العمل للتعليم في حالات الطوارئ" (3EA) – وهي مبادرة جديدة تسعى إلى تحديد أكثر تقنيات ومناهج التدريس والتعلّم في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية فاعلية من خلال إجراء عمليات لتقييم التأثير، وتوجيه الدعم إلى صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وهو أول صندوق عالمي يضع التعليم أولوية ضمن مجالات العمل الإنساني.

قدمت دولة الإمارات إلى السودان، خلال عام 2017، دعماً بقيمة 586.9 مليون درهم إماراتي (159.8 مليون دولار أمريكي)، وتم توجيه ما يزيد على 80 في المئة من هذه المساعدات في صورة دعم للميزانية العامة. وبالإضافة إلى مساهمة هذا الدعم في توازن ميزان مدفوعات السودان، من خلال سد عجز المدفوعات، مثل هذا الدعم دفعة إضافية للميزانية الوطنية للسودان، ولخططها للتنمية الاقتصادية. وعلاوة على هذا، واصلت دولة الإمارات دعمها المستمر لكفالة الأيتام؛ حيث قامت بتنفيذ برامج كفالة ورعاية لأكثر من 25 ألف طفل يتيم في السودان.

وبالإضافة إلى برامج المساعدات الغذائية والأمن الغذائي حصلت برامج تنموية أخرى جرى تنفيذها في السودان خلال عام 2017 على مساعدات خارجية من دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى مشروعات الصحة والتعليم وأنظمة المياه والتصحاح، شملت المشروعات، التي دعمتها الإمارات في قطاعات حيوية أخرى: الدعم السنوي لميزانية جامعة إفريقيا العالمية، وهي جامعة حكومية مقرها الخرطوم، وبرامج الكفالة التعليمية، إلى جانب مشروعات طبية متنوعة، وبناء العيادات، وتوفير خزانات المياه وآبار المياه، بما في ذلك الآبار الارتوازية التي بلغ عدد المستفيدين منها أكثر من 15 ألف شخص.

وفي الصومال ساهمت دولة الإمارات في تلبية الحاجات التنموية والإنسانية للدولة؛ حيث قدمت الإمارات 37.8 مليون درهم إماراتي (10.3 مليون دولار أمريكي) في صورة دعم للميزانية العامة لمساعدة الحكومة المحلية للصومال على تنفيذ خططها التنموية، بالإضافة إلى توفير تمويل إضافي للبنك المركزي لتعزيز الاستقرار المالي للدولة. ودعماً لحملة "لأجلك يا صومال"، التي أطلقتها دولة الإمارات عام 2017، تمكنت سلسلة من المشروعات الطبية وخدمات الرعاية الاجتماعية من الوصول إلى أكثر مجتمعات الصومال ضعفاً وهشاشة. وبالإضافة إلى المئات من آبار المياه وأنظمة الري التي تم إنشاؤها انتهت دولة الإمارات كذلك من بناء سد كبير للمياه في هيرجيسيا. وبصفتها إحدى الدول النامية غير الساحلية، احتلت أفغانستان المرتبة الرابعة بين الدول الأكثر تلقياً للمساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2017. ووصلت قيمة هذا الدعم، الذي تم تقديمه بالكامل في صورة منح، إلى 110.1 مليون درهم إماراتي (30 مليون دولار أمريكي)، تم توجيه القسم الأعظم منه لمصلحة برامج تنموية جرى تنفيذها في أفغانستان. وتم توجيه الحصة الكبرى من هذا الدعم لبناء أكثر من 4,000 وحدة إسكان اجتماعي ميسورة التكلفة. كما واصلت دولة الإمارات دعمها المالي الموجَّه إلى قطاع الصحة، وخاصةً تغطية التكاليف التشغيلية لمستشفى زايد، المتخصص برعاية الأمهات والأطفال وعلاجهم.

وإضافةً إلى ذلك، شمل الدعم الإماراتي المقدم إلى أفغانستان خلال عام 2017 تمويل فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر في أفغانستان على مصادر محسَّنة للطاقة الشمسية، وكفالة الأيتام، وبناء دار للأيتام في مدينة قندهار، ومركز للتدريب المهني في كابول لتطوير المهارات المطلوبة لسوق العمل وتحسينها، بالإضافة إلى تقديم منح تعليمية.

وقدمت دولة الإمارات كذلك مساعدات إلى قطاع الصناعات الزراعية، من خلال إنعاش صناعة الزعفران في أفغانستان. وهدفت دراسات الجدوى التي مولتها دولة الإمارات إلى إنعاش هذه الصناعة القائمة على النشاط الزراعي، وخلق فرص محسَّنة لتوليد الدخل للأفغان، بمن فيهم النساء اللاتي يشكّلن ما يصل إلى 80 في المئة من أنشطة إنتاج الزعفران. وعلى نحو مشابه حصل قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية من دولة الإمارات على مساعدات كان في حاجة ماسَّة إليها؛ حيث أصبح الآن هناك ما يزيد على 12 ألف شخص في الكثير من مقاطعات أفغانستان قادرين على التمتع بمياه نظيفة. وأدت تلك المشروعات، التي شملت توفير آبار المياه وصهاريج المياه الكبيرة، إلى تطبيق الكثير من أنظمة آبار المياه العميقة المُدارة بالطاقة الشمسية.

كما واصلت دولة الإمارات، خلال عام 2017، دعمها لبنجلاديش. وشملت البرامج الممولة الخدمات الاجتماعية والصحة والرعاية الصحية،

يعمل بيت الشارقة الخيري على توفير مياه الشرب للمجتمعات التي تعيش في المناطق المتضررة من الجفاف بالصومال.

بقيمة إجمالية بلغت 269.7 مليون درهم إماراتي (73.4 مليون دولار أمريكي). وواصل مستشفى "طيران الإمارات فريندشيب" العائم تقديم الرعاية الطبية الضرورية إلى أكثر من مليوني شخص يعيشون في مجتمعات غالباً ما تكون معزولة بسبب الفيضانات الموسمية السنوية في بنجلاديش. كما دعمت دولة الإمارات كذلك مبادرات تمكين النساء والفتيات، بالإضافة إلى حفر وتجهيز ما يزيد على 3,500 بئراً للمياه.

وواصلت دولة الإمارات، في عام 2017، تقديم التمويل المتعدد السنوات الموجَّه إلى بناء محطة طاقة شيكالباها بقدرة 225 ميجاوات في شيتاغونغ. وهو من مشروعات قطاع الطاقة، وسيسهم عند اكتماله في تلبية الطلب على الطاقة الكهربية، وحل مشكلة انقطاع التيار الكهربي في المنطقة، لفترات تتراوح ما بين 6 و7 ساعات في اليوم. وللمساعدة على دعم أولويات الدولة المتعلقة بتطوير البنية التحتية، قدمت دولة الإمارات كذلك دعماً لمشروع ربط الطرق في منطقة جنوب آسيا (SASEC). وسيسهم هذا المحور البري الحيوي في ربط بنجلاديش بالدول غير الساحلية الأخرى، مثل نيبال وبوتان والأجزاء الشمالية الشرقية من الهند. والهدف الأساسي منه زيادة القدرة والإمكانيات التجارية للدولة.

وعلاوة على ذلك حصل قطاع التعليم في بنجلاديش على دعم إماراتي، شمل دعم ميزانية الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا، وبناء المدارس والفصول الدراسية.

وقدمت دولة الإمارات، خلال عام 2017، إلى النيجر، وهي إحدى الدول غير الساحلية النامية الواقعة ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، مدفوعات بقيمة (48.5 مليون درهم إماراتي تعادل 13.2 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي أربعة أضعاف مدفوعاتها في العام الأسبق. وتم توجيه ما يقرب من نصف هذه المساعدات إلى مشروعات تسهم في توفير الخدمات الاجتماعية، بدءاً بمجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية حتى خدمات الرعاية الاجتماعية التي يتم من خلالها توفير أصول لتوليد الدخل، وكفالة الأيتام وكبار السن والعائلات المعوزة.

وتتميَّز النيجر بكونها الدولة الأكثر شباباً على مستوى العالم؛ فوفقاً للأمم المتحدة، يبلغ العمر المتوسط لسكان النيجر 14.8 عام، أي نصف الرقم العالمي المحدد بنحو 29.6 عام بالضبط.[76] وبينما تسعى النيجر إلى جعل إتاحة خدمات تعليم على رأس الأولويات، تسهم الأزمة الإنسانية المعقدة التي تمر بها الدولة في جعل هذا الهدف بعيد المنال. ولهذا يوجد في النيجر أعلى معدل للأطفال المتسربين من المرحلة المتوسطة من التعليم، بنسبة 68 في المئة.[77]

واستجابة لهذه المشكلة واصلت دولة الإمارات، في عام 2017، تنفيذ برنامجها "التعليم في حالات الطوارئ" في النيجر. وكجزء من التعهُّد الذي أعلنته دولة الإمارات عام 2016، بقيمة 73.5 مليون درهم إماراتي (20 مليون دولار أمريكي) للبرنامج المذكور الذي ستستفيد منه الكثير من الدول، دفعت دولة الإمارات منحة بقيمة 5.9 مليون درهم إماراتي (1.6 مليون دولار أمريكي) عام 2017 للنيجر. ويعد برنامج "دليل العمل للتعليم في حالات الطوارئ: (3EA)" في النيجر عبارة عن مبادرة رائدة ممتدة على مدى ثلاث سنوات تسعى إلى تعزيز الجهود العالمية المبذولة في هذه المنطقة من خلال اختبار تأثير التدخلات الرئيسية في التعليم بمواقع حالات الطوارئ. وتهدف المبادرة إلى تحسين مهارات القراءة والحساب والتفاعل الاجتماعي-العاطفي لنحو 4,000 طفل لاجئ نيجيري في عمر ما بين 6 و14 عاماً يعانون ضعفاً وهشاشة، نزحوا بسبب انعدام الأمن، بالإضافة إلى توفير دعم تعليمي، وتعزيز قدرات 200 معلم وهيئة تعليمية.[78]

وفي إريتريا تم توجيه القسم الأعظم من مدفوعات دولة الإمارات، في عام 2017، بقيمة بلغت 61.1 مليون درهم إماراتي (16.6 مليون دولار أمريكي)، إلى تعزيز البنية التحتية الصحية للدولة. وجاءت مشروعات الطاقة الشمسية في المرتبة الثانية، وتم تنفيذها لتلبية احتياجات أكثر من نصف سكان الدولة الذين يفتقدون فرص الحصول على الكهرباء.[79]

ويتضمن هذا التقرير مزيداً من التفاصيل حول الدعم الإماراتي المقدم إلى دولتين أخريين من البلدان الأقل نمواً، هما السودان واليمن؛ حيث يتضمن هذا الفصل تقريراً موجزاً حول دولة السودان، ضمن القسم الخاص بقارة إفريقيا، بينما تم البيان بمزيد من الشرح للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى اليمن في جزء منفصل من هذا التقرير.

توزيع مؤسسة دبي العطاء واللجنة الدولية للصليب الأحمر للمستلزمات الدراسية على الأطفال في النيجر.

الشكل 24: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

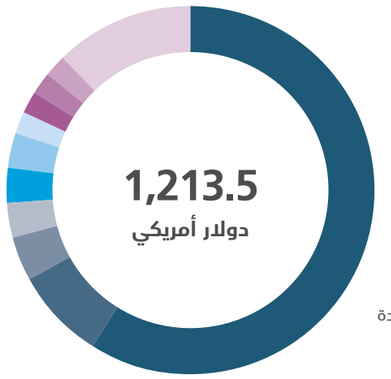

- دعم الميزانية العامة **(%59)** 715.4
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%8)** 94.2
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%4)** 46.0
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%3)** 42.5
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة **(%3)** 35.7
- خدمات الرعاية الإجتماعية **(%3)** 31.7
- المنشآت الدينية **(%2)** 28.2
- الخدمات الاجتماعية الأساسية المتنوعة **(%2)** 24.8
- خدمات الدعم والتنسيق **(%2)** 23.0
- البنية التحتية للنقل البري **(%2)** 19.9
- أخرى **(%12)** 152.3

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

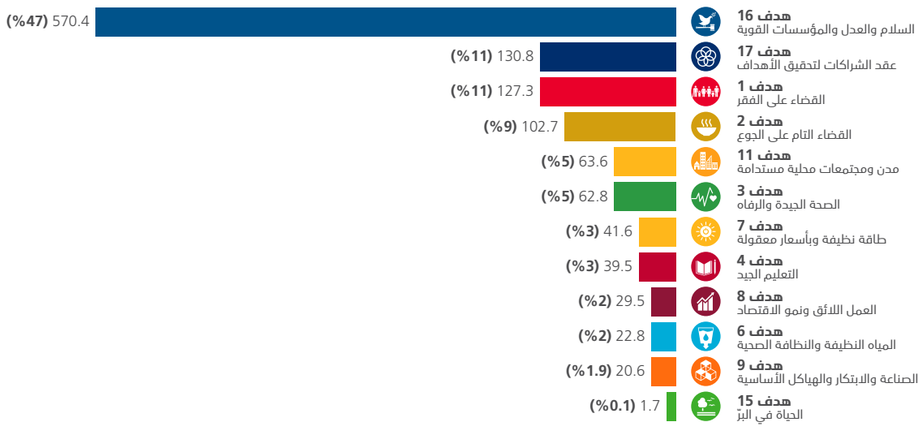

افتتاح مستشفى زايد للأمومة والطفولة في كابول.

> يعد حرمان الدول النامية غير الساحلية من الإطلالة على أي منافذ بحرية من أهم العقبات التي تواجهها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

المجموع الكلي
139.6 مليون دولار أمريكي

الدول النامية غير الساحلية

وتتألف هذه المجموعة من 32 دولة بمجموع سكان إجمالي يبلغ 440 مليون نسمة، نصفها تقريباً (17 دولة) تعد كذلك من ضمن فئة أقل البلدان نمواً. ونظراً إلى أن قسماً كبيراً من أنشطة التجارة العالمية للسلع والبضائع يتم عبر البحار، تعاني الدول النامية غير الساحلية صعوبات كبيرة في المشاركة والتنافسية في الأسواق العالمية. وعلاوة على هذا، تشير التقارير إلى أن الدول النامية غير الساحلية تدفع أكثر من ضعف تكاليف الواردات والصادرات مقارنةً بجيرانها من الدول المطلة على البحر. ويعد نصيب صادرات الدول النامية غير الساحلية، الذي بلغ أقل من واحد في المئة من الصادرات العالمية في عام 2015، تذكيراً قوياً بالوضع الخاص الذي تستظل الدول النامية غير الساحلية تواجهه على الدوام.[80]

ولمعالجة هذه الاحتياجات الخاصة، وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتنموي للدول النامية غير الساحلية، وبالتالي تزويد تلك الدول بفرص واعدة أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومبدأ "عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية"، تم تطبيق الكثير من التدابير العالمية، ومنها برنامج عمل فيينا للدول النامية غير الساحلية للعقد (2014-2024) (VPoA)، الذي يهدف إلى تلبية الحاجات، والتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية، الناتجة عن عدم إطلالتها على منافذ بحرية، بأسلوب متسق من خلال تنفيذ مجموعة معيَّنة من الإجراءات في ستة مجالات ذات أولوية هي: 1- المشكلات السياساتية الأساسية المتعلقة بالعبور المؤقت. 2- تطوير وصيانة البنية التحتية. 3- التجارة العالمية وتيسير التبادل التجاري. 4- التعاون والتكامل الإقليمي. 5- التحولات الهيكلية الاقتصادية. 6- وسائل التنفيذ.[81]

وإضافة إلى هذا تم تضمين مؤشرات صريحة ضمن أهداف التنمية المستدامة، من بينها الهدف الإنمائي العاشر: يستدعي السعي إلى الحد من عدم المساواة داخل البلدان، وبين بعضها بعضاً، تقديم الدعم إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، بما فيها الدول النامية غير الساحلية: "تشجيع تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول الأشد احتياجاً إليها، ولاسيما البلدان الأقل نمواً، والبلدان الإفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية".

وفي عام 2017 واصلت دولة الإمارات دعمها الدول النامية غير الساحلية، كما يتضح من الزيادة الثابتة في مدفوعاتها السنوية المقدَّمة منذ عام 2015. وقدمت ما يزيد على 20 جهة مانحة إماراتية مساعدات بقيمة 512.7 مليون درهم إماراتي (139.6 مليون دولار أمريكي) لدعم 31 من الدول النامية غير الساحلية، سبع عشرة دولة منها تعد كذلك من البلدان الأقل نمواً، وثلاث من الدول المنخفضة الدخل. وتم تقديم 95 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 إلى الدول النامية غير الساحلية في شكل منح. وكانت أعلى 3 قطاعات حصلت على دعم: قطاع الخدمات الطبية، ودعم الميزانية العامة، والتنمية الحضرية وإدارتها. بينما جاءت أفغانستان ومالي والنيجر وأوغندا وأوزبكستان على رأس الدول النامية غير الساحلية الأكثر تلقياً للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في عام 2017، حيث حصلت على ما يزيد على 60 في المئة من إجمالي المساعدات الموجَّهة إلى هذه الفئة من الدول. ويوفر الملحق رقم (2) حساباً تفصيلياً للدعم الإماراتي المقدم إلى الدول النامية غير الساحلية خلال عام 2017، مع بيان المدفوعات بحسب قطاع المساعدات.

وعلى غرار ما جرى في الأعوام السابقة كانت المشروعات المنفذة في الدول النامية غير الساحلية ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية، التي تهدف إلى تحسين الرعاية الاجتماعية المقدمة إلى الأفراد، وعلى سبيل المثال فإن كفالة الأيتام والأسر والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الفرص والأصول المساهمة في توليد الدخل، من بين أبرز أنواع الدعم الذي قدمته الجهات الإماراتية المانحة خلال عام 2017.

وجاء قطاع الصحة، بما في ذلك الخدمات الطبية والتثقيف الصحي مجتمعَين، ثاني أبرز القطاعات تلقياً للمساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى الدول النامية غير الساحلية، بقيمة بلغت 96.5 مليون درهم إماراتي (26.3 مليون دولار أمريكي). وكانت أفغانستان وتركمانستان وأوزبكستان على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً لهذا النوع من الدعم من دولة الإمارات خلال عام 2017. وشمل الدعم الموجَّه إلى مشروعات الخدمات الطبية، التي جرى تنفيذها في 14 دولة من الدول النامية غير الساحلية، بناء المستشفيات والعيادات وأجنحة طب الأطفال وصيدليات العقاقير الطبية. وذلك الإضافة إلى توفير الدعم لشراء الكثير من الأجهزة الطبية، كما واصلت دولة الإمارات جهودها لتنفيذ برامج علاجية طبية، شملت علاج مرض عمى الأنهار. وبالإضافة إلى تنفيذ حملات علاج الإصابة بالديدان بين طلاب المدارس، تم تنفيذ مشروعات للتربية والتثقيف الصحي من أجل تعزيز الممارسات الصحية في إطار حملة المياه والتصحاح والنظافة الصحية بين الأطفال في سن المدرسة، والتي تم تنفيذها في 200 مدرسة موزعة على 12 منطقة في مختلف أنحاء زيمبابوي.[82]

وواصلت أكثر من 12 دولة من الدول النامية غير الساحلية الاستفادة من برامج التعليم المتنوعة التخصصات، والتي وصلت إلى جميع شرائح المجتمع، من خلال مشروعات مختلفة بدءاً من التعليم في الطفولة المبكرة، والتعليمَين الأساسي والثانوي، والتعليم في حالات الطوارئ، وحتى برامج تدريب البالغين. وكانت لاوس ونيبال والنيجر ورواندا وأوغندا أعلى خمس دول حصلت على دعم من دولة الإمارات لبرامجها التعليمية بين الدول النامية غير الساحلية.

ووفقاً للأمم المتحدة تبلغ نسبة الطرق المعبَّدة في الدول النامية غير الساحلية نحو الثلث فحسب؛ حيث توجد خمس دول فحسب لديها نسبة تفوق 50 في المئة من طرقها معبَّدة.[83] وفي سعي إلى التغلب على بعض التحديات المتعلقة بالبنية التحتية في الدول النامية غير الساحلية، شمل الدعم الذي قدمته دولة الإمارات، خلال عام 2017، إلى قطاع البنية التحتية للنقل البري تنفيذ مشروعات في كل من قيرغيزستان، ومالاوي، وسوازيلاند، وطاجيكستان. وفي عام 2017 وصلت قيمة المدفوعات الموجَّهة لمصلحة هذه المشروعات الممولة سنوات عدة إلى 18.8 مليون درهم إماراتي (5.1 مليون دولار أمريكي).

وإضافةً إلى هذا، حصلت مشروعات التنوع الأحيائي، التي جرى تنفيذها في ثماني دول من الدول النامية غير الساحلية، والأنشطة المتعلقة بالمياه على دعم إماراتي. وخلال عام 2017 جرى تنفيذ مشروعات تهدف إلى تزويد عشرات الآلاف من الأشخاص بإمدادات مياه الشرب الأساسية في 11 دولة من الدول النامية غير الساحلية. ففي ليسوتو، التي تعد من البلدان الأقل نمواً، واصلت دولة الإمارات دعمها لبناء واحد من أنظمة إمداد المياه الكبيرة هناك، وهو سد ميتولونغ؛ من أجل التصدي لمشكلة النقص الشديد في إمدادات المياه بالدولة. وبالإضافة إلى مساهمته في إمداد ثلثي سكان الدولة بالمياه ساهم المشروع كذلك في توفير فرص عمل لأكثر من نصف مليون شخص.

وبصفتها من بين البلدان الأقل نمواً شهدت مالي زيادةً كبيرة في التمويل المقدم من دولة الإمارات خلال عام 2017. وبزيادة تقدَّر بنحو أربعة أضعاف ما تم تقديمه في عام 2016، حصلت مالي على 90.6 مليون درهم إماراتي (24.7 مليون دولار أمريكي) مساعدات من دولة الإمارات في عام 2017، تم تقديمها بالكامل في صورة منح. وعلى نحو مشابه لطريقة التمويل التي اتبعتها دولة الإمارات خلال عام 2017 مع البلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية الأخرى، تم تقديم قسم كبير من مساعداتها الخارجية على هيئة مساعدات ثنائية الأطراف، في صورة دعم للميزانية العامة. وكان تحسين الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للطبقات الفقيرة والمحتاجين في مالي محور تركيز المساعدات في عام 2017، حيث تم تنفيذ أنشطة لدعم دور الأيتام وكفالة أكثر من 500 طفل يتيم، من خلال توفير الأصول المساهمة في توليد الدخل، مثل محالٍ البيع بالتجزئة والمزارع ورؤوس الماشية وماكينات الحياكة. وعلاوة على مشروعات الخدمات الطبية، بما فيها بناء العيادات، وتوفير الأجهزة الطبية، مولت دولة الإمارات بناء المدارس والفصول الدراسية ومراكز التدريب في مالي. كما تم بناء آبار وخزانات مياه من أجل تلبية احتياجات أكثر من 8,000 شخص في مالي، وهو ما ساهم في توفير الدعم المطلوب بشكل ملحٍّ لتوفير إمدادات مياه الشرب الأساسية.

وجاءت أوغندا، وهي كذلك من بين البلدان الأقل نمواً، في المرتبة الرابعة بين الدول النامية غير الساحلية التي حصلت على دعم من دولة الإمارات خلال عام 2017. وبلغت قيمة المساعدات 37.7 مليون درهم إماراتي (10.3 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها بالكامل في صورة منح، وتوجيهها إلى مصلحة الكثير من المشروعات التنموية والإنسانية والخيرية في الدولة. وكانت الدفعة الأولى من التمويل المتعدد السنوات الموجَّه إلى دعم اللاجئين في أوغندا (بقيمة 7.3 مليون درهم إماراتي، أي ما يعادل مليوني دولار أمريكي) هي أكبر المدفوعات من حيث القيمة، بصفتها جزءاً من التعهد الذي أعلنته دولة الإمارات بتقديم 18.4 مليون درهم إماراتي (5 ملايين دولار أمريكي) خلال "قمة التضامن مع اللاجئين" عام 2017.

وجاء قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية في المرتبة الثانية بين أعلى القطاعات التي حصلت على دعم من دول الإمارات في أوغندا. وشملت هذه المساعدات تمويل دور الأيتام، وكفالة ما يقرب من 4,000 طفل يتيم وعائلة محتاجة، بالإضافة إلى تحفيز فرص توليد وزيادة الدخل للكثير من الأسر، بما في ذلك منح المزارع، ورؤوس الماشية، ومحال البيع بالتجزئة، ومناحل إنتاج العسل، ومشاتل المحاصيل البستانية.

ويعدُّ تعزيز قطاع التعليم في الدولة من بين الأولويات الوطنية في أوغندا. وتحتل الدولة المرتبة الثانية بين أكثر الدول شباباً على مستوى العالم؛ حيث يبلغ متوسط عمر سكان أوغندا أقل من 16 عاماً، في حين يبلغ المتوسط العالمي 29.6 عام.[84] واعترافاً من دولة الإمارات بحاجات هذا القطاع؛ فإنها قدمت مساعدات بقيمة 8.5 مليون درهم إماراتي (2.3 مليون دولار أمريكي) في صورة منح لمصلحة مشروعات متعددة، شملت تنفيذ برامج تدريب للمعلمين، وضمان إتاحة التعليم الأساسي في الجزء الشمالي من أوغندا، وبناء 4 مدارس، والكثير من

الفصول الدراسية، وتعزيز دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) بين البنين والبنات، والتدريب المهني لإعداد الطلاب للمهن المنتجة، وتوفير برامج تدريبية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للطلاب والمعلمين على حد سواء. وعلاوة على هذا، نفذت دولة الإمارات الكثير من الأنشطة الأخرى في أوغندا، ومنها على سبيل المثال دعم جهود التنوُّع الأحيائي، وتوفير مياه الشرب الأساسية لأكثر من 10 آلاف نسمة.

وكانت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، في عام 2017، إلى أوزبكستان أعلى مدفوعات مقدمة من دولة الإمارات إلى الدولة، بقيمة 35.2 مليون درهم إماراتي (9.6 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها في صورة منح. وبالإضافة إلى المشروعات الخيرية ساهمت هذه المساعدات في دعم الخدمات الطبية بالدولة، حيث تم توجيه غالبيتها إلى تمويل مستشفى متخصص بالأمراض المُعدية. وفي تركمانستان قدمت دولة الإمارات، خلال عام 2017، مساعدات لقطاع الصحة، في صورة منح بقيمة 33.4 مليون درهم إماراتي (9.1 مليون دولار أمريكي) لتمويل بناء مستشفى.

وفي بوركينا فاسو وتشاد وإثيوبيا وقيرغيزستان، وطاجيكستان واصلت دولة الإمارات تنفيذ مشروعاتها الممتدة في قطاع الخدمات الاجتماعية، الذي يعد القطاع الأكثر تلقياً للمساعدات في هذه الدول خلال عام 2017. وبالإضافة إلى دعمها الموجَّه إلى قطاع التعليم واصلت دولة الإمارات تنفيذ مشروعاتها لإمداد المياه في هذه الدول؛ حيث قامت ببناء آبار المياه، وإتاحتها لأكثر من 32 ألف شخص في بوركينا فاسو، وفي المناطق القروية من إثيوبيا، حيث يستلزم الحصول على المياه السير لمسافة 20 كيلومتراً أو أكثر، وهي المسيرة التي غالباً ما تقوم بها النساء والفتيات.

وفي بوركينا فاسو مولت الإمارات بناء مركز صحي، كما قدمت دعماً لمشروعات أخرى لتوفير الخدمات الصحية. وشملت البرامج الصحية التي مولتها دولة الإمارات في إثيوبيا برامج علاج الإصابة بالديدان بين طلاب المدارس، وإرسال بعثات طبية، وتوفير الإمدادات والمستلزمات الطبية، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية للمصابين بأمراض العيون. ودعمت دولة الإمارات كذلك البرنامج الوطني للقضاء على التراخوما في إثيوبيا بحلول عام 2020. وبالشراكة مع مركز كارتر ستساعد دولة الإمارات على توفير العلاجات اللازمة لنحو 16 مليون شخص على مدى أربع سنوات، بالإضافة إلى إجراء ما يقرب من 350 ألف جراحة في العيون، وتنفيذ برامج رفع الوعي التي تصل إلى ما يزيد على 13 ألف قرية، وبناء نحو نصف مليون دورة مياه. ووفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية فإن التراخوما، وهي المرض المعرَّض نحو 67 مليون شخص في إثيوبيا للإصابة به، من أسباب العدوى الرئيسية المسببة للعمى على مستوى العالم، ويعود السبب الرئيسي للإصابة بها إلى سوء ممارسات النظافة الصحية، ونقص المياه، وعدم كفاية المراحيض ومرافق الصرف الصحي.

وفي طاجيكستان، بالإضافة إلى الدعم المتعدد القطاعات المقدم في عام 2017، بما فيه الموجَّه إلى قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، واصلت دولة الإمارات دعمها لبناء طريق كولوب-كالاي كومب، وهو طريق رئيسي يقع في جنوب طاجيكستان.

مؤسسة سقيا الإمارات تنفذ مشاريع لتوفير المياه في طاجيكستان.

الشكل 25: المساعدات الإماراتية الموجهة إلى الدول النامية غير الساحلية

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

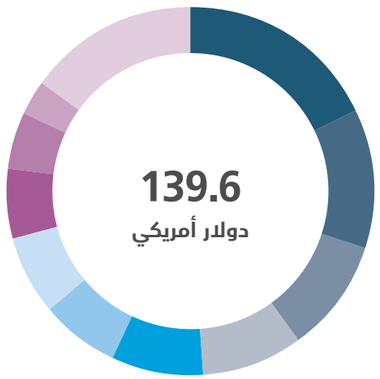

- الخدمات الطبية **(%18)** 25.5
- دعم الميزانية العامة **(%12)** 16.9
- المنشآت الدينية **(%10)** 13.5
- التنمية الحضرية وإدارتها **(%9)** 12.0
- خدمات الرعاية الإجتماعية **(%8)** 11.0
- سياسة البناء والإدارة التنفيذية **(%7)** 9.8
- الخدمات الاجتماعية الأساسية المتنوعة **(%7)** 9.2
- مرافق التعليم والتدريب **(%6)** 8.6
- إمدادات مياه الشرب الأساسية **(%5)** 6.6
- البنية التحتية للنقل البري **(%3)** 5.1
- أخرى **(%15)** 21.3

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

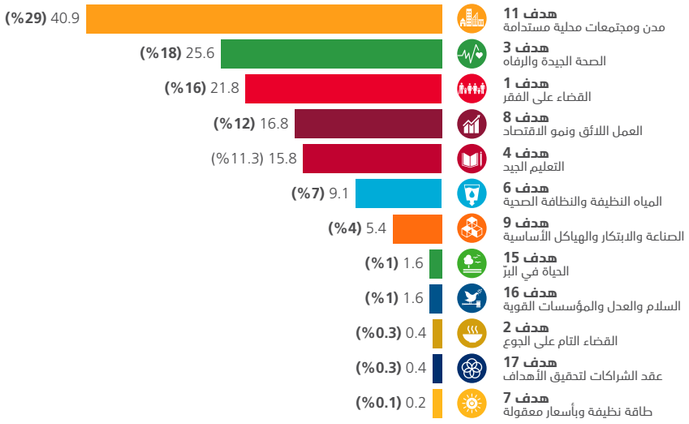

> تم الاعتراف بمجموعة الدول المُشار إليها باسم "الدول الجزرية الصغيرة النامية" خلال قمة الأرض، التي عقدتها الأمم المتحدة عام 1992، عندما اجتمع قادة العالم لوضع خطة للتنمية المستدامة.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

وتضمنت الوثيقة الختامية للقمة، جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، أساساً واضحاً للعمل من أجل حشد الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على التحديات المعقدة التي تواجهها مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضم 38 دولة – تسع منها تُعد من البلدان الأقل نمواً.[85]

ومن بين ما ورد في الوثيقة الختامية: "إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، والجزر التي تدعم المجتمعات المحلية الصغيرة، تشكل حالة خاصة من حيث البيئة والتنمية على حد سواء. فهي تتسم بالهشاشة والضعف من الناحية البيئية؛ فصغر حجم هذه الدول، ومحدودية مواردها، بالإضافة إلى تشتتها الجغرافي، وعزلتها عن الأسواق، تجعلها في موقف غير موات اقتصادياً، وتحول دون تحقيقها وفورات اقتصادّية". و"تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية المشكلات والتحديات البيئية كافة، التي تعانيها المنطقة الساحلية، والتي تتركز في محدودية المساحة البرية؛ حيث إنها تعاني قدراً كبيراً من الضعف والهشاشة تجاه مشكلات الاحتباس الحراري، وارتفاع مناسيب مياه البحر، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الأرض في عدد من الجزر الصغيرة الحجم؛ ما يجعلها تواجه تهدّيداً متزايداً لفقدان أراضيها بالكامل. كما تواجه غالبية الجزر الاستوائية حالياً المزيد من التأثيرات المباشرة المرتبطة بتغيُّر المناخ، التي تظهر في صورة تزايد لمعدل حدوث الزوابع والعواصف والأعاصير. وتتسبب تلك الحوادث المناخية بوقوع انتكاسات كبيرة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول الجزرية".[86]

واستجابةً لتلك المشكلات تم تطبيق الكثير من تدابير الدعم الدولية. وتظل الخطة الرئيسية المتبعة في هذا السياق هي "برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، الذي تم الانتهاء منه عام 1994، ويُعرف كذلك باسم برنامج عمل باربيدوس (BPOA).[87] وتعد "إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية"، التي تُعرف كذلك باسم "مسار ساموا" هي إطار العمل الدولي الذي تم إعداده ليكون الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في عام 2014، ويعيد تأكيد تعهد المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.[88]

وعلى نحو مشابه كانت خطة 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واضحة في دعمها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ حيث تضمنت نصف أهدافها السبعة عشر، المتعلقة بالصحة والتعليم والطاقة وتأسيس الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، غايات واضحة معنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية. فبالإضافة إلى الهدف الإنمائي العاشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى توجيه المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، جاءت الغاية الثانية من الهدف الإنمائي الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي نص على "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ وآثاره" بتوجيه الجهود العالمية من أجل "تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعَّالين المتعلقين بتغير المناخ في البلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة".

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الداعمين الأساسيين لهذه الدعوة العالمية إلى العمل من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى مدى سنوات، وبالإضافة إلى تقديم مساعدات خارجية إلى عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أطلقت دولة الإمارات اثنين من أكبر الاستثمارات في مشروعات الطاقة النظيفة المصممة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية: صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ، وصندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة. وعلى الرغم من أنه لم يتم تخصيصه بشكل أساسي للدول الجزرية الصغيرة النامية، إلا أن برنامج صندوق أبوظبي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، بقيمة 1.29 مليار درهم إماراتي (350 مليون دولار أمريكي)، يعمل على تمويل مشروعات تحوّلية في الدول الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة، التي مقرها مدينة أبوظبي. ومن أصل 20 دولة دعمها المرفق حتى الآن، بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية، هناك 10 دول منها تعد دولاً جزرية صغيرة نامية.

مشروع توليد الطاقة من الرياح في ساموا.

المجموع الكلي
350.6 مليون دولار أمريكي

وأتم صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ بنجاح تنفيذ 11 مشروعاً في دول جزرية تقع بالمحيط الهادئ، من بينها ثلاثة من البلدان الأقل نمواً، هي: جزر سليمان، وتوفالو، وفانواتو. وتنتج هذه المشروعات الممولة بمنحة قيمتها 183.4 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) مجتمعةً ما يقدَّر بنحو 6.5 ميجاوات من الطاقة المتجددة؛ ما يسهم في منع انبعاث نحو 8,500 طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الضارة في كل عام، والاستغناء عمَّا يقدَّر بنحو 3.2 مليون لتر من وقود الديزل؛ ما يسهم في تحقيق وفورات محلية في التكلفة. وبالنسبة إلى التأثير الطويل الأجل تسهم تلك المشروعات في مواصلة تعزيز قطاع الطاقة بتلك الدول، بالإضافة إلى دفع النمو الاقتصادي، وبالتالي حشد موارد داخلية إضافية لمصلحة الدول الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ.[89]

ويعد صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة مثالاً آخر لبرامج المنح المستمرة، بقيمة 183.4 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي)، وهو مخصص لمشروعات الطاقة المتجددة في دول البحر الكاريبي. ويتضمن المشروع أهدافاً صريحة تركز على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تعزيز قدرة دول المنطقة على تسخير الطاقة الناتجة عن مصادر متجددة، إلى جانب خفض تكاليف الطاقة في المنطقة بصورة كبيرة. وحصلت خمس دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تمويل، خلال الدورة الأولى للبرامج في عام 2017، التي من المقرر أن تنتهي في عام 2018.

وفي عام 2017 أنفقت دولة الإمارات 1.29 مليار درهم إماراتي (350.6 مليون دولار أمريكي) لمصلحة أكثر من 24 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ست منها تعد من البلدان الأقل نمواً. وكان الدعم المقدم، خلال عام 2017، أكبر بكثير من ذلك المقدم خلال الأعوام السابقة، حيث زاد إلى أكثر من ضعفي الدعم المقدم عام 2015، وبارتفاع قدره 19 في المئة عن الدعم المقدم عام 2016. وجاءت أنتيغوا وبربودا، وجزر القُمر، وغينيا بيساو، وجزر المالديف، وسيشل، على رأس قائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر تلقياً لمساعدات خارجية من دولة الإمارات خلال عام 2017. وإضافة إلى هذا أعلنت دولة الإمارات في عام 2017 التزامها بتقديم 425.7 مليون درهم إماراتي (115.9 مليون درهم أمريكي) لدعم البرامج التنموية في تسع من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوضح الملحَق رقم (3) الدعم الإماراتي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال عام 2017، مع بيان المدفوعات بحسب قطاع المساعدات.

وجاءت قطاعات دعم الميزانية العامة، والخدمات الطبية، والتنمية الحضرية وإدارتها، والبنية التحتية للنقل الجوي، والطاقة الشمسية، من بين أعلى القطاعات التنموية التي جرى تمويلها في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي ظل وفرة الطاقة المتجددة، وإتاحتها، تبدو زيادة فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على الطاقة المتجددة المستدامة بتكلفة ميسَّرة أمراً بسيطاً. ومع هذا؛ فلا تزال تكلفة الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أعلى التكاليف على مستوى العالم، ويعود السبب في هذا، إلى حد كبير، إلى الارتفاع النسبي في تكلفة نقل الوقود، ونقص تطوُّر قطاع الطاقة المتجددة.[90] وفي عام 2017 أعادت دولة الإمارات تأكيد دعمها المستمر للدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة من خلال موارد متجددة ومستدامة. حيث قدمت دولة الإمارات تمويلاً إنمائياً إضافياً لتنفيذ مشروعات للطاقة الشمسية جرى تنفيذها لمساعدة ست من الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي: أنتيغوا وباربودا، الباهاما، باربادوس، بالاو، فانواتو، سانت فنسنت والغرينادين، لمعالجة أولوية مشتركة بينها، من خلال مشروعاتها في قطاع توليد الطاقة وإمدادها.

ونفذت دولة الإمارات أنشطة إنسانية بقيمة 26.6 مليون درهم إماراتي (7.2 مليون دولار أمريكي)، تم توجيه القسم الأكبر منها استجابةً للحاجات الإنسانية للدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة، في أعقاب الدمار الناتج عن الكوارث الطبيعية التي وقعت في عام 2017. ووصلت المساعدات المتعددة القطاعات في حالات الطوارئ المقدمة من دولة الإمارات إلى سكان دول كثيرة في مختلف أنحاء العالم واجهوا الدمار الناتج عن إعصاري إرما وماريا، ومن بينها عشر دول جزرية صغيرة نامية، هي: أنجولا، أنتيغوا وباربودا، باربادوس، كوبا، دومينيكا، جمهورية الدومينكان، هاييتي، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، ترينيداد وتوباغو. واستجابةً للطلبات العاجلة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، والشركاء في مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية (UNHRD)، تم إرسال أكثر من 90 طناً متريّاً من مواد الإغاثة في حالات الطوارئ من دولة الإمارات إلى هاييتي، قبل وصول تأثير إعصار إرما.[91]

وبالإضافة إلى تنفيذ 14 مشروعاً في قطاع التنوع الأحيائي في سبع من الدول الجزرية الصغيرة النامية، حصل قطّاع التعليم في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على مساعدات مُجمعة بقيمة إجمالية بلغت 31.2 مليون درهم إماراتي (8.5 مليون دولار أمريكي). ففي كيريباتي تم تخصيص قدر كبير من الجهود الإماراتية لمصلحة قطاع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ حيث تم بناء مدارس وفصول دراسية في كل من أنتيغوا وباربودا وجمهورية غيانا، وحصلت جزر القمر، التي تعد من ضمن الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تمويل لدفع رواتب المدرسين، والتكاليف التشغيلية للمدارس، وتحسين فرص الالتحاق، وإكمال مرحلة التعليم الأساسي. وتراوحت المشروعات التي جرى تنفيذها في جزر القمر ما بين مساعدات تنموية وإنسانية. وقدمت الجهات المانحة الإماراتية مساعدات مجمَّعة بقيمة 9.6 مليون درهم إماراتي (2.6 مليون دولار أمريكي) في صورة منح إلى جزر القمر –تم تخصيص 87 في المئة منها لدعم أنظمة الميزانية العامة والصحة والتعليم في الدولة.

وفي غينيا بيساو، التي تعد كذلك من بين البلدان الأقل نمواً، قدمت دولة الإمارات، خلال عام 2017، مدفوعات تم توجيه الجزء الأكبر منها لتمويل مشروعات اقتصادية مشتركة بقيمة 7.9 مليون درهم إماراتي (2.2 مليون دولار أمريكي)، لدعم قطاع خدمات الأعمال في الدولة.

واعترافاً من دولة الإمارات بأهمية تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، تم توجيه غالبية الدعم الإماراتي المقدم إلى سيشل إلى هذا القطاع، حيث واصلت دولة الإمارات تمويلها المتعدد السنوات لبناء مستشفى الشيخ خليفة. وبالإضافة إلى حاجاتها الخاصة بصفتها دولة تتكون من أرخبيل يضم أكثر من مئة جزيرة، تعد سيشل كذلك أصغر دولة في قارة إفريقيا.[92] لذا تضيف محدودية مساحة أراضيها مزيداً من الضغوط على تنمية الدولة، ومن بينها تنامي حاجات الإسكان، وعدم التمكن من تلبيتها، بالنسبة إلى المواطنين والوافدين على حد سواء.

وبناءً على ذلك يظل تطوير الإسكان، بما في ذلك توفير إسكان اجتماعي ميسور التكلفة، على رأس الأولويات الوطنية؛ ولذلك بادرت حكومة سيشل إلى تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية، بما فيها "مشروع إسكان إيلي بيرزيفرانس" (Ile Perseverance) الذي تدعمه دولة الإمارات بمنح منذ عام 2015، بقيمة 22.8 مليون درهم إماراتي (6.2 مليون دولار أمريكي). ويتضمن المجمع السكني 2,000 وحدة سكنية ميسورة

التكلفة، تشتمل على إمدادات المياه والكهرباء، وأنظمة الصرف الصحي، والمرافق العامة، بالإضافة إلى مدرستين للتعليم الأساسي، ومستشفى، ومركز للشرطة، وآخر للدفاع المدني.

وفي المالديف، بالإضافة إلى الدعم الإماراتي المستمر الموجَّه إلى مشروع العلاج عن بُعد – وهو مبادرة على درجة عالية من الأهمية للتغلب على الصعوبات الجغرافية التي تعانيها الدولة، حيث يصل المشروع إلى 35 جزيرة نائية، ويخدم آلاف الأشخاص الذين هم في حاجة إلى الحصول على رعاية صحية – تركز دعم دولة الإمارات المقدم خلال عام 2017 بشكل أساسي على قطاعين: قطاع دعم الميزانية العامة، من أجل توفير مبالغ إضافية لمصلحة خطط التنمية الوطنية بالمالديف، وقطاع البنية التحتية للنقل الجوي بها. ويتضمن المشروع التنموي الذي جرى تنفيذه في مطار فيلانا الدولي، في ماليه عاصمة المالديف، بناء مدرج جديد للطائرات، ومبانٍ للركاب.[93] ولن يسهم بناء المطار الدولي الجديد في مانافارو، في نونو آتول، المُنفذ بمنحة من دولة الإمارات، في تحقيق دفعة قوية لقطاع النقل فحسب، بل سيساعد المطار الجديد كذلك على تعزيز قطاع السياحة في المالديف.

الشكل 26: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

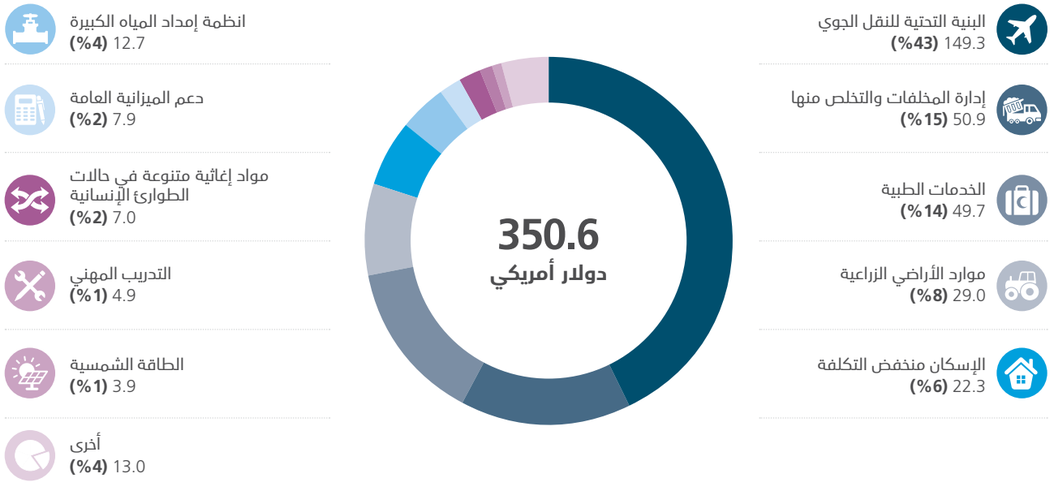

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

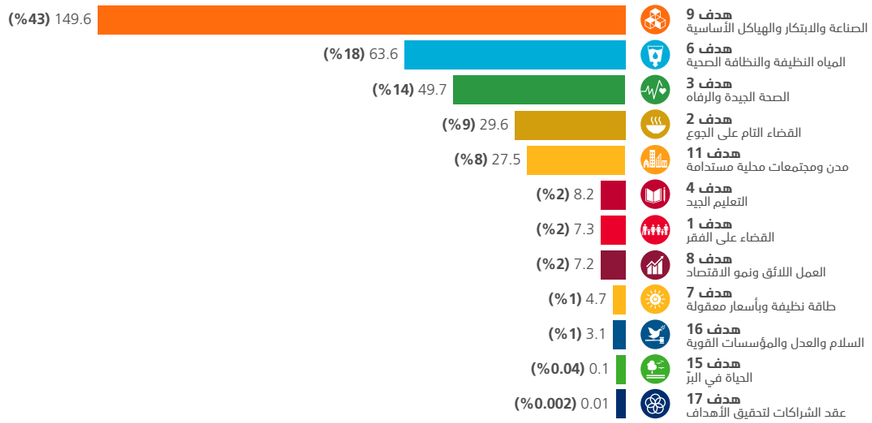

مقالة

صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة

جانب من محطتي "بريدج تاون" للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة إنتاجية 350 كيلو واط، و"بومانستون" للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بسعة إنتاجية 500 كيلو واط في الباربادوس.

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة، في يناير 2017، صندوق منح جديداً بقيمة 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة في الدول الجزرية بمنطقة البحر الكاريبي؛ ما يرفع القيمة الإجمالية للمساعدات التنموية الموجَّهة إلى قطاع الطاقة المتجددة، منذ عام 2013، إلى ما يقرب من 3.67 مليار درهم إماراتي (مليار دولار أمريكي). ويمثل صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة (UAE-CREF) واحداً من أكبر استثمارات قطاع الطاقة النظيفة في المنطقة ممولاً بمنحة مفردة، كما أنه يسهم في تعميق العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات ودول منطقة الكاريبي.

ويسطِّر صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة فصلاً جديداً في استراتيجية المساعدات التنموية المقدمة من دولة الإمارات إلى قطاع الطاقة المتجددة؛ حيث يستكمل مسيرة الإسهامات البارزة التي سبق أن قدمها صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ -وهي شراكة ثلاثية بقيادة شركة مصدر، وصندوق أبوظبي للتنمية، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، إذ عمل على تنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة في 11 دولة من دول المحيط الهادئ. وإضافة إلى هذا قدمت دولة الإمارات آلية لمنح القروض الميسَّرة بقيمة 1.29 مليار درهم إماراتي (350 مليون دولار أمريكي) إلى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تم من خلالها تنفيذ مشروعات كبيرة ثنائية الأطراف في مجال الطاقة المتجددة في كل من سيشل وموريتانيا ومصر والمغرب وأفغانستان، وغيرها من الدول.

ويستخدم صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة هيكلاً تنظيمياً متميّزاً ثلاثي الأطراف، مماثلاً لمشروعات الطاقة المتجددة التي تنفذها دولة الإمارات في منطقة دول المحيط الهادئ؛ حيث يقدم صندوق أبوظبي للتنمية المنحة التمويلية، وتتولى وزارة الخارجية والتعاون الدولي إدارة المبادرة، بينما تعمل شركة أبوظبي للطاقة المتجددة (مصدر) على تنفيذ الجوانب الفنية للمبادرة. وتشارك الجهات الثلاث في إدارة اللجنة التوجيهية التي تتلقى مقترحات المشروعات من حكومات دول البحر الكاريبي وترسلها.

وبتصميم الصندوق، الذي يتميَّز بالمرونة، يمكن أن يدعم مشروعات الطاقة المتجددة، إما بصفته ممولاً صغيراً، أو ممولاً كاملاً، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة مع القطاعين الحكومي والخاص. ويمكن للصندوق استخدام مصادر الطاقة المتجددة كافة، بما فيها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الجوفية، بالإضافة إلى تحويل النفايات إلى طاقة. وفي المعتاد تقوم الحكومات بإرسال قائمة مختصرة تشتمل على ما بين 3 و5 مشروعات، ثم تعمل مع اللجنة التوجيهية لاختيار القرار الأخير للمشروع الذي تم اختياره للتنفيذ.

وفي شهر يناير من كل عام، خلال أسبوع أبوظبي للاستدامة، يُعلن الصندوق دورة جديدة من المشروعات. وتشمل الدورة الأولى خمسة مشروعات في كل من: أنتيغوا وباربودا، جزر الباهاما، باربيدوس، دومينيكا، سانت فنسنت، جزر غرينادين، وتعد الآن قيد الإنشاء، أو في مرحلة التعاقد والمشتريات. وقد شهد إعلان الدورة الثانية البدء في تأسيس سبع شراكات قُطرية جديدة، مع كل من: البرازيل، جمهورية الدومينيكان، غرينادا، غيانا، هايتي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوتسيا. وجارٍ حالياً تطوير الدورة الثالثة.

ويقدم صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة مساعداته بالكامل على أساس غير مشروط: حيث تعتمد شركة مصدر طريقة المناقصات العالمية التنافسية، مع التركيز على تأهيل الشركات المحلية، للجوانب الهندسية، والمشتريات، والإنشاءات. ويتميَّز الصندوق بسياسة تراعي الجوانب الجنسانية، ويطبق معايير رائدة للمرونة والقدرة على مواجهة الكوارث، تم تنفيذها عقب موسم الأعاصير في عام 2017.

وعلاوة على هذا جاء صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة ليؤكد إرساء ركيزة جديدة لمدِّ سبل التعاون والتبادل بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي. وقد شهد السفر بين المنطقتين زيادةً مطردة، كما قام عدد من دول البحر الكاريبي بتعيين سفراء لدى دولة الإمارات خلال العام الماضي؛ من أجل تطوير الروابط التجارية والاستثمارية بين البلدين. وإضافة إلى هذا، يعد معرض إكسبو دبي 2020 محوراً رئيسياً للتركيز، حيث أتاحت حكومة الإمارات لكل دولة من دول البحر الكاريبي الفرصة ليكون لها جناح خاص بها لاستقبال زوار المعرض الذين من المتوقع أن يصلوا إلى 25 مليون زائر.

وبالإضافة إلى السعي إلى تحقيق الهدف العام له بالتصدي للتغيُّر المناخي، وتعزيز فرص التمكين الاقتصادي، تم إطلاق صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة استجابةً لارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة في الدول الجزرية بمنطقة الكاريبي، التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) بصفتها إحدى العقبات الأساسية في سبيل تحقيق النمو. فعلى سبيل المثال ساهمت مشروعات الدورة الأولى، التي جرى تنفيذها في خمس دول، في توطيد تلك المكاسب، ومنها تعزيز تأمين الطاقة في كل دولة منها. وبانتهائها في عام 2017 ستسهم المشروعات التي جرى تنفيذها خلال الدورة الأولى في تسهيل تطوير محطات لتوليد الطاقة من الطاقة الشمسية باستخدام الألواح الضوئية ومشروعات تركيب الألواح، بسعة إجمالية تبلغ 3100 كيلووات. وبالإضافة إلى هذا شمل المشروع، الذي جرى تنفيذه في باربيدوس، تركيب محطات لشحن المركبات التي تسير بالطاقة الكهربية بقدرة 350 كيلووات، لدعم الهدف الذي وضعته الدولة بتوسيع قاعدة المركبات الكهربية فيها. وإلى جانب هذا يشتمل المشروع الذي جرى تنفيذه في الدومينيكان على بناء محطة لتخزين بطاريات الطاقة الكهربية، بقدرة ما بين 2.5 و3.5 ميجاوات، بالإضافة إلى توفير تيار كهربائي إضافي لشبكة الطاقة الوطنية في الدولة.

وإدراكاً منه للأهمية الحتمية للكفاية الذاتية، يسعى كذلك صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة إلى تطوير خبرات محلية ومعارف تقنية؛ من خلال إتاحة فرص التدريب وبناء القدرات للرجال والنساء في جزر البحر الكاريبي لدعم انتقال دولهم الأم إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة، مع ضمان مشاركة نشطة من قوة العمل في قطاع الطاقة المتجددة.

محطة "استاد توماس أ. روبنسون الوطني" للطاقة الشمسية الكهروضوئية في جزر الباهاما، بسعة إنتاجية 925 كيلو واط.

الخط الزمني للدعم العالمي الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

البلدان الأقل نمواً

1964
اقتراح مفهوم البلدان الأقل نمواً في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).[94]

1970
استحداث الجمعية العامة للأمم المتحدة لفئة البلدان الأقل نمواً رسمياً.

1971
إعداد الأمم المتحدة أول قائمة للبلدان الأقل نمواً، في قرارها رقم 2768.

1981
انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً (يتم عقد المؤتمر كل عشر سنوات). تأسيس برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينيات من القرن العشرين لمصلحة البلدان الأقل نمواً –يدعو إلى منحها نسبة 0.15 من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية.[95]

2011
تبني برنامج عمل لمصلحة البلدان الأقل نمواً للعقد من عام 2011 إلى عام 2020 في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن البلدان الأقل نمواً.

2014
اتفاق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على العمل من أجل عكس الاتجاه السائد بتناقص حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً.

2015
إقرار أهداف التنمية المستدامة، وإعادة تأكيد تقديم نسبة تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً؛ الغاية (2) من الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: "دعم الدول المتقدمة لتمكينها من الوفاء بكامل التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزام الذي أعلنته العديد من الدول المتقدمة بالوصول للنسبة المحددة من قبل الأمم المتحدة بتقديم نسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية للدول النامية، مع تخصيص نسبة تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

1992
إقرار فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بصفتها مجموعة من الدول التي تواجه ظروفاً خاصة متشابهة، رسمياً في مؤتمر الأمم المتحدة المعنيّ بالبيئة والتنمية (قمة الأرض).[96]

1994
الانتهاء من إعداد برنامج عمل باربيدوس (BPOA)، وهو برنامج عمل وضعته الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال المؤتمر العالمي.[97]

2014
تطوير "إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية"، التي تُعرف كذلك باسم "مسار ساموا"، لتكون الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

2015
إقرار أهداف التنمية المستدامة، وإعادة تأكيد أهمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة المتعددة.

البرامج المتعددة الدول والمساهمات الموجَّهة إلى المنظمات الدولية

وفاءً بالتزامها بتوسيع قاعدة مشاركتها مع المنظمات المتعددة الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وفقاً لما تم النص عليه في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021، كثفت دولة الإمارات دعمها الموجَّه إلى البرامج التنموية والإنسانية ذات التوجُّهين الإقليمي والعالمي، حيث قدمت 1.40 مليار درهم إماراتي (381.1 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2017.

وبذلك يمثل التمويل الإماراتي، المقدم خلال عام 2017 إلى هذه البرامج المتعددة الدول، زيادةً تقدَّر بنحو مرتين ونصف عما سبق أن قدمته دولة الإمارات من مدفوعات في عام 2015، موجَّهة للغرض نفسه، وزيادة بنسبة 27 في المئة على عام 2016.

وتم تخصيص ما قيمته 1.03 مليار درهم إماراتي (279.2 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع المدفوعات الإجمالية الموجهة للبرامج المتعددة الدول في عام 2017، لدعم الجهود التنموية والإنسانية للمنظمات المتعددة الأطراف. وتم دفع 800.3 مليون درهم إماراتي (217.9 مليون دولار أمريكي) منها مساهمات في الميزانية الأساسية لعدد من المنظمات المتعددة الأطراف، وحصلت الأمم المتحدة على غالبيتها.

ووصلت قيمة المساهمات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية البارزة إلى أعلى قيمة لها على مدى 5 سنوات، حيث تم توجيه 76.8 مليون درهم إماراتي (20.9 مليون دولار أمريكي) لدعم أعمال الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية، ومن بينها صندوق القضاء على الأمراض المدارية المهملة (END Fund)؛ وهو مبادرة مخصصة حصرياً للقضاء على الأمراض المدارية المهملة الأكثر شيوعاً.

واستكمالاً لهذا المنهاج، قدمت دولة الإمارات دعمها إلى العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث مدَّت إليها يد الدعم خلال عام 2017 بمساهمات بلغت 28.6 مليون درهم إماراتي (7.8 مليون دولار أمريكي). كما شملت البرامج المتعددة الدول، التي دعمتها دولة الإمارات، مبادرات جرى تنفيذها في إطار برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-TAP)، الذي يعد من الركائز الأساسية للمساعدات الخارجية الإماراتية، ويسعى إلى توفير الخبراء والمساعدة الفنية في دول متعددة.

وإضافة إلى هذا أعلنت دولة الإمارات كذلك، خلال عام 2017، تعهدها بتنفيذ التزامات متعلقة ببرامج إقليمية وعالمية بقيمة 168.2 مليون درهم إماراتي (45.8 مليون دولار أمريكي)، غالبيتها في صورة مدفوعات ستتم في المستقبل. وشملت هذه الالتزامات تقديم دعم متعدد السنوات لأعمال المنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك تمويل أنشطة المساعدة الفنية، وجهود بناء القدرات في قطاع الطاقة المتجددة في منطقة جزر الكاريبي والمحيط الهادئ.

مجموعة مختارة من الدول

تتضمَّن الصفحات التالية وصفاً مكملاً للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى أربعٍ من الدول التي حصلت على دعم إماراتي خلال عامٍ 2017:
المغرب، وفلسطين، وباكستان، والسودان.

المغرب

سد خروب في المغرب، بسعة 200 مليون متر مكعب.

يتمتع المغرب بموقع استراتيجي في شمال إفريقيا، ويبلغ تعداد مواطنيه أكثر من 35 مليون نسمة، ويلتزم المغرب بمواصلة تسريع وتيرة تقدمه الاقتصادي والتنموي. ويعد دعم المجتمع الدولي، بما فيه دولة الإمارات العربية المتحدة، من الأدوات الأساسية المساهمة في تحقيق هذا الهدف، وفي المساعدة على ضمان استدامته. فبالنظر إلى عقود عدة مضت، نجد أن المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى المغرب استمرت بثبات بمرور الزمن. ففي الأعوام الخمسة السابقة فقط، ابتداءً من عام 2013، تُرجِم هذا الدعم إلى مدفوعات بقيمة 5.01 مليار درهم إماراتي (1.36 مليار دولار أمريكي)، تم تقديم غالبيتها في صورة منح (بنسبة 91 في المئة)، وكان معظمها جزءاً من تعهد دولة الإمارات بدعم مبادرة صندوق التنمية الخليجي التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث خصصت مساعدة تنموية متعددة السنوات للمغرب، بقيمة إجمالية بلغت 18.37 مليار درهم إماراتي (5 مليارات دولار أمريكي).

وفي عام 2017 قدمت دولة الإمارات إلى المغرب مساعدات خارجية بقيمة 1.73 مليار درهم إماراتي (469.8 مليون دولار أمريكي)، تم تقديم 93 في المئة منها في صورة منح. ويظل صندوق أبوظبي للتنمية أكبر جهة إماراتية مانحة للمغرب، نظراً إلى دوره في إدارة مساهمة دولة الإمارات بقيمة 4.59 مليار درهم إماراتي (1.25 مليار دولار أمريكي) الموجهة إلى دعم مبادرة صندوق التنمية الخليجي، التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الجاري تنفيذها في المغرب. وساهمت حافظة التمويل المقدمة من دولة الإمارات هذه في تيسير تنفيذ 38 مشروعاً تنموياً واسع النطاق، تم تصميمها بعناية لتحسين عدد من المؤشرات الاجتماعية والتنموية والاقتصادية في المملكة. وعلى سبيل المثال، ساهمت تلك المساعدات في تحسين قطاعي الصحة والتعليم بالمغرب، كما ساهمت في دفع برامج التنمية الحضرية والقروية، وبناء 398,700 وحدة سكنية، وتمويل أربعة مشروعات أساسية في قطاع المياه والصرف الصحي، شملت تطوير سد خروب، الذي يسهم في إمداد مدينتي طنجة وأصيلة بمياه الشرب والري، بالإضافة إلى الانتهاء من مشروعين حيويين لتوليد الكهرباء.[98]

واعترافاً من دولة الإمارات بالحاجة إلى تحسين البنية التحتية في المغرب لتعزيز طموحاته؛ ليكون مركزاً إقليمياً رائداً في الأعمال والنقل، فقد مولت الدولة عشرات المشروعات في قطاع البنية التحتية، تم تنفيذ غالبيتها بوساطة صندوق أبوظبي للتنمية، وشملت النقل بالسكك الحديدية، والنقل البري والبحري والجوي، بمدفوعات إجمالية وصلت إلى 1.33 مليار درهم إماراتي (363.0 مليون دولار أمريكي) خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017. وحصل ميناء الدار البيضاء على نصيب الأسد من هذا التمويل، وتم توجيه معظمه لتحديث وزيادة القدرة الاستيعابية لحركة المرور في الميناء، وبناء منفذ ملاحي قادر على إرساء سفن الرحلات البحرية الكبيرة؛ وذلك لتحسين النمو السياحي للمملكة. ومن المشروعات الطموحة الأخرى مشروع تألف من بناء مرسى جاف ومراس بحرية أخرى؛ من أجل تعزيز الميزة التنافسية للمُيناء في إصلاح السفن وصيانتها. وشمل التمويل كذلك أعمال إصلاح وتجديد ميناء الصيد في المغرب، الذي يعد متمماً لمشروع مشابه في ميناء طنجة الجديد للصيد، والذي يهدف إلى إنعاش صناعة صيد الأسماك في المغرب.

ومن خلال برامج التعليم التي تمولها دولة الإمارات، طالما وجَّه الدعم الإماراتي تركيزه إلى تمكين الشعب المغربي، وعلى وجه الخصوص الشباب والأطفال، من أجل تمكين الدولة من زيادة نموها الاقتصادي واستدامته. وتسهم برامج التعليم، التي تنفذها دولة الإمارات في المغرب، والتي تباينت ما بين بناء مرافق التعليم والتعلم والحملة القومية للقراءة، التي تمت تحت رعاية مؤسسة دبي العطاء، وأنشطة مؤسسة طيران الإمارات لمحاربة الأمّية، وغيرها من المبادرات، في تعزيز فرص الحصول على التعليم في المراحل المدرسية كافة، بالإضافة إلى شحذ قدرات الشباب والسكان في عمر العمل من الفئة العمرية ما بين 15 و29 عاماً، والذين يشكلون 29 في المئة من إجمالي تعداد سكان المملكة.[99]

وحصلت ثماني كليات وجامعات، بتنفيذ من صندوق أبوظبي للتنمية، في أغادير، والقنيطرة، وتامسنا، وطنجة، والرباط، على تمويل لبناء وتجهيز مبانيها. وللمساهمة في حل مشكلة البطالة في المغرب، وكذلك إعداد القوة العاملة فيه للاستجابة بفاعلية لحاجات الحاضر والمستقبل، دعمت دولة الإمارات كذلك تأسيس 21 معهداً للتدريب المهني في مختلف أنحاء البلاد، توفر برامج لتعزيز المهارات والمعارف في الكثير من التخصصات، ومن بينها الفضاء، والنقل، واللوجيستيات، والإنتاج الغذائي.

وواصلت الإمارات، خلال عام 2017، تنفيذ مشروعات صحية في المغرب، حيث قدمت الكثير من الأجهزة الطبية إلى مستشفى محمد السادس الجامعي، الذي تبلغ سعته 916 سريراً، في مراكش، كما أتمت أعمال الصيانة في مستشفى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في الرباط، بتمويل من مؤسسة خليفة. وكل هذه المشروعات، وغيرها الكثير، تعد شهادة ودليلاً على عزم دولة الإمارات الثابت على دعم المغرب لتحقيق مكاسب تنموية شاملة وعمومية من أجل مستقبل أكثر قوة واستدامة.

الشكل 27: المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المغرب

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

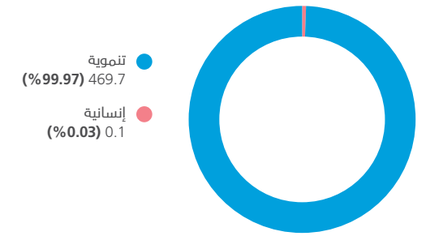

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

- تطوير مصائد الأسماك: 145.3 **(%31)**
- البنية التحتية للنقل البحري: 117.8 **(%25)**
- التنمية القروية: 115.0 **(%24)**
- البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية: 35.0 **(%8)**
- انظمة إمداد المياه الكبيرة: 17.5 **(%4)**
- أخرى: 39.2 **(%8)**

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

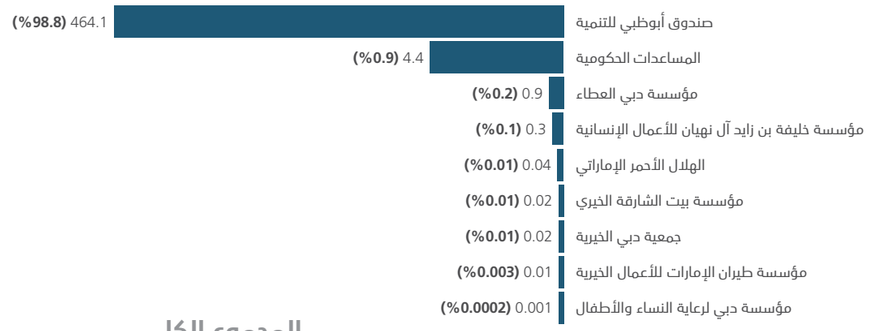

المجموع الكلي
469.8 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى المغرب:

تنفيذ 6 مشاريع كبيرة في قطاع البنية التحتية للنقل، من بينها
بناء خط للسكك الحديدية بطول 200 كم

بناء أكثر من
140 وحدة سكنية

تنفيذ 3 مشاريع في قطاع الخدمات الصحية شملت بناء
وتجديد المستشفيات

بناء أنظمة كبيرة لحفظ وتخزين المياه
شملت بناء سد خروب

توزيع 15 طن من التمور

تم تقديم
93 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في **صور منح**

باكستان

الإمارات تمنح 219 مليون جرعة تطعيم وقطرة لقاح ضد مرض شلل الأطفال لأطفال باكستان.

تحتل باكستان المرتبة السادسة، من حيث عدد السكان على مستوى العالم، وينمو معدل سكانها بوتيرة متسارعة. ووفقاً للأمم المتحدة؛ فإن من المتوقع أن يتركز نصف النمو السكاني في العالم، خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2050، في تسع دول فحسب، من بينها باكستان. وبلا شك سينتج عن هذا الوضع الديموغرافي فرص، وكذلك تحديات. وعلى أرض الواقع أشار البنك الدولي إلى استمرار باكستان كواحد من أدنى مستويات الأداء على مستوى منطقة جنوب آسيا، فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، خاصةً في مجالي التعليم ومعدلات التقزُّم (نقص النمو)، حيث تأتي معدلات وفيات الرضع والأطفال في سن تحت الخامسة في مراتب متأخرة بعد دول أخرى في المنطقة.[100]

واعترافاً بتعقيد الموقف صُمِّمت جهود التعاون الدولي المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في باكستان بشكل يتناسب إلى حد بعيد مع حاجات الدولة وأولوياتها، وبشكل يسهم في مواجهة تحدياتها، والاستفادة من العوائد التي يمكن تحقيقها من خلال هذا النمو السكاني. فعلى مدار خمس سنوات، من عام 2013 إلى عام 2017، ساهمت دولة الإمارات بنحو 1.50 مليار درهم إماراتي (409.6 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها حصرياً في صورة منح لمصلحة الكثير من البرامج التنموية والإنسانية في الدولة. وشملت أعلى القطاعات التنموية تلقياً للتمويل، للفترة نفسها، الصحة والبنية التحتية للنقل البري والتعليم.

ويوجز البرنامج الإماراتي الأبرز، الذي يجرى تنفيذه في الدولة، البرنامج الإماراتي لمساعدة باكستان (UAE-PAP)، عزم قيادة دولة الإمارات على دعم باكستان في القضاء على أشكال الفقر كافة، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع. ويتولى البرنامج تنفيذ المشروعات الإماراتية المتعددة القطاعات في الدولة، وخاصة البرامج الصحية، التي تؤلف ما يزيد على نصف مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى باكستان خلال خمس سنوات. ومنذ ذلك الحين، ساهمت برامج الصحة التي نفذتها دولة الإمارات بقيمة 761.0 مليون درهم إماراتي (207.2 مليون دولار أمريكي)، خلال الفترة نفسها، في بناء العشرات من المستشفيات والمراكز الصحية، وتجهيزها، وإرسال البعثات الطبية، بالإضافة إلى دعم الجهود الهادفة إلى القضاء على شلل الأطفال في باكستان، التي تعد واحدة من الثلاث دول المتبقية لإعلان خلوها من المرض. وقد حققت حملة الإمارات للقضاء على شلل الأطفال في باكستان مكاسب غير مسبوقة؛ حيث نجحت في حشد أكثر من 110 آلاف فرد من عمال الصحة، مدعومين بفرق صحية وتأمين وتنسيق، للوصول إلى ملايين الأطفال في مختلف أنحاء الدولة، من بينهم الموجودون في مناطق نائية، عبر 66 منطقة في 4 مقاطعات، هي: بلوشستان، المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (FATA)، إقليم خيبر بختونخوا، السند. وتمكنت الحملات من تقديم أكثر من 219 مليون وحدة من لقاح شلل الأطفال، والوصول إلى أكثر من 43 مليون طفل باكستاني، خلال الفترة من عام 2014 حتى سبتمبر 2017. واستمر دعم الحملة من خلال مبلغ 440.8 مليون درهم إماراتي (120 مليون دولار أمريكي) تعهدت بها دولة الإمارات في عام 2013 لتخليص العالم من شبح مرض شلل الأطفال.[101]

وشاركت 20 جهة إماراتية مانحة، تحت قيادة دولة الإمارات، في تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية إلى باكستان. وفي عام 2017، وصلت قيمة منح المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لها إلى 131.2 مليون درهم إماراتي (35.7 مليون دولار أمريكي)؛ تم تخصيص ما يقرب من 70 في المئة منها لمصلحة مشروعات صحية، شملت مكافحة الأمراض المعدية، وتوفير الأجهزة الطبية المساهمة في إنقاذ الأرواح لمستشفى في مدينة كويتا. كما واصلت مؤسسة خليفة، ثاني أكبر جهة إماراتية

مانحة للمساعدات إلى باكستان، خلال عام 2017، دعمها الثابت منذ أمد بعيد لباكستان، من خلال تمويل مشروعات للمساعدات الغذائية والتنمية القروية، وغيرها، بقيمة بلغت 16.9 مليون درهم إماراتي (4.6 مليون دولار أمريكي). ويظل توفير خدمات الرعاية الأساسية لأفراد المجتمع المحرومين عنصراً أساسياً من المساعدات الإماراتية المقدمة إلى باكستان، والتي يتولى تقديمها بشكل أساسي الجهة الإنسانية الرئيسية في دولة الإمارات –الهلال الأحمر الإماراتي.

وبالإضافة إلى مئات المدارس والفصول الدراسية التي شيدتها دولة الإمارات على مدار سنوات، واصلت دولة الإمارات، خلال عام 2017، دعمها لتلبية أهداف الدولة المتعلقة بالتعليم، حيث قدمت منحاً تعليمية إلى المحتاجين، وكذلك دعماً للميزانية التشغيلية السنوية لجامعة جهلم. واستكمالاً لدعم القطاعات التنموية ذات الأولوية الأخرى، التي لا تقل أهمية في باكستان، تفخر دولة الإمارات بمساعدتها على حل مشكلة الفوارق بين الجنسين في التعليم؛ ويأتي بناء مدرسة للفتيات تسع 1,000 طالبة في مقاطعة شانغلا، بتمويل من مؤسسة القلب الكبير، مجرد مثال على الوسائل الكثيرة التي يمكن بها حل المشكلة في المستقبل، في ظل استمرار كون دولة الإمارات بمنزلة منارة أمل لكل محتاج في باكستان.

الشكل 28: المساعدات المقدمة من دولة الإمارات إلى باكستان

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

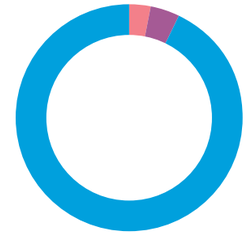

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

- مكافحة الأمراض المعدية: 23.7 **(%66)**
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية: 5.8 **(%16)**
- التنمية القروية: 2.3 **(%7)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية: 1.3 **(%4)**
- الخدمات الطبية: 1.0 **(%3)**
- أخرى: 1.6 **(%4)**

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

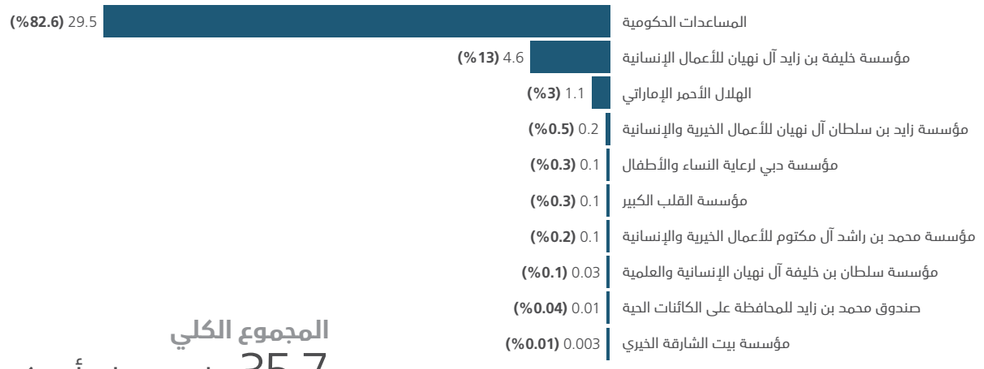

المجموع الكلي
35.7 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى الباكستان:

تقديم 346 مليون جرعة
من اللقاحات ضد مرض شلل الأطفال لأكثر من
57 مليون طفل باكستاني

قدمت الدولة دعماً لجامعة جهلم ولمدرسة تقدم خدمات التعليم لأكثر من
1,350 فتاة

تم تقديم
100 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في **صور منح**

توزيع 20 طن من المساعدات الغذائية

تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية المجتمعية
في مناطق مختلفة من باكستان

المستشفى العسكري المنفذ بتمويل إماراتي في مدينة روالبيندي، بباكستان.

فلسطين

تدعم مؤسسة دبي العطاء برامج تدريب المعلّمين في فلسطين.

لا تحمل أحدث التقارير الاقتصادية، الصادرة عن البنك الدولي، للأسف، أخباراً سارة حول الكثير من الفلسطينيين الذين لا يزالون يعانون تدهور الأوضاع وانخفاض مستوى المعيشة. وفضلاً عن هذا، يشير التقرير كذلك إلى انخفاض ملحوظ في الدعم المقدم من المانحين، وهو الاتجاه الذي تأمل دولة الإمارات العربية المتحدة في عكس مساره، أو على الأقل تقليل أثره من خلال وسائل عدة، من بينها إنعاش مشاركة المانحين، وتأسيس شراكات معهم. وخلال الفترة من عام 2013 إلى عامّ 2017، دفعت دولة الإمارات مساعدات إجمالية بقيمة 1.61 مليار درهم إماراتي (437 مليون دولار أمريكي) في صورة منح موجّهة إلى مصلحة الكثير من البرامج التنموية والإنسانية والخيرية، استفاد منها ملايين الفلسطينيين. وفي عام 2017 ضاعفت دولة الإمارات مساعداتها المقدمة إلى فلسطين إلى ثلاثة أضعاف ما قدمته عام 2015، وبزيادة قدرها 88 في المئة على ما قدمته في عام 2016. ويثبت الدعم الذي بدأ منذ زمن بعيد مدى التزام دولة الإمارات تجاه الشعب الفلسطيني، كما ساهم التعهد الذي أعلنته دولة الإمارات عام 2014 في جعل خطة إعادة إعمار غزة حقيقة واقعة.[102]

ويظل قطاع دعم الميزانية العامة أعلى القطاعات الأكثر تلقياً للتمويل من دولة الإمارات في فلسطين. وقد وصلت قيمة هذا الدعم، الذي تم تقديمه بشكل أساسي في صورة دعم ثنائي الأطراف للحكومة من أجل توفير المبالغ الإضافية التي كانت في حاجة ماسَّة إليها، إلى قيمة إجمالية بلغت 622.7 مليون درهم إماراتي (169.5 مليون دولار أمريكي) على مدار خمس سنوات: تم تقديم 57 في المئة منها عام 2017. وجاءت قطاعات التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة على رأس قائمة أعلى القطاعات تلقياً للدعم من دولة الإمارات في فلسطين، سواء على مدى السنوات الخمس الأخيرة، أو على مستوى البرامج المنفذة خلال عام 2017.

ووصلت قيمة الدعم المقدم من دولة الإمارات إلى فلسطين، خلال عام 2017، إلى 431.1 مليون درهم إماراتي (117.4 مليون دولار أمريكي). وتأتي بعد حكومة الإمارات مؤسسة دبي العطاء، التي كانت أعلى جهة مانحة للمساعدات لفلسطين خلال عام 2017، حيث كانت في مقدمة منفذي وممولي أكثر من نصف برامج التعليم التي جرى تنفيذها في فلسطين خلال عام 2017. وإضافة إلى هذا واصلت ثماني جهات مانحة إماراتية تنفيذ برامج المساعدات الخارجية في فلسطين خلال عام 2017، حيث دعمت قطاعات مهمة أخرى شملت الصحة والمساعدات الغذائية والخدمات الاجتماعية.

ودعمت دولة الإمارات تنفيذ ما يزيد على 60 مشروعاً في قطاع التعليم بفلسطين خلال عام 2017 بقيمة إجمالية بلغت 48.5 مليون درهم إماراتي (13.2 مليون دولار أمريكي)، شملت التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم في حالات الطوارئ المصممة لتدعيم وإتاحة فرص التعليم، وفي الوقت نفسه تخفيف الآثار النفسية للصراع المسلح، المنعكسة على الطلاب اللاجئين. وتولت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، خلال عام 2017، تنفيذ 86 في المئة من برامج التعليم الممولة بمساعدات إماراتية، وكانت غالبيتها جزءا من اتفاق الشراكة الذي عقدته دولة الإمارات مع الوكالة في عام 2017 بقيمة 55.1 مليون درهم إماراتي (15 مليون دولار أمريكي). وغطى هذا الدعم تمويل التكاليف التشغيلية للعام الدراسي 2017–2018 للمدارس التي تدعمها وكالة الأونروا لضمان مواصلة 15,173 طفلاً فلسطينياً لاجئًا في 14 مدرسة موزعة على 14 منطقة في قطاع غزة حصولهم على تعليم عالي الجودة.[103]

الاجتماعية السنوية، التي تقدمها دولة الإمارات، إلى تخفيف صعوبة الحياة وظروف المعيشة القاسية التي يواجهها الفلسطينيون. وعلى غرار الأعوام السابقة شملت الجهود المبذولة عام 2017 تقديم الدعم إلى نحو 500 أسرة بمساعدات طبية ومنح مالية وأصول لتوليد الدخل (كتقديم محالّ لبيع التجزئة، وماكينات حياكة، ورؤوس ماشية، ومزارع)، بالإضافة إلى كفالة أكثر من 25 ألف طفل يتيم.[104]

وفي ظل مواصلة دولة الإمارات تمويل مثل هذه المشروعات؛ فمن الواضح تماماً أن أفضل مؤشر إلى فاعلية الجهود الدولية المبذولة حتى الآن هو تناقص عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى الحصول على مساعدات خارجية؛ ما رجَّح كفة الميزان لمصلحة تحقيق تقدم اجتماعي وتمكين اقتصادي مستدام.

الشكل 29: المساعدات الإماراتية المقدمة إلى فلسطين

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

- دعم الميزانية العامة: 96.4 (82%)
- مرافق التعليم والتدريب: 11.7 (10%)
- خدمات الرعاية الإجتماعية: 4.9 (4%)
- البرامج الموسمية: 2.0 (2%)
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية: 1.2 (1%)
- أخرى: 1.2 (1%)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

المجموع الكلي
117.4 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى فلسطين:

تم تقديم ما يوازي
82 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في صور
دعم للميزانية العامة

استفاد ما يزيد عن
250 ألف طالب
من الدعم الإماراتي المقدم

استفاد أكثر من
900 ألف شخص
من الخدمات الصحية المقدمة

تنفيذ 22 مشروع
لتوفير مياه الشرب الأساسية

كفلت دولة الإمارات ما يزيد عن
6 آلاف طفل يتيم

تم تقديم
100 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في **صور منح**

توزع مؤسسة القلب الكبير الملابس والمستلزمات الأساسية ضمن برامج الاستعداد لمواجهة فصل الشتاء بغزة.

السودان

جانب من حملة الشيخة فاطمة الإنسانية العالمية "عالج" الموجهة لعلاج النساء والأطفال في قرى السودان.

يواصل السودان سعيه إلى التغلب على التحديات الكثيرة والمعقدة التي يواجهها، حيث يعمل من أجل تحقيق مستقبل أفضل؛ وذلك بطرق عدة من بينها إدخال إصلاحات اقتصادية داخلية، وإنعاش استراتيجيات الحد من الفقر، وتعزيز السياسات الوطنية، بما فيها تمكين النساء والتعليم العالي، إلى جانب غيرها من الوسائل.[105] وتأمل دولة الإمارات العربية المتحدة في رؤية السودان مزدهراً؛ لذا تعمل على مد مساعداتها ودعمها له من خلال برامج متنوعة، كتقديم قدر أكبر من الاستثمارات والشراكات الحكومية، ومع القطاع الخاص، التي تُكمل دور برامج مساعداتها الخارجية المنفذة في الدولة. وخلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017 وصلت القيمة الإجمالية للدعم المقدم في صورة مساعدات خارجية إلى 3.01 مليار درهم إماراتي (819.8 مليون دولار أمريكي). ووفقاً لبيانات لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC)، احتلت دولة الإمارات المركز الثالث كأعلى مانح حكومي للمساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية إلى السودان (بحسب متوسط ما قُدم في عام 2015 – عام 2016).[106]

وتظل حكومة دولة الإمارات، وصندوق أبوظبي للتنمية، على رأس قائمة ممولي المساعدات الخارجية الإماراتية إلى السودان، يليهما الهلال الأحمر الإماراتي، وجمعية دار البر. وفضلاً عن هذا ساهمت أكثر من 12 جهة إماراتية مانحة في تنفيذ عدد من البرامج التنموية والإنسانية والخيرية في الدولة. وقد جاءت غالبية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى السودان لمصلحة قطاع دعم الميزانية العامة، حيث بلغ إجمالي مدفوعات السنوات الخمس من 2013 إلى 2017 الموجَّهة إلى هذا القطاع 2.43 مليار درهم إماراتي (662.5 مليون دولار أمريكي)، بنسبة 81 في المئة من إجمالي المساعدات المتعددة السنوات. وساعدت تلك المدفوعات حكومة السودان على الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، بالإضافة إلى تعزيز مناخ الاستثمار في السودان.

وعلى نحو مشابه، وبالإضافة إلى مشروعات الخدمات الاجتماعية، حصلت قطاعات أخرى ضرورية لتحقيق النمو في السودان، كالتعليم والصحة والماء والصرف الصحي، على تمويل من دولة الإمارات. ومن أجل تحقيق التنوع الاقتصادي في السودان، حصل قطاع الزراعة كذلك على دعم كبير من دولة الإمارات؛ حيث تم تخصيص 220.3 مليون درهم إماراتي (60 مليون دولار أمريكي) لهذا الغرض خلال فترة السنوات الخمس نفسها، وتضمن ذلك مشروعات كبناء السدود وأنظمة الري، وإنتاج المحاصيل الغذائية والقمح.

وفي عام 2017 دفعت دولة الإمارات مساعدات خارجية إلى السودان بقيمة 586.9 مليون درهم إماراتي (159.8 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها بالكامل في صورة منح. وتم تخصيص أكثر من 80 في المئة منها دعماً للميزانية العامة (478.4 مليون درهم إماراتي، أي ما يعادل 130.2 مليون دولار أمريكي).

وجاء قطاع الخدمات الاجتماعية في المرتبة الثانية بين القطاعات الأكثر تمويلاً في السودان خلال العام نفسه، بمدفوعات إجمالية بلغت 89.3 مليون درهم إماراتي (24.3 مليون دولار أمريكي). وكانت تلك الجهود موضع ترحيب كبير من الشعب السوداني الشقيق؛ فوفقاً للتقارير، يعيش أكثر من 46 في المئة من سكان السودان تحت خط الفقر، أي نحو 19 مليون شخص.[107] ونظراً إلى عدم تمكن أنظمة الحماية الاجتماعية في السودان من الوصول إلى الفئات المحتاجة كافة، نفَّذت دولة الإمارات مشروعات توفر خدمات رعاية اجتماعية، شملت الدعم الطبي، والمساعدات المالية، لمئات الأشخاص من ذوي الإعاقات، وأكثر من 700 أسرة معوزة، عبَّروا جميعاً عن امتنانهم لمنحهم مصدراً يُعتمد عليه للدخل من خلال المشروعات المساهمة في توليد الدخل، التي نفذتها دولة الإمارات، ومنها تقديم مزارع صغيرة وماكينات حياكة، ورؤوس ماشية، ومحال صغيرة للبيع بالتجزئة، أو لتسويق

منتجاتهم. وكل هذا بالإضافة إلى كفالة أكثر من 20 ألف طفل يتيم.

ونظراً إلى ارتباط الفقر المباشر بمستويات التعليم، تميزت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات كذلك بتنوع مشروعات التعليم التي دعمتها. ففي عام 2017، وبالإضافة إلى كفالة مصاريف التعليم التي قُدمت إلى عشرات الطلاب، واصلت دولة الإمارات تمويلها قطاع المرافق التعليمية، حيث شيَّدت خمس مدارس، والكثير من الفصول الدراسية، بالإضافة إلى توفير المواد الدراسية والكتب، والدعم المالي للميزانية التشغيلية لعدد من المدارس. وإضافة إلى هذا حصل قطاع التعليم العالي في السودان كذلك على الدعم؛ حيث وفَّت دولة الإمارات بدعمها المالي السنوي لجامعة إفريقيا العالمية، وهي جامعة حكومية في مدينة الخرطوم؛ حيث حصلت الجامعة، في عام 2017، على تمويل من دولة الإمارات لبناء معمل مجهَّز بأحدث التقنيات.

ومن المشروعات الخيرية البسيطة؛ مروراً بتقديم المساعدات الغذائية، وبناء آبار وخزانات مياه، وصولاً إلى مشروعات تشجيع النمو الاقتصادي، واصلت دولة الإمارات دعمها المقدم إلى السودان من أجل تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة، للوفاء بوعد عدم تجاهل أي طرف يتخلَّف عن مسيرة التنمية.

الشكل 30: المساعدات الإماراتية المقدمة إلى السودان

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

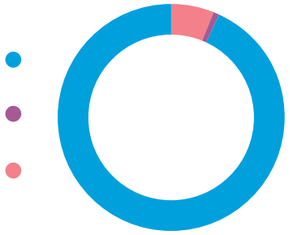

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

دعم الميزانية العامة
130.2 (%82)

خدمات الرعاية الإجتماعية
15.8 (%10)

المنشآت الدينية
4.3 (%2.7)

الخدمات الاجتماعية الأساسية المتنوعة
3.4 (%2)

مرافق التعليم والتدريب
1.9 (%1)

أخرى
4.2 (%2.3)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

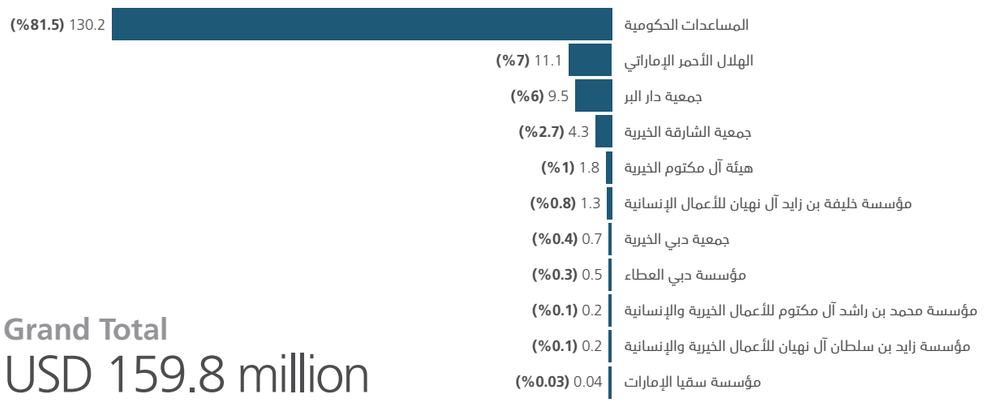

Grand Total
USD 159.8 million

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى السودان:

تكفلت دولة الإمارات بما يزيد عن
2,200 طفل يتيم

استفاد نحو
20 ألف شخص
من أنشطة حفر الآبار

قدمت الدولة دعماً
لإنتاج المحاصيل الغذائية

تم تقديم ما يوازي
80 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في صور
دعم للميزانية العامة

جانب من الأنشطة الإنسانية لسفارة الإمارات في الإمارات في الخرطوم.

العراق

مشروع إعادة تأهيل محطة البيروك الفرعية المنفذ بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل إماراتي في الموصل.

المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات لدعم الاستقرار في العراق

ساهمت الحروب المتوالية، والعنف الطائفي، والانتشار الهمجي لأعمال الشغب المتطرفة التي كانت تجرى حتى وقت قريب، في تصدُّر العراق رؤوس عناوين الأخبار على مدى غالبية العقود القليلة الماضية. ومع هذا؛ فقد كان عام 2017 عاماً لحشد جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق الاستقرار، عقب نجاحها في تحرير مدن وقرى من قبضة داعش.

وطالما كانت المساعدات الإنسانية، ودعم الاستقرار في العراق، على رأس أولويات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. فمنذ عام 2015، عقب إطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمرفق تمويل الاستقرار، ارتفعت قيمة مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من 12 جهة مانحة إماراتية إلى العراق حتى وصلت إلى 2.24 مليار درهم إماراتي (609.4 مليون دولار أمريكي)، في صورة منح على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة. قدمت منها دولة الإمارات ما يقرب من الثلثين، أي ما يعادل 1.44 مليار درهم إماراتي (391.8 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2017.

وتنفيذاً لهدفه الرئيسي، المتمثل في استعادة الثقة، ودفع التقدم، ودعم الاستقرار، يبادر مرفق تمويل الاستقرار بالتحرك سريعاً لإحداث تأثير إيجابي بمجرد النجاح في تحرير أيٍّ من مدن العراق، وإعلانها من المناطق الآمنة. ويتضمن هذا إصلاح البنية التحتية كشبكات المياه، وتوظيف الشباب لإزالة الركام والحطام، إلى جانب تقديم المنح النقدية لتمكين إعادة افتتاح المنشآت التجارية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية، وغيرها من أنشطة إعادة الاستقرار.

وقدمت 25 جهة دولية مانحة، من بينها حكومات مانحة، دعماً مالياً لبرنامج مرفق تمويل الاستقرار بمساهمات بلغت 2.58 مليار درهم إماراتي (703.4 مليون دولار أمريكي) حتى ديسمبر 2017. ومن جانبها خصصت دولة الإمارات العربية المتحدة 220.4 مليون درهم إماراتي (60 مليون دولار أمريكي) لمصلحة صندوق دعم استقرار العراق. ووفقاً لتقرير مرفق تمويل الاستقرار الصادر في ديسمبر 2016، جاءت دولة الإمارات في المركز الثالث في قائمة أعلى المساهمين بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.[108]

وفضلاً عن هذا تعد دولة الإمارات عضواً في التحالف الدولي ضد داعش، الذي أسس في عام 2014. كما تتشارك دولة الإمارات، إلى جانب ألمانيا، في رئاسة مجموعة العمل المعنية بالاستقرار في العراق، التي تعمل على تحديد المجالات المعيَّنة التي يمكن للتحالف دعم مساعي الحكومة العراقية فيها لنشر الأمن، وتمكين الحصول على الخدمات العامة. وهي واحدة من بين خمس مجموعات عمل مهمتها تنسيق أنشطة التحالف المتعلقة بالدعم العسكري، ومكافحة أنشطة التمويل غير المشروع، ومكافحة نشر الرسائل العدائية، بالإضافة إلى عرقلة تدفق المقاتلين الوافدين من جنسيات أجنبية.

وفي عام 2017 تم توجيه المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات بالكامل تقريباً إلى قطاع اللامركزية، ودعم الحكومة دون الوطنية. وتم تقديم تلك المساعدات الثنائية الأطراف، التي وصلت قيمتها إلى 1.42 مليار درهم إماراتي (385.7 مليون دولار أمريكي) لدعم الحكومة المحلية لمنطقة كردستان العراق. كما

خصص مرفق تمويل الاستقرار قسماً كبيراً من المساعدات الإماراتية الموجَّهة من خلاله في عام 2016 إلى الموصل، ثاني أكبر مدن العراق وموطن نحو 1.4 مليون نسمة من المدنيين. وتعد الموصل واحداً من أكبر وأكثر التحديات التي تواجه عملية إرساء دعائم الاستقرار تعقيداً على مدى هذا العِقد.

وبالإضافة إلى دعم العراقيين المتأثرين بالأزمة شملت برامج المساعدات الإنسانية، التي نفذتها الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية في العراق، المساعدات المقدمة إلى اللاجئين السوريين في العراق، وتشمل مخيم قوشتبة للاجئين، الذي يعيش فيه أكثر من 6,000 لاجئ. وتتواصل الجهود المبذولة في قطاعي الصحة في حالات الطوارئ، والغذاء في حالات الطوارئ، حيث تم تقديم ما يقرب من 170 طناً من المواد الغذائية والتمور، وأكثر من 7,000 سلة غذاء، بالإضافة إلى تزويد قطاع الرعاية الصحية بنحو 145 طناً من العقاقير والمستلزمات الطبية. كما تم توزيع مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ على 1,899 أسرة، وتوصيل مساعدات نقدية إلى 1,500 لاجئ سوري يعانون الضعف والهشاشة. كما تم إرسال عشر جاويات سعة 40 قدماً نقلت مواد إغاثة و25 طناً من مستلزمات الاستعداد لفصل الشتاء.[109]

ويعد قطاع التعليم في حالات الطوارئ من أبرز القطاعات المُحددة لبرامج المساعدات الإنسانية الإماراتية. فبالإضافة إلى إعادة تأهيل أكثر من عشر مدارس في الموصل، تم تصميم مشروع التعليم في حالة الطوارئ في العراق؛ لإحداث تغيير حقيقي في حياة أكثر من 12,200 مستفيد، من بينهم 4,800 طفل يتمتعون الآن بإمكانية الحصول على فرص التعليم، ومشاركة الآلاف من أعضاء المجتمع في أنشطة التواصل والتوعية، و96 معلماً وولي أمر، وأطراف معنية أخرى في المجتمع، بالإضافة إلى 20 موظفاً في دائرة التعليم، و60 معلماً و24 مدير مدرسة واصلوا الحصول على دورات تدريبية وتوجيهية مكثفة.[110]

وشملت مشاريع دولة الإمارات في العراق بناء 17 بئر مياه، وتقديم دعم مالي لأكثر من 7,000 طفل يتيم، وتوصيل الملابس ومستلزمات المدارس إلى نحو 1,252 طفلاً يتيماً، وخدمات الرعاية الاجتماعية لتحسين نوعية الحياة لمئات الفقراء والمحرومين في العراق. واستكمالاً لبرامج المساعدات الخارجية الإماراتية واصل القطاع الخاص الإماراتي حشد الجهود لإعادة البناء والاستثمار في مستقبل العراق. ويعد تنفيذ مشروع تطوير معسكر الرشيد، بقيمة 18.4 مليون درهم إماراتي (5 ملايين دولار أمريكي)، وبناء بنية تحتية حديثة في العاصمة العراقية، وكذلك الاستثمارات الإماراتية لتطوير ميناء أم قصر بقيمة 1.84 مليار درهم إماراتي (500 مليون دولار أمريكي)، مجرد أمثلة على الكثير من المشروعات الإماراتية الكبيرة الجاري تنفيذها من أجل إعادة بناء العراق وإعماره.[111]

وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا إلى الكثير من الشركاء الدوليين الآخرين أملاً في تحقيق مستقبل زاهر ومستدام في العراق.

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى العراق:

الاستجابة لمتطلبات تنفيذ مشاريع تحقيق
الاستقرار في العراق
من خلال المنظمات الدولية

توزيع 6 آلاف
سلة غذائية

كفالة ما يزيد عن
1,500 طفل يتيم
وتزويدهم بخدمات التعليم والصحة

تم تقديم
100 في المائة
من تلك المساعدات الخارجية في **صور منح**

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة المدفوعة عام 2017*

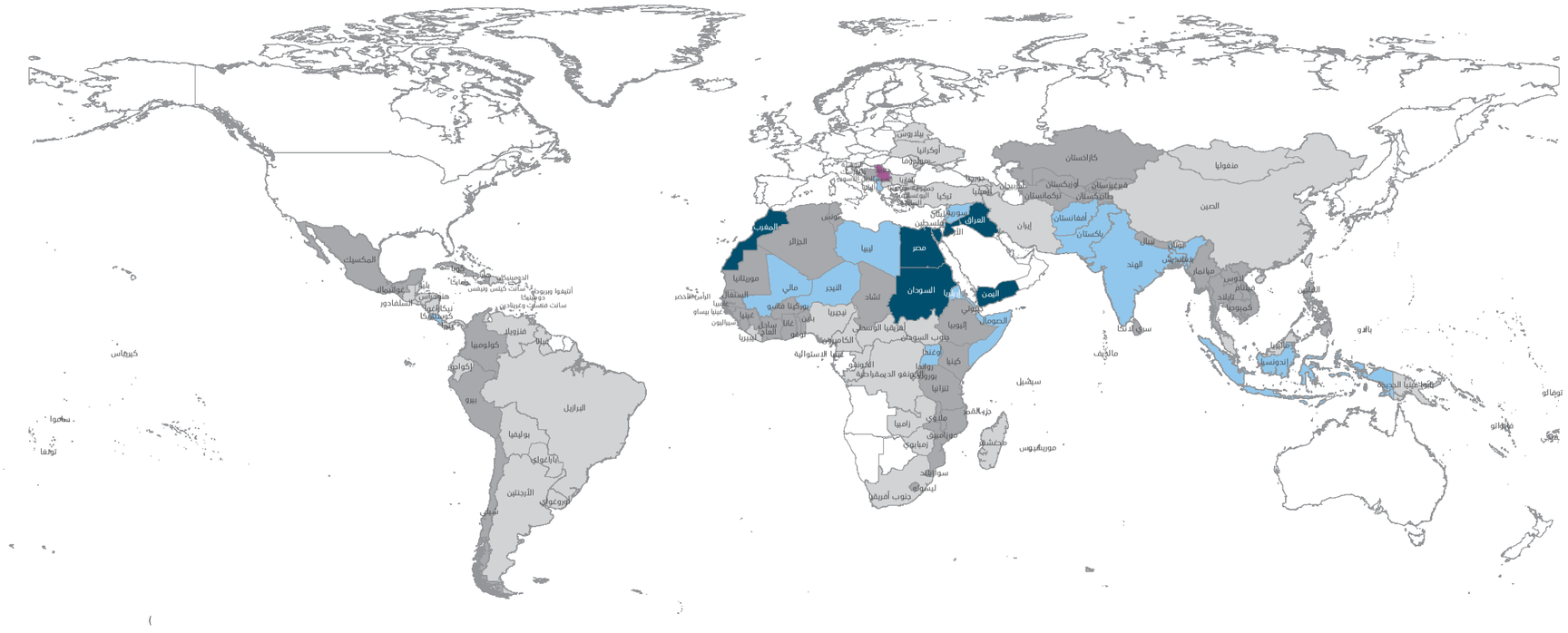

المجموع الكلي

18.73 مليار درهم إماراتي (5.10 مليار دولار أمريكي)

- < 1 مليون دولار أمريكي
- 1 - 10 مليون دولار أمريكي
- 50 - 100 مليون دولار أمريكي
- 100 - 1,000 مليون دولار أمريكي
- > 1,000 مليون دولار أمريكي

ملحوظة: المعلومات الواردة في هذه الخريطة لا تعبر بالضرورة عن أي رأي أو اعتراف وزارة الخارجية والتعاون الدولي ودولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو منطقة أو مدينة أو بسلطاتها المعنية أو أي تغيير في الحدود.

تشير إلى البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية ، باستثناء اليونان، لدعم اللاجئين السوريين.

5

الجهات المانحة الإماراتية

تمثل الجهات المانحة الإماراتية، وعلى رأسها "المساعدات الحكومية" إلى جانب أكثر من 40 جهة مانحة إماراتية، تشمل مؤسسات أعمال وجمعيات ومؤسسات خيرية بالإضافة إلى المؤسسات الإنسانية، الركيزة التي تقوم عليها المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ودعماً لهدف القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، وصلت القيمة الإجمالية للجهود التنموية والإنسانية والخيرية الدولية المبذولة من الجهات الإماراتية المانحة كافة، خلال عام 2017، إلى 18.73 مليار درهم إماراتي (5.10 مليار دولار أمريكي).

تمويل وتنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية سعياً إلى تحقيق الازدهار والسلام العالمي

يستعرض هذا الفصل جهود المساعدات الخارجية المبذولة من كل جهة إماراتية مانحة خلال عام 2017. وبالرغم من وجود الكثير من الجهات الإماراتية الأخرى المانحة للمساعدات الخارجية، فإن هذا التقرير يتضمن مساهمات الجهات المانحة التي قدمت بيانات عن مساعداتها الخارجية لعام 2017 إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي في الوقت المحدد لإجراء التحليلات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

وفيما يتعلق بمنهجية التوثيق؛ فقد تم تسجيل قيم المساعدات الخارجية تحت اسم الجهة الإماراتية القائمة على تنفيذ المشروع، أو دفعت مبالغ التمويل للمشروع، أو للدولة المتلقية. وقد انعكس الدعم المالي المقدم من جهات القطاع الخاص العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما فيها من منشآت أعمال وأفراد، إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية الإماراتية، في السجلات الخاصة بالجهة القائمة على التنفيذ التي تلقت هذا الدعم.

منذ أن بدأت دولة الإمارات في توثيق تدفقات مساعداتها الخارجية؛ فقد احتل دوماً صندوق أبوظبي للتنمية مكانة بارزة كأكبر جهة مانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية، حيث قدم في عام 2017 ما يوازي 49 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية (بقيمة 9.05 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل 2.46 مليار دولار أمريكي). ويعود السبب في هذا، جزئياً، إلى أنه باعتبار صندوق أبوظبي للتنمية جهة حكومية إماراتية، فإنه يتولى كذلك دفع وإدارة مبالغ المساعدات المقدمة من، وبالنيابة عن، حكومة دولة الإمارات. وبالتالي، وكما ذُكر آنفاً، لأغراض تتعلق بإعداد هذا التقرير، تم توثيق هذه التدفقات باسم صندوق أبوظبي للتنمية.

وجاءت حكومة دولة الإمارات في المركز الثاني كأكبر مانح للمساعدات الخارجية، خلال عام 2017، حيث مثلت أكثر من ثلث إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية، بقيمة وصلت إلى 8.01 مليار درهم إماراتي (2.18 مليار دولار أمريكي). ولكن بالرغم من هذا، ففيما يتعلق بالرقم الإجمالي للمساعدات المقدمة على مدى سنوات عدة، واصلت المساعدات الحكومية دورها بصفتها مصدراً أساسياً للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، بمدفوعات إجمالية بلغت 46.53 مليار درهم إماراتي (12.67 مليار دولار أمريكي) خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، أي ما يعادل 63 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة على مدى السنوات الثلاث.

ويظهر في كل عام الكثير من الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات تقوم بتوثيق جهودها المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر في العالم، لدى وزارة الخارجية والتعاون الدولي للمرة الأولى. وفي عام 2017 كان من بين تلك الجهات: دائرة الثقافة والسياحة–أبوظبي، ووزارة الموارد البشرية والتوطين (وكلتاهما سجلت مساهماتهما تحت فئة المساعدات الحكومية)، ومركز إدارة النفايات–أبوظبي (تدوير)، ومدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وبرنامج إكسبو لايف، الذي يقدم منحاً لتمويل الابتكارات التي تسهم في الإسراع بتحقيق مستقبل مزدهر ومستدام.

وسجلت أكثر من 12 جهة مانحة إماراتية زيادة في تمويلات مساعداتها الخارجية لعام 2017، مقارنة بعام 2016. وبشكل إجمالي قدمت هذه الجهات المانحة الإماراتية الثلاث عشرة مساعدات خارجية إضافية بقيمة 266.3 مليون درهم إماراتي (72.5 مليون دولار أمريكي) زيادةً على القيمة الإجمالية لمساعداتها الخارجية التي قدمتها في العام السابق.

المساعدات الحكومية

سعياً نحو اتباع أساليب الإدارة السليمة من خلال دعم الميزانيات والتمويلات المقدمة إلى القطاعات المتعددة

United Arab Emirates

> إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها جزءاً من نسيج المجتمع الدولي، دائماً ما عدت المساعدات الخارجية جزءاً من مسؤوليتها. إضافة إلى أنها تدرك أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أنظمة الدول، واتباع أساليب الإدارة السليمة، في تحقيق التنمية المستدامة. وبناءً عليه، فإنها تضع دوماً نصب أعينها الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينص على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على المستويات كافة.

في عام 2017 قدمت حكومة الإمارات –التي تضم أكثر من 12 جهة حكومية محلية واتحادية تم تجميعها تحت هذه الفئة لأغراض تتعلق بإعداد هذا التقرير– مدفوعات بقيمة 8.01 مليار درهم إماراتي (2.18 مليار دولار أمريكي) وفاءً للتعهدات، التي سبق أن أعلنتها دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الدول النامية في مساعيها الرامية إلى القضاء على الفقر بأشكاله كافة، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية في نهاية المطاف. وإضافةً إلى هذا وصلت قيمة الالتزامات، التي أعلنتها جهات تقديم المساعدات الحكومية خلال عام 2017 إلى 91.8 مليون درهم إماراتي (25 مليون دولار أمريكي).

وبالنسبة إلى الجهات التي تقوم بتوثيق مساعداتها الخارجية للمرة الأولى تعد دائرة الثقافة والسياحة–أبوظبي، ووزارة الموارد البشرية والتوطين، إضافتين جديدتين إلى تحليلات المساعدات المقدمة خلال عام 2017، وهما مصنفتان تحت فئة المساعدات الحكومية. وإضافة إلى هذا سجلت 5 جهات إماراتية حكومية زيادةً في مدفوعات مساعداتها الخارجية خلال عام 2017، مقارنة بعام 2016. وتشمل: هيئة البيئة–أبوظبي، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة شؤون الرئاسة، والأمانة العامة للأوقاف بالشارقة، والمشروع الإماراتي لمساعدة باكستان (UAE-PAP).

وقدمت جهات المساعدات الحكومية، خلال عام 2017، دعماً لبرامج تنموية وإنسانية عالمية بنسب بلغت 88 في المئة، و12 في المئة، على الترتيب، تم تقديمها بالكامل في شكل منح. وتولى صندوق أبوظبي للتنمية توزيع وإدارة الكثير من المنح والقروض المقدمة من جهات تقديم المساعدات الحكومية الإماراتية. وفي هذه الحالات تم تسجيل المدفوعات والالتزامات تحت اسم "صندوق أبوظبي للتنمية" كجهة مانحة منفصلة، ومن ثم تم تحليلها وعرضها بشكل مستقل في مختلف فصول التقرير.

وفاءً لالتزامها بعدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية، ودعم الدول والشعوب الأكثر ضعفاً وهشاشة، تم توجيه ما يقرب من 45 في المئة، أي ما يعادل 3.54 مليار درهم إماراتي (965.1 مليون دولار أمريكي)، من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من حكومة الإمارات عام 2017 لمصلحة 22 دولة من البلدان الأقل نمواً، بزيادة قدرها 9 في المئة على ما سبق تقديمها في عام 2016. وفضلاً عن هذا حصلت دول تعاني أوضاعاً خاصة، خلال عام 2017، على مساعدات تنموية من الجهات المانحة للمساعدات الحكومية الإماراتية، على النحو التالي: 13 دولة من الدول النامية غير الساحلية، و15 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

حصلت الدول النامية المصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل على ما يزيد على ربع مدفوعات المساعدات المقدمة عام 2017. ووصلت نسبة المخصصات الموجَّهة إلى البرامج المتعددة الدول إلى 13 في المئة من إجمالي تدفقات المساعدات الإنسانية والتنمية الدولية الممنوحة من الجهات الحكومية الإماراتية خلال عام 2017 بقيمة 1.08 مليار درهم إماراتي، (293.8 مليون دولار أمريكي)، تم توجيه غالبيتها (بنسبة 80 في المئة) لدعم الكثير من الجهات التابعة للأمم المتحدة. وقد شهد توجُّه الإنفاق هذا، وتحديداً الدعم المقدم إلى جهات الأمم المتحدة، من حكومة دولة الإمارات زيادةً منذ عام 2015، بما في ذلك نمو بنسبة 28 في المئة عام 2017. ومن بين المنظمات الدولية التي حصلت على دعم: الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ (CERF)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي.

أما فيما يتعلق بالدول التي حصلت على دعم؛ فقد حصل اليمن على ما يزيد على ثلث المساعدات المقدمة كمساعدات حكومية من دولة الإمارات خلال عام 2017، تلاه العراق، ثم الأردن، بنسبة 18 في المئة، و14 في المئة، على الترتيب. وبالنسبة إلى الأردن والعراق انصب تركيز دولة الإمارات على تقديم المساعدات التنموية في المقام الأول.

وتم إنفاق غالبية التمويل الممنوح لليمن في صورة دعم للميزانية العامة، في محاولة لضمان قدرة الدولة على مواصلة تقديم الخدمات الحكومية، ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين. وبقيمة إجمالية بلغت 662.6 مليون درهم إماراتي (180.4 مليون دولار أمريكي) كما حصلت قطاعات المساعدات الإنسانية والمساعدات في حالات الطوارئ باليمن على حصة كبيرة من الدعم المقدم من الجهات الحكومية الإماراتية خلال عام 2017، وشملت قطاعات الصحة، والمياه والإصحاح البيئي في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية الطارئة والإيواء في حالات الطوارئ، والمواد غير الغذائية. كما زادت المدفوعات الموجَّهة إلى قطاع البنية التحتية للنقل البري، الذي يعد واحداً من أكثر القطاعات التي حصلت على دعم من المساعدات الحكومية الإماراتية في اليمن على مدى سنوات، وخلال عام 2017، بنسبة تزيد على

ضعف ما حصل عليه في عام 2016. وبالإضافة إلى التمويل الموجَّه لمصلحة بناء إسكان منخفض التكلفة، تم بناء عشرات المدارس والفصول الدراسية وتأهيلها وتجهيزها؛ لضمان عدم توقف سير العملية التعليمية للأطفال في سن المدرسة باليمن. كما تم، خلال عام 2017، تمويل تدريب الشباب والبالغين على مهارات الحياة الأساسية، بالإضافة إلى التدريب المهني.

وبالإضافة إلى تقديم دعم إلى عدد كبير من القطاعات في مختلف أنحاء العالم، يظل دعم الميزانية العامة قطاعاً محورياً من قطاعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي عام 2017 تم توجيه ما يقرب من نصف تدفقات المساعدات الحكومية الخارجية كدعم للميزانية العامة؛ ما ساهم في توفير تمويل تنموي إضافي للكثير من الدول، من بينها 10 من البلدان الأقل نمواً، هي: بنين وجزر القمر ومالي والنيجر وسيراليون والصومال وجنوب السودان والسودان وتنزانيا واليمن. وقد ساعد هذا الدعم الثنائي الأطراف على تمكين تلك الدول النامية من تلبية نفقاتها الحكومية العامة، والحفاظ على استقرار موازين مدفوعاتها، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية الرئيسية، بالإضافة إلى تنفيذ خططها التنموية وفقاً لظروفها الداخلية، وغيرها من القطاعات.

وبالإضافة إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بما فيها الهدف الإنمائي السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، من بين البرامج المواضيعية العالمية الرئيسية التي وردت ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021، استمرت المساعدات الحكومية الإماراتية، خلال عام 2017، في دعم قطاع البنية التحتية، الذي يعد من المتطلبات المسبقة الواجب توافرها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وشملت مشروعات البنية التحتية التي تم تنفيذها في دول كثيرة بناء الطرق والنقل الجوي وتأهيلها؛ بالإضافة إلى تمويل مشروعات إمداد المياه النظيفة، وبناء مرافق التعليم والصحة والتنمية الحضرية.

ولأن دولة الإمارات العربية المتحدة من المناصرين لقضية تخليص العالم من الأمراض المُعدية المميتة، كالملاريا وشلل الأطفال، من خلال وسائل عدَّة، من بينها استضافة "منتدى بلوغ آخر ميل" في أبوظبي خلال عام 2017، فقد واصلت دولة الإمارات دعمها الكثير من الحملات العالمية الهادفة إلى القضاء على مرض شلل الأطفال في إفريقيا، وكذلك في باكستان، التي تعد واحدة من الثلاث مناطق الوحيدة اللتي لا يزال المرض يتوطن فيهما.[112] وبالإضافة إلى تقديم تمويل لمصلحة الميزانية التشغيلية للتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI) أعلنت دولة الإمارات، خلال عام 2017، دعمها صندوق "بلوغ آخر ميل"، بمساهمة قيمتها 18.4 مليون درهم إماراتي (5 ملايين دولار أمريكي). وسيقوم الصندوق بتمويل الجهود والعمل الموجَّه للقضاء على مرض عمى الأنهار ومرض الفلاريا، الذي يُعرف كذلك بداء الفيل، واللذين يصيبان الملايين في مختلف أنحاء العالم. كما أنه سيدعم تطوير سياسات لمكافحة الأمراض المُعدية المميتة.

وواصلت دولة الإمارات، خلال عام 2017، نحو حشد الجهود الموجَّهة إلى الاستجابة للحاجات الإنسانية والطارئة للدول والمجتمعات الهشة، حيث قدمت مساعدات بقيمة 962.4 مليون درهم إماراتي (262 مليون دولار أمريكي)، تم توجيه غالبيتها إلى اليمن. كما حصلت 10 دول في منطقة البحر الكاريبي، عانت آثاراً مدمرة نتيجة إعصار إرما في عام 2017، على تعهد فوري بتقديم دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً بقيمة 36.7 مليون درهم إماراتي (10 ملايين دولار أمريكي). وعلى نحو مشابه قدمت دولة الإمارات مساعدات عاجلة في حالات الطوارئ إلى المتضررين في كولومبيا وبيرو، نتيجة سقوط أمطار غزيرة نتج عنها سيول عارمة وانهيارات أرضية مميتة في منطقة شمال غرب أمريكا الجنوبية.

ومن خلال المساعدات الحكومية ساهمت المساعدات الخارجية الإماراتية في إحداث أثر إيجابي دائم في حياة ملايين البشر المحتاجين، كما أنها تواصل إلهام المزيد من الجهات الإماراتية المانحة والأفراد للمشاركة في توصيل رسالة الإمارات الهادفة إلى نشر الازدهار والسلام العالمي.

الشكل 31: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

تنموية
1,918 **(88%)**

- دعم الميزانية العامة — 1,072 **(56%)**
- اللامركزية ودعم الحكومات الوطنية الفرعية — 385.7 **(20%)**
- المساهمات في المنظمات الدولية — 213.9 **(11%)**
- أخرى — 136.7 **(7%)**
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية — 66 **(4%)**
- مكافحة الأمراض المعدية — 43.7 **(2%)**

إنسانية
262 **(12%)**

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية — 100.2 **(38%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 83.7 **(32%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية — 37.8 **(14%)**
- خدمات الدعم والتنسيق — 34.6 **(13%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 2.4 **(1%)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية — 1.8 **(1%)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية — 1.7 **(1%)**

خيرية
0.5 **(0.03%)**

- البرامج الموسمية — 0.2 **(40%)**
- المنشآت الدينية — 0.1 **(27%)**
- التعليم الديني — 0.1 **(20%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية المتنوعة — 0.1 **(13%)**

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

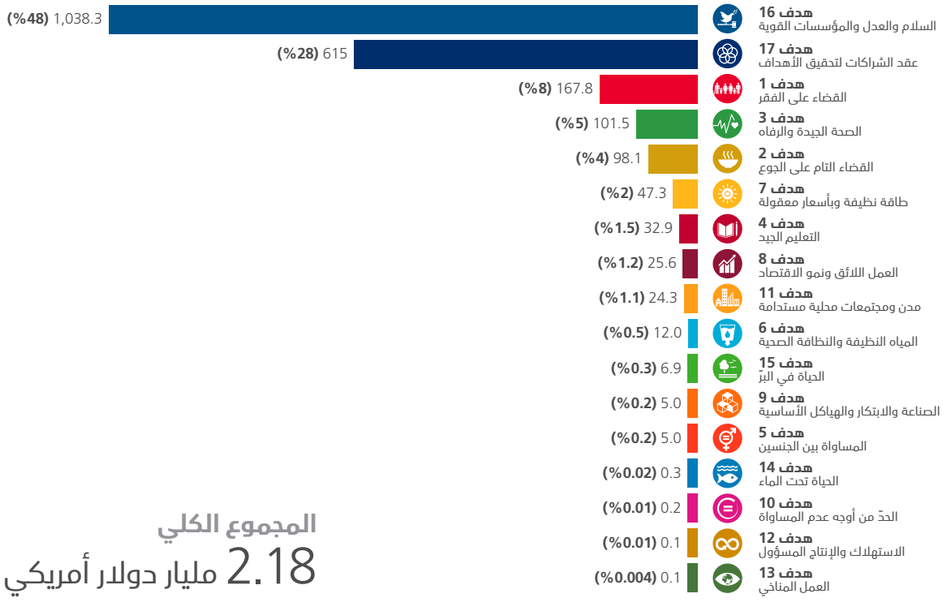

المجموع الكلي
2.18 مليار دولار أمريكي

من بين أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات الحكومية الإماراتية المقدَّمة خلال عام 2017:

دعم
22 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

دعم
13 دولة من الدول النامية غير الساحلية

دعم
15 من الدول الجزرية الصغيرة النامية

تحصين
43 مليون طفل
ضد مرض شلل الأطفال (منذ عام 2014)

بناء العشرات من المستشفيات
والعيادات وتزويدها بالأجهزة

تجديد 10 مدارس
وتجهيزها بالمستلزمات، وتزويدها بالدعم المالي

تقديم دعم مالي إلى
6 جامعات

الانتهاء من تنفيذ
5 مشروعات في قطاع المياه

مصنع الفوسفات في العقبة، الأردن بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.

صندوق أبوظبي للتنمية

يسهم صندوق أبوظبي للتنمية في تحقيق التنمية في الدول النامية، ليس عن طريق تقديمه أعلى قيمة مساعدات خارجية سنوية خلال عام 2017 فقط، ولكن عن طريق بناء السبل والجسور من أجل تحقيق نمو اجتماعي-اقتصادي مستدام في الدول النامية من خلال برامج متعددة القطاعات وخاصة بالبنية التحتية أيضاً

صندوق أبوظبي للتنمية
ABU DHABI FUND FOR DEVELOPMENT

> أنشئ صندوق أبوظبي للتنمية في عام 1971، وهو العام نفسه الذي أسست فيه دولة الإمارات العربية المتحدة. وهو جهة حكومية تتبع حكومة أبوظبي، وتهدف تمويلاته التنموية التي يقدمها، والتي تتألف من قروض ميسَّرة وإدارة المنح الحكومية، إلى التخفيف من عبء الفقر العالمي، ومساعدة الدول على تحقيق نمو مستدام.
>
> وإلى جانب المساعدات المالية يساعد الصندوق على صياغة الشراكات في القطاعين العام والخاص وتشكيلها، بالإضافة إلى تشجيع اتباع أفضل الممارسات الدولية لضمان فاعلية المساعدات.

بعد مرور أربعة عقود ونصف من تقديم المساعدات الخارجية إلى الدول النامية في مختلف أنحاء العالم، ومنذ إصدار أول التقارير السنوية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2009، كان صندوق أبوظبي للتنمية أكبر مانح للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في عام 2017، حيث قدم نحو نصف إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال ذلك العام، بنسبة 48 في المئة. وإضافة إلى هذا كانت تمويلات المساعدات الخارجية المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية، خلال عام 2017، التي بلغت قيمتها 9.05 مليار درهم إماراتي (2.46 مليار دولار أمريكي)، واحداً من أكبر المدفوعات السنوية التي سجلها صندوق أبوظبي للتنمية منذ تأسيسه.

كما وصلت قيمة التزامات المساعدات الخارجية، التي تعهد صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017 بتقديمها، إلى 3 مليارات درهم إماراتي (817.6 مليون دولار أمريكي)، تم تخصيص ما يزيد على نصفها لمصلحة مشروعات تنموية سيجرى تنفيذها في دول تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، بينما تم تخصيص 20 في المئة منها لمصلحة أربعة من البلدان الأقل نمواً هي: جزر القمر، وإريتريا، والصومال، واليمن.

وتبرهن قيمة مدفوعات المساعدات الخارجية، التي قدمها صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017، خلال الأعوام السابقة، على تأكيد الصندوق وعزمه الواضح على مواصلة دعم الدول النامية لتعجيل الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاجتماعي-الاقتصادي المستدام؛ وبالإضافة إلى تقديمه ما يقرب من 30 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، ارتفعت قيمة مدفوعات المنح التي قدمها صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017 بنسبة 58 في المئة عمَّا سبق تقديمه في عام 2016.

ويعود السبب في زيادة مدفوعاته السنوية، جزئياً، إلى الدور الذي يلعبه صندوق أبوظبي للتنمية بصفته جهة حكومية تعمل على توصيل المساعدات الخارجية الإماراتية؛ حيث يتولى الصندوق إدارة المنح المقدمة من، وبالنيابة عن، حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. وفضلاً عن هذا تم توجيه مبالغ معينة، مقدمة كمساعدات حكومية من حكومة الإمارات، من خلال صندوق أبوظبي للتنمية كمدفوعات للمساعدات الخارجية. وكما أسلفنا فإنه، لأغراض تتعلق بإعداد هذا التقرير، تم توثيق هذه التدفقات باسم الجهة التي تولت دفع التدفقات الخارجية المقدمة كمساعدات تنموية وإنسانية عالمية، وفي هذه الحالة تلك الجهة هي صندوق أبوظبي للتنمية.

وعلى غرار الأعوام السابقة، كانت الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة محور تركيز البرامج التنموية التي نفذها صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017 من خلال جهوده المتزايدة بمرور السنوات لتقديم المساعدات الخارجية. فبالإضافة إلى دعمه 6 من الدول النامية غير الساحلية، و11 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، حصلت أكثر من 12 دولة من البلدان الأقل نمواً من الصندوق على مساعدات خارجية إجمالية بقيمة 255 مليون درهم إماراتي (69.4 مليون دولار أمريكي). وتم تخصيص ما يزيد على ربع إجمالي المساعدات المقدمة عام 2017 لدعم دول تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، بينما تم توجيه 56 في المئة من إجمالي المساعدات لدعم دول ضمن الشريحة العليا من فئة الدول المتوسطة الدخل. وكان المغرب وجمهورية صربيا على رأس الدول المستفيدة من تدفقات المساعدات التنموية الدولية التي قدمها صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017، حيث حصلا على نسبة مجمَّعة بلغت 68 في المئة من إجمالي المساعدات.

وعلى غرار ما سبق في الأعوام السابقة، تم توجيه غالبية التمويلات التي قدمها الصندوق إلى قطاع دعم الميزانية العامة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من مشروعات البنية التحتية جرى تنفيذها في مختلف أنحاء العالم. وفي سعي إلى التغلب على التحديات الداخلية، وتعجيل التقدم التنموي والاقتصادي في الدول النامية، قدم صندوق أبوظبي للتنمية دعماً ثنائي الأطراف لمصلحة الميزانية العامة لأربع دول. وساهمت تلك المساعدات، التي بلغت قيمتها 4.45 مليار درهم إماراتي (1.21 مليار دولار أمريكي) في دعم الحكومات لتلبية نفقاتها المتنوعة والمستنزِفة للموارد، مثل الحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات، وتنفيذ مشروعاتها التنموية، استناداً إلى خططها

وأولوياتها الوطنية. فعلى سبيل المثال تم توجيه هذه التمويلات في الصومال لمصلحة برامج تنموية تسهم في دفع النمو الاقتصادي الشامل، والقضاء على الفقر، وبالتالي دعم تحقيق الهدف الإنمائي الثامن من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

واعترافاً من صندوق أبوظبي للتنمية بأهمية وجود أنظمة للبنية التحتية تتسم بالمرونة والفاعلية، فيما يتعلق بالطرق والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية، والطاقة، والإسكان، والاتصالات، والمياه والتصحاح، إلى جانب قطاعات أخرى؛ من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات، ورفع جودة الحياة، وبقدرٍ مساوٍ من الأهمية لتحفيز الاقتصاد والتقدم التنموي، فقد ركز الصندوق غالبية برامج مساعداته، الممتدة على مدى عقود، على هذا القطاع، وحافظ منذ ذلك الحين على وجود قائمة متزايدة من برامج البنية التحتية المستدامة ضمن حافظة برامجه.

وفي عام 2017 واصل صندوق أبوظبي للتنمية دعمه لمصلحة تنفيذ الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: إنشاء بنية تحتية تتميَّز بالمرونة، ودعم الإنتاج والتصنيع الشامل والمستدام، وتبني الابتكار. وبالإضافة إلى المشروعات التنموية في مجال البنية التحتية البحرية، بما فيها انشاء موانئ بحرية في مدينتي الدار البيضاء وطنجة بالمغرب، قدم صندوق أبوظبي للتنمية دعماً إلى قطاع البنية التحتية للنقل الجوي في ثلاث دول؛ حيث قدم الصندوق مساعدات لبناء مطارين دوليين في جزر المالديف، بما في ذلك تمويل متعدد السنوات بقيمة 184 مليون درهم إماراتي (50.1 مليون دولار أمريكي) من أجل توسعة مطار فيلانا الدولي؛ للمساعدة على تعزيز التنافسية السياحية لجزر المالديف. وكذلك واصل صندوق أبوظبي للتنمية، خلال عام 2017، تمويل أكثر من 12 مشروعاً للبنية التحتية للنقل البري والسكك الحديدية في الكثير من الدول النامية، من بينها بنجلاديش وزامبيا ومالاوي.

وكان قطاعا التنمية القروية والتنمية الحضرية وإدارتها من أبرز القطاعات التي حصلت على مساعدات من صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017، وكانت أغلبيتها جزءاً من مشروعات متعددة السنوات. ففي المغرب قدم الصندوق منحاً تنموية بقيمة 422.4 مليون درهم إماراتي (115 مليون دولار أمريكي) في عام 2017 لمصلحة مشروعات متعددة الأبعاد؛ تهدف إلى تحسين حياة المقيمين، شملت مشروعات لمدّ الطرق وتوصيل الكهرباء، وإعادة تأهيل شبكات إمداد المياه، بالإضافة إلى بناء المرافق الطبية والتعليمية. حيث ساهمت المشروعات الاجتماعية والإسكانية المتنوعة التي مولها صندوق أبوظبي للتنمية في المغرب في تعزيز إمكانيات الدولة، وتمكينها من تلبية حاجاتها من الإسكان. وتكملةً لمشروع أصيلة تم الانتهاء في عام 2017 من تنفيذ مشروعات في مدن متعددة بتكلفة بلغت 829 مليون درهم (225.7 مليون دولار أمريكي) ساهمت في توفير 398,700 وحدة سكنية في المدن الكبرى، كمراكش والدار البيضاء وفاس بولمان، والمنطقة الشرقية وطنجة تطوان ومكناس.

ومول الصندوق، خلال عام 2017، مشروعات تندرج ضمن قطاع التنمية الحضرية وإدارتها جرى تنفيذها في 5 دول، وتم توجيه معظمها لمصلحة مشروع مدينة بروج السكنية في الجزء الشرقي من القاهرة الكبرى، بجمهورية مصر العربية، وهو مشروع طموح سيوفر عند اكتماله ما يزيد على 30 ألف وحدة سكنية ومكتب تجاري ومتاجر للبيع بالتجزئة، بالإضافة إلى مدارس ومستشفيات.[113] وفي أفغانستان تم بناء 4,000 وحدة إسكان اجتماعي. وبالإضافة إلى مشروعات أخرى، قدم صندوق أبوظبي للتنمية منحاً تنموية لتمويل مشروع إيلي بيرزيفرانس (Ile Perseverance) الإسكاني في جزر سيشل، وهو مجمع سكني يضم 2,000 وحدة سكنية ميسورة التكلفة، تشمل إمدادات المياه والكهرباء، وأنظمة الصرف الصحي، والمرافق العامة، بالإضافة إلى مدرستين للتعليم الأساسي، ومستشفى، ومركز للشرطة، وآخر للدفاع المدني.

وأصبح قطاع توليد الطاقة وإمدادها من القطاعات الرئيسية، التي تتزايد نسبة تدفقات المساعدات الخارجية المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية الموجَّهة إليها. ففي جزر القمر أعلن صندوق أبوظبي للتنمية، خلال عام 2017، التزامه بتقديم منحة تنموية بقيمة 40 مليون درهم إماراتي (10.9 مليون دولار أمريكي) لمصلحة تنفيذ مشروعات تنموية لتوزيع المياه والكهرباء في الدولة.

كما تولى الصندوق إدارة ثلاثة استثمارات كبيرة في مجال مشروعات الطاقة النظيفة: صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، وصندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، ومرفق آيرينا/صندوق أبوظبي للتنمية.

وحتى الآن تمكن مشروع مرفق صندوق أبوظبي للتنمية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، من مساعدة 20 دولة في إنتاج 120 ميجاوات من الطاقة المتجددة، باستثمارات إجمالية من دولة الإمارات بلغت 786 مليون درهم إماراتي (214 مليون دولار أمريكي).

كما نجح صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، الممول بمنحة، في الانتهاء من تنفيذ 11 مشروعاً في دول جزرية بمنطقة المحيط الهادئ، موفراً 6.5 ميجاوات من الطاقة النظيفة والمتجددة، بالإضافة إلى الحيلولة دون انبعاث ما يقرب من 8,500 طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الضارة في كل عام.

ويعد صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة مثالاً آخر على مشروعات المنح المستمرة، بقيمة 183.4 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) لمصلحة مشروعات الطاقة المتجددة، والمخصصة حصرياً لدعم تلبية حاجات الطاقة في دول منطقة الكاريبي. وقد قدم صندوق أبوظبي للتنمية، خلال عام 2017، تمويلات لخمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة.

وبالإضافة إلى تقديم الدعم إلى 15 ألف طفل في 14 مدرسة بقطاع غزة؛ لتمكينهم من الحصول على تعليم جيد من خلال دعم الميزانية المقدم من صندوق أبوظبي للتنمية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تم بناء أكثر من 100 مدرسة جديدة في الأردن والمغرب بمساعدات مقدمة من الصندوق خلال عام 2017. كما قدم الصندوق منحاً تنموية لتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم في إريتريا.[114]

وشملت المشروعات الأخرى تقديم مساعدات إنسانية وطارئة، تم توجيه غالبيتها كمساعدات غذائية ودعم لإنقاذ أرواح النساء والأطفال المتضررين في اليمن، ومشروعات للتنمية الاقتصادية في بنجلاديش وغينيا بيساو، وتطوير أحواض الأنهار في كل من ألبانيا وتونس، ومشروعات للموارد المائية الزراعية في كل من مصر وغينيا والأردن. وإضافة إلى هذا استمرت المساهمات الموجهة إلى المنظمات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الحياة والمعيشة، كجزء من المساعدات التنموية الدولية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، من خلال صندوق أبوظبي للتنمية.

ويبرز الهدف العام والأشمل لصندوق أبوظبي للتنمية، وهو تحفيز التنمية المستدامة في الدول النامية، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، في صميم كل المشروعات التي ساهم الصندوق في تنفيذها بمختلف الدول التي دعمها على مدى الأعوام.

الشكل 32: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

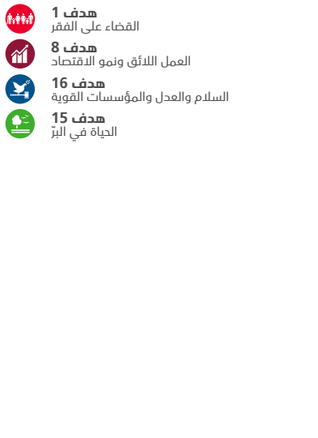

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

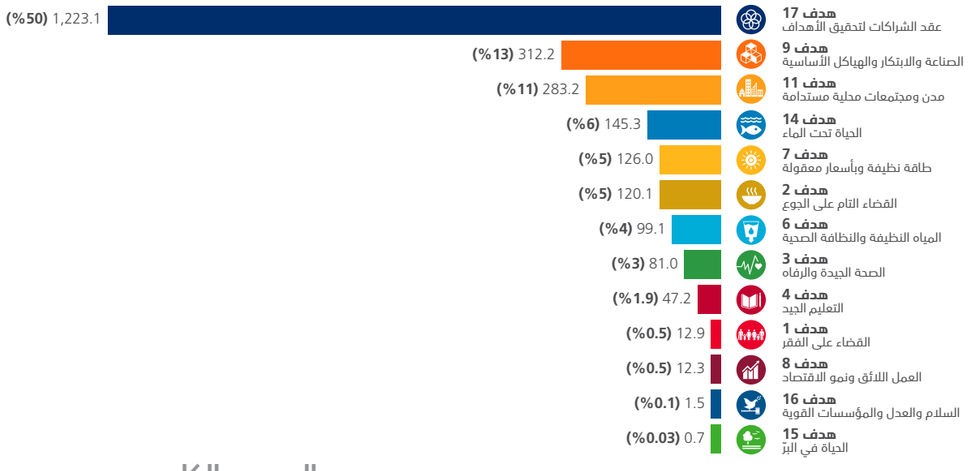

المجموع الكلي
2.46 مليار دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية خلال عام 2017:

دعم **15** دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

دعم **6** دول من الدول النامية غير الساحلية

دعم **11** دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية

البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية

- **المغرب:** بناء خط للسكك الحديدية بطول 200 كيلومتر لقطار فائق السرعة بسرعة 320 كيلومتراً في الساعة.

البنية التحتية للنقل البحري

- **المغرب:** ميناء الدار البيضاء

البنية التحتية للنقل الجوي

- **جزر المالديف:** مطار فيلانا الدولي، في مدينة ماليه، ومطار دولي جديد في مانافارو
- **المغرب:** مطار كلميم

البنية التحتية للنقل البري

- **ألبانيا:** تنفيذ مشروع طريق بين تيرانا – الباسان
- **بنجلاديش:** تنفيذ مشروع ربط الطرق لتعزيز التعاون الاقتصادي دون الإقليمي في منطقة جنوب آسيا (SASEC)
- **زامبيا:** إنشاء طريق لامينكوتو – باسيموس
- **الأردن:** تنفيذ 12 مشروعاً لبناء الطرق، من بينها ممر عمّان التنموي
- **كينيا:** إنشاء طريق نيونو – مودوغاش
- **قيرغيزستان:** إنشاء الطريق السريع بيشكيك – توروغارت
- **لبنان:** إنشاء طريق بيروت الرئيسي وتقاطعاته
- **مالاوي:** إنشاء طريق جيندا–إيدينجيني
- **موريتانيا:** تنفيذ مشروع طريق النعمة (على الحدود مع مالي)
- **المغرب:** طريق الناظور وقاسيطة
- **السنغال:** طريق نديوم-أوروسيغي – باكل (RN2)
- **سوازيلاند:** إنشاء طريق مانزيني–مبادلاين السريع
- **طاجيكستان:** إنشاء طريق كولياب كالايكومب
- **تنزانيا:** طريق كيداهوي يوفينزا

التنمية الحضرية والإسكان

- **أفغانستان:** بناء **4,000** وحدة سكنية
- **الجزائر:** بناء **550** وحدة سكنية
- **مصر:** بناء **8,500** وحدة سكنية
- **المغرب:** بناء أكثر من **400** ألف وحدة سكنية
- **جزر سيشل:** بناء **2,000** وحدة سكنية

البنية التحتية للخدمات الصحية

- **الأردن:** مستشفى البشير **(بسعة 800 سرير)**، وحدة علاج الأورام **(بسعة 150 سريراً)**
- **المغرب:** المستشفى الجامعي محمد السادس في مراكش **(بسعة 916 سريراً)**

البنية التحتية للمياه ومرافق التصحاح

- **ألبانيا:** إعادة تأهيل مجرى النهر وشوارع المنطقة الشمالية في تيرانا
- **لبنان:** مشروع مياه النبطية، مشروعات للبنية التحتية للإصحاح البيئي والصحة العامة في الشمال، ومقاطعتي إهدن والكورة
- **ليسوتو:** إنشاء سد ميتولونغ (بقدرة استيعابية 53 مليون متر مكعب من المياه)
- **المغرب:** إنشاء سد خروب (بقدرة استيعابية 200 مليون متر مكعب)، وشبكات لإمداد المياه في مدن بوجدور، ودخلة، وخريبكة
- **تونس:** بناء 20 سداً جبلياً، وسد سرات
- **اليمن:** محطات مياه في سقطرى

مرافق ومبانٍ تعليمية

- **الهند:** بناء معهد خليفة بن زايد آل نهيان
- **المغرب:** بناء **21 معهداً للتعليم المهني**، وتنفيذ مشروعات بناء مدارس للتعليم الأساسي في أصيلة، وكلية للصيدلة والطب في طنجة
- **الأردن:** بناء **9 جامعات حكومية**، وأقسام للتعليم الفني في الكليات الأهلية، و**85 مدرسة**

البنية التحتية للطاقة المتجددة

- **أنتيغوا وباربودا:** مشروع إنشاء محطة تعمل بالطاقة الشمسية باستخدام ألواح الخلايا الضوئية، لتوليد 1,000 كيلووات من الكهرباء في الاستاد الوطني في ناسو
- **جزر الباهاما:** مشروع إنشاء محطة تعمل بالطاقة الشمسية باستخدام ألواح الخلايا الضوئية، لتوليد 1,000 كيلووات من الكهرباء في الاستاد الوطني في ناسو
- **باربادوس:** مشروع إنشاء محطة تعمل بالطاقة الشمسية باستخدام ألواح الخلايا الضوئية لتوليد 1,000 كيلووات من الكهرباء في جزيرة باربادوس
- **مصر:** مشروع إنشاء محطة تعمل بالطاقة الشمسية لتوليد 10 ميجاوات من الكهرباء في توشكا، المرحلة 2
- **إريتريا:** تنفيذ الكثير من مشروعات الطاقة الشمسية
- **موريتانيا:** إنشاء محطات لتوليد الطاقة من الرياح
- **بالاو:** إنشاء محطة تعمل بالطاقة الشمسية باستخدام ألواح الخلايا الضوئية
- **سانت فنسنت وجزر غرينادين:** مشروع إنشاء محطة تعمل بالطاقة الشمسية باستخدام ألواح الخلايا الضوئية لتوليد 800 كيلووات من الكهرباء، في جزيرة الاتحاد
- **فانواتو:** تنفيذ مشروعات للطاقة الشمسية لتوليد 501 كيلووات من الكهرباء

"سد الملك طلال" بالأردن الذي تم بناؤه بدعم من دولة الإمارات.

هيئة الهلال الأحمر الإماراتي

تأكيد تساوي أهمية عمليات إعادة التأهيل، وتقديم المساعدات التنموية من المؤسسة الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة

> بالإضافة إلى أن هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تعد جزءاً من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن الهيئة هي الجهة الرئيسية المانحة للمساعدات الإنسانية الإماراتية، ولها مكاتب في 14 دولة بمختلف أنحاء العالم. ومنذ شُكّلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، في عام 1983، شاركت في جميع الأزمات التي استجابت لها دولة الإمارات العربية المتحدة بمختلف أنحاء العالم تقريباً، كما ساعدت في الوقت نفسه على بناء قاعدة راسخة لثقافة العمل التطوعي بين العاملين فيها، وكذلك داخل المجتمع المدني الإماراتي؛ كما تدير الهيئة واحداً من أطول برامج كفالة الأيتام أجلاً على مستوى العالم، والذي بدأ في عام 1986.

واصلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، خلال عام 2017، بذل جهودها في مختلف أنحاء العالم، الهادفة إلى تعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى وجه الخصوص الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ حيث دفعت مساعدات خارجية إجمالية بقيمة 318.2 مليون درهم إماراتي (86.6 مليون دولار أمريكي) لمصلحة قضايا تقع خارج حدود دولة الإمارات العربية المتحدة. وساهم ما يزيد على نصف هذه المنح في دعم 25 دولة من البلدان الأقل نمواً، من أبرزها سيراليون والصومال والسودان.

وعلى غرار الأعوام السابقة كانت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي حاضرةً دائماً تقريباً في حالات الطوارئ والأزمات كافة، التي قدمت فيها دولة الإمارات يد العون والدعم الإنساني. ففي عام 2017، حشدت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي جهوداً في قطاعات متعددة لتوفير مساعدات عاجلة للمساهمة في إنقاذ الأرواح والإغاثة في حالات الطوارئ للمتضررين من الكوارث الطبيعية، التي أدت إلى تدمير حياة الملايين؛ حيث وزعت الهيئة مستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية، بما فيها الإمدادات والأجهزة الطبية، لمساعدة المتضررين من الزلزال الذي ضرب الساحل الجنوبي للمكسيك بقوة 7.1 درجة في سبتمبر 2017. وفي زامبيا وصلت مستلزمات الإيواء والمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، بما فيها توزيع 5,000 سلة غذاء، إلى الآلاف من ضحايا الفيضانات.

وعلى نحو مماثل واصلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي عملها على توصيل المساعدات المستمرة لتلبية حاجات الفئات الأكثر ضعفاً، المتضررة من أزمات مزمنة عدة. فعلى سبيل المثال حصل المتضررون من موجة الجفاف التي أصابت الصومال على النصيب الأعظم من الدعم الإنساني المقدم من هيئة الهلال الأحمر خلال عام 2017؛ حيث نقلت الهيئة ما يزيد على 3300 طن من مواد الإغاثة المتنوعة، شملت مساعدات غذائية، إلى المناطق المتضررة من الجفاف. وإدراكاً منها للوضع المتدهور في الصومال، الذي يتفاقم بسبب الجفاف المزمن؛ أطلقت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في إبريل 2017 حملة على مستوى دولة الإمارات باسم "لأجلك يا صومال". وحازت المبادرة على اهتمام الإمارات السبع للدولة، كما نجحت في حشد تعهدات متعددة السنوات في صورة مساعدات مخصصة لمصلحة برامج تنموية وإنسانية في الصومال، دفعت منها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 34.5 مليون درهم إماراتي (9.4 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2017.

وأدت أزمة الروهينجا، التي نتجت عن أعمال العنف المتصاعدة بولاية راخين في ميانمار، إلى نزوح أكثر من 809 آلاف شخص حتى الآن، غالبيتهم من الروهينجا، وهو ما يعد أكبر عدد من السكان عديمي الجنسية على مستوى العالم، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة.[115] وتألف معظم الدعم الذي قدمته دولة الإمارات، في عام 2017، من خلال هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، من مساعدات سلعية منقولة جواً، شملت تقديم 27 طناً من المواد غير الغذائية المتنوعة، ومستلزمات الإيواء، وأكثر من 75 طناً من المواد الغذائية. كما حصلت حاجات المياه الإصحاح البيئي للاجئي الروهينجا كذلك على جزء من التمويل الإجمالي البالغة قيمته 5.2 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي) المقدم في عام 2017.

وحصل اليمن على دعم يوازي أكثر من نصف مبلغ 16.8 مليون درهم إماراتي (4.6 مليون دولار أمريكي)، المقدم لمصلحة برامج المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، التي نفذتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2017، حيث إنه وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للأغذية العالمي؛ "فإن الصراع المستمر قد أدى إلى حدوث تدهور مروِّع في مستويات الأمن الغذائي والتغذية؛ ما جعل 60 في المئة من السكان يواجهون أزمة غذائية وصلت إلى حد الطوارئ".[116] وإضافةً إلى هذا تم توجيه مشروعات هيئة الهلال الأحمر الإماراتي كافة تقريباً، الموجَّهة إلى التعليم في حالات الطوارئ خلال عام 2017، بنسبة 93 في المئة من إجمالي المشروعات؛ لتمويل بناء، وإعادة تأهيل مدارس في اليمن؛ لضمان استمرار سير عملية التعلم والتطور في الدولة.

وقد حصلت سوريا والعراق وفلسطين مجتمعة على 5.2 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي) من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في عام 2017، كان أغلبها لدعم المجتمعات الهشة، وتباينت المساعدات ما بين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقديم منح خيرية ودينية.

وقدمت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي أكثر من ثلث مساعداتها الخارجية، خلال عام 2017، في صورة مساعدات خيرية. وكان من بين تلك الجهود تنفيذ الكثير من المشروعات الموسمية والمساعدات ذات الطابع الديني، مثل توزيع الطعام والمير الرمضاني خلال شهر رمضان المعظم. ومن ناحية أخرى خصصت الهيئة غالبية هذه المساعدات الخيرية (85 في المئة) لتوفير خدمات اجتماعية أساسية متنوعة، وصلت من خلالها إلى آلاف الأسر والأفراد الضعفاء المحتاجين في مختلف قارات العالم.

وباعتبار هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الجهة الرئيسية المانحة للمساعدات الإنسانية في دولة الإمارات العربية المتحدة كرَّست الهيئة قسماً كبيراً من مساعداتها لمصلحة جهود إنقاذ الأرواح، بما في ذلك تنفيذ عمليات الإغاثة والاستجابة لحالات الطوارئ. ولكن مع هذا؛ شهد عام 2017 نقلة في طريقة تخصيص هيئة الهلال الأحمر الإماراتي أموال المساعدات. حيث تم تخصيص نحو نصف المساهمات (48 في المئة) كمساعدات تنموية. وكان قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية لدعم الأسر والأفراد المحرومين، بمن فيهم كبار السن والأيتام، وكذلك مشروعات في مجالات التعليم والتعلم، هي أكثر قطاعات المساعدات التنموية حصولاً على التمويل.

وفي السودان، الذي يعد أعلى دولة حصلت على دعم من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في عام 2017، شكلت المساعدات التنموية ما يصل إلى 92 في المئة من إجمالي المساعدات التي دفعتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي للدولة في العام نفسه، والتي بلغت قيمتها 40.9 مليون درهم إماراتي (11.1 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى كفالة نحو 8,000 طفل يتيم، شملت المساعدات التي قدمتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي للسودان تلبية حاجات التعليم للأفراد المعوزين، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، وبناء آبار المياه الارتوازية.[117]

وتنفيذاً لمبادرات "عام الخير" وحملة "لأجلك يا صومال" في عام 2017 واصلت برامج هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، المقدمة في صورة مساعدات تنموية وإنسانية وخيرية، أثرها في تحسين حياة ملايين الأشخاص المحتاجين في مختلف أنحاء العالم.

بعض أفراد المجتمعات المحلية بالصومال يستقبلون بترحاب مندوبي هيئة الهلال الأحمر الإماراتي.

الشكل 33: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

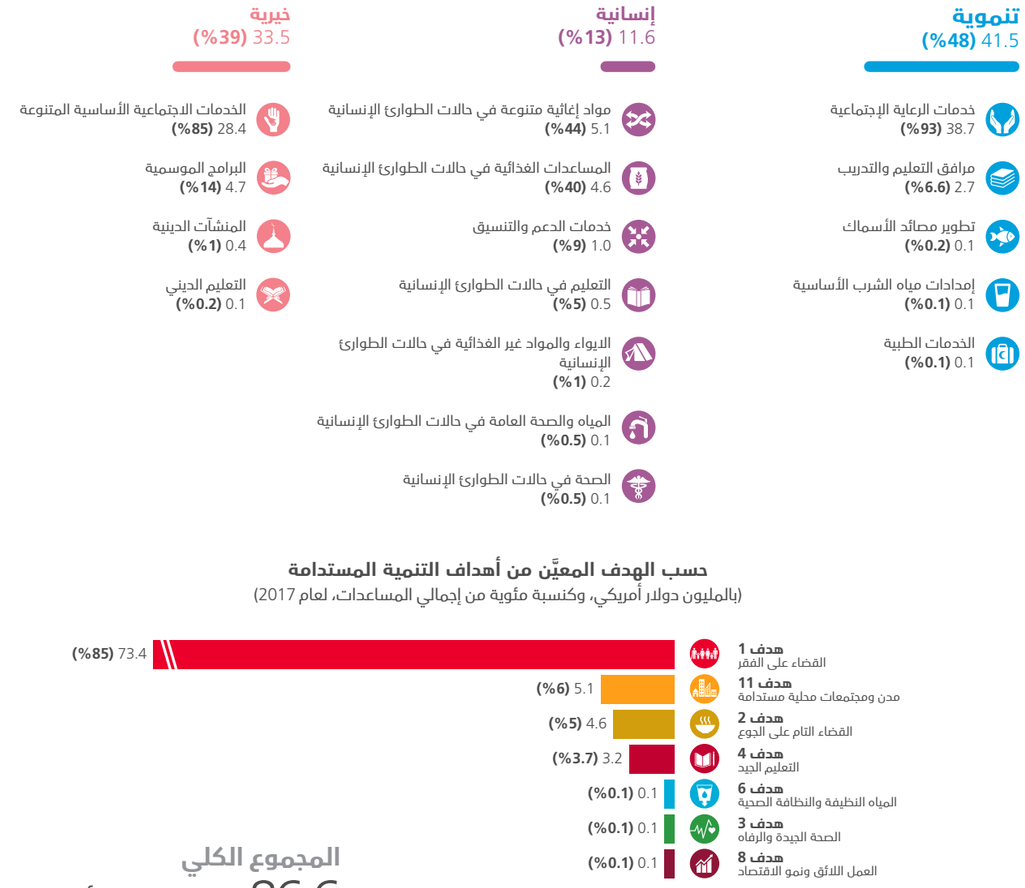

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

المجموع الكلي
86.6 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خلال عام 2017:

تقديم ما يزيد على
125 طناً
من الغذاء، و**10 آلاف** سلة غذاء

كفالة أكثر من
100 ألف طفل يتيم[118]

توصيل ما يزيد على
3,500 طن
من مواد الإغاثة المتنوعة

كسوة أكثر من
34 ألف طفل يتيم بالملابس[119]

دعم
25 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

تركيز طويل الأجل على تقديم الخدمات الطبية، بما في ذلك في البلدان الأقل نمواً

> أسست مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في عام 2007 بهدف توفير المساعدات الخارجية للمحتاجين. وبعد تأسيسها بنحو عشرة أعوام تكون المؤسسة قد قدمت أكثر من مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات خارجية للبلدان النامية، عبر برامج متعددة القطاعات. ويقع مقر المؤسسة في العاصمة أبوظبي، وينصب تركيز برامجها على موضوعات عالمية تشمل التعليم والصحة والمساعدات الإنسانية.

قدمت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان، في عام 2017، مساعدات خارجية بقيمة إجمالية بلغت 272.8 مليون درهم إماراتي (74.3 مليون دولار أمريكي) في صورة منح لدعم الدول النامية بمختلف أنحاء العالم. وقد حصلت كل من فئة البلدان الأقل نمواً، والشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل، على ما يزيد على ربع قيمة هذه المساعدات. وجاء لبنان الصومال وتركمانستان في المراكز الأولى بين أعلى الدول تلقياً للدعم من المؤسسة خلال عام 2017. وقد مثلت القيمة المجمَّعة للمساعدات المقدمة إلى هذه الدول الثلاث ما يوازي 50 في المئة من الإجمالي.

وبالإضافة إلى دعم البرامج المتعددة القطاعات تلعب مؤسسة خليفة دوراً محورياً في توصيل المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي عام 2017 قدمت المؤسسة 14.7 مليون درهم إماراتي (4 ملايين دولار أمريكي) لدعم الأفراد والمجتمعات الهشة التي في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية في كل من لبنان وباكستان والصومال واليمن. وعلى نحو مماثل وصلت المساعدات الإنسانية التي تقدمها المؤسسة إلى لاجئي الروهينجا، إضافة إلى بتوزيع ما يقرب من 6,000 سلة غذاء في العراق.

وخصصت المؤسسة، بصفتها من الداعمين الدائمين لقطاع الصحة، أكثر من ثلث مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2017، بقيمة 94 مليون درهم إماراتي (25.6 مليون دولار أمريكي)، لمصلحة قضايا وبرامج تسهم في تحقيق الهدف الإنمائي الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار. وتم تخصيص الغالبية العظمى من هذه المساعدات، بقيمة 90.9 مليون درهم إماراتي (24.7 مليون دولار أمريكي)، لتمويل بناء وصيانة وتجهيز عدد من المستشفيات والعيادات في 12 دولة نامية، من بينها جزر القمر والأردن وتركمانستان.

وإضافةً لهذا واصلت المؤسسة مساعداتها لتوفير وإتاحة خدمات الرعاية الصحية في عدد من الجزر النائية والمعزولة في المالديف، من خلال دعم واحد من أوائل مرافق الرعاية الصحية للعلاج عن بُعد بجزر المالديف، من خلال تقديمها منحها السنوية لتمويل تدريب الأطباء والفنيين ومتخصصي التكنولوجيا الحيوية المحليين. ويدعم المرفق الصحي للعلاج عن بُعد 35 شبكة للرعاية الصحية في مختلف أنحاء الدولة، تقدم الرعاية الطبية إلى أكثر من 350 ألف شخص في كل عام.

وحصل قطاع التعليم على ثاني أكبر مخصَّص من المساعدات الخارجية المقدمة من مؤسسة خليفة في عام 2017 (بنسبة 25 في المئة)، وتم توجيه معظمه لمصلحة مشروعات تتعلق بالتعليم الديني. ففي السنغال، التي تعد من البلدان الأقل نمواً في غرب إفريقيا، قدمت المؤسسة منحاً تنموية خلال عام 2017 بقيمة 5 ملايين درهم إماراتي (1.3 مليون دولار أمريكي) لتمويل بناء مركز للتعليم المهني، وهو المشروع المصمَّم لتوفير تأثير تنموي دائم للسنغال، من خلال تمكين الشباب والبالغين، على حد سواء، وتأهيلهم بالمعارف والمهارات المطلوبة لدخولهم سوق العمل التنافسي. ومن بين الجهود الأخرى، التي بذلتها المؤسسة في هذا القطاع، تقديمها دعماً مالياً للميزانيات التشغيلية السنوية لبعض المدارس في كينيا وفلسطين، بالإضافة إلى بناء مدرسة في كازاخستان.

وقدمت المؤسسة، خلال عام 2017، دعماً لما يقرب من 70 مشروعاً في قطاع الخدمات الاجتماعية. وقامت المؤسسة من خلال هذا الدعم المتعدد الاتجاهات بتوفير المواد الغذائية خلال شهر رمضان المعظم للمحتاجين، بالإضافة إلى كفالة الأيتام، إلى جانب بناء دار أيتام بمدينة قندهار في أفغانستان. كما وفرت المؤسسة مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية في كل من السودان واليمن.

وشكّلت المشروعات في قطاع المياه والصرف الصحي كذلك غالبية مجالات العمل الرئيسية التي نفذتها مؤسسة خليفة في الدول النامية. ففي لبنان، على سبيل المثال، قدمت المؤسسة تمويلاً متعدد السنوات، تم دفع 8 ملايين درهم إماراتي (2.2 مليون دولار أمريكي) منها في عام 2017، من أجل بناء وتركيب خطوط أنابيب وشبكات مياه في مدينتي طرابلس وصيدا. وفي الصومال واصلت المؤسسة تقديم التمويلات التي تعهدت بها لبناء أكبر سد في الدولة، بسعة تخزينية تبلغ 350 ألف متر مكعب.

وبعد الانتهاء من بنائه في عام 2017، سيسهم مشروع السد في تأمين 650 ألف جالون يومياً من المياه خلال موسم الجفاف؛ ما يسهم في توفير مياه الشرب الآمنة، ومياه الري، لمنطقة هيرجيسا والمناطق المجاورة لها.[120] وإضافة إلى هذا خصصت المؤسسة 18.5 مليون درهم إماراتي (5 ملايين دولار أمريكي) للصومال في شكل دعم للميزانية العامة، مخصصة لمصلحة البنك المركزي للدولة بغرض دعم الاستقرار المالي للصومال.

إن تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة الطويل من العطاء، الذي تُوِّج بعام الخير في 2017، يظهر جلياً في الالتزامات الطويلة الأجل التي تعلنها مؤسسة خليفة على مدى عقود بهدف دعم وتمكين الملايين من الأشخاص المحتاجين والمعوزين.

مستشفى خليفة للأطفال في تركمنستان المنفذة بتمويل من مؤسسة خليفة.

الشكل 34: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

تنموية
47.0 **(63%)**

- الخدمات الطبية 24.7 **(53%)**
- انظمة إمداد المياه الكبيرة 6.3 **(13%)**
- دعم الميزانية العامة 5.0 **(11%)**
- التنمية الريفية 2.3 **(5%)**
- مرافق التعليم والتدريب 2.1 **(4%)**
- أخرى 6.4 **(14%)**

إنسانية
4.0 **(6%)**

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 1.9 **(47%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 1.5 **(39%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.6 **(14%)**

خيرية
23.3 **(31%)**

- التعليم الديني 14.7 **(63%)**
- البرامج الموسمية 5.0 **(21%)**
- المنشآت الدينية 2.3 **(10%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية المتنوعة 1.3 **(6%)**

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاه 25.6 **(34%)**
- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة 23.2 **(31%)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية 6.5 **(9%)**
- **هدف 8** العمل اللائق ونمو الاقتصاد 5.0 **(7%)**
- **هدف 4** التعليم الجيد 3.6 **(5%)**
- **هدف 1** القضاء على الفقر 3.6 **(5%)**
- **هدف 2** القضاء التام على الجوع 2.9 **(4%)**
- **هدف 9** الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 2.8 **(4%)**
- **هدف 16** السلام والعدل والمؤسسات القوية 1.1 **(1%)**

المجموع الكلي
74.3 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2017:

- دعم **20 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً**
- دعم **9 دول من الدول النامية غير الساحلية**
- دعم **6 دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية**
- **70 مشروعا** في قطاع الخدمات الاجتماعية
- تقديم الدعم إلى **14 مستشفى**
- تقديم دعم مالي إلى **3 مدارس، و3 مراكز للتعليم المهني**
- تنفيذ **8 عمليات إنسانية**

مؤسسة دبي العطاء

كسر دائرة الفقر من خلال منح الأطفال فرص التعليم

> عندما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، مؤسسة دبي العطاء، في عام 2007، كان هدفها الأوّلي هو توفير خدمات التعليم الأساسي لمليون طفل في الدول النامية. وبعد مرور أربعة أعوام على إنشائها استطاعت تلك المؤسسة المانحة الوصول إلى خمسة ملايين طفل في نحو 24 دولة. وبعد مرور 10 سنوات، تمكن أكثر من 18 مليون طفل ومتلقٍّ للمنح في 53 دولة من الاستفادة من الدروس التي تشاركها مؤسسة دبي العطاء.

بعد مرور 10 سنوات على انطلاق مؤسسة دبي العطاء، تواصل المؤسسة تصدُّر جهود التنمية الدولية التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التعليم في العالم، وذلك بإتاحتها أفضل أدوات التمكين للمساعدة على استغلال إمكانيات الأفراد، وتحقيق طموحاتهم من خلال برامجها الواسعة الانتشار لنشر التعلّم والتعليم الجيد على مستوى العالم. وفي عام 2017 تُوجت مؤسسة دبي العطاء بالمركز الأول بين الجهات المانحة الإماراتية فيما يتعلق ببرامج التعليم، حيث قدمت ما يقرب من 30 في المئة من مدفوعات دولة الإمارات العربية المتحدة الموجَّهة إلى هذا القطاع. وقدمت مؤسسة دبي العطاء، خلال عام 2017، منحاً بقيمة إجمالية بلغت 185.4 مليون درهم إماراتي (50.5 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل زيادة بمقدار 55 في المئة على ما قدمته المؤسسة من مساعدات خارجية خلال عام 2016.

ووفاءً منها بالتزامها بتوفير فرص الحصول على التعليم الجيد للفئات الأكثر احتياجاً، حصلت 20 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً على الحصة الكبرى (بنسبة 41 في المئة) من المساعدات الخارجية المقدمة من مؤسسة دبي العطاء خلال عام 2017. وجاءت لاوس ولبنان ونيبال وفلسطين وتنزانيا في المراكز الخمسة الأولى للدول الأكثر تلقياً للدعم. كما حققت مؤسسة دبي العطاء المركز الأول بين الجهات الإماراتية المانحة في مجال التعليم في عدد من الدول خلال عام 2017، شملت الجزائر وبنجلاديش وكمبوديا وجزر القُمر وكيريباتي، وغيرها الكثير.

وأكدت الأمم المتحدة، في تقريرها المرحلي لقياس التقدم لعام 2017 حول التعليم في العالم، أن نقص المدرسين المدرَّبين، والحالة السيئة للمدارس في الكثير من أنحاء العالم، يقوّضان فرص التعليم الجيد للجميع.[121] وبناءً عليه،تم توجيه أكثر من ثلث مخصصات المنح المقدمة من مؤسسة دبي العطاء خلال عام 2017 لمصلحة قطاع مرافق التعليم والتدريب، ما أهله ليحتل رأس قائمة القطاعات الأكثر تلقياً للتمويل من المؤسسة في عام 2017. وركزت تلك المشروعات على تشييد المدارس وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى توفير برامج محو الأمية، وتوصيل خمسة ملايين كتاب إلى مدارس في 15 دولة. ففي كينيا وأوغندا تم توجيه 4.2 مليون درهم إماراتي (1.1 مليون دولار أمريكي) لتمويل قطاع تدريب المعلمين.

دبي العطاء
Dubai Cares

وإضافة إلى ما سبق، واصل قطاعا التعليم في حالات الطوارئ، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تصدرهما القطاعات ذات الأولوية، حيث حصلا على 29 في المئة، و14 في المئة، من المساعدات الإجمالية، على الترتيب.

وقد وجَّهت مؤسسة دبي العطاء أكثر من نصف مساعداتها الخارجية، المقدمة عام 2017، من خلال المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف. فحصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على أكثر من ربع هذا التمويل، وتم تقديم معظمه كمساعدات مالية من مؤسسة دبي العطاء لتغطية تكاليف التشغيل السنوية لخمس مدارس في غزة، بالإضافة إلى سداد الدفعة الأخيرة من الالتزام المقدم على مدى عامين، بقيمة 11.4 مليون درهم إماراتي (3.1 مليون دولار أمريكي) الذي تم إعلانه في عام 2016 بهدف حماية حق 2,570 طفلاً فلسطينياً لاجئاً في الحصول على التعليم.

وقدمت مؤسسة دبي العطاء 38 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية المقدمة عام 2017 لمصلحة قطاع التعليم في حالات الطوارئ في عدد من الدول المتلقية، بالشراكة مع لجنة الإنقاذ الدولية (IRC). وتم تخصيص هذا الدعم لمصلحة برنامج "التعليم في حالات الطوارئ: دليل العمل" (3EA) الذي جرى تنفيذه في لبنان والنيجر وسيراليون، وهو عبارة عن مبادرة ممتدة على مدى 3 سنوات، بالتعاون مع لجنة الإنقاذ الدولية، تهدف إلى تحسين قطاع التعليم في حالات الطوارئ. وإضافة إلى هذا واصلت مؤسسة دبي العطاء عملها التعاوني مع مؤسسة بلان إنترناشيونال، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وغيرها من الجهات.

ولمساعدة أطفال لاجئي الروهينجا عقدت مؤسسة دبي العطاء شراكة مع صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وهو أول صندوق عالمي لرفع أولوية التعليم في العمل الإنساني. وشملت أنشطة المؤسسة الأخرى، الهادفة إلى عدم توقف سير العملية التعليمية في حالات الطوارئ، الدعم المقدم إلى أطفال العراق وشبابه، بمن فيهم العائدون إلى الموصل، واللاجئون السوريون في الأردن ولبنان والعراق، وكذلك الأطفال والشباب المتضررون من الصراعات في شمال شرق كولومبيا، وزلزال نيبال.

وعلى نحو مشابه تم تنفيذ عدد من برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في سبع دول، من بينها البرامج التي نفذتها منظمة اليونيسيف في جزر القُمر وزامبيا وكيريباتي وتنزانيا. واستكمالاً لهذه الأنشطة دخلت مؤسسة دبي العطاء في شراكة مع منظمة اليونسكو لدفع وتعزيز الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE) في كل من جزر القُمر ومصر والهند وسوازيلاند. كما واصلت مؤسسة دبي العطاء تنفيذ مشروعاتها في إطار حملة المياه الإصحاح البيئي، والنظافة الصحية، وبرنامج علاج الإصابة بالديدان بين أطفال المدارس في ست دول، من أجل علاج الأسباب الرئيسية لظاهرة الغياب عن المدارس، وضعف مخرجات التعليم. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، هدف التمويل إلى ضمان حصول 15.6 مليون طفل على العلاجات اللازمة للقضاء على الأمراض والديدان المعوية.

وعلاوة على استثمار مساعداتها الخارجية بالكامل في قطاع التعليم، من خلال تمويلها مختلف قطاعات التعليم المعنية، مثل قطاع بحوث التعليم، وكذلك تنمية المهارات الحياتية الأساسية للشباب والبالغين، وبالإضافة إلى مشاركتها الناجحة، وحشدها أكثر من 3,200 متطوِّع و14,500 داعم في إطار المبادرات التطوعية والمشاركات المجتمعية التي جرت في ثمان من أحدث الدول المتلقية للدعم، كجزء من مبادرات عام الخير الذي أعلنته دولة الإمارات لعام 2017، واصلت مؤسسة دبي العطاء مشاركتها الفعَّالة في النقاشات الدولية، وتأسيس الشراكات والحلول المبتكرة لتعجيل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

التعليم في حالات الطوارئ في سيراليون.

الشكل 35: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

المجموع الكلي
50.5 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة دبي العطاء خلال عام 2017:

تمتَّع آلاف الأطفال
والشباب اليافعين بفرصة الحصول على التعليم، بما في ذلك:
- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
- التدريب المهني
- التدريب على المهارات الحياتية الأساسية
- التثقيف حول حملة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

تدريب
مئات المعلّمين

نشر برنامج التعليم في حالات الطوارئ في
تسع دول

تنفيذ مشروعات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في
سبع دول

تنفيذ برنامج علاج الإصابة بالديدان بين أطفال المدارس، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية

تقديم الدعم إلى
20 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

جمعية دار البر

دارٌ للبر تسعى إلى مساعدة الفقراء والمحرومين والأيتام

تعد جمعية دار البر واحدة من أقدم المؤسسات الخيرية والإنسانية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عملت على تقديم الدعم لتنفيذ آلاف المشروعات سنوياً منذ عام 1978. كما تعد المؤسسة واحدة من أكبر الجهات الإماراتية المكلفة قانوناً تنظيم أنشطة جمع التبرعات من أجل دعم عملها الخيري. وبصفتها جهة إشراف ورعاية لتبرعات الجهات الخيرية والإنسانية، بما فيها تبرعات الأفراد من القطاع الخاص، تضع الجمعية مبدأ الشفافية على قمة أولويات جدول أعمالها وأنشطتها. ونتاجاً لهذا، اختارتها مجلة فوربس على رأس قائمة المؤسسات الخيرية العاملة في الوطن العربي فيما يتعلق بالشفافية، حيث قامت الجمعية بنشر ميزانياتها السنوية للاطلاع العام. وتمتد مشروعات المساعدات الخارجية التي تدعمها الجمعية في شتى أنحاء قارات العالم، وعبر مختلف قطاعات المساعدات، بدءًا بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وحتى الأنشطة الدينية والمنح الخيرية.

قدمت جمعية دار البر، في عام 2017، مساعدات بقيمة 175.3 مليون درهم إماراتي (47.7 مليون دولار أمريكي) في شكل مساعدات خارجية. وشكّلت المساعدات الخيرية منها أكثر من النصف (57 في المئة)، بينما كان نصيب البرامج التنموية 40 في المئة منها. وساهمت هذه المخصصات في دعم تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة العالمية، وتحديداً اثنين من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر: الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان، والهدف الإنمائي الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، تتميَّز بالاستدامة وقادرة على الصمود.

وعلى الرغم من الانخفاض، المقدَّر بنسبة 14 في المئة في مدفوعاتها عام 2017 عن السابق تقديمه في عام 2016، فإن الجمعية واصلت تركيزها على دعم احتياجات الفئات المعوزة والهشة في البلدان الأقل نمواً؛ حيث خصصت 57 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية المقدمة عام 2017 لمصلحة البلدان الأقل نمواً، مواصلةً توجهها المتعدد السنوات الذي بلغت نسبته 54 في المئة في المتوسط على مدى خمس سنوات. وعلى نحو مشابه، كانت الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل دوماً ثاني أعلى مستفيد من الدعم المتعدد السنوات المقدم من الجمعية. ومثلت هذه النسبة 32 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية لعام 2017. وعلى غرار العامين السابقين كانت مصر والصومال والسودان على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم من الجمعية خلال عام 2017.

واستجابت الجمعية، خلال عام 2017، للكثير من حالات الطوارئ الإنسانية؛ حيث قدمت مواد الإغاثة العاجلة إلى آلاف الأسر المحتاجة إلى المساعدات الإنسانية، والمتضررين من أزمة الجفاف الممتدة في الصومال، والصراعات الدائرة في سوريا. وفي زامبيا أرسلت الجمعية مساعدات غذائية عاجلة، ومواد إغاثة إلى المتضررين من الفيضانات.

وقد ساهمت مشروعات المساعدات الخيرية التي نفذتها جمعية دار البر خلال عام 2017 في تأكيد دعمها الأغراض الثقافية والدينية، من خلال بناء أماكن دور العبادة، وتوفير التعليم الديني، وتوزيع المواد الغذائية خلال شهر رمضان المعظم. وعلى نحو مشابه قامت الجمعية بتوصيل مساعدات في قطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك تقديم الدعم المالي والطبي، إلى مئات الأشخاص المحتاجين.

وفي سعيها إلى المساعدة في القضاء على الفقر عن طريق الاستجابة لبعض الاحتياجات الملحَّة، مولت جمعية دار البر تنفيذ ثلاثة مشاريع في قطاعات تنموية في عام 2017، وهي: إمدادات مياه الشرب الأساسية، والخدمات الطبية، وخدمات الرعاية الاجتماعية. وتم تمويل بناء آبار وخزانات مياه في 31 دولة، منها 15 دولة من البلدان الأقل نمواً و6 من الدول النامية غير الساحلية. وكذلك نفذت الجمعية مشروعات طبية في أكثر من 12 دولة نامية، بينما تم تقديم دعم لقطاع خدمات الرعاية الاجتماعية، الذي يعد أكثر القطاعات التنموية تلقياً للمساعدات من الجمعية في عام 2017، فيما يقرب من 30 دولة. وشملت هذه المساعدات دعم دور الأيتام، وكفالة آلاف الأيتام والأسر المحتاجة. كما قدمت الجمعية فرصاً لتوليد الدخل للكثير من الأسر. ففي مصر خصصت الجمعية 50 في المئة من مساعداتها لمصلحة قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية. وفي الصومال، بالإضافة إلى تقديم مساعدات غذائية في حالات الطوارئ بقيمة 4.9 مليون درهم إماراتي (1.3 مليون دولار أمريكي)، مثلت المساعدات الموجَّهة إلى توفير إمدادات المياه الأساسية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية لنحو 45 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية التي قدمتها الجمعية خلال عام 2017 للدول المنكوبة بأزمة جفاف.

وبعد ما يقرب من أربعة عقود من العطاء تظل جمعية دار البر واحدةً من الجهات الرئيسية المانحة للمساعدات الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تقديمها المساعدات الخيرية للدول النامية في شتى أنحاء العالم.

تعد النساء أكبر المستفيدات من مشاريع جمعية دار البر لتوفير المياه في غينيا.

الشكل 36: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

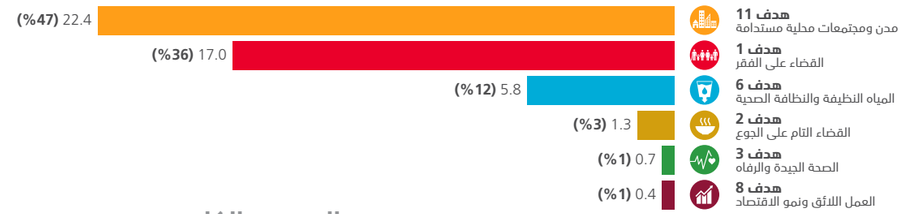

المجموع الكلي
47.7 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة دار البر خلال عام 2017:

كفالة 100 ألف طفل يتيم
في 25 دولة (منذ تأسيسها)

دعم
17 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

تنفيذ
75 ألف مشروع للمياه
(منذ تأسيسها)

بيت الشارقة الخيري

بناء المجتمعات ورسم خريطة الطريق للخروج من دائرة الفقر

جمعية الشارقة الخيرية
Sharjah Charity International

> تأسست جمعية الشارقة الخيرية في عام 1989 بهدف تنفيذ الأعمال الإنسانية والخيرية. وعلى مدى ثلاثة عقود واصلت الجمعية تقديم المساعدات الإنسانية والصحية والتعليمية والثقافية إلى الدول النامية، إلى جانب إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم كفالة الأيتام والأسر المحتاجة. وينبع دعمها الثابت والمستمر للأشخاص المحتاجين والمجتمعات المعوزة من قيم الإيثار والعطاء المتأصلة في الثقافة الإماراتية.

قدمت جمعية الشارقة الخيرية خلال 2017، مساعدات خارجية بقيمة 157.5 مليون درهم إماراتي (42.9 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يقارب ضعف مساعداتها الخارجية المقدمة في عام 2016. وبلغ نصيب 26 دولة من البلدان الأقل نمواً منها نحو 57 في المئة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2017، وهو ما يتفق مع التزام الجمعية الثابت بدعم البلدان الأقل نمواً، التي بلغ متوسط نصيبها من المساعدات على مدى خمس سنوات نحو 53 في المئة. وعلى نحو مشابه أكدت الجمعية مواصلة عزمها على دعم الفئات الأكثر احتياجاً من خلال توجيه مساعداتها الخارجية إلى الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل، التي كانت دوماً ثاني أعلى فئة تلقياً للمساعدات من الجمعية. وشكل الدعم الإجمالي المقدم إلى مجموعتي البلدان الأقل نمواً، والشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل، قسماً كبيراً من المساعدات الإجمالية التي قدمتها الجمعية خلال عام 2017، بنسبة 88 في المئة. وجاءت بنجلاديش وجمهورية مصر العربية والنيجر والسودان على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للمساعدات في عام 2017.

وتم توجيه 56 في المئة من إجمالي المساعدات المقدمة عام 2017 لتمويل برامج تنموية، بينما حصل قطاع المساعدات الخيرية على 42 في المئة، وتم تخصيص النسبة المتبقية لدعم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ في عدد من الدول، من بينها بنجلاديش؛ حيث تم توزيع الطرود الغذائية على أكثر من 200 عائلة من لاجئي الروهينجا. وساهمت تلك المشروعات في دعم تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة، واستفاد ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بالأخص من تلك المساهمات: الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ والهدف الإنمائي السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارةً مستدامة؛ والهدف الإنمائي الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة.

وبالإضافة إلى دعم المشروعات، ذات الطابع الثقافي والديني، كبناء المساجد وتنفيذ البرامج الدينية، وتوفير وجبات الإفطار الساخنة للصائمين من الفئات المعوزة خلال شهر رمضان المعظّم، شملت المجموعة الواسعة من المشروعات الخيرية، التي نفذتها جمعية الشارقة الخيرية خلال عام 2017، توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لدعم المحتاجين، بالإضافة إلى كفالة أكثر من 500 أسرة. وشملت تلك المشروعات، التي تعد بمنزلة طوق نجاة للكثير من الأسر في رحلتها للهروب من براثن الفقر، على سبيل المثال لا الحصر: توفير ما يزيد على 100 آلة لحصاد الحبوب، وطحنها، و29 قارب صيد، والمئات من ماكينات الحياكة، ومتاجر البيع بالتجزئة. بالإضافة إلى بناء ما يزيد على 130 منزلاً.

واستكملت جمعية الشارقة الخيرية هذه الجهود بتخصيص نصيب لا بأس به من تمويلاتها لدعم البرامج التنموية العالمية. ففي عام 2017 تم توجيه أكثر من 50 في المئة من مبلغ 88.6 مليون درهم إماراتي (24.1 مليون دولار أمريكي) المقدم كمساعدات تنموية إلى قطاعين، هما: قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية، وقطاع خدمات الرعاية الاجتماعية. كما وجَّهت الجمعية نحو 75 في المئة من دعمها المقدم إلى النيجر خلال عام 2017 لمصلحة قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية. ومن ناحية أخرى، وجَّهت الجمعية النصيب الأكبر من مساعداتها المقدمة إلى مصر والسودان لمصلحة قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية، بنسبة 63 في المئة، و73 في المئة، من إجمالي مدفوعات الجمعية لكلتا الدولتين على الترتيب.

وشكّل بناء أكثر من 10,300 بئر للمياه في الكثير من الدول النامية، من بينها عدد من المجتمعات الأكثر احتياجاً إلى المياه في ست من الدول النامية غير الساحلية، قسماً كبيراً من هذه المساعدات التنموية الموجَّهة إلى قطاع إمدادات مياه الشرب الأساسية بقيمة 31.7 مليون درهم إماراتي (8.6 مليون دولار أمريكي). وعلى نحو مشابه، خصصت جمعية الشارقة الخيرية تمويلاتها الموجَّهة إلى قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية، خلال عام 2017 حصرياً تقريباً، لمصلحة كفالة أكثر من 25 ألف طفل يتيم.

وبالإضافة إلى 109 فصول دراسية وثماني مدارس تم بناؤها لضمان توفير التعليم الجيد في الدول النامية، قدمت الجمعية كذلك خدمات طبية في الكثير من الدول، من بينها بنجلاديش وإثيوبيا، حيث حصل أكثر من 800 مريض على رعاية طبية لعلاج مرض عمى الأنهار ومكافحته.

وتستمر جمعية الشارقة الخيرية في عزمها على مواصلة دعم الدول النامية، بالإضافة إلى توفير الإلهام والأمل للكثير من الأشخاص، والاقتراب خطوة أخرى من تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على أرض الواقع.

الشكل 37: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

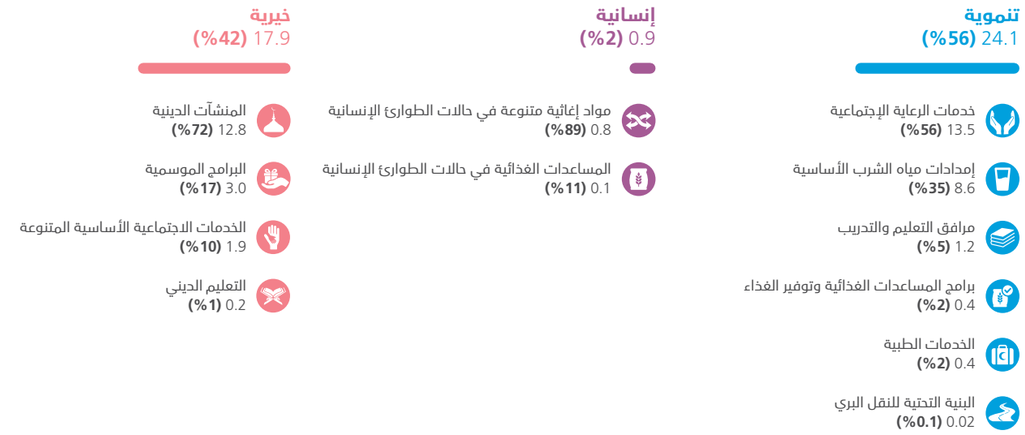

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

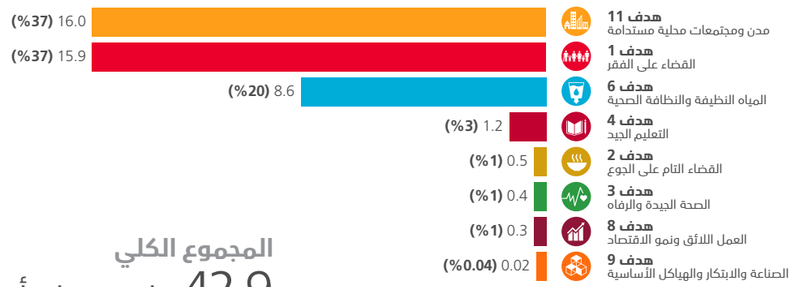

المجموع الكلي
42.9 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من جمعية الشارقة الخيرية خلال عام 2017:

- كفالة **ما يزيد على 25 ألف طفل يتيم** إجمالاً في **أكثر من 20 دولة**
- بناء **130 منزلاً**
- كفالة **5,000 أسرة**
- تسليم **أكثر من 100 آلة لحصاد الحبوب وطحنها**
- حفر وبناء **10,300 بئر للمياه**
- علاج **800 مريض** من **مرض عمى الأنهار**
- بناء ثُماني **مدارس و109 فصول دراسية**
- دعم **26 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً**

جمعية دبي الخيرية

دعـم المجتمعات والأفراد المحرومين

> تأسست جمعية دبي الخيرية عام 1994، وهي مؤسسة غير حكومية تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية والخيرية. وبالإضافة إلى أشكال المساعدات الخارجية الأخرى تشارك الجمعية بنشاط في بناء وإعادة تأهيل المراكز الصحية والمدارس، وفي توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية للأفراد المحتاجين، بمن فيهم الأيتام.

وكانت الغالبية العظمى من المساعدات الإنسانية، التي قدمتها الجمعية خلال عام 2017، في صورة توزيع للمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ في اليمن. بينما شكلت المساعدات التنموية المقدمة من جمعية دبي الخيرية في عام 2017 ما يقرب من ثلث إجمالي مساعداتها الخارجية، بما يساوي 31.9 مليون درهم إماراتي (8.7 مليون دولار أمريكي). وتم توجيه هذه الجهود من أجل دفع تقدُّم أربعة قطاعات تنموية، شملت التعليم والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية والمياه والتصحاح. وبالإضافة إلى مواصلة تنفيذ برامجها لكفالة الأيتام اهتمت الجمعية بتلبية إحتياجات الرعاية الصحية للأفراد المحرومين من خلال مشروعاتها الطبية المنفذة في ست دول.

في إطار مبادرة عام الخير، ومساعي القيادة الحكيمة، ضاعفت جمعية دبي الخيرية قيمة مساعداتها الخارجية الممنوحة لدعم المجتمعات والأفراد المحتاجين خلال عام 2016. وخصصت الجمعية نحو نصف مساهماتها (45 في المئة) لمصلحة البلدان الأقل نمواً، بينما حصلت الدول المصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل على 47 في المئة. وجاءت مالي على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للمساعدات في عام 2017.

ومن أصل 101.8 مليون درهم (27.7 مليون دولار أمريكي)، قيمة المساعدات المدفوعة في عام 2017، تم توجيه 67 في المئة منها لتمويل أعمال خيرية، كانت أغلبها في صورة بناء مساجد ومشروعات ذات طابع ديني وثقافي، كتوزيع الطعام في شهر رمضان المعظم. وساهمت تلك المساعدات كذلك في تمهيد الطريق للوصول إلى مئات العائلات والأفراد في الكثير من الدول، وتزويدهم بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وكان من بينها 11 دولة من الدول منخفضة الدخل.

جمعية دبي الخيرية توزع سلال الغذاء على 350 أسرة في غامبيا.

ودعماً منها لتحقيق الهدف الإنمائي السادس من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارةً مستدامة، قامت الجمعية ببناء ما يزيد على 3700 بئر للمياه في 27 دولة، من بينها 14 دولة من الدول المنخفضة الدخل، والبلدان الأقل نمواً. وإدراكاً منها للضرورة الحتمية لتمكين الأطفال في سن المدرسة والشباب قامت الجمعية بتنفيذ مشروعات لبناء المدارس وتجهيزها، شملت توصيل أكثر من 150 جهاز حاسوب، لتأهيلهم للالتحاق بالثورة الرقمية الدائمة التطور في عالم اليوم.

واعترافاً منها بحاجات الشعوب الهشة والضعيفة التي تعيش في فقر، تعتزم الجمعية مواصلة بذل الجهود العالمية للتمكن من التحقيق الفعلي للتنمية المستدامة.

الشكل 38: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

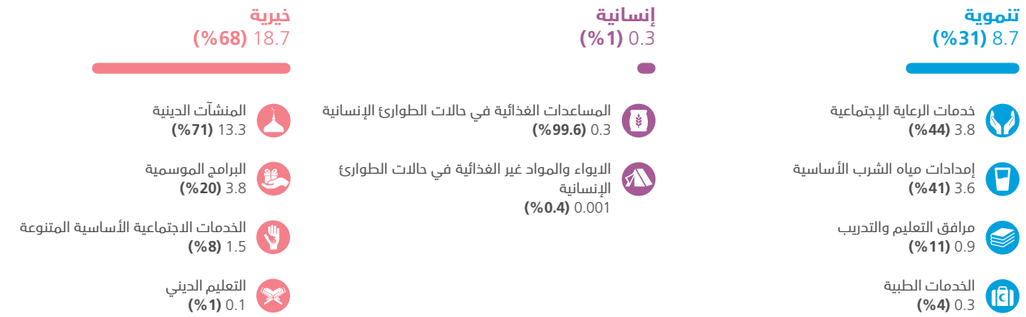

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

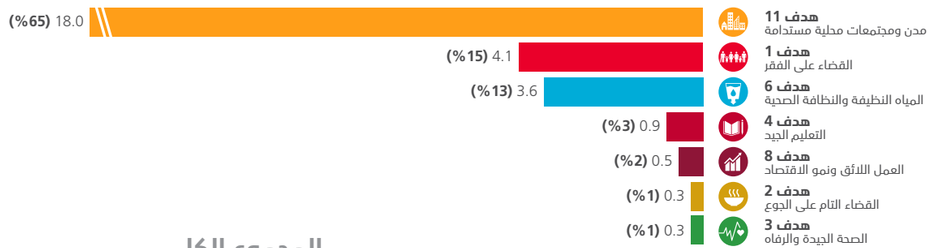

المجموع الكلي
27.7 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من جمعية دبي الخيرية خلال عام 2017:

تنفيذ 75 مشروعاً للخدمات الاجتماعية
في **26 دولة**

حفر وبناء ما
يزيد على 3,768 بئر
في **27 دولة**

تنفيذ العشرات من مشروعات الرعاية الطبية
في **ست دول**

دعم
17 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

هيئة آل مكتوم الخيرية

إحداث تغيير ملموس وفارق بارز في قطاع التعليم

هيئة آل مكتوم الخيرية
Al Maktoum Foundation

> تأسست هيئة آل مكتوم الخيرية في عام 1997، وتشتهر بكونها من بين الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية الأكثر سخاءً والتزاماً بتقديم المساهمات لمصلحة قطاع التعليم. كما تتضمن أهداف الهيئة: مساعدة الأسر والمجتمعات المحرومة، ودعم البرامج الصحية والأعمال الخيرية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية.

واصلت مؤسسة آل مكتوم خلال عام 2017 تمويل المشروعات الإقليمية والعالمية بمساعدات إجمالية بلغت 61.9 مليون درهم إماراتي (16.9 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 4 في المئة على ما قدمته المؤسسة في عام 2016. وتم توجيه نحو ثلثي هذه المساهمات لدعم جهود تنموية عالمية، بينما خُصص الباقي (نحو 36 في المئة) لتمويل الأنشطة الخيرية التي نفذتها المؤسسة. ويأتي ذلك استمراراً لعملها الخيري والإنساني الممتد، منذ 20 عاماً.

كما واصلت المؤسسة تركيزها على دعم البلدان الأقل نمواً، بنسبة وصلت إلى 46 في المئة من إجمالي الجهود المبذولة خلال عام 2017، وجاء السودان على رأس الدول التي حصلت على دعم.

وبالإضافة إلى مساعدة الأفراد المعوزين، من خلال مشروعاتها الموجَّهة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، قامت المؤسسة ببناء وحفر آبار للمياه في كل من بنين وبوركينافاسو والنيجر. وفي السودان دعمت مؤسسة آل مكتوم إنتاج بذور القمح.

وانطلاقاً من التكليف الذي أخذت المؤسسة على عاتقها تنفيذه بدعم وتعزيز التعليم والتعلّم، دفعت المؤسسة 52 مليون درهم إماراتي (14.2 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي 84 في المئة من إجمالي مساعداتها المدفوعة خلال عام 2017 لمصلحة قطاع التعليم. وركزت الأنشطة المنفذة ضمن هذا القطاع، إلى حد بعيد، على بناء المدارس والفصول الدراسية الجديدة، بالإضافة إلى ضمان استمرار سير العملية التعليمية من خلال تمويل الميزانيات التشغيلية لعشرات المدارس في الكثير من الدول، من بينها 17 دولة من البلدان الأقل نمواً في إفريقيا، وهي القارة التي يستوطن فيها ما يقرب من 20 في المئة من التعداد الكلي للشباب في العالم.

وتعد هذه المشروعات جزءاً من التزام المؤسسة نحو تأهيل الأطفال والشباب والبالغين، على حد سواء، بالتعليم الجيد للهروب من براثن الفقر، والاستفادة من إمكانياتهم كافة. وفي إطار تمويلها "مشروع الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم التعليمي في إفريقيا"، حصلت 40 مدرسة متكاملة في المنطقة على تمويل سنوي من المؤسسة. فعلى سبيل المثال، قامت المؤسسة ببناء مدارس، وقدمت دعماً مالياً للمساعدة على تعزيز منظومة التعليم الوطني في النيجر، حيث من المتوقع أن تزيد نسبة الشباب بمقدار 92 في المئة، في حين بلغت نسبة المتعلمين من شبابها 24 في المئة فحسب في عام 2014.[122]

وانطلاقاً من دعمها الثابت للهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛ تعد مشروعات التعليم التي تنفذها مؤسسة آل مكتوم بمنزلة أداة فعَّالة ومؤثرة لإجراء تغييرات تحولية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

تدعم مؤسسة آل مكتوم تعليم الفتيات في كل مكان.

الشكل 39: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

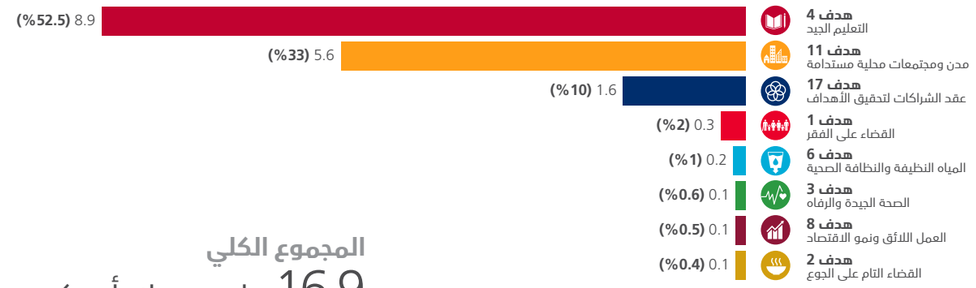

المجموع الكلي
16.9 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من هيئة آل مكتوم الخيرية خلال عام 2017:

دعم بناء
40 مدرسة
في **23 دولة إفريقية**، من بينها
17 دولة من البلدان الأقل نمواً

تمتع عشرات الأطفال والأسر
بخدمات الرعاية الاجتماعية

حفر وبناء
العشرات من آبار المياه
في **3 دول**

دعم
17 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية

سعياً إلى توفير حياةٍ أفضل للمحتاجين والفقراء والمحرومين

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية و الإنسانية
Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Humanitarian & Charity Est.

> منذ تأسيس مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية قبل عقدين، عام 1997، دأبت على تقديم مساعدات خارجية إلى الدول النامية. فإلى جانب مشاركتها في جهود الإغاثة الدولية، ومشروعات الإنقاذ، والمبادرات الخيرية الموسمية، تشارك المؤسسة في بناء المدارس والمستشفيات، وحفر آبار المياه.

وتوزَّعت الجهود الدولية التي قدمتها المؤسسة على ثلاث فئات من المساعدات: تنموية وإنسانية وخيرية. وبلغ نصيب البرامج الموسمية منها 27 في المئة من القيمة الإجمالية للمساعدات، كانت غالبيتها في صورة توزيع للطعام خلال شهر رمضان المعظم، والذي يظل المجال الأكثر تلقياً للدعم ضمن حافظة الأعمال الخيرية للمؤسسة.

واستجابةً لحاجات المجتمعات الهشة في عدد من الدول التي تواجه صعوبات إنسانية حشدت المؤسسة الجهود لتوصيل المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، إلى جانب مستلزمات الإغاثة، والمواد غير الغذائية. ففي فلسطين وطاجيكستان أرسلت المؤسسة أجهزة تدفئة وبطاطين وملابس شتوية متنوعة، بينما قدمت مواد الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدات الغذائية إلى اللاجئين السوريين في لبنان، وكذلك إلى المتضررين من موجة الجفاف المُهلك في الصومال.

وخدمت المشروعات التنموية، التي جرى تنفيذها في 23 دولة نامية، الكثير من القطاعات، من بينما الصحة والتعليم. ففي طاجيكستان، أكبر دولة منفردة متلقية للمساعدات الموجَّهة إلى هذا القطاع، واصلت المؤسسة تقديم التمويل لبناء عيادة، وتوفير وحدات الرعاية الصحية المزودة بالأجهزة الطبية، ومستلزمات طب العيون. وفي لبنان تم بناء مدرسة في مدينة صيدا، بينما تم توزيع مستلزمات المدارس، بما في ذلك الحقائب المدرسية، على الأطفال في سن الدراسة بفلسطين.

وشملت المشروعات التنموية الأخرى تقديم كفالة سنوية إلى الكثير من دور الأيتام، وبناء 150 بئراً للمياه في 11 دولة، من بينها أربع من الدول النامية غير الساحلية هي: أفغانستان ومالي وطاجيكستان وأوغندا.

وتأتي نتائج وتأثيرات الجهود الخيرية، التي تبذلها مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، لتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهادفة إلى تخليص العالم من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

قدمت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، في عامها العشرين من العمل الخيري العالمي، مساعدات خارجية خلال عام 2017 بقيمة 48.2 مليون درهم إماراتي (13.1 مليون دولار أمريكي). وحصلت البلدان الأقل نمواً على نسبة 42 في المئة من هذه المساعدات، وجاءت أفغانستان وبنجلاديش والصومال على رأس الدول المتلقية ضمن هذه الفئة. بينما خُصص نحو ثلث هذه المبالغ للشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل. وكانت طاجيكستان، وهي من الدول المنخفضة الدخل، أعلى دولة نامية حصلت على دعم من المؤسسة خلال عام 2017.

تدعم مؤسستا محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية وسقيا الإمارات مشاريع المياه في الدول النامية.

الشكل 40: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

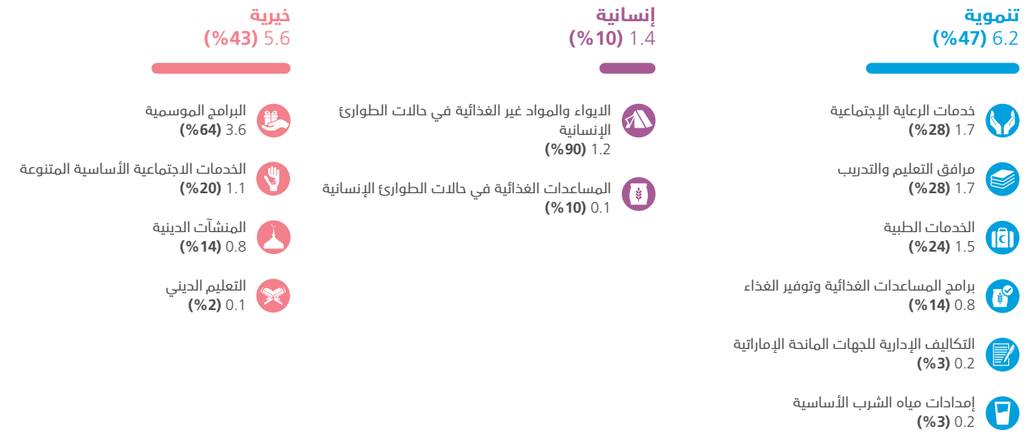

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

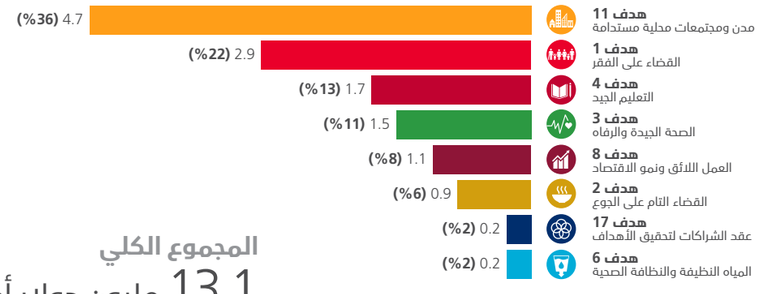

المجموع الكلي
13.1 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2017:

تنفيذ
105 مشروعات للخدمات الاجتماعية
في **47 دولة**

حفر وبناء ما
يزيد على 150 بئراً
في **11 دولة**

تنفيذ العشرات من مشروعات الرعاية الطبية
في **18 دولة**

تنفيذ مشروعات تعليمية
في **10 دول**

دعم
17 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

توجيه الإهتمام والأولوية نحو تحقيق الرفاهية والصحة والتعليم

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية
AHMAD BIN ZAYED FOUNDATION

> تأسست مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية عام 2010؛ بهدف دعم الأسر والمجتمعات المحرومة في الكثير من الدول النامية. وإضافة إلى المساعدات المتعددة القطاعات، ركزت المؤسسة، إلى حد بعيد، على توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك المساعدات الغذائية والطبية.

كما ركزت الأنشطة الإنسانية للمؤسسة بشكل أساسي على توزيع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى مستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية على المتضررين من الجفاف في الصومال، وعلى النازحين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن، الذي يعيش فيه أكثر من 60 ألف لاجئ.

وواصلت المؤسسة عطاءها الخيري، خلال عام 2017، حيث قامت ببناء المساجد، وقدمت وجبات طعام إلى الصائمين خلال شهر رمضان المعظم. وعلى نحو مشابه استمرت المؤسسة في الحفاظ على التزامها الثابت بمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، حيث واصلت تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية خلال عام 2017 في اليمن.

وشملت القطاعات التنموية التي حصلت على دعم من المؤسسة قطاعي التعليم، وإمداد مياه الشرب الأساسية. ففي الهند تم بناء وتأهيل الكثير من المدارس، إلى جانب حفر وبناء آبار للمياه في كل من غينيا وموريتانيا.

كما حصلت أوزبكستان على أعلى منحة منفردة قدمتها المؤسسة خلال عام 2017، بقيمة 35 مليون درهم إماراتي (9.6 مليون دولار أمريكي). بنسبة وصلت إلى 73 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية، وتم تخصيص هذا التمويل لبناء مستشفى متخصص بعلاج الأمراض المُعدية ومكافحتها في أوزبكستان. ودعماً لتحقيق الهدف الإنمائي السادس من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار، قدمت المؤسسة كذلك إمدادات العقاقير الطبية الضرورية إلى مستشفيات في جمهورية مصر العربية.

والتزاماً منها بدعم الكثير من الدول النامية للاقتراب أكثر من تحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تواصل مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية سعيها إلى تلبية الحاجات الأساسية التي غالباً ما تعجز الدول عن تلبيتها بسبب الفقر.

وصلت القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية، التي قدمتها مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية في صورة منح خلال عام 2017، إلى 45.8 مليون درهم إماراتي (12.5 مليون دولار أمريكي). وتم توجيه غالبية هذه المساعدات (بنسبة 88 في المئة) إلى دعم جهود التنمية الدولية، بينما تم توجيه النسبة المتبقية كمساعدات إنسانية وخيرية. ويشير التوجُّه العام للمساعدات السنوية المقدمة من المؤسسة إلى اتِّباعها منهجاً نفعياً فيما يتعلق باختياراتها للمناطق الجغرافية التي عملت فيها، حيث ركزت المؤسسة مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2017 على دعم 9 دول نامية، منها خمسة من البلدان الأقل نمواً.

مستشفى طب الأطفال والولادة في مدينة بخارى، بأوزبكستان، المنفذة بتمويل من مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

الشكل 41: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

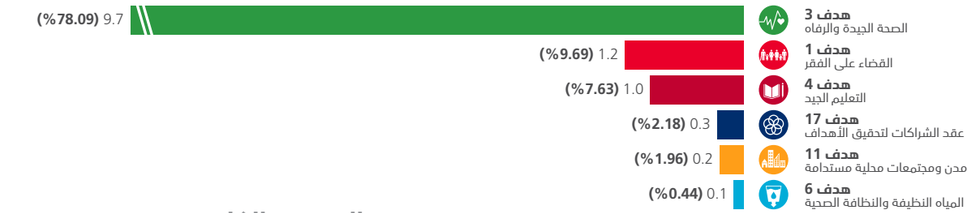

المجموع الكلي
12.5 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2017:

- بناء **مستشفى متخصص** بعلاج الأمراض المُعدية ومكافحتها
- **دعم عشرات الأسر الفقيرة** وكفالتها
- **إرسال الكثير من دفعات الإمدادات والمستلزمات الطبية** التي شملت علاجات لأمراض الكبد
- **توفير وجبات الإفطار لمئات الأفراد** خلال شهر رمضان المعظّم
- إعادة تأهيل **عدد من المدارس**
- دعم **5 دول من فئة البلدان الأقل نمواً**

مؤسسة بيت الشارقة الخيري

معالجة مشكلة الفقر من خلال تنفيذ الكثير من المبادرات المتنوعة

> تأسس بيت الشارقة الخيري عام 1996 كوقف خيري، ويعد من الجهات العاملة النشطة في دعم الأسر والمجتمعات المحتاجة، من خلال تنفيذ برامج المساعدات خارج الدولة. وعلى مدى أكثر من عقدين ركزت المؤسسة الخيرية مساعداتها الخارجية على تنفيذ الأنشطة الدينية والأعمال الخيرية، والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

قدمت مؤسسة بيت الشارقة الخيري، خلال عام 2017، مساعدات خارجية بقيمة إجمالية بلغت 39.5 مليون درهم إماراتي (10.7 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 24 في المئة على مساعداتها المقدمة في عام 2016. وانتهاجاً للتكليف، الذي أخذته المؤسسة على عاتقها، خُصص 41 في المئة من هذه المساعدات لدعم 13 دولة من البلدان الأقل نمواً. كما تم تنفيذ ثلث الجهود العالمية التي بذلتها المؤسسة خلال عام 2017 في 10 دول من الشريحة الدنيا لفئة البلدان المتوسطة الدخل. وكانت إندونيسيا وفلسطين والصومال أكثر الدول النامية تلقياً للدعم.

وتم توجيه أكثر من نصف هذه المنح، بنسبة 58 في المئة، لتمويل مشروعات تنموية في عدد من البلدان النامية، بينما تم تخصيص ما يقرب من 40 في المئة منها كمساعدات خيرية، شملت أنشطةً ذات طابع ديني وثقافي. ومن ناحية أخرى قدمت المؤسسة مساعدات إنسانية لتوفير الغذاء في حالات الطوارئ بكل من بنجلاديش وكمبوديا والأردن وموزمبيق ونيبال.

وعلى غرار ما جرى في العام الأول لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة، التي بدأت في عام 2016، ساهمت المساعدات الخارجية، التي قدمتها مؤسسة بيت الشارقة الخيري خلال عام 2017، في دعم الكثير من الأهداف العالمية، وعلى وجه الخصوص الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر، والهدف الإنمائي السادس: توفير المياه النظيفة والتصحاح، والهدف الإنمائي الحادي عشر: إقامة المدن والمجتمعات المستدامة.

وأتاح التمويل المخصص لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، الذي يعد أعلى قطاع تنموي دعمته مؤسسة بيت الشارقة الخيري خلال عام 2017، أكثر من مجرد بارقة أمل لأكثر من 4,500 طفل يتيم، و118 أسرة معدمة، و243 شخصاً من ذوي الإعاقات، و323 طالب علم. ففي جزر القمر على سبيل المثال حصل عدد من العائلات على دعم مالي لسداد ديونهم.

وقد وضعت مؤسسة بيت الشارقة الخيري قطاعات التعليم، والصحة، والمياه والتصحاح على رأس أولوياتها خلال عام 2017، إدراكاً منها للعقبات التي تحول دون الخروج من دائرة الفقر؛ حيث أنشأت المدارس في بنجلاديش وسريلانكا، ونفذت برامج للرعاية الصحية في الكثير من الدول، شملت الصومال وسريلانكا، فقامت بتمويل مشروعات للسيطرة على الأمراض المُعدية من أجل علاج وباء الكوليرا وحمى الضنك ومكافحتهما. كما حسَّنت فرص حصول سكان تسع دول على إمدادات مياه الشرب الأساسية من خلال حفر ما يقرب من 750 بئراً للمياه.

واستناداً إلى منهجها الخيري، الذي أُنشئت عليه مؤسسة بيت الشارقة الخيري، استمرت المؤسسة في تقديم جهود مساعداتها الخيرية خلال عام 2017، وتعتزم مواصلتها على مدى الأعوام المقبلة؛ لتكون أكثر من مجرد ملاذ للأمل والتفاؤل، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

بيت الشارقة الخيري يوزع الطرود الغذائية في البوسنة.

الشكل 42: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

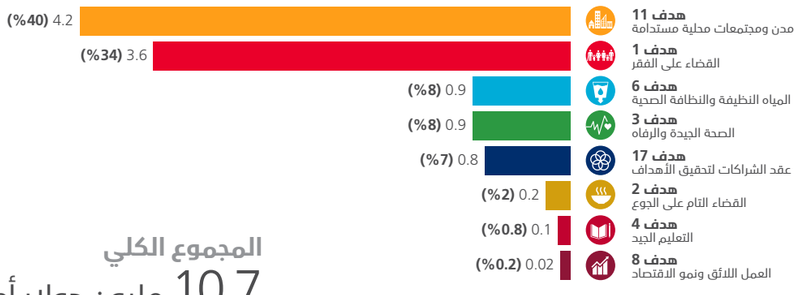

المجموع الكلي
10.7 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من بيت الشارقة الخيري خلال عام 2017:

كفالة أكثر من
4,500 طفل يتيم

كفالة
أكثر من 190 مدرسة

مساعدة
أكثر من 118 أسرة
243 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة

حفر وبناء نحو
750 بئراً للمياه

كفالة
أكثر من 323 طالباً

دعم
13 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

تعجيل الاستجابة لحالات الطوارئ انطلاقاً من مركز منسِّق للخدمات الإنسانية

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
INTERNATIONAL HUMANITARIAN CITY

ساهمت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، التي تعد المنطقة الحرة المخصصة للخدمات الإنسانية الوحيدة على مستوى العالم، وأكبر مرفق لتخزين الإمدادات والمساعدات الإنسانية، في تحويل الإمارات إلى مركز عالمي حيوي للخدمات اللوجستية في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ. ومنذ أنشأتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، في مدينة دبي عام 2003، تستضيف المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وتقدم الدعم إلى تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى 48 منظمة إنسانية، و13 شركة تابعة للقطاع الخاص. وتقوم هذه المنظمات بتخزين مواد الإغاثة الإنسانية في مساحات مخصصة لهذا الغرض بالمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، كما يتم من خلالها حشد وتجميع البضائع، وكذلك العاملين في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ، وخبراء العمل الإنساني من دولة الإمارات العربية المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ التي تقع في أي مكان بمختلف أنحاء العالم.

من خلال مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات والمرافق، التي تسهم في تيسير الاستعداد والاستجابة، وتنفيذ عمليات الإخلاء في حالات الطوارئ بسرعة وفاعلية، وصلت قيمة الدعم المالي والعيني الذي قدمته المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، خلال عام 2017، استجابةً لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية العالمية، إلى 34.7 مليون درهم إماراتي (9.5 مليون دولار أمريكي).

وتسهم مساحة مرافق المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، المستلهَمة من حرصها على تلبية الاحتياجات الإنسانية، والتي تبلغ ما يزيد على 127 ألف قدم مربعة، في تزويد أعضائها والمنظمات الإنسانية العاملة فيها بمكاتب ومعارض كاملة التجهيز، وساحة مفتوحة، ومساحات للمخازن والمستودعات، وتضاهيها من حيث الجودة والاكتمال خدمات الدعم اللوجيستي والتنسيق التي توفرها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، علاوة على موقعها الاستراتيجي في مدينة دبي، الذي يتيح لها الوصول إلى 5 مليارات شخص خلال ثماني ساعات طيران من دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى نحو مشابه أصبح الأداء اللوجيستي الفعَّال الذي بلا جدال، يعد عنصراً جوهرياً في عمليات الاستجابة للطوارئ، أكثر يسراً من خلال قصر المسافة وسهولة الوصول إلى منافذ الموانئ الجوية والبحرية حول المدينة العالمية للخدمات الإنسانية. وخلال عام 2017 حصلت 12 دولة في حاجة إلى مساعدات إنسانية واستجابة عاجلة على 3,893 طناً متريا من إمدادات الإغاثة والطوارئ، وذلك بمساعدة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في حشد وتجهيز حمولة 20 شحنة جوية وشحنتين بحريتين.[123]

فعلى سبيل المثال تم إرسال ما يزيد على 90 طناً متريا من مواد الإغاثة والنجاة، حيث شملت مواد غذائية، ومواد غير غذائية، مثل 2,000 قطعة من الأقمشة المشمعة والبسكويت العالي الطاقة تكفي لنحو 47,100 شخص لما يزيد عن ثلاثة أيام، ووحدات تخزين متنقلة، وأجهزة إضاءة، ومستلزمات وأقراص تنقية المياه للسكان المتضررين في دول منطقة الكاريبي، وذلك خلال فترة قصيرة من الزمن بعد أن ضرب إعصار إرما القوي جزر هايتي.[124]

وعلاوة على هذا تم شحن 100 طن متري من مواد الإغاثة والنجاة، من خلال أعضاء المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، إلى جزيرة مدغشقر بعد أن ضرب إعصار سواحلها. وحرصاً منها على الوصول إلى المتضررين كافة، بما فيهم الموجودون في المناطق النائية، شملت المواد الغذائية وغير الغذائية، التي تم توصيلها توفير إمدادات طبية لنحو 50 ألف شخص، بالإضافة إلى مستلزمات الإيواء لأكثر من 20 ألف شخص.[125] ففي سيراليون بادرت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، منذ بداية الانهيارات الأرضية المدمرة، التي حصدت أرواح المئات من الأفراد، وخلّفت وراءها 3,000 مشرد، إلى توزيع 50 طناً متريا من مواد الإغاثة المتنوعة، التي شملت البطاطين والقماش المشمع، ومستلزمات المطبخ والنظافة الصحية لدعم 5,000 شخص.[126]

وبالإضافة إلى تجهيز مواد الإغاثة، والاستجابة لحالات الطوارئ؛ من أجل الوصول إلى المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في كل من الجزائر والكاميرون والعراق وموزمبيق والنيجر والصومال وتونس، لعبت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية دوراً رئيسياً للمساعدة على ضمان تلبية احتياجات لاجئي الروهينجا على النحو المطلوب. فبناءً على تعليمات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تم إنشاء جسر جوي من دولة الإمارات إلى بنجلاديش في عام 2017، ما مهَّد الطريق نحو استمرار تقديم المواد الغذائية وغير الغذائية في حالات الطوارئ إلى أكثر من 809 آلاف شخص نازح من لاجئي الروهينجا.[127] وتم خلال عام 2017 إرسال أكثر من 1,700 طن متري من مواد الإغاثة بقيمة 16.4 مليون درهم إماراتي (4.5 مليون دولار أمريكي) عن طريق 13 شحنة جوية مدعمة بعمليات التنسيق الجيد.

وبالإضافة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية نفذت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية مبادرات لجمع التبرعات، ساعدت على إلهام القطاع الخاص الإماراتي والأفراد دعم عمليات الاستجابة الإنسانية في مختلف أنحاء العالم. وساهمت تلك الجهود في حشد مبالغ إجمالية بقيمة 130.6 مليون درهم إماراتي (35.6 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2017.

واستكمالاً لدورها التنسيقي تشتهر المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، كذلك، بسعيها إلى تطبيق الحلول المبتكرة، وأفضل الممارسات في جهودها لتلبية الحاجات الإنسانية العالمية. ففي عام

2017 دعت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية الأطراف الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، إلى إنشاء قاعدة بيانات لوجيستية لتعزيز العمليات الإنسانية الجاري تنفيذها في مختلف أنحاء العالم. وبناءً على ذلك، أصبحت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، والجهات الأعضاء فيها، تمهّد الطريق لتمكين إطلاق "بنك البيانات اللوجستية للخدمات الإنسانية" في عام 2018، وهو عبارة عن منصة مصممة لتحسين عمليات الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ العالمية، والإنتقال بها إلى مستويات أعلى من الجودة.

وتظل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية على أهبة الاستعداد للاستجابة بفاعلية، وتلبية الحاجات الإنسانية في شتى أنحاء العالم؛ وذلك انطلاقاً من شهرتها التي اكتسبتها كأكبر مركز للخدمات الإنسانية على مستوى العالم من خلال أعضائها المتنوعي المجالات، ودورها التنسيقي، وجهودها في إيجاد حلول تسهم في تحسين أداء المساعدات الإنسانية والعمليات التنموية.

تحشد المدينة العالمية للخدمات الإنسانية أطنان من مواد الإغاثة والمساعدات في حالات الطوارئ لدعم لاجئي الروهينغا في بنغلاديش.

الشكل 43: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

إنسانية
9.5 **(100%)**

خدمات الدعم والتنسيق
9.5 **(100%)**

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

هدف 2 القضاء التام على الجوع	4.1 **(44%)**
هدف 10 الحدّ من أوجه عدم المساواة	2.6 **(27%)**
هدف 1 القضاء على الفقر	1.8 **(19%)**
هدف 4 التعليم الجيد	0.5 **(5%)**
هدف 3 الصحة الجيدة والرفاه	0.4 **(4.7%)**
هدف 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد	0.02 **(0.2%)**
هدف 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	0.01 **(0.1%)**
هدف 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	0.004 **(0.04%)**
هدف 6 المياه النظيفة والنظافة الصحية	0.003 **(0.03%)**
هدف 15 الحياة في البرّ	0.002 **(0.02%)**

المجموع الكلي
9.5 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية خلال عام 2017:

الوصول إلى
12 دولة
تمر بحالات طوارئ إنسانية

تنظيم عمليات إرسال
20 شحنة جوية

تيسير إرسال
شحنتين بحريتين
تضمنتا 187 حاوية

إرسال
3,893 طناً متريا
من شحنات الإغاثة وإمداداتها

حقائق سريعة حول المدينة العالمية للخدمات الإنسانية:

- يتم في مستودعات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية تخزين مواد الإغاثة والطوارئ الخاصة بثلاث منظمات كبيرة، هي: الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفي الكثير من حالات الطوارئ الإنسانية تقوم هذه المنظمات بإرسال أول إمدادات الإغاثة انطلاقاً من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية.
- تعد شعبة الإمدادات، التابعة لمنظمة اليونيسيف، هي الجهة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن التنسيق العالمي؛ وذلك لضمان الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، وتوفير الإمدادات المطلوبة. كما أن مركزها الإقليمي في دبي مجهَّز بأكبر مخزون قابل للتجديد من مواد الإغاثة الأكثر طلباً في حالات الطوارئ، بما يكفي لتلبية احتياجات نحو 100 ألف شخص.[128]
- يتم في مستودعات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية تخزين نصف مخزون الإمدادات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين –وهو ما يكفي لتزويد 350 ألف شخص في مختلف أنحاء العالم بالمستلزمات الضرورية الأساسية خلال 24 ساعة.

جمعية الرحمة للأعمال الخيرية

توجيه التركيز إلى المشروعات التي تلبي الحاجات الاجتماعية

بدأت جمعية الرحمة للأعمال الخيرية عملها عام 2004 كجمعية خيرية عاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم دعماً متعدد القطاعات إلى الأفراد والمجتمعات في الدول النامية. وتواصل الجمعية تقديم المساهمات النقدية والعينية من أجل تنفيذ مشروعات الرعاية الاجتماعية والمشروعات الدينية.

استمراراً لمنهج جمعية الرحمة الخيرية، الذي اشتهرت به في توصيل العطاء الخيري السنوي، قدمت الجمعية دعماً إلى 10 دول خلال عام 2017 بقيمة 29.1 مليون درهم إماراتي (7.9 مليون دولار أمريكي) في صورة مساعدات خارجية. وقد خُصص ما يقرب من نصف هذه المساعدات (45 في المئة) لمصلحة أربعة من البلدان الأقل نمواً. وبحيازتها المراكز الثلاثة الأولى لأعلى الدول المستفيدة من الجمعية، حصلت أوغندا وإندونيسيا ولبنان إجمالاً على ما يوازي 70 في المئة من مساعداتها الإجمالية المقدمة في عام 2017.

ساهمت المساعدات الخارجية المقدمة من الجمعية، خلال عام 2017، بتوزيعها على مشروعات تنموية (بنسبة 62 في المئة) وخيرية (بنسبة 38 في المئة)، في تحقيق الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والهدف الإنمائي الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ حيث مثل الهدفان 86 في المئة من المساعدات الخارجية الإجمالية للجمعية.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة شكّلت المشروعات ذات الطابع الديني، كبناء المساجد، وكفالة طلاب ومعلمي العلم الشرعي، بالإضافة إلى توزيع وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المعظّم غالبية جهود المساعدات الخيرية التي قدمتها الجمعية خلال عام 2017.

وبالإضافة إلى حفر آبار المياه لإتاحة إمدادات الشرب الأساسية ساهمت جمعية الرحمة الخيرية، خلال عام 2017، في بناء المدارس والفصول الدراسية. ففي أوغندا حيث تبلغ نسبة المتسربين من التعليم بين شبابها 41 في المئة، قامت الجمعية ببناء فصول دراسية إضافية وأربع مدارس.[129]

وإدراكاً منها للمعاناة اليومية، التي يواجهها ملايين الأشخاص في الدول النامية، واصلت جمعية الرحمة الخيرية برامجها الممتدة لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، التي تعد أعلى قطاع منفرد حصل على الدعم خلال عام 2017. حيث تم تخصيص 13.8 مليون درهم إماراتي (3.8 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل 48 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية، لكفالة مئات الأيتام في ثماني دول. كما تم تقديم مساعدات إضافية لدعم الأسر المحتاجة، من خلال تزويدها بمجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية.

وبعد مرور 10 أعوام من اتباع ثقافة العمل الخيري تواصل جمعية الرحمة الخيرية دورها كمنارة للأمل لملايين الأشخاص الذين يسعون إلى الخروج من دائرة الفقر.

تدعم جمعية الرحمة الخيرية تنفيذ مشاريع كسب سبل العيش في براديش، بالهند.

الشكل 44: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

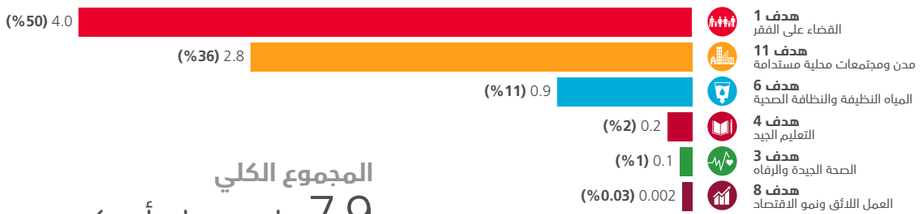

المجموع الكلي
7.9 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من جمعية الرحمة الخيرية خلال عام 2017:

حفر وبناء
آبار للمياه
في **5 دول**

بناء
5 مدارس
والكثير من الفصول الدراسية في **4 دول**

كفالة
مئات الأيتام والأسر
في **10 دول**

دعم
4 دول من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

دعم المشروعات التي تحسِّن من نوعية الحياة

تعكف مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، منذ ما يقرب من رُبع قرن، على تمويل المشروعات لمنفعة الأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم. كما أنها تهدف إلى تحسين جودة حياة الأفراد المحمَّلين بالأعباء والمحتاجين إلى المساعدات الفورية والمستلزمات الأساسية للمعيشة.

ضاعفت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال عام 2017، مساعداتها الخارجية، حيث قدمت 19.6 مليون درهم إماراتي (5.3 مليون دولار أمريكي)، وتم توجيه ما يقرب من 20 في المئة من هذا الدعم إلى أكثر من 24 دولة من البلدان الأقل نمواً.

وكان أغلبها لمصلحة تحقيق الهدف الإنمائي الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة؛ حيث تم توجيه 87 في المئة من مساعدات المؤسسة المقدمة خلال عام 2017 بشكل حصري لدعم برامج خيرية، كانت غالبيتها في صورة مساع ومساعدات ذات طابع ديني. وشملت الأنشطة الرئيسية التي نفذتها المؤسسة في هذا القطاع بناء دور العبادة، وتنفيذ ما يزيد على 100 مشروع ذي طابع ثقافي ودِيني، كتوفير وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المعظم، وكفالة أداء شعائر الحج.

وساهمت المؤسسة، بالإضافة إلى أعمالها الخيرية السنوية، في تنفيذ الكثير من المشروعات التنموية خلال عام 2017، التي شملت قطاعي التعليم وإمدادات مياه الشرب الأساسية. وجاءت بنين وبوركينا فاسو وغانا وباكستان والصومال كأعلى الدول المتلقية للمنح التنموية المقدمة من المؤسسة خلال عام 2017.

وساهم حرص المؤسسة وعزمها على توفير الرعاية الصحية الجيدة للأشخاص الأكثر احتياجاً إليها، والذي يندرج ضمن الهدف الإنمائي الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، في جعله ثاني أكثر أهداف التنمية المستدامة العالمية تلقياً للدعم من مؤسسة زايد خلال عام 2017. وتم تخصيص منحة بقيمة 2.2 مليون درهم إماراتي (0.6 مليون دولار أمريكي) من أجل بناء مراكز صحية، وتوفير أجهزة طبية في 11 دولة نامية.

واحتفالاً بمرور 100 عام على مولد الأب المؤسس تم إعلان عام 2018 "عام زايد" –الذي يعد امتداداً للعطاء الخيري الذي دأبت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية على تقديمه منذ تأسيسها.

تعمل مؤسسة زايد على تعزيز فرص توليد الدخل للنساء في كينيا.

الشكل 45: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

تنموية
0.7 **(12.5%)**

- الخدمات الطبية: 0.6 **(88%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية: 0.1 **(12%)**

إنسانية
0.03 **(0.5%)**

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.01 **(50%)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.01 **(25%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.01 **(25%)**

خيرية
4.6 **(87%)**

- البرامج الموسمية: 4.2 **(92%)**
- المنشآت الدينية: 0.4 **(8%)**

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

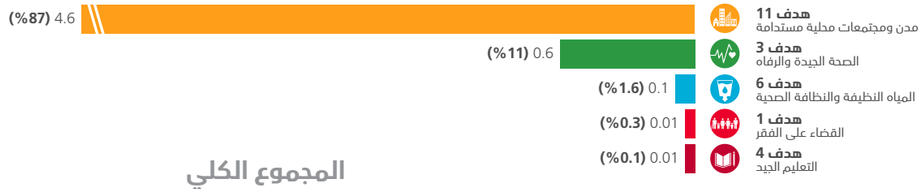

المجموع الكلي

5.3 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية خلال عام 2017:

تنفيذ
145 مشروعاً في مجال الخدمات الاجتماعية

تنفيذ
العشرات من مشروعات إمداد المياه
في **11 دولة**

بناء
10 مراكز صحية

دعم
26 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة القلب الكبير

وضع الاهتمام بالأطفال الضعفاء في المقام الأول وسط القلوب الحانية والمجتمعات التي تهتم

> كانت مؤسسة القلب الكبير في البداية مجرد حملة لجمع التبرعات، ثم أصبحت مؤسسة مكتملة الأركان في عام 2015. في تطور طبيعي لدعم برامج المؤسسة، التي لم تحرص على تخفيف المحنة التي يتعرض لها المستضعفون والمنكوبون، خاصة اللاجئين، فحسب؛ بل سعت باستمرار كذلك إلى تحسين ظروفهم، وقد صدر في عام 2017 قرار بدمج عمل المؤسسة، مع وضع هدف عام لها يتمثل في "الإسهام في العمل الخيري والإنساني، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بمعاناة اللاجئين والأطفال المستضعفين وعائلاتهم، والتأثير في آليات صنع القرار العالمية التي تضمن حقوقهم وتحميها، وفقاً للقوانين الدولية".

وجاءت مدفوعات مؤسسة القلب الكبير، المقدمة في شكل مساعدات إنسانية وتنموية خلال عام 2017 مناصفةً تقريباً، حيث بلغت نسبة التمويل المقدم إلى البرامج التنموية بنسبة 53 في المئة. فحصلت خمس دول ضمن الشريحة الدنيا لفئة البلدان المتوسطة الدخل على أكثر من نصف المساعدات الخارجية للمؤسسة، بينما تم توجيه المبالغ المتبقية لدعم اللاجئين في كل من اليونان والأردن ولبنان.

واصلت ما يقرب من 80 في المئة من الجهود الإجمالية التي بذلتها المؤسسة خلال عام 2017 دعم تحقيق ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة تتعلق بالصحة والتعليم والتوظيف: الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

وجرى خلال عام 2017 تنفيذ الكثير من المشروعات المؤثرة في قطاع الصحة، مثلت ما يزيد على ثلث المساعدات الخارجية للمؤسسة. وفي مخيم الزعتري للاجئين في الأردن، استمر تزويد نحو 60 ألف لاجئ سوري بفرص الحصول على رعاية صحية موثوق بها. ولدعم تقديم رعاية صحية متخصصة محسَّنة، تم من خلال منح متعددة السنوات تمويل بناء وحدة لعلاج الحروق في مستشفى محلي في مدينة الخليل؛ ما أتاح خدمات الرعاية الصحية لأكثر من 900 ألف مستفيد بمختلف أنحاء المنطقة. وفي مصر ساعدت المؤسسة على تحسين تكنولوجيا المعلومات، وقدرات الموارد البشرية في المعهد القومي للسرطان بالقاهرة، كجزء من التعهد الذي تم إعلانه في عام 2017 بقيمة 7.3 مليون درهم إماراتي (مليوني دولار أمريكي)، حيث تم تحويل المستشفى إلى مرفق على أعلى مستوى تكنولوجي لعلاج الأورام من أجل تحسين الخدمات العلاجية المقدمة إلى نصف مليون مريض سرطان سنوياً.[130]

وعلى نحو مماثل تركزت جهود المؤسسة على 4 برامج في قطاع التعليم خلال عام 2017، حيث بدأت أعمال البناء في شمال مدينة الضفة الغربية، وفي مقاطعة شانغل بباكستان لبناء مدرستين؛ ما يتيح خدمات التعليم الجيد لنحو 45 ألف طالب و1,000 طالبة، على الترتيب. ومثلما يتلقى اللاجئون في اسواتيني تعليماً في المرحلة الثانوية، وفرصاً تدريبية لتربية جيل من القادة المدنيين في المستقبل؛ وهو ما سيحقق في المقابل تقدماً لمجتمعاتهم، حصل اللاجئون السوريون في لبنان على منح للدراسة الجامعية.

واتباعاً لمبدأ توفير الأدوات اللازمة وتمكين الفئات المحتاجة نفسه تقدم المؤسسة أكثر من مجرد فرص لبناء المهارات، كما فعلت في فلسطين، بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث تم شحذ مهارات 108 خريجين جدد، وتزويدهم بالثقة اللازمة للانضمام بنجاح إلى سوق العمل التنافسي. كما دعمت المؤسسة الكثير من مبادرات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ففي لبنان، على سبيل المثال، تدعم المؤسسة مبادرة البرنامج الاجتماعي لإنتاج القمح من أجل زيادة الإنتاجية الاقتصادية للمزارعين المحليين، بمن فيهم المهمَّشون وذوو الإعاقات. وفي مصر أقامت المؤسسة شراكة مع مشروع شبكة مصر للتنمية المتكاملة (ENID) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وهي مبادرة تمتد لفترة 5 سنوات تركز على تمكين الشباب والنساء في صعيد مصر اجتماعياً واقتصادياً.

وبالإضافة إلى دعم المؤسسة لحملة "100 مليون من أجل 100 مليون"، التي أطلقت في الهند، وتهدف إلى حشد 100 مليون شاب وطفل من أجل 100 مليون طفل محروم في مختف أنحاء العالم، للقضاء على عمالة الأطفال، واسترقاقهم، والعنف ضدهم، وتشجيع حق كل طفل في التمتع بالأمان والحرية والتعليم، واصلت المؤسسة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية إلى آلاف الأشخاص المحتاجين، بما في ذلك كفالة 424 طفلاً فلسطينياً.[131]

ومع ازدياد الأعداد والتحديات التي يواجهها اللاجئون والنازحون؛ سيزيد أيضا عزم المؤسسة على المضي قدماً في مساعدتهم.

مشروع مؤسسة القلب الكبير استعداداً لمواجهة فصل الشتاء في غزة.

الشكل 46: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

تنموية
1.8 **(53%)**

- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 0.4 **(24%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.4 **(21%)**
- الأبحاث الطبية 0.4 **(20%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.3 **(18%)**
- حقوق الإنسان 0.2 **(12%)**
- منظمات ومؤسسات دعم المرأة 0.1 **(3.5%)**
- الخدمات الطبية 0.03 **(1.5%)**

إنسانية
1.6 **(47%)**

- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.8 **(50%)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 0.5 **(33%)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(9%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(8%)**

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

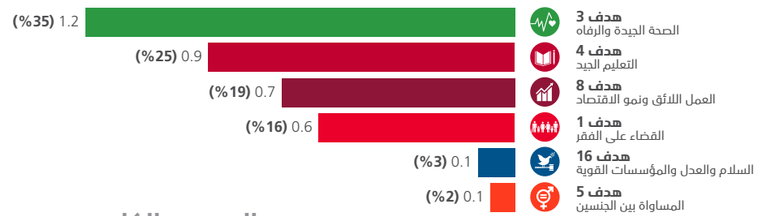

المجموع الكلي
3.4 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة القلب الكبير خلال عام 2017:

تشييد
مدرستين
من أجل **أكثر من 45 ألف طالب**

تقديم خدمات الرعاية الطبية إلى
أكثر من 60 ألف لاجئ
من خلال عيادة القلب الكبير في مخيم الزعتري

حصول
108 خريجين جدد
على **فرص متخصصة لبناء القدرات**

تقديم الدعم إلى
مستشفيين
يخدمان **أكثر من مليون** مريض سنوياً

تقديم
عشرات المنح للدراسة الجامعية

تقديم الدعم إلى
العشرات من صغار المزارعين

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية

تأمين غدٍ أفضل للأطفال المحتاجين

> مؤسسة طيران الإمارات الخيرية هي مؤسسة غير ربحية مقرها دبي، تركز بشكل أساسي على دعم الأطفال المحرومين بمختلف أنحاء العالم، في الوجهات التي تصل إليها خطوط طيران الإمارات. وتتمتع المؤسسة باكتفاء ذاتي مالياً، حيث يعد المصدر الأساسي لحشد تمويلات برامج مساعداتها الخارجية من طاقم عملها وتبرعات المسافرين.

قدمت مؤسسة طيران الإمارات الخيرية، في عام 2017، مساعدات خارجية بقيمة 7.7 مليون درهم إماراتي (2.1 مليون دولار أمريكي) في 13 دولة، من بينها أربعة من البلدان الأقل نمواً. وعلى غرار الأعوام السابقة، تم تخصيص التبرعات حصرياً لأغراض تنموية عالمية؛ حيث ساهم ما يقرب من ثلثي التمويلات المقدمة خلال عام 2017 في دعم الدول المنخفضة الدخل، والبلدان الأقل نمواً. ومثلت البرامج التي جرى تنفيذها في بنجلاديش والهند وزيمبابوي أكثر من 70 في المئة من المنح التنموية المقدمة من المؤسسة.

وساهمت كل تلك الجهود تقريباً في الاقتراب خطوة من تحقيق ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة: الهدف الإنمائي الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بأشكاله كافة في كل مكان؛ والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار، والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

وإضافة إلى ما سبق استمر تنفيذ ثلاثة برامج مواضيعية في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، بما يمثل 95 في المئة من إجمالي جهود المؤسسة المبذولة خلال عام 2017. وجاء قطاع الخدمات الطبية على رأس القطاعات الأكثر تمويلاً، خلال عام 2017، وشمل تنفيذ أربعة مشاريع مميَّزة؛ حيث يوفر مستشفى الصداقة الإماراتي المتنقل في بنجلاديش خدمات الرعاية الصحية الأساسية والعاجلة لأكثر من مليوني شخص يعيشون في مجتمعات غالباً ما تتسبب الفيضانات الموسمية السنوية بعزلتها. بينما يتم بوساطة قطار "لايف لاين إكسبريس" في الهند الوصول إلى المرضى الذين يعيشون بأماكن نائية فيها، والذين غالباً ما يفتقدون إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الطبية. وبالإضافة إلى التمويل الموجَّه إلى أعمال التحسينات في جناح الأطفال في مستشفى بايس بمقاطعة غامبولا في سريلانكا، تكفلت المؤسسة بتكلفة إعداد نظارات طبية لنحو 3,000 طفل.

ونفذت المؤسسة كذلك، خلال عام 2017، مشروعات تعليمية متعددة الأوجه، وشملت تلك المشروعات مشروع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للمجتمعات المحرومة اقتصادياً في جنوب إفريقيا؛ وبناء مدرسة جديدة لخدمة الأطفال الذين في سن المدرسة بالمناطق الفقيرة في مقاطعة كيبيرا بنيروبي؛ وأخيراً تقديم دعم مالي إلى الكثير من المدارس في كل من البرازيل وإثيوبيا والأردن والمغرب وأوغندا. وفي أديس أبابا حصل أكثر من 900 فتى وفتاة على منح دراسية على أساس الاستحقاق، بينما حصل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن على مساعدات وفرص تعليمية متخصصة. وعلى نحو مشابه؛ فمن خلال دعم المؤسسة الموجَّه إلى مشروع (IIMPACT) لتعليم فتيات في الهند أتيحت فرص الحصول على التعليم الجيد لأكثر من 3,000 طالب من الأسر الفقيرة.

وكجزء من برامج الخدمات الاجتماعية، التي تمولها المؤسسة، قدمت الموسسة تمويلاً إلى قطاع التخفيف من الآثار الاجتماعية لمرض نقص المناعة المكتسبة HIV/AIDS. ويوفر بيت طيران الإمارات/جمعية التعليم الصحي (CHES) في الهند الرعاية للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة المسبب لمرض الإيدز، والذين نبذهم أهلهم، ويعيشون في شوارع تشيناي. ومن خلال تجهيز البيت بكل خدمات المبيت، ومركز طبي، وساحة للألعاب، وحمام سباحة، يمكن استضافة أكثر من 100 طفل مُعدم مصاب بفيروس الإيدز. كما قدمت المؤسسة، خلال عام 2017، مساعدات مالية لدعم دور أيتام مشابهة في كل من جنوب إفريقيا وإثيوبيا. وعلى نحو مشابه حصلت مشروعات الرعاية الاجتماعية في كل من الفلبين وتنزانيا وزيمبابوي، خلال عام 2017، على اهتمام مركز من المؤسسة. ففي تنزانيا، على سبيل المثال، خصصت المؤسسة تمويلات لبناء دور للمبيت؛ ما وفر مكاناً لإيواء 80 طفلاً، غالبيتهم من ذوي الإعاقات البدنية، وزودهم بالرعاية الطبية اللازمة.

"من خلال توجيه الاهتمام إلى الأطفال المحاصرين في دائرة الفقر المدقع على وجه الخصوص، تسعى المؤسسة، التي تتألف من الموظفين المتطوعين، وأصدقاء مجموعة الإمارات، إلى خفض معدلات المرض والوفاة في مرحلة الطفولة".

بدعم من مؤسسة طيران الإمارات، يوفر مستشفى "قطار لايف لاين اكسبريس" الرعاية الطبية لنحو 4,000 مريض في مدينة بهاتكال، بالهند.

الشكل 47: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

تنموية
2.1 **(100%)**

- الخدمات الطبية 0.8 **(36%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.6 **(30%)**
- تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسب 0.3 **(12%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.2 **(8%)**
- التعليم الإبتدائي 0.2 **(8%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.1 **(3%)**
- التعليم في الطفولة المبكرة 0.05 **(2%)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 0.03 **(1%)**

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

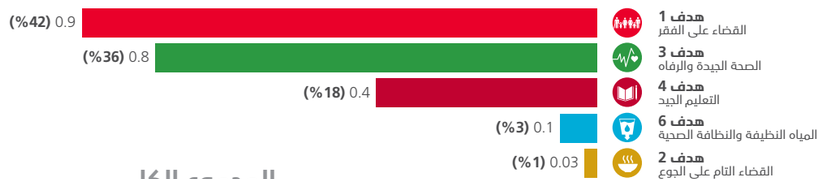

المجموع الكلي
2.1 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة طيران الإمارات الخيرية خلال عام 2017:

450 ألف مريض
(حتى تاريخه) بالرعاية الصحية من خلال مستشفى طيران الإمارات العائم في بنجلاديش

حصول
أكثر من 5,000 طفل
على خدمات التعليم في **8 دول**

تزويد
3,000 طفل
بنظارات طبية

دعم وكفالة
أكثر من 300 طفل يتيم
وأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنبوذين نتيجة لإصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة

تزويد
أكثر من 5,000 مريض
بالرعاية الصحية من خلال مستشفى مقام داخل قطار في الهند

دعم
4 دول من فئة البلدان الأقل نمواً

صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

إتاحة فرصة حياة للكائنات الحية النادرة والمعرَّضة لخطر الانقراض

> يعدُّ صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية من أكبر الجهات الإماراتية المانحة الداعمة لجهود الحفاظ على الأنواع والتنوُّع البيولوجي في الكثير من دول العالم. أسّس الصندوق عام 2009 بوقف بقيمة أولية بلغت 25 مليون يورو (أي نحو 103.3 مليون درهم إماراتي)، ويوفر الصندوق منحاً سنوية، كما يقوم بتكريم الرواد، ودفع الجهود الدولية الرامية إلى مناصرة الحفاظ على الأنواع.
>
> كما يعد الصندوق الجهة التنفيذية المسؤولة عن مشروع حفظ الأطوم (أبقار البحر) والأعشاب البحرية، والذي يقوم بتمويله مرفق البيئة العالمي بمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ.

قدم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، بصفته الجهة المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بمناصرة جهود التنوّع الأحيائي الدولية، وبصفته مدافعاً حقيقياً عن البيئة، منحاً بقيمة 5.9 مليون درهم إماراتي (1.6 مليون دولار أمريكي) لدعم تنفيذ ما يزيد على 180 مشروعاً للحفاظ على الأنواع في شتى أنحاء العالم. ومن دون التحيُّز لموقع جغرافي، أو لمستوى الدخل للدول، وصلت المنح المقدمة خلال عام 2017 للحفاظ على الأنواع، والجهود المبذولة من أجل حمايتها واستعادتها، إلى 68 دولة.

ووفقاً للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، وهو منظمة دولية تعمل في مجال حماية الطبيعة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، فإنه من بين 91,520 نوعاً من الأحياء في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، يوجد نحو 30 في المئة، أي ما يوازي 25,820 نوعاً، مهددة بالانقراض. ويسعى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) إلى توسيع معرفته بحالة المزيد من الأنواع وأوضاعها، وزيادة عدد الأنواع المقيّمة لتصل إلى 160 ألف نوع على الأقل، بحلول عام 2020.[132]

وبناءً على هذا، وبالإضافة إلى 170 نوعاً، قدم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية الدعم إليها خلال عام 2017، وغالبيتها أنواع مصنَّفة إما بأنها مهددة بالانقراض، وإما مهددة بشدة بالانقراض في القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، فمن بين المشروعات التي دعم الصندوق تنفيذها خلال عام 2017 كان يهدف إلى "تقييم الوضع الحقيقي لتجارة الزواحف في إفريقيا، وبحث تهديداتها المنعكسة على أنواع الثعابين المهددة النادرة، من خلال استبيان سوق لحوم حيوانات الغابات في ياوندي، بالكاميرون".[133]

وإضافة إلى هذا حصلت البيئة الطبيعية الوفيرة والخلابة للنباتات والحيوانات الشهيرة في البرازيل على أكثر من 12 منحة، تباينت ما بين جهود للحفاظ على قط النمر الشمالي، وحتى طائر الجندي الصغير، وسعدان الساكي الملتحي من نوع يوتا هيكي، الذي يستوطن البرازيل. ويُعد برنامج إعادة تأهيل وإطلاق قرد إنسان الغاب ذي الشعر البرتقالي الكثيف، المهدد بشدة بالانقراض في إندونيسيا، والسلاحف المفصلية التي تعيش في غابات جنوب السودان، والمصنَّفة كذلك بأنها أحد الأنواع المهددة بشدة بالانقراض، أحد الأمثلة البسيطة على مشروعات حفظ الأنواع المتعددة، التي دعمها الصندوق، والتي تسهم في إيجاد أثر إيجابي مستدام على الكوكب الذي نعيش فيه. وهو ما يتوافق تماماً مع التكليف المنوط بالصندوق، المتمثل في الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة: "حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وإيقاف وعكس اتجاه تدهور الأراضي، وإيقاف فقدان التنوع الأحيائي"، والذي حصل على دعم كان مطلوباً بشدة من صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية.

يدعم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية الجهود الرامية للحفاظ على الأنواع المهددة، بما فيها سحالي إغوانة الأنتيل الصغرى.

الشكل 48: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

المجموع الكلي
1.6 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية خلال عام 2017:

تمويل ما
يزيد على 180 مشروعاً من مشروعات الحفاظ على الأنواع

دعم
مشروعات للتنوُّع الأحيائي جرى
تنفيذها في **68 دولة**

حماية ما
يزيد على 170 نوعاً من الكائنات

مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا)

نوفر الماء.. عصب الحياة

في عام 2017 وصلت قيمة مدفوعات المنح التي قدمتها مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا) إلى 4.9 مليون درهم إماراتي (1.3 مليون دولار أمريكي) لمصلحة تنفيذ مشروعات للمياه في مختلف أنحاء العالم. وبانحصار مجال عملها في تحقيق الهدف الإنمائي السادس من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارةً مستدامة"، دعمت المؤسسة التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالمياه في 19 دولة خلال عام 2017، من بينها 12 دولة من البلدان الأقل نمواً، و6 من الدول النامية غير الساحلية.

جرى تنفيذ أكبر مشروعات المؤسسة، خلال عام 2017، في الصومال؛ حيث انعكست أزمة الجفاف الطاحنة على 6.2 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة بنهاية عام 2017,[134] كما نفذت المؤسسة مشروعين، مثلا ما يزيد على ربع المساعدات الخارجية المقدمة من المؤسسة خلال عام 2017، وشملا صيانة الكثير من الآبار الارتوازية التي تخدم نحو 8,000 شخص، وجعلهم الآن على بعد خطوات قليلة من أمل الحصول على إمدادات مياه الشرب الأساسية. وعلاوة على هذا، يهدف مشروع استكشاف مياه الينابيع في منطقة باري إلى تزويد 50 ألف شخص بإمداد متواصل من المياه النظيفة.

وفي إثيوبيا –وعلى غرار غالبية الدول النامية حيث يقوم أفراد العائلة، وغالباً ما يكونون النساء والفتيات، بالسير لساعات يومياً من أجل الحصول على بضعة لترات من المياه– أصبح هناك الآن أكثر من 50 ألف شخص يتمتعون بوصول مباشر إلى آبار المياه التي قامت المؤسسة ببنائها. وهناك أمثلة زاخرة من القصص المشابهة نجحت المؤسسة في تسطيرها في كل من أفغانستان وبنجلاديش وبنين وبوركينا فاسو وجيبوتي ومالي وأوغندا، والكثير من الدول، حيث تمكنت المؤسسة من تزويد أكثر من 430 ألف شخص بالمياه الصالحة للشرب خلال عام 2017.

وانطلاقاً من هدف المؤسسة الأصلي بتزويد 5 ملايين شخص بمياه الشرب الآمنة، حققت المؤسسة إنجازات مؤثرة حتى عام 2017، حيث أصبح هناك ما يزيد عن 18 مليون شخص حالياً في الدول النامية ليسوا في حاجة للقلق بعد الآن بشأن حاجاتهم الأساسية من مياه الشرب النظيفة، فإن مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا) جاهزة ومستعدة دوماً للوصول إلى مزيد من ملايين الأشخاص.

> تم إطلاقها كمبادرة في عام 2014 من خلال تبرعات بلغت قيمتها 180 مليون درهم إماراتي (49 مليون دولار أمريكي) تم جمعها من حملة جرى تنفيذها على مستوى البلاد هدفت إلى تزويد خمسة ملايين شخص في شتى أنحاء العالم بفرص الحصول على مياه الشرب. وفي عام 2015 صدر قرار بإعلان مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا)، مؤسسة غير ربحية، تعمل تحت رعاية مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية (MBRGI). وبالإضافة إلى توفير مياه الشرب الأساسية للمجتمعات الفقيرة والمعوزة، تعمل المؤسسة كذلك على مشكلة ندرة المياه العالمية، والقضايا المتعلقة بالاستدامة، من خلال استكشاف وتحفيز إجراء البحوث والتطوير، والتوصل إلى الاكتشافات والمبادرات المؤثرة، من خلال وسائل عدة من بينها تقديم جائزة محمد بن راشد العالمية للمياه بقيمة مليون دولار أمريكي سنوياً.

تمنح مؤسسة سقيا الإمارات المياه والبهجة والحياة لأفريقيا.

الشكل 49: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

تنموية
1.3 **(100%)**

إمدادات مياه الشرب الأساسية
1.3 **(100%)**

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

هدف 6
المياه النظيفة والنظافة الصحية
1.3 **(100%)**

المجموع الكلي
1.3 مليون دولار أمريكي

من بين أهم وأبرز نتائج ومخرجات مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا) المقدمة خلال عام 2017:

تزويد
أكثر من 18 مليون شخص
بالمياه النظيفة، منهم **430 ألف شخص** خلال عام 2017

دعم
12 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

بناء المئات من آبار المياه
ومحطات معالجة المياه

دعم
6 دول من الدول النامية غير الساحلية

تنفيذ
36 مشروعاً في قطاع المياه

طيران الاتحاد

إحداث تأثير إيجابي مستدام من خلال رد الجَميل للمجتمع

> تأسست "طيران الاتحاد" في عام 2003، وهي مملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي، لتكون بين أفضل شركات الطيران في العالم، وربط العالم عبر عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي. وإلى جانب هذا الهدف تعمل مجموعة الاتحاد للطيران على دعم القضايا التنموية والإنسانية والخيرية، اعترافاً منها بأهمية الاستدامة، وإحداث أثر إيجابي دائم من خلال الاحتفاء، ودعم المجتمع الذي تعمل فيه.

وبالتوازي مع إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة 2017 "عام الخير"، تم إطلاق المبادرة الوطنية "لأجلك يا صومال" في العام نفسه، حيث كان الصومال أكبر الدول المستفيدة من هذه المساعدات بفارق كبير عن أقرب المستفيدين، بنسبة بلغت 88 في المئة من إجمالي المساعدات المقدمة. ومن خلال تقديم غالبية هذه المساعدات في صورة مساعدات غذائية في حالات الطوارئ مقدمة إلى الفقراء والضعفاء في الصومال، ساهم ذلك أيضاً في جعل هذا القطاع نفسه على رأس القطاعات الأكثر تلقياً للتمويل من شركة طيران الاتحاد في عام 2017.

وبالإضافة إلى قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، الذي يخدم تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، قامت الشركة بتنفيذ الكثير من المشروعات الأخرى المتعلقة بالغذاء خلال عام 2017، ومن بينها تقديم المواد الغذائية للأفراد المحتاجين إلى المساعدة في كل من سريلانكا ولبنان. وبالإضافة إلى توزيع 650 هدية للعيد رسمت البسمة على شفاه الأيتام في إقليم كيرالا بالهند، نجحت الشركة في الوصول إلى 843 أسرة مسلمة في ولاية أتر برديش.

علاوة على هذا، قدمت المؤسسة مساعدات إنسانية كذلك. وتألفت غالبية تلك الجهود من توزيع بطاطين في مراكز كاتماندو للأشخاص النازحين، وتوفير المواد الغذائية، والمواد غير الغذائية كالمراتب ومستلزمات الشتاء لنحو 3544 لاجئاً سورياً وشخصاً معدماً في لبنان.

وعلى نحو مشابه، جرى تنفيذ الكثير من المبادرات كجزء من برنامج التعليم العالمي من طيران الاتحاد. ففي الهند، على سبيل المثال، تمكن 1,000 طالب من الوصول إلى بنك ثري بالمعلومات والمعارف من خلال تنفيذ مشروع مكتبة. كما ساعدت مشروعات أخرى شبيهة في تلبية حاجات 1,000 طفل سوري لاجئ في اليونان، وأكثر من 2,500 لاجئ في مخيم مريجب الفهود بالأردن.

وفي عالم يتسم بالترابط والتواصل ستواصل طيران الاتحاد ومجموعة الاتحاد للطيران جمع شمل العائلات والمجتمعات، ليس من خلال ممارسات الأعمال المستدامة فحسب، بل كذلك من خلال الالتزام بالعطاء الإنساني.

بالإضافة إلى جهود الاستدامة والمسؤولية المجتمعية للشركات التي ترعاها، ضاعفت طيران الاتحاد ومجموعة الاتحاد للطيران مساعداتها الخارجية خلال عام 2017 عمَّا سبق تقديمه في عام 2016، حيث قدمت 3.8 مليون درهم إماراتي (مليون دولار أمريكي). تم تقديم غالبية هذه الجهود في صورة دعم إنساني، بنسبة جاوزت 90 في المئة من الإجمالي، أما النسبة المتبقية؛ فقد تم توجيهها إلى مبادرات تنموية وخيرية.

وبالإضافة إلى المشروعات، التي ساهمت في نفع أفراد ومجتمعات من مختلف الجنسيات واستفادتهم، كانت هناك 8 دول محط اختيار وتركيز العطاء الإنساني الخيري للاتحاد في عام 2017، اثنان منها من البلدان الأقل نمواً.

تمد مجموعة الاتحاد للطيران يد العون للاجئين السوريين في جزيرة ريتسونا باليونان.

الشكل 50: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

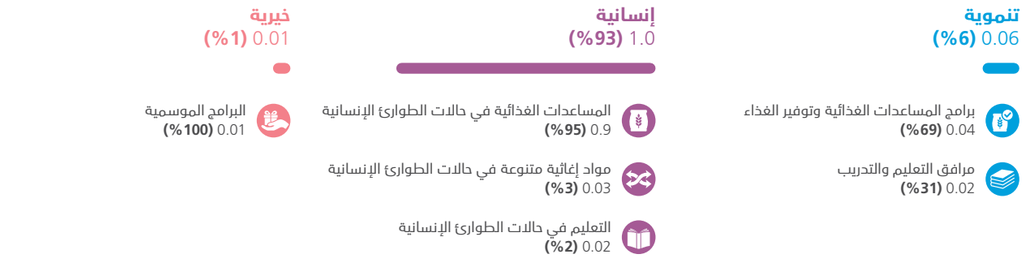

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

المجموع الكلي
1.0 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من طيران الاتحاد خلال عام 2017:

تلبية حاجات
4,500 طالب من التعليم

توصيل
العشرات من المنصات النقالة التي تحمل مواد غذائية
إلى الصومال

تزويد
3,544 لاجئاً سورياً
في لبنان بمواد الإغاثة

دعم
دولتين من فئة البلدان الأقل نمواً

تقديم مساعدات متعددة القطاعات إلى
آلاف اللاجئين

مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر (إيواء)

توفير المأوى والرعاية والتدريب والدعم لضحايا الاتجار بالبشر

منذ افتتاح مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر، في عام 2009، وهي تتبع منهجاً متعدد الجوانب لتنفيذ مهمتها الأساسية: العمل بدايةً من رفع الوعي والوقاية من الوقوع ضحية للاتجار بالبشر والعنف الجنسي، ومروراً بتقديم الرعاية وإعادة التأهيل، وبناء قدرات ضحايا هذه الجرائم المشينة ضد الإنسانية. وتحت رعاية وحماية مراكز إيواء تعمل المنظمة كذلك دون كلل لضمان عدم سلب حقوق ضحايا هذه الجرائم، أو المساس بكرامتهم، من خلال توفير الكثير من فرص ووسائل الاندماج بنجاح داخل المجتمعات.

ولكن للأسف لا يشترك الجميع في التمكن من انتهاج المسيرة الناجحة نفسها؛ حيث يسيء مجرمو الاتجار بالبشر استغلال الأحلام، بالتغرير بالأطفال والنساء الضعيفات؛ واعدين إياهم بالحلم الجميل، الذي يستفيقون منه على الوقوع في هوة عميقة من الواقع المخيف.

وبإعادة تأكيد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بمحاربة هذا النوع من الجرائم في الداخل والخارج، جرى العمل على تنفيذ خطة عمل تشتمل على خمس دعائم أساسية: الوقاية، والملاحقة القضائية، والعقاب، والحماية، والترويج (لأنشطة التعاون الدولي). وإلى جانب هذه الجهود أنشأت حكومة الإمارات برنامج لمساعدة ضحايا الجرائم، ويعد مركز إيواء النساء والأطفال من القنوات الرئيسية المنفذة للبرنامج.

ومع استمرار العمل أنفقت مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر 3 ملايين درهم إماراتي (0.8 مليون دولار أمريكي)، من خلال أماكن الإيواء الأربعة التابعة لها (من بينها مكان إيواء للضحايا الذكور) يتسع لنحو 150 مقيماً، لدعم 32 من ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الجنساني، ودعماً لتنفيذ الغاية الرئيسية للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتوفير فرص العمل اللائقة والنمو الاقتصادي: اتخاذ تدابير فورية وفعَّالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم جنوداً، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

وتوفر مراكز إيواء دعماً كاملاً ابتداءً باستقبال الضحايا من هيئات الإحالة والجهات القانونية المتخصصة، وحتى إعادتهم إلى عائلاتهم ومعارفهم، بعد إعدادهم ومعاونتهم على التأقلم. ومن خلال مسارات المساعدة هذه، تقدم مراكز إيواء النساء والأطفال المساعدة الطبية والنفسية-الاجتماعية، والدعم المالي الشامل، إلى جانب المساعدة القانونية وغيرها من المساعدات المطلوبة في مثل هذه الحالات. كما توفر البرامج الاجتماعية، وبرامج إعادة التأهيل التي تتم داخل المراكز، دورات للتدريب المهني وتحسين المهارات، بالإضافة إلى عدد لا حصر له من ساعات الاستماع والتوجيه، التي تشجع الناجين من العنف على حرية التعبير عن أنفسهم في بيئة محايدة.

ومع مواصلة مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر جهودها من أجل حماية الناجين، وتمكينهم، ولم شملهم مع أسرهم وأصدقائهم، يستمر عزمهم وإصرارهم على المشاركة في خلق مجتمع خالٍ من أشكال جرائم الاتجار بالبشر كافة.

ضحايا الإتجار بالبشر ينشئون معرضاً لعرض أعمالهم الفنية.

يتحدى الكثير من العمالة المهاجرة المجهول، ويتحملون ضراوة الحياة في أماكن غير مألوفة مليئة بالمخاطر؛ مدفوعين بالرغبة في الهروب من دائرة الفقر، أو بأحلام الثراء. وباعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مشهورة، ليس بالثبات الاقتصادي فحسب، بل بمجتمعها المتسامح المتعدد الثقافات، فليس من المستغرب أن تكون وجهة آلاف الأشخاص الذين يسعون إلى إيجاد حياة أفضل، وترحب بهم الدولة، وتوفر عدداً لا حصر له من الفرص لأفراد العمالة المهاجرة وعائلاتهم.

الشكل 51: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

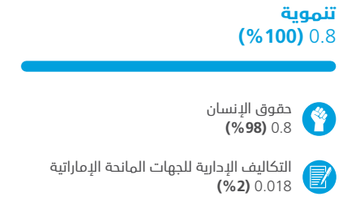

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

المجموع الكلي
0.8 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر (إيواء) خلال عام 2017:

إيواء
أكثر من 300 ضحية
من بينهم **32** حالة خلال عام 2017

إطلاق العشرات من حملات التوعية العامة، بالتعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين

النجاح في إعادة دمجهم داخل المجتمعات في
أكثر من 20 موطناً

توفير وسيلة آمنة للإبلاغ، والحصول على المعلومات، متاحة بثلاث لغات: العربية والإنجليزية والروسية

مؤسسة نور دبي

رؤية العالم من خلال عيون أفضل وأصح وأقوى بصراً

واصلت مؤسسة نور دبي؛ بصفتها أحد الداعمين لقضية الصحة على مستوى العالم، خلال عام 2017، وضع وتنفيذ البرامج التنموية الطويلة الأمد؛ الهادفة إلى ضمان توفير الرعاية لطب العيون، وعلاجات للرؤية للفقراء المحرومين. وقدمت المؤسسة 2.3 مليون درهم إماراتي (0.6 مليون دولار أمريكي) لدعم برامج طبية جرى تنفيذها في أربع دول.

وقد مثلت برامج الرعاية الصحية، التي جرى تنفيذها في إثيوبيا ما يقرب من 65 في المئة من المساعدات الإجمالية. وبالتعاون مع مركز كارتر بدأ هذا الدعم، الذي يستمر لأربع سنوات في عام 2016، ويهدف إلى إجراء أكثر من 300 ألف عملية جراحية، وبناء 500 ألف مرحاض في بيوت الأسر، وإصدار أكثر من 64 مليون وصفة طبية، والوصول إلى 13,836 قرية لتزويدها بمعلومات حول كيفية الحفاظ على نعمة الإبصار، وتحسين الوعي من أجل الحد من مرض التراخوما، ومنع الإصابة به، وهو عدوى بكتيرية تصيب العين، وتعد السبب الرئيسي للعمى على مستوى العالم.

> يُصاب شخص بالعمى كل خمسِ ثوان، وفي مكان ما من العالم، وفي كل دقيقة، يفقد طفل ما حاسة البصر، وترتفع احتمالات عجز البصر عند الفتيات بنسبة كبيرة. فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية يعيش أكثر من 90 في المئة من إجمالي المصابين بكفّ البصر على مستوى العالم، البالغ عددهم 39 مليون شخص، في دولٍ نامية من دون فرصٍ للحصول على رعاية طبية جيدة بتكلفة ميسورة. كما يعاني 246 مليون شخص آخرين ضعف الإبصار. لهذا يعد اسم نور اسماً ملائماً لمؤسسة لديها رؤية نحو إيجاد عالم تتوافر فيه الرعاية الصحية للعيون للأفراد المنخفضي الدخل كافة الذين يعانون إعاقات بصرية في مختلف أنحاء العالم.

وفي بنجلاديش تم إرسال بعثات طبية في مهمة شبيهة، حيث تم إجراء 5,200 اختبار لفحص العيون، و534 عملية جراحية، وتوزيع 1,284 نظارة طبية. وعلاوة على هذا استمر تشغيل عيادات العيون المتنقلة في إريتريا ونيجيريا، حيث أجرى فريق أطباء مؤسسة نور دبي، وممارسو طب العيون، أكثر من 8,400 فحص للعيون، وما يقرب من 1,000 عملية جراحية، وتوزيع أكثر من 2,700 نظارة طبية.

وبإجراء الملايين من إجراءات الرعاية الطبية لطب العيون في الدول النامية، وحتى تتحقق رؤية مؤسسة نور دبي بإيجاد عالم خالٍ من أشكال العمى التي يمكن تجنبها، ستواصل المؤسسة إبقاء شعلتها مضيئة لمنح النور والضياء لمريض بعد الآخر، ومهمة بعد أخرى.

تحارب مؤسسة نور دبي أمراض الاختلالات البصرية في ولاية كادونا، بنيجيريا.

الشكل 52: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

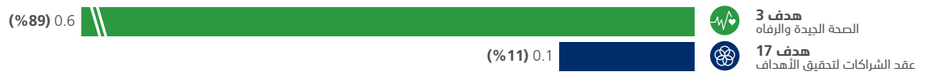

المجموع الكلي
0.6 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة نور دبي خلال عام 2017:

إجراء 300 ألف عملية جراحية
أكثر من **64 مليون وصفة طبية**، خلال الفترة ما بين عامي 2016 و2020

تقديم
4,064 نظارة طبية للقراءة

إجراء
13,663 اختباراً وفحصاً للعيون

دعم
برنامج القضاء على التراخوما
في إثيوبيا

إجراء
1,423 جراحة للعيون

دعم
3 دول من فئة البلدان الأقل نمواً

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

نوفر المأوى تحت جناح المؤسسة

> مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال هي مؤسسة غير ربحية لإيواء النساء والأطفال، ضحايا العنف وإساءة المعاملة والاتجار بالبشر. كما أن المؤسسة تعد عضواً في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتفخر المؤسسة، التي تشتمل على مرافق تتسع لاستضافة نحو 250 فرداً، ومدرسة تتسع لنحو 300 طالب، باتباع أفضل الممارسات في إدارة أماكن الإيواء من خلال الشراكات الإقليمية والدولية المتعددة التي عقدتها.

وبالإضافة إلى الاستقبال الدافئ والرعاية الودودة الممتدة، من دون قيد أو شرط، للناجين من العنف وجرائم الاتجار بالبشر، قدمت المؤسسة، خلال عام 2017، مدفوعات بقيمة إجمالية بلغت 1.6 مليون درهم إماراتي (0.4 مليون دولار أمريكي) لدفع تحقيق إحدى الغايات المهمة المندرجة ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتوفير فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي: اتخاذ تدابير فورية وفعَّالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم، واستخدامهم جنوداً، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

كما وضعت المؤسسة برامج تم تصميمها بعناية لتلبية معظم الاحتياجات الأساسية للمقيمين فيها. وفي أثناء وجودهم تحت حماية المؤسسة يتلقى الناجون من جرائم العنف والاتجار بالبشر اهتماماً طبياً كاملاً، واستشارات نفسية. وعلى نحو مماثل تساعد المؤسسة على تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالشؤون القانونية والقنصلية والهجرة، إلى جانب مساعدات مالية، وأشكال أخرى من الدعم العيني. ويأتي على قدرٍ مساوٍ من الأهمية عزم المؤسسة على إعادة تأهيل الناجين، وتزويدهم بالأدوات المناسبة لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم. وتعد الدورات التدريبية لبناء القدرات، المصممة بحسب الاحتياجات، وأنشطة تحسين المهارات، نماذج لبعض الجهود الرامية إلى تمكين المقيمين لدى مؤسسة دبي للنساء والأطفال.

وخلف هذه الجدران، تسعى المؤسسة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى إيقاف الاتجار بالبشر من خلال تأسيس شراكات إقليمية وعالمية، وبرامج التوعية من أجل رفع الوعي بجرائم العنف والاتجار بالبشر. وعلى نحو مماثل، يعد خط المساعدة الهاتفي الخاص بالمؤسسة من الوسائل الفعَّالة، سواء لإبعاد الجناة المقترفين لتلك الجرائم، ولتقديم الإرشاد إلى الأشخاص المستضعفين، وفتح ملف قضية، والذي يعد من الأدوات المفيدة لتيسير عمليات الإنقاذ.

وتحت شعار المؤسسة، أواصر قوية ومجتمع آمن، تواصل مؤسسة دبي للنساء والأطفال تشجيع النساء والأطفال على تجاوز ذلك الجانب المؤسف من الحياة، بل التمكن من الوقوف مرة أخرى متحلين بالصلابة والثبات، والإيمان بأن الخيرات في انتظار المثابرين على السعي إليها.

تخطت المؤسسة، منذ تأسيسها قبل عشر سنوات مضت، في عام 2007، وبدعمها لما يزيد على 1,200 شخص، حدود المهمة التي اضطلعت بها، المتمثلة في ضمان "توفير مسكن آمن، وخدمات لإعادة تأهيل النساء والأطفال ضحايا العنف، ونشر الثقافة الاجتماعية، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، واستخدام قواعد البيانات البحثية للمساهمة في تطوير مشروعات لسياسات تتفق مع المعايير الدولية لإيقاف العنف".

وفي عام 2017، وعلى غرار الأعوام السابقة، تمكن ضحايا من دول عدَّة من العبور إلى الملجأ الآمن عبر أبواب مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، المفتوحة لهم، متيحةً لهم الفرصة لبداية جديدة.

عدد من ضحايا جرائم استغلال الأطفال يحاولون تجميع لعبة بازل في أحد مراكز مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.

الشكل 53: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

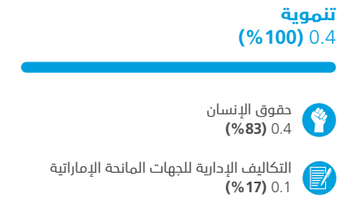

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

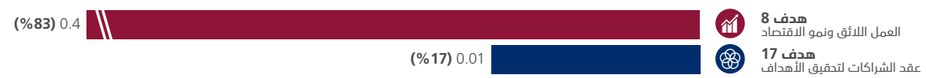

المجموع الكلي
0.4 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال خلال عام 2017:

إيواء أكثر من 1,200 ضحية
منذ افتتاحها

بدء عدد كبير من
حملات التوعية العامة
بالتعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين

النجاح في إعادة دمجهم داخل المجتمعات في
أكثر من 20 موطناً

إتاحة خط
هاتفي ساخن للمساعدة

مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية

إلقاء الضوء على أحد أمراض الدم الناتجة عن اضطراب وراثي يمكن أن يكون مرضاً قاتلاً

مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية
H. H. Sheikh Sultan Bin Khalifa AL Nahyan Humanitarian & Scientific Foundation

> أُنشئت مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية عام 2011، وتعمل على دعم المجتمعات والأفراد المحتاجين إلى الحصول على مساعدات. والتزاماً منها بالتكليف المنوط بها، ساهمت المؤسسة، منذ باشرت عطاءها الإنساني، في تحسين الظروف المعيشية وحياة أكثر من 100 ألف شخص.

واصلت مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية، في عام 2017، العمل على تلبية حاجات أعداد لا حصر لها من المعوزين، من خلال برامجها لتقديم المساعدات الخارجية. وساهمت تلك الجهود، التي بلغت قيمتها 1.2 مليون درهم إماراتي (0.3 مليون دولار أمريكي)، في دعم أربع دول نامية، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين في الأردن واليونان. وتباينت أنشطة المؤسسة ما بين برامج إنسانية، بنسبة قاربت نصف قيمة المساعدات الإجمالية، وعطاء خيري (بنسبة 35 في المئة)، ومساعدات تنموية (بنسبة 16 في المئة).

وسعياً منها إلى تحقيق هدفين من أهداف التنمية المستدامة: الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر بأشكاله كافة في كل مكان، والهدف الإنمائي الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة، عملت المؤسسة على تنفيذ سبعة مشروعات للمساعدات الخارجية خلال عام 2017.

وأرسلت المؤسسة مساعدات متعددة القطاعات لحالات الطوارئ في شكل مواد إغاثة متنوعة إلى اللاجئين السوريين، وإلى الصوماليين، الذين يعيشون ظروفاً بائسة. كما احتلت مشروعات الخدمات الاجتماعية موقعاً بارزاً ضمن حافظة برامج المساعدات الخارجية التي نفذتها المؤسسة. ففي الهند مولت المؤسسة تقديم العلاجات الطبية، كما نفذت مشروعات لتقديم مساعدات نقدية إلى الأفراد والأسر الفقيرة في باكستان. وإضافة إلى هذا واصلت المؤسسة تقديم الدعم إلى الأيتام في سيشل.

ومن خلال برامج المساعدات الخارجية المتعددة الأوجه التي تمولها المؤسسة، وجهود المناصرة العالمية الرائدة التي تقوم بها لمكافحة مرض الثلاسيميا، وهو أحد اضطرابات الدم الناتجة عن خلل وراثي، بالإضافة إلى مساهماتها التحفيزية في هذا المجال من خلال تقديمها جائزة سلطان بن خليفة العالمية للثلاسيميا، تتعهد المؤسسة بالعمل من دون كلل من أجل تحقيق رؤيتها لإيثار الآخرين، وهي تحسين نوعية الحياة لكل فرد، وتخفيف المعاناة الإنسانية.

توفر مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان الإنسانية والعلمية مواد إغاثة متنوعة للاجئين السوريين في الأردن واليونان.

الشكل 54: مبالغ المساعدات المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

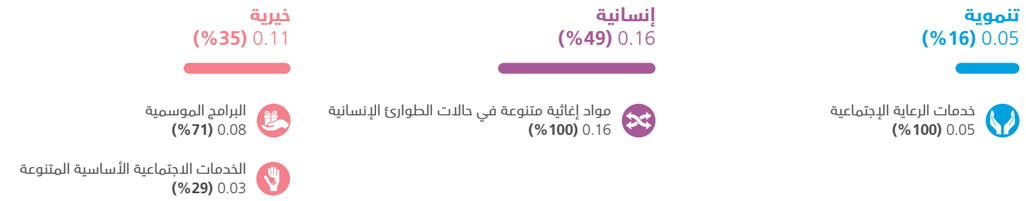

حسب الهدف المعيَّن من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

المجموع الكلي
0.3 مليون دولار أمريكي

تشمل أهم وأبرز نتائج ومخرجات المساعدات المقدمة من مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية خلال عام 2017:

تقديم
الخدمات الطبية

دعم عشرات الأسر
المتأثرة بالأزمات الإنسانية الجارية في الصومال وسوريا

تنفيذ
مشروعات للخدمات الاجتماعية

دعم
دولة من فئة البلدان الأقل نمواً

المانحون الجدد المنضمون إلى قائمة الجهات المانحة الإماراتية

سجَّلت خمس جهات إماراتية مانحة مساعداتها الخارجية للمرة الأولى خلال عام 2017، فقد تم تسجيل مساهمات المنح المقدمة من هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، ووزارة الموارد البشرية والتوطين، ضمن المساعدات الحكومية المقدمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن مع هذا تم تناولها بشكل موجز في الفقرات التالية.

وعلى نحو مشابه تم تسجيل برامج التنمية العالمية، التي نفذها كل من مركز إدارة النفايات في أبوظبي (تدوير)، ومدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وبرامج إكسبولايف، الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، بشكل مستقل على مدى الصفحات التالية.

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة منوط بها تحقيق تكليف من شعبتين أساسيتين: تعزيز قدرة الدولة كوجهة ومركز سياحي رائد، والحفاظ وإثراء التراث والثقافة والقيم الإماراتية الأصيلة. وكامتداد طبيعي لهذا الدور، دعمت الهيئة كذلك الحفاظ على تراث الدول والأمم، الذي يبلغ عمره مئات السنوات خارج حدود دولة الإمارات العربية المتحدة. وإضافة إلى هذا أتاح "إعلان أبوظبي بشأن التراث الثقافي المهدَّد في حالات النزاع المسلح"، الذي أقرته أكثر من 40 دولة ومنظمة دولية، وخاصة في المؤتمر الدولي لحماية التراث الثقافي في مناطق النزاع عام 2016، دافعاً إضافياً لهذه الغاية، كما أنه مهَّد الطريق أمام إطلاق التحالف الدولي لحماية التراث، الذي تدعمه دولة الإمارات العربية المتحدة.

ودفعاً لدور دولة الإمارات في مناصرة قضية حماية التراث العالمي؛ فإنها انضمت إلى ست دول أخرى في ديسمبر 2016 لتأسيس صندوق دولي من أجل "حماية التراث الثقافي المهدد في حالات النزاع المسلح، والذي سيساعد على تمويل الحماية والعمليات في حالات الطوارئ، ومحاربة الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية، وكذلك المساهمة في استعادة الممتلكات الثقافية التي تعرضت للإتلاف". ودفعت هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، في عام 2017، مساعدات خارجية بقيمة 16.5 مليون درهم إماراتي (4.5 مليون دولار أمريكي) لصالح هذه القضية.[135]

وزارة الموارد البشرية والتوطين

تتولى وزارة الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة شؤون العمل بشكل عام في دولة الإمارات، بالإضافة إلى إثراء المشاركة الإماراتية في ديناميكيات القوى العاملة بالدولة. ويتخطى الجزء الأول من التكليف المنوط بالوزارة الحدود المحلية لدولة الإمارات، ففي عام 2017 دفعت الوزارة مبالغ بقيمة 10.5 مليون درهم إماراتي (2.9 مليون دولار أمريكي) لدعم الميزانية الأساسية للكثير من المنظمات الدولية العاملة على دعم تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

وشملت هذه المدفوعات الدعم المالي الذي قدمته الوزارة إلى منظمة العمل الدولية (ILO)، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة التي تضم حكومات وأصحاب أعمال وعمالاً من 187 دولة عضواً في الأمم المتحدة لوضع المعايير الخاصة بالعمل، وتطوير السياسات والبرامج المتنوعة التي تسهم في تعزيز فرص العمل اللائق المتاحة لكل النساء والرجال على حد سواء.[136]

مركز إدارة النفايات بأبوظبي (تدوير)

تأسس مركز إدارة النفايات بأبوظبي (تدوير) في عام 2008، وهو الهيئة الرئيسية المنوط بها تنسيق والرقابة على أنشطة إدارة النفايات في مختلف أنحاء إمارة أبوظبي. واتساقاً مع أهداف المركز بتوفير مرافق على أحدث مستوى تكنولوجي لتشجيع الحفاظ على الموارد، وتعزيز تدابير الحد من البصمة الكربونية، وتعظيم صافي المنافع الاجتماعية والبيئية الإيجابية، بالإضافة إلى رفع الوعي حول كيفية التعامل مع النفايات، وإزالة العقبات في سبيل خفض كمية النفايات، وإعادة الاستخدام والتدوير من خلال الاتصال الفعَّال، ومشاركة الأطراف المعنية وأصحاب المصالح، انضم مركز "تدوير" إلى جهود دولة الإمارات العربية المتحدة العالمية الرامية إلى دعم تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، تتميز بالاستدامة وقادرة على الصمود.[137]

واصل مركز "تدوير" مساعيه في عام 2017 من خلال دفع 0.1 مليون درهم إماراتي (0.03 مليون دولار أمريكي) لمصلحة تعزيز قطاع إدارة النفايات، والتخلص منها في اليمن. وشملت أنشطته توفير المعدات المتخصصة، إلى جانب توفير الدعم الفني لمئات الرجال والنساء في جزيرة سقطرى، حول الموضوعات المتعلقة بإدارة النفايات والصحة العامة، ومكافحة الحشرات، والتعرف إلى أنواع النفايات، وإدارة مكبات القمامة.

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

تم تدشين كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في عام 2015، وتتميَّز بكونها أول معهد بحوث ودراسات يركز على أساليب الحوكمة والسياسة العامة على مستوى العالم العربي؛ حيث تسهم برامجها الأكاديمية والتدريبية، التي تلقى قبولاً واسع الانتشار، في مساعدة قادة المستقبل على مواجهة التحديات المتعلقة بالإدارة العامة في مختلف أنحاء المنطقة.

وبصفتها شريكاً استراتيجياً في برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-TAP)، أحد الدعائم الأساسية لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021 الهادف إلى مشاركة المعارف، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للتمكن من مواجهة التحديات العالمية، تسهم كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في دفع تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على جميع المستويات.

وقدمت كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، في عام 2017، مدفوعات بقيمة 0.7 مليون درهم إماراتي (0.2 مليون دولار أمريكي) من أجل تطوير قدرات عشرات الرجال والنساء في دول نامية حول عدد من الأمور الأكثر إلحاحاً وأهمية مثل فاعلية الحكومة، وتمكين الشباب والأنظمة الإحصائية الحديثة والتنفيذ الابتكاري لأهداف التنمية المستدامة، كما أقامت الكلية كذلك ورش عمل تدريبية حول التميُّز المؤسسي، وهو أحد المجالات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة إلى دولة الإمارات، والتي ثبتت فاعليتها وفائدتها للكثير من دول العالم النامية.

برنامج إكسبو لايف الإمارات

إكسبو لايف عبارة عن برنامج ابتكار وشراكة أطلقه إكسبو 2020 دبي؛ بهدف تمويل الحلول الإبداعية، والتي من شأنها تحسين حياة الأفراد في مختلف أنحاء العالم، وتعجيل تطبيقها، بالإضافة إلى دمج الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة: تحقيق التقدم الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي.

ومن خلال مدفوعات بقيمة 367.3 مليون درهم إماراتي (100 مليون دولار أمريكي) سيقدم برنامج إكسبو لايف منحاً إلى المبتكرين ومُحدِثي التغيير، العاملين على اقتفاء وتتبع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. وخلال عام 2017 دفع البرنامج 4.4 مليون درهم إماراتي (1.2 مليون دولار أمريكي) لتقديم تمويل تأسيسي إلى 12 مشروعاً تنموياً مبتكراً في دول متعددة. ففي رواندا، على سبيل المثال، هدف الدعم المالي المقدم إلى دفع نمو مشروعات الأعمال المنفذة في قطاع توليد الطاقة بالمناطق القروية. بينما من المتوقع أن يساهم المشروع المزمع تنفيذه في إثيوبيا في التصدي لعدد من التحديات التي تواجهها الرعاية الطبية في الدولة، بما في ذلك الحاجة إلى خدمات طبية رقمية متكاملة ونظام فعَّال لسلاسل الإمداد.

القطاع الخاص والتنمية العالمية

يستمر القطاع الخاص الإماراتي، الذي يتألف من شركات أعمال وأفراد، في الاستجابة للنداءات الإنسانية، مقدماً مساعدات خارجية تربو على 130.6 مليون درهم إماراتي (35.6 مليون دولار أمريكي)، خلال عام 2017. ويسَّرت تلك المساهمات، التي تم تجميعها من خلال مبادرات جمع التبرعات التي أطلقتها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، تنفيذ الاستجابة الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، لحالات الطوارئ الحرجة. ففي بنجلاديش، على سبيل المثال، ساهم نقل ست شحنات جوية لمواد الإغاثة ومستلزمات الاستجابة لحالات الطوارئ في التخفيف من وطأة المعاناة التي يمر بها لاجئو الروهينغا.

وتم إعلان عام 2017 ليكون "عام الخير" في دولة الإمارات العربية المتحدة لحشد أطياف الدولة كافة، والعمل بحماسة من أجل تحقيق هدف مشترك واحد: إحداث تغيير في حياة الأفراد في شتى أنحاء العالم، من خلال ممارسات العطاء السخي والإيثار والإنسانية. واتساقاً مع تلك التطلعات، وبمساندة قادة دولة الإمارات وجهاتها الحكومية، سيظل القطاع الخاص الإماراتي شريكاً حقيقياً في أجندة التعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحليفاً دائماً لأهداف التنمية المستدامة.

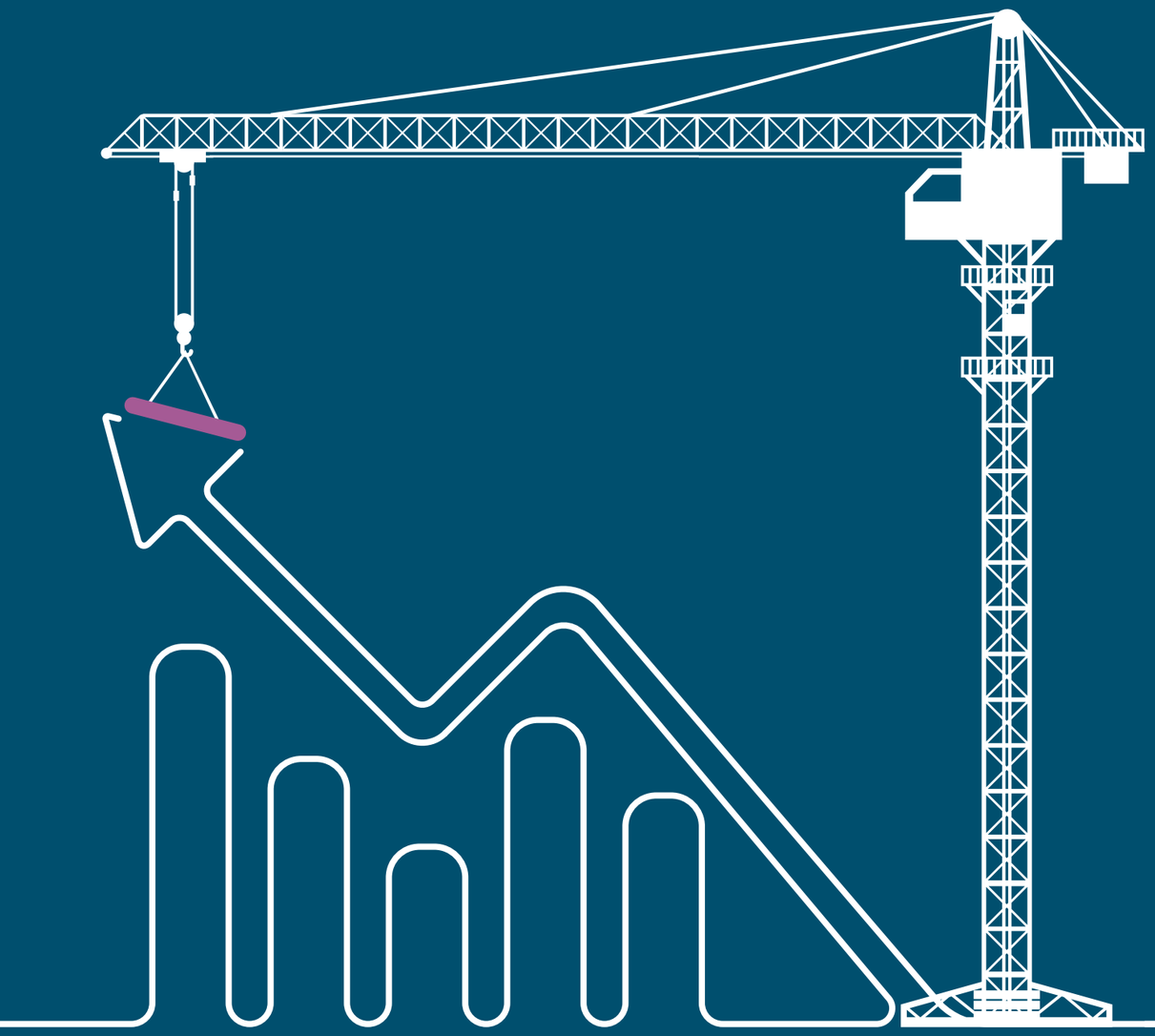

المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وصلت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017 إلى 15.91 مليار درهم إماراتي (4.33 مليار دولار أمريكي). وبذلك تبلغ نسبة هذه المساعدات، التي تم توجيهها كدعم للدول النامية، ما يعادل 1.03 في المئة من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام نفسه.

وتأكيداً لالتزامها الطويل الأمد بتحقيق الازدهار والسلام العالمي، تجاوزت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، للعام الخامس على التوالي من عام 2013 إلى عام 2017، الهدف العالمي الذي حددته الأمم المتحدة بتقديم مساعدات إنمائية رسمية بنسبة 0.7 في المئة من الدخل القومي الإجمالي، حيث بلغ متوسط ما قدمته دولة الإمارات من مساعدات إنمائية رسمية 1.20 في المئة من دخلها القومي الإجمالي.[138]

مقدمـــــة

تعد المساعدات الإنمائية الرسمية، التي وضعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفها عام 1969، من المعايير الأساسية لقياس الجهود التي تبذلها الدول المانحة، وكذلك لقياس تدفقات الموارد الموجَّهة إلى الدول النامية.[139] ويتم قياسها وفقاً للمعيار الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتستعرض الصفحات التالية شرحاً للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017، كما توفر تحليلاً لكيفية تخصيصها مقسَّمة حسب الدولة، ومستوى الدخل، وقطاع المساعدات، ونوع التمويل.

مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2017

بقيمة إجمالية تقدَّر بنحو 15.91 مليار درهم إماراتي (4.33 مليار دولار أمريكي)، تعد نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي، المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، هي الأعلى على مستوى العالم في عام 2017. فوفقاً للتقارير الأولية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2017، بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 نحو 1.03 في المئة، وهو ما يزيد كثيراً على النسبة العالمية المستهدفة، التي حددتها الأمم المتحدة عام 1970 بمقدار 0.7 في المئة. ويوضح الشكل رقم (2) المبين في الفصل الأول تفصيلاً للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2017.

المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2017

وفقاً لتقرير المساعدات الإنسانية العالمية لعام 2018، هناك ما يزيد على 201 مليون شخص في العالم بحاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية خلال عام 2017.[140] لذا فتطبيقاً لواحدة من الركائز الأساسية لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مواصلة توجيه اهتمام خاص لتقديم المساعدات استجابةً للأوضاع الإنسانية وحالات الطوارئ؛ حيث وصلت قيمة مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة كمساعدات إنسانية من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، إلى 1.10 مليار درهم إماراتي (298.7 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل 7 في المئة من الإجمالي. وقد حصلت سوريا واليمن على ما يزيد على 70 في المئة من هذه المساعدات.

حسب مستوى الدخل

بعد انخفاضها أعواماً عدة، بدأت النسبة العالمية للمساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان الأقل نمواً في الارتفاع عام 2017،[141] ومن جانبها، وإدراكاً منها لضرورة القضاء على الفقر وحتميته، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تكثيف جهودها لدعم الدول الأكثر ضعفاً وهشاشة، من خلال إتاحتها فرص النمو الاقتصادي والاستدامة للبلدان الأقل نمواً، بما فيها الأربع والأربعون دولة التي حصلت على دعم خلال عام 2017. وبقيمة مجمَّعة بلغت 3.96 مليار درهم إماراتي (1.08 مليار دولار أمريكي) مقدمة كمساعدات إنمائية رسمية، يمثل هذا الرقم 25 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017. وجاءت أفغانستان والسودان واليمن في المراكز الثلاثة الأولى لأعلى البلدان الأقل نمواً تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2017.

بينما حصلت، إجمالاً، كل من كينيا وطاجيكستان وزيمبابوي، ثلاثة من أصل أربع دول ضمن فئة البلدان المنخفضة الدخل (وفقاً لقائمة لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية في التدفقات الموثقة عام 2017) من دولة الإمارات على 28.2 مليون درهم إماراتي (7.7 مليون دولار أمريكي) كمساعدات إنمائية رسمية خلال عام 2017.

ووفقاً للبنك الدولي، يعيش في البلدان المتوسطة الدخل 5 مليارات نسمة من أصل العدد الإجمالي لسكان العالم البالغ عددهم 7 مليارات شخص، كما أنها موطن لنحو 73 في المئة من الأشخاص الأكثر فقراً على مستوى العالم.[142] وتنقسم هذه الفئة إلى شريحتين: الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، والشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل.

وللمرة الأولى خلال 5 سنوات استحوذت الشريحة العليا من فئة الدول المتوسطة الدخل، في عام 2017، على النصيب الأكبر من إجمالي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، بنسبة 50 في المئة (7.91 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل 2.15 مليار دولار أمريكي)، تم تقديمها بشكل أساسي لدعم البرامج التنموية في كل من الأردن وجمهورية الصرب. بينما احتلت الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، خلال عام 2017، المرتبة الثانية (بقيمة 2.98 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل 811.7 مليون دولار أمريكي). ومن ناحية أخرى يأتي إجمالي المدفوعات السنوية للمساعدات الإنمائية الرسمية السنوية المتعددة السنوات مؤشراً إلى تأكيد دعم دولة الإمارات الموجَّه إلى الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل، بمتوسط نحو 40 في المئة من الإجمالي المقدم خلال 3 سنوات، من عام 2015 إلى عام 2017. وجاءت التمويلات المقدمة إلى الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل إلى حد بعيد نتيجة للبرامج الواسعة النطاق المتعددة السنوات، التي قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتنفيذها في كل من مصر والمغرب وباكستان وفلسطين. ويوضح الملحق رقم (1) مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات مصنَّفة حسب مستوى الدخل، والدولة، وقطاع المساعدات.

حسب نوع التمويل

تم تقديم ما يقدَّر بنسبة 67 في المئة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2017، في صورة منح، بينما تم تقديم النسبة المتبقية في صورة قروض ميسَّرة. وبلغت نسبة المنح من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات إلى البلدان الأقل نمواً 98 في المئة. وشكلت المنح المقدمة من مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى دول الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل نحو 85 في المئة، بينما بلغت نسبة القروض الميسَّرة من مبالغ المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية خلال عام 2017 المقدمة إلى دول الشريحة العليا من فئة الدول المتوسطة الدخل نحو 70 في المئة.

حسب القطاع

احتلت البرامج التنموية مرتبة متقدمة بين القطاعات ذات الأولوية للمساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية المقدمة خلال عام 2017، بنسبة 93 في المئة، وبقيمة إجمالية بلغت 14.81 مليار درهم إماراتي (4.03 مليار دولار أمريكي). وتم توجيه ما يزيد على نصف المساعدات الإنمائية الرسمية (53 في المئة) لصالح قطاع دعم الميزانية العامة؛ ما ساهم في تزويد حكومات الدول، بما فيها أربعة من البلدان الأقل نمواً، بتمويلات إنمائية إضافية لدعم الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، أو لتنفيذ خططها التنموية الوطنية بناءً على أولوياتها.

وحصل قطاع اللامركزية ودعم الحكومات دون الوطنية كذلك على حصة لا بأس بها من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية خلال عام 2017. بينما احتل قطاع المساهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية المرتبة الثالثة بين القطاعات الأكثر تلقياً للتمويل، تلاه قطاعا المصائد والتنمية القروية، والبرامج التي تساعد على بناء البنية التحتية الاقتصادية، وتشمل قطاعات التخزين، والبنية التحتية للنقل الجوي، والنقل البري. وإضافة إلى هذا، ساهمت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، في عام 2017 كذلك، في تمويل تطوير محطات للطاقة الكهرومائية ومشروعات أخرى للطاقة المتجددة ساعدت على تعزيز البنية التحتية للطاقة في الكثير من الدول، ومن بينها البلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وارتفعت قيمة مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية الموجَّهة إلى قطاع الطاقة المتجددة (بما فيها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية) بنسبة 63 في المئة عام 2017، عن العام السابق.

وإضافة إلى هذا، حققت القطاعات التالية، خلال عام 2017، زيادة كبيرة في مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية على عام 2016، وهي: الزراعة، المصائد، الحكومة والمجتمع المدني، النقل والتخزين. كما واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها الموجَّه إلى تحسين فرص الحصول على تعليم جيد، بما في ذلك النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم العالي، والتعليم في أثناء حالات الطوارئ. وبالرغم من أن الفصل الثاني غير مخصص حصرياً للمساعدات الإنمائية الرسمية، فإنه يتضمن تحليلاً أكثر تعمُّقاً للدعم الإماراتي الموجَّه إلى أهداف التنمية المستدامة والقطاعات محور تركيز دولة الإمارات.

المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف

بالإضافة إلى نهج المساعدات الثنائية الأطراف، تتمُّن دولة الإمارات العربية المتحدة البرامج التي تسهم في تسهيل توصيل المساعدات الإنسانية والتنموية ذات النطاق والمردود الإقليمي والعالمي. فباحتساب المساهمات المقدمة لدعم الميزانية الأساسية العادية للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، فقط، شهدت مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف المقدمة من دولة الإمارات نمواً سنوياً ملحوظاً منذ عام 2015. وبلغت قيمة تلك المدفوعات غير المخصصة، المقدمة خلال عام 2017، نحو 581.1 مليون درهم إماراتي (158.2 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 80 في المئة على العام الأسبق.

وبصفتها من بين التوجُّهات المعتادة لأوجه إنفاق المساعدات الخارجية الإماراتية، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة قسماً كبيراً من مساعداتها الخارجية المدفوعة عام 2017 كمساعدات إنمائية رسمية ثنائية الأطراف. وبنسبة وصلت إلى 96 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة من الدولة في عام 2017، تم توجيه نحو 15.31 مليار درهم إماراتي (4.17 مليار دولار أمريكي) إلى قطاعات شملت: الدعم الثنائي الأطراف المقدم إلى الحكومات والمشروعات المنفذة بوساطة جهات مانحة إماراتية، بالإضافة إلى المساهمات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. كما يشمل ذلك المبلغ مساهمات مخصصة موجَّهة إلى الأمم المتحدة؛ حيث واصلت دولة الإمارات، خلال عام 2017، تمويل برامج الأمم المتحدة، ودفعت 203.4 مليون درهم إماراتي (55.4 مليون دولار أمريكي) خلال ذلك العام لهذا الغرض.

وإضافة إلى هذا تم تضمين المدفوعات الموجّهة لصالح تنفيذ برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-TAP)، مثل "المنح الدراسية، وتكاليف كفالة الطلاب"، بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة من خلال "بعثات الخبراء والمساعدة الفنية"، ضمن تحليل المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الأطراف المقدمة من دولة الإمارات.

الشكل 55: مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية من دولة الإمارات العربية المتحدة

حسب مستوى الدخل والدولة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

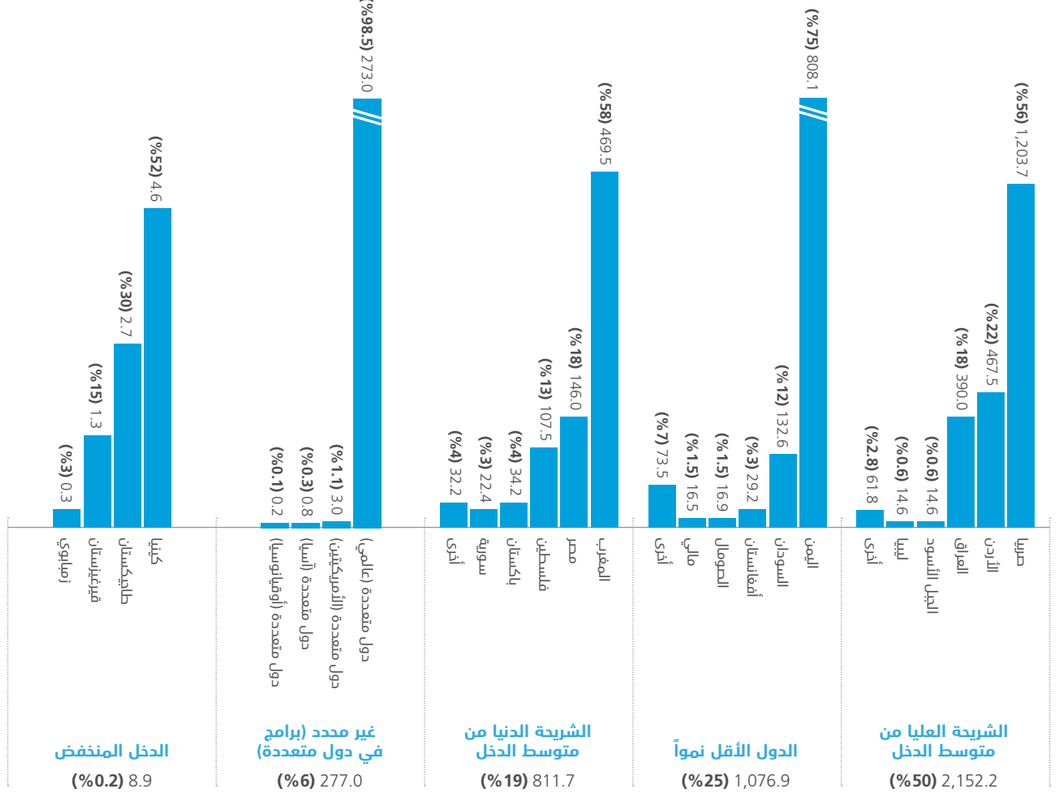

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

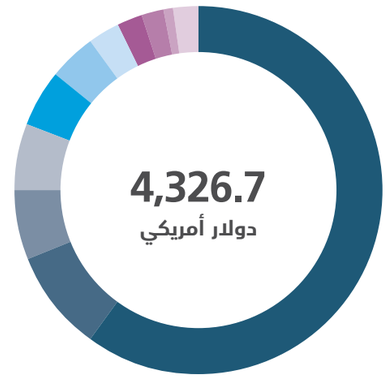

- دعم البرامج العامة **(60%)** 2,587.0
- الحكومة والمجتمع المدني **(9%)** 397.8
- النقل والتخزين **(6%)** 266.2
- البناء والتنمية المدنية **(6%)** 239.6
- المساعدات السلعية **(5%)** 193.7
- الصحة **(4%)** 166.2
- صيد الأسماك **(3%)** 146.4
- التعليم **(2%)** 104.4
- توليد الطاقة وإمدادها **(2%)** 92.1
- الزراعة **(1%)** 62.1
- أخرى **(2%)** 71.2

حسب نوع التمويل ومستوى الدخل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

منحة **(67%)** 2,894.8
- الدول الأقل نمواً **(36%)** 1,056.6
- الشريحة العليا من متوسط الدخل **(32%)** 931.1
- الشريحة الدنيا من متوسط الدخل **(22%)** 627.7
- غير محدد (برامج في دول متعددة) **(9.9%)** 277.0
- الدخل المنخفض **(0.1%)** 2.4

قرض **(33%)** 1,431.8
- الشريحة العليا من متوسط الدخل **(85%)** 1,221.1
- الشريحة الدنيا من متوسط الدخل **(13%)** 184.0
- الدول الأقل نمواً **(1.5%)** 20.3
- الدخل المنخفض **(0.5%)** 6.5

المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف، حسب نوع المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

ثنائي الأطراف **(96%)** 4,168.5
- المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات **(64%)** 2,670.3
- المشاريع المنفذة بشكل مباشر **(31%)** 1,280.0
- التكاليف الإدارية **(2%)** 90.8
- المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف **(1.6%)** 69.0
- المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية **(0.7%)** 29.9
- المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني **(0.6%)** 23.1
- المنح وتكاليف الطلاب **(0.1%)** 3.7
- مساعدات التعاون الفني والخبراء **(0.04%)** 1.6

متعدد الأطراف **(100%)** 158.2
- المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف **(100%)** 158.2

الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

بلغت قيمة التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية، التي أعلنت دولة الإمارات خلال عام 2017 تقديمها إلى ثماني دول نامية وبرامج متعددة الدول، 3.04 مليار درهم إماراتي (826.6 مليون دولار أمريكي). وكانت الشريحة الدنيا من فئة الدول المتوسطة الدخل هي المتلقي الأساسي لالتزامات دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أعلنتها في عام 2017، بنسبة 57 في المئة من إجمالي الالتزامات. وجاء المغرب وجمهورية مصر العربية والصومال وجزر المالديف على رأس قائمة الدول النامية التي أعلنت دولة الإمارات، خلال عام 2017، التزامات بشأن منحها مساعدات إنمائية رسمية.

وتم توجيه مخصصات كبيرة لقطاعات دعم الميزانية العامة والصحة والتعليم، بالإضافة إلى قطاعات تطوير مصائد الأسماك، والتنمية القروية والبنية التحتية، بما فيها أنظمة النقل البحري والجوي والسكك الحديدية، وكذلك البنية التحتية للطاقة.

وشملت الالتزامات الموجَّهة إلى برامج إقليمية وعالمية دعم دولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل صندوق "بلوغ آخر ميل" الذي أطلق مؤخراً بقيمة تبلغ 367.3 مليون درهم إماراتي (100 مليون دولار أمريكي)، والمخصص لمكافحة انتشار، والقضاء على الأمراض التي يمكن تجنُّب الإصابة بها، والتي تعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص الأكثر ضعفاً وفقراً على مستوى العالم.

وعلى النحو نفسه، كانت الالتزامات بتمويل مشروعات تهدف إلى تعزيز قطاع الطاقة المتجددة في الكثير من دول منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ من بين مجالات تركيز دولة الإمارات. وتطبيقاً لهذا، تم تخصيص منحة بقيمة 4.2 مليون درهم إماراتي (1.1 مليون دولار أمريكي) لصالح قطاع الطاقة المتجددة في صورة دورات تدريبية، وحشداً لجهود دولة الإمارات المبذولة في صورة مساعدة فنية، والتي تعد من بين مجالات التركيز الأساسية لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تنفيذها من خلال برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-TAP).

الشكل 56: الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

حسب مستوى الدخل والدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

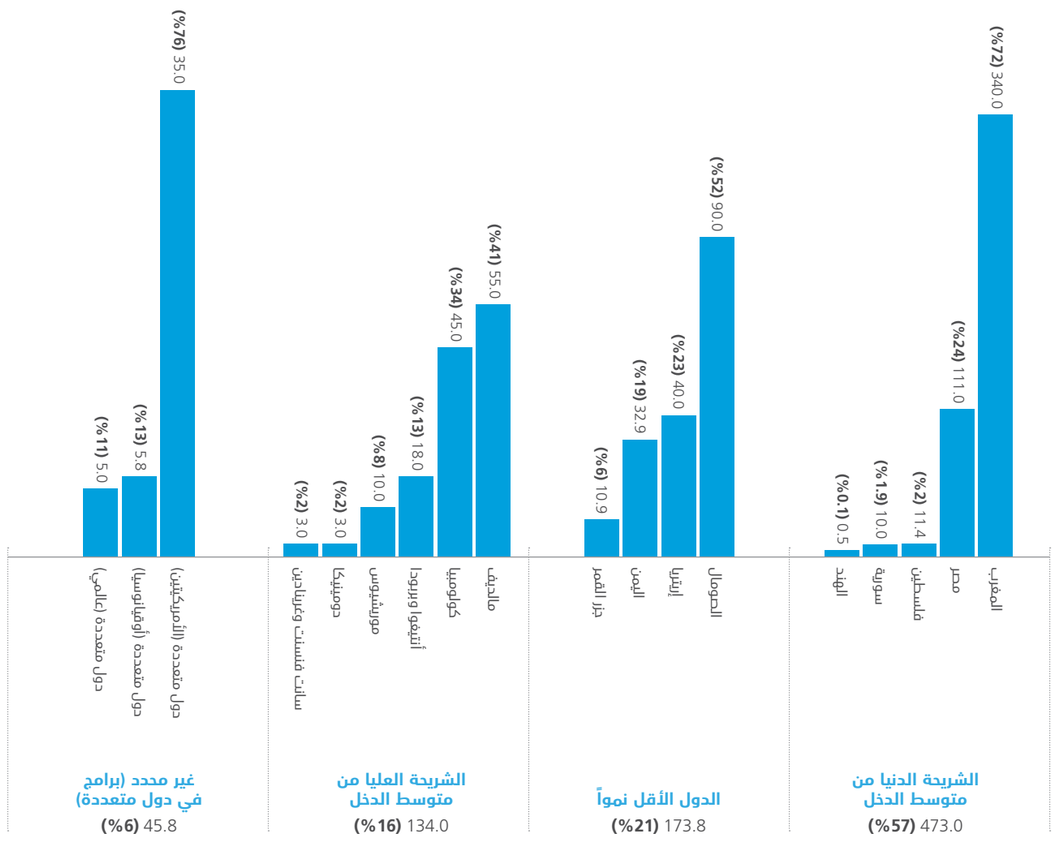

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، لعام 2017)

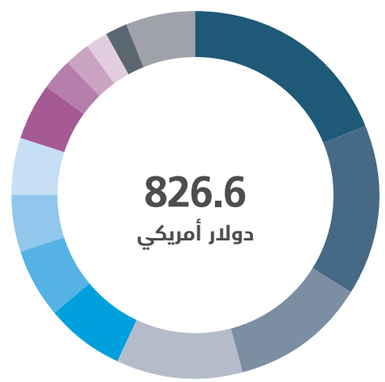

- تطوير مصائد الأسماك **(%19)** 153.1
- البنية التحتية للنقل البحري **(%15)** 123.0
- التنمية الحضرية وإدارتها **(%12)** 100.0
- دعم الميزانية العامة **(%11)** 95.0
- سياسة البناء والإدارة التنفيذية **(%7)** 55.0
- البنية التحتية للنقل الجوي **(%6)** 50.0
- توليد الطاقة من الموارد المتجددة **(%5)** 42.7
- التعليم العالي **(%5)** 40.0
- البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة **(%5)** 40.0
- البنية التحتية للنقل البري **(%3)** 25.0
- التنمية القروية **(%2)** 18.4
- الطاقة الشمسية **(%2)** 17.0
- طاقة الرياح **(%2)** 15.0
- أخرى **(%6)** 52.5

الخط الزمني وأهم المحطات في مسيرة تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

1969
تعريف لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لطريقة قياس المساعدات الإنمائية الرسمية.

1970
اعتماد نسبة 0.7 في المئة للمساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي:
أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تضمن هدفاً مفادُه "أن على كل دولة متقدمة اقتصادياً زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول النامية زيادةً تدريجية، وأن تبذل قصارى جهدها للوصول إلى نسبة 0.7 في المئة، كحد أدنى صافٍ، من ناتجها القومي الإجمالي، بحسب أسعار السوق بحلول منتصف العقد الحالي".[143]

1993
تغيير نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الناتج القومي الإجمالي ليتم القياس على أساس نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي.

2015
إقرار أهداف التنمية المستدامة، وإعادة تأكيد نسبة 0.7 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي:
الغاية (2) من الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: "دعم الدول المتقدمة لتمكينها من الوفاء بكامل التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزام الذي أعلنته العديد من الدول المتقدمة بالوصول للنسبة المحددة من قبل الأمم المتحدة بتقديم نسبة 0.7 في المئة من دخلها القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية للدول النامية، مع تخصيص نسبة تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى حث الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية على دراسة تحديد نسبة مستهدفة بتقديم 0.20 في المئة على الأقل من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً".

7

سياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة

حققت مبادرة "عام الخير"، التي تم تكريس عام 2017 تحت شعارها، نجاحاً كبيراً تم من خلالها حشد أطياف الدولة كافة لتكثيف مساعيها، وإظهار ثقافة العطاء، وإيثار الغير -وهو كذلك العام الأول من خطة التنمية والتعاون الدولي الممتدة على مدى خمس سنوات، وفق ما ورد في سياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021.

كما كان هو العام نفسه، الذي تم فيه تتويج دولة الإمارات العربية المتحدة، للمرة الرابعة على مدى خمسة أعوام متتالية كأكثر الدول المانحة سخاءً على مستوى العالم، فيما يتعلق بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي. وباستخدام المعيار نفسه، تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافةً إلى ذلك من تلبية، بل تجاوز، النسبة العالمية التي حددتها الأمم المتحدة بمقدار 0.7 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لدعم الدول النامية في مساعيها الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

وتستلهم سياسة المساعدات الخارجية محتواها من قيم السخاء والعطاء المتأصلة في الثقافة الإماراتية. وهي تسير بالفعل على النهج الذي وضعته دولة الإمارات لرؤيتها لعام 2021، وتحديداً: "أن تواصل دولة الإمارات تعزيز دورها المحوري في المنطقة كمركز رئيسي للأعمال، توفّر مؤسساته وبنيته التحتية همزة وصل تربط إقليمنا بالعالم، وتخدمه كنموذج يحتذى به في المنطقة. أما على الصعيد الدولي، فستعمل دولة الإمارات على مواصلة النجاحات العالمية التي حققتها في مختلف المجالات، كالدبلوماسية والمساعدات التنموية والإنسانية، واستضافة المؤسسات والمؤتمرات الدولية".[144]

كما تتضمن رؤية الإمارات 2021 كذلك توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله؛ وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، بتعزيز مكانتها على الساحة الدولية وأنشطتها في مجالي التنمية والتعاون الدوليين. وبناءً عليه، فمن خلال سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ستواصل الدولة دورها كداعمٍ سخي وفعَّال للدول النامية، ومساهمٍ أساسي في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2017 إلى 2021

تمثل سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2017 إلى عام 2021 تتويجاً لأكثر من أربعة عقود من تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية للعالم، بوساطة حكومة دولة الإمارات، والعشرات من الجهات المانحة الإماراتية، التابعة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، والمؤسسات الإنسانية، والجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى منشآت الأعمال العاملة في دولة الإمارات.

وتحدد سياسة المساعدات الخارجية النهج الطويل الأجل، الذي ستتبعه دولة الإمارات لتعزيز السلام والازدهار في العالم، كما أنها توضح الهدف الأساسي من المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، وهو الحد من الفقر العالمي، ومساعدة الدول والمجتمعات المحتاجة

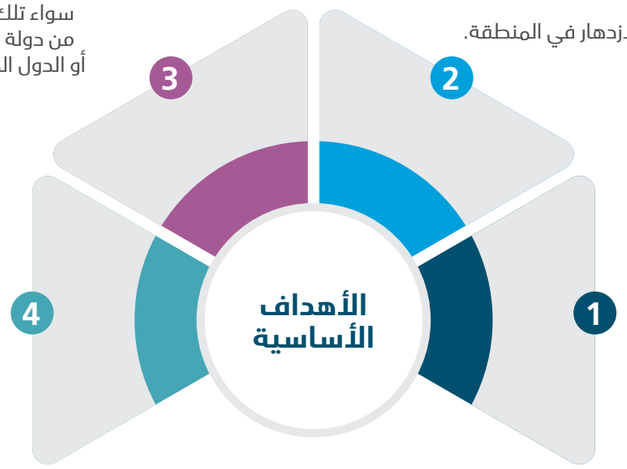

1. تحسين حياة المجتمعات، وتخفيف حدة الفقر.
2. نشر الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة.
3. بناء علاقات قوية مع الدول الأخرى، سواء تلك التي تتلقى المساعدات من دولة الإمارات العربية المتحدة، أو الدول المانحة الأخرى التي تتعاون معها دولة الإمارات.
4. تشجيع توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع الدول النامية، ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في تلك الدول.

المبادئ التوجيهية

- دعم حكومات الدول الشريكة ومجتمعاتها في سعيها إلى تحقيق خططها الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الخاصة بها.
- التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات التنموية الأخرى.
- الاهتمام بالقضايا المُهمَلة والمجتمعات التي تفتقر إلى الدعم الكافي.
- الاستفادة من السمات والقدرات التي تنفرد بها دولة الإمارات العربية المتحدة.
- اعتماد منهجيات مستدامة.
- تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والتركيز على النتائج.

التعاون الدولي

تتضمن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة للتعاون الدولي أربعة عناصر رئيسية هي:

- مساعدات خارجية فعَّالة تعكس قيم دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزز سمعتها دولياً.
- التعاون الفني لتعزيز أثر المساعدات الخارجية الإماراتية.
- المشاركة الفعَّالة في عمل المنظمات المتعددة الأطراف.
- اتخاذ دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً عالمياً لإقامة المبادرات والفعاليات الدولية.

محاور التركيز

- سيخصص الجزء الأكبر من المساعدات الإماراتية للشراكات الثنائية الموجَّهة إلى التنمية، والمصممة خصيصاً لتسهم في خطة التنمية المستدامة لكل دولة نامية شريكة، والتي سيُجرى تنفيذها بالتعاون الوثيق مع حكوماتها.
- ستؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة ثلاثة برامج مواضيعية عالمية متخصصة بمجالات النقل والبنية التحتية الحضرية، وفاعلية الحكومة، وتمكين المرأة وحمايتها.
- ستمثل المساعدات الإنسانية جزءاً مهماً من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية؛ ما سيرسخ الدور الرائد لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها مركزاً للمساعدات الإنسانية في المنطقة وخارجها.
- سيسعى قطاع المساعدات الخارجية الإماراتية إلى استكشاف فرص العمل مع القطاع الخاص، وخصوصاً مع الشركات الخاصة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشجيعها على التجارة والاستثمار في الدول النامية.
- سيتيح التعاون الفني الفرصة للمشاركة في تجربة دولة الإمارات وخبراتها مع الدول الشريكة.
- ستدعم دولة الإمارات العربية المتحدة المؤسسات والجمعيات الخيرية الإماراتية، التي يعد عملها في مجال المساعدات الدولية، مكملاً لعمل المؤسسات الحكومية المانحة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إقامة شراكات مع المنظمات الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة والفعَّالة.

دعم أهداف التنمية المستدامة

ستسهم سياسة المساعدات الخارجية، المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تسهم برامج المساعدات الإماراتية في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على ثمانية من تلك الأهداف، وهي:

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

تحقيق التوازن بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة.

تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على المستويات كافة.

تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المساعدات الإنسانية

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية المساهمة في إنقاذ أرواح البشر، وتخفيف معاناتهم، وحفظ الكرامة الإنسانية في حالات الأزمات. ونظراً إلى تزايد التحديات الإنسانية خلال السنوات الأخيرة بمعدلات غير مسبوقة، ستزيد دولة الإمارات من جهودها في مجال الإغاثة الإنسانية خلال السنوات المقبلة؛ لمساعدة الشعوب الأخرى، سواء القريبة منها أو في مختلف أنحاء العالم. وفيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية ستلتزم دولة الإمارات بمبادئ وأسس الممارسات السليمة المتعارف عليها عالمياً في تقديم المنح الإنسانية. وستتضمن الاستراتيجية الإنسانية لدولة الإمارات كلاً من الاستجابات المباشرة لحالات الطوارئ، والمساهمات الهادفة إلى تعزيز النظام الإنساني العالمي.

الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال المنظمات الإنسانية الإماراتية ودعم الجهود المتعددة الأطراف

ستمثل جهود الاستجابة لحالات الطوارئ، وقت حدوثها، أهم العناصر المكونة لاستراتيجية الاستجابة الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة -كما تعد بالفعل إحدى الدعائم الرئيسية للجهود التي تبذلها الدولة لمساعدة المحتاجين. وسيزيد تقديم دولة الإمارات للمساعدات الإنسانية الرسمية، كما سيتم نشرها سواء بوساطة المؤسسات الإنسانية الإماراتية، أو المنظمات الدولية، تبعاً للظروف المحيطة بكل موقف. وستكون المؤسسات الإنسانية الإماراتية هي المسؤولة في المقام الأول عن الاستجابة الإماراتية الثنائية الأطراف لحالات الطوارئ. وستعمل الحكومة بمشاركة المؤسسات الإنسانية على تنسيق أنشطتها من خلال اللجنة الإماراتية لتنسيق المساعدات الإنسانية، وتأسيس آليات مشتركة لزيادة فاعليتها.

ومن المتوقع ازدياد أهمية المنظمات المتعددة الأطراف، وآليات التمويل الجماعي، كقنوات لتوجيه المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات؛ لذا ستسعى دولة الإمارات إلى استكشاف فرص العمل الوثيق بين المؤسسات الدولية والإماراتية. وبالنسبة إلى "الأزمات الطارئة المُهمَلة"، وهي تلك التي تحصل على قدر أقل من الاهتمام الدولي، ستعمل دولة الإمارات على توجيه اهتمام خاص بالمتضررين في الأزمات الطارئة المُهمَلة. وسيتم تعديل كيفية تخصيص التمويل الموجه إلى الأزمات المُهمَلة عبر مختلف القنوات (كالصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ، والصناديق المجمعة، والمساهمات المباشرة) بمرور الوقت بناءً على أداء كل منها.

المؤسسات المتعددة الأطراف والشراكات الدولية

يعد النظام المتعدد الأطراف أداةً أساسية لتنسيق العمل الدولي لمواجهة التحديات التي يواجهها العالم؛ ولهذا تعد دولة الإمارات مشاركاً نشطاً، ومساهماً، في النظام المتعدد الأطراف. وكجزء من استراتيجيتها للمساعدات الخارجية، ستعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على توسيع مشاركتها مع المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة والفعَّالة. فبالإضافة إلى الشراكات الواسعة النطاق، ستحافظ دولة الإمارات على عضويتها الحالية في المنظمات الإقليمية والدولية.

كما ستسعى دولة الإمارات العربية المتحدة بفاعلية إلى توصيل مساعداتها الخارجية، بالاشتراك مع الجهات المانحة الحكومية الأخرى (كالدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، والمانحين من غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). كما ستعمل دولة الإمارات مع مجموعة مختارة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، حيث سيمكنها معاً العمل على تحسين فاعلية مساعداتها الإنسانية والتنموية. وإضافة إلى هذا ستستضيف دولة الإمارات المبادرات والفعاليات الدولية المهتمة بالموضوعات التنموية والإنسانية.

التعاون الفني

تعد المشاركة في المعارف وبناء القدرات البشرية والمؤسسية من العوامل الجوهرية للتمكن من التصدي للتحديات العالمية. لذا سيتم تنسيق أنشطة المساعدة الفنية؛ من خلال برنامج المساعدة الفنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-TAP). ويهدف برنامج المساعدة الفنية إلى المشاركة في الخبرات الإماراتية مع الدول الشريكة، من خلال توصيلها بالخبراء في مجالات الاختصاص، من خلال أنواع عدة من البرامج:

- إرسال بعثات خبراء إلى الدول التي في حاجة إلى مساعدة فنية في مجال معيَّن، مع التركيز على احتياجات الدولة الشريكة وأولوياتها.
- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل في مجالات عمل الجهات الشريكة لبرنامج المساعدة الفنية الإماراتي.
- تصميم دورات وبرامج تدريبية مخصصة لتلبية حاجات الدول الشريكة.

مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول النامية

يعد النمو الاقتصادي، الناتج عن أنشطة القطاع الخاص، من العوامل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية. فلم يحدث أن نجحت دولة في الهروب من براثن الفقر عن طريق المساعدات التنموية وحدها؛ حيث يعتمد جزء كبير من تحقيق التنمية على نجاح منشآت الأعمال، بما فيها الشركات الدولية التي توفر فرص العمل، وتدريب موظفيها، وإدخال التقنيات الجديدة، وتشجع تأسيس منشآت أعمال أخرى. ومن خلال تجربتها التنموية، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ساعدت التجارة الخارجية والاستثمار في تحويل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اقتصاد مزدهر يتسم بالتنوُّع.

ويعد تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال القطاع الخاص، وتسخير التمويل الابتكاري الذي يتجاوز تقديم المساعدات التقليدية، من الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسعى الهدف الإنمائي الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى "تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". كما يدعو الهدف العاشر منها إلى "تشجيع تقديم التدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول الأشد احتياجاً إليها، ولاسيما البلدان الأقل نمواً، والبلدان الإفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية".

مساهمة المؤسسات والجمعيات الخيرية الإماراتية في أنشطة المساعدات الخارجية

تصدَّرت المنظمات والمؤسسات الإنسانية والجمعيات الخيرية الإماراتية أنشطة تقديم المساعدات الخارجية؛ حيث إنها تُجسد ثقافة العطاء التي تتميَّز بها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعد بمنزلة سفراء لرؤية دولة الإمارات بتحقيق السلام والازدهار العالمي من خلال المساعدات الخارجية. ويوجد في دولة الإمارات حالياً أكثر من 45 مؤسسة إنسانية وجمعية خيرية، تتمتع بإمكانيات وخبرات في الكثير من القطاعات، وتعمل على قضايا حيوية ومتنوعة مثل: الاستجابة لحالات الطوارئ، ومكافحة العمى، وتقديم الخدمات إلى ذوي الإعاقات، وتعليم الأطفال، وكفالة الأيتام. وستعمل حكومة دولة الإمارات على دعم عمل المؤسسات والجمعيات الإماراتية العاملة في المجالات الإنسانية والتنموية والخيرية في الخارج، من خلال وسائل عدة، من بينها إشراك تلك المؤسسات في تخطيط المساعدات الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، وتوصيلها إلى الدول والقطاعات، حيث يُحسَن استغلالها، وزيادة فاعليتها.

ملاحق

الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب مستوى الدخل والدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

البلد الأقل نمواً	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**4,393,089**	**1,115,773**
الصحة	933,474	378,700
التعليم	648,749	306,842
دعم البرامج العامة	236,803	236,803
المياه والصحة العامة	256,349	129,322
المساعدات السلعية	68,173	43,561
الحكومة والمجتمع المدني	47,683	20,545
الخدمات الإجتماعية	2,201,858	-
إريتريا	**16,640,128**	**16,520,271**
الصحة	7,780,940	7,730,000
توليد الطاقة وإمدادها	5,230,000	5,230,000
التعليم	3,335,148	3,335,148
النقل والتخزين	225,123	225,123
الخدمات الإجتماعية	63,472	-
المياه والصحة العامة	5,445	-
أفريقيا الوسطى	**30,565**	**30,565**
التعليم	30,565	30,565
أفغانستان	**29,973,118**	**29,206,826**
البناء والتنمية المدنية	21,808,000	21,808,000
الصحة	5,250,000	5,250,000
الإتصالات	1,061,802	1,061,802
الخدمات الإجتماعية	1,007,416	635,521
الصناعة	270,000	270,000
التعليم	388,430	95,394
المياه والصحة العامة	87,470	86,109
توليد الطاقة وإمدادها	100,000	-
السنغال	**8,690,275**	**3,592,295**
التعليم	3,039,659	2,503,237
النقل والتخزين	1,023,686	1,023,686
الصحة	48,515	37,575
الصناعة	15,000	15,000
المياه والصحة العامة	1,019,528	12,796
الخدمات الإجتماعية	3,527,551	-
المساعدات السلعية	16,335	-
السودان	**159,793,756**	**132,581,758**
دعم البرامج العامة	130,251,021	130,251,021
التعليم	3,838,171	2,058,822
الصحة	249,443	133,150
الزراعة	63,618	63,618
المياه والصحة العامة	974,194	53,236
الخدمات الإجتماعية	24,315,033	21,911
المساعدات السلعية	102,276	-
الصومال	**34,896,578**	**16,914,063**
دعم البرامج العامة	11,305,990	10,125,320
المياه والصحة العامة	5,998,875	4,514,616
المساعدات السلعية	8,946,795	1,546,455
التعليم	866,666	408,864
الصحة	608,919	314,469
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,341	4,341
الخدمات الإجتماعية	7,164,992	-
الكونغو الديمقراطية	**718,145**	**427,031**
التعليم	458,068	427,031
الصحة	75,470	-
المياه والصحة العامة	4,359	-
الخدمات الإجتماعية	180,249	-
النيجر	**13,195,020**	**2,133,547**
التعليم	2,511,104	1,981,759
المياه والصحة العامة	4,407,287	101,435
الصحة	58,606	50,353
المساعدات السلعية	34,032	-
دعم البرامج العامة	68,064	-
الخدمات الإجتماعية	6,115,926	-
اليمن	**812,248,623**	**808,146,491**
دعم البرامج العامة	577,646,197	577,646,197
المساعدات السلعية	128,187,345	125,713,613
الصحة	46,593,172	46,593,172
توليد الطاقة وإمدادها	34,327,416	34,327,416
الحكومة والمجتمع المدني	10,669,834	10,669,834
النقل والتخزين	5,235,103	5,235,103
التعليم	3,959,145	3,422,655
المياه والصحة العامة	2,161,488	2,161,488
الخدمات الإجتماعية	2,361,610	1,344,249
صيد الأسماك	1,079,480	1,004,932
البناء والتنمية المدنية	16,009	16,009
الإتصالات	11,824	11,824
أوغندا	**10,250,660**	**3,727,568**
المساعدات السلعية	2,027,226	2,021,781
التعليم	2,317,560	1,521,989
الخدمات الإجتماعية	5,453,288	66,649
الصحة	126,274	44,209
المياه والصحة العامة	294,310	40,939
الحكومة والمجتمع المدني	20,000	20,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,002	12,002
بنغلاديش	**20,604,747**	**12,398,717**
النقل والتخزين	9,324,803	9,324,803
توليد الطاقة وإمدادها	1,358,562	1,358,562
التعليم	1,724,075	986,030
الخدمات الإجتماعية	3,786,687	334,327
المساعدات السلعية	650,912	294,038
المياه والصحة العامة	1,547,211	75,312
الحكومة والمجتمع المدني	84,008	20,681
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,964	4,964
دعم البرامج العامة	1,350,000	-
الصحة	773,525	-
بنين	**4,725,445**	**437,840**
التعليم	199,195	177,146
الصحة	154,722	109,012
الخدمات الإجتماعية	3,980,927	91,236
المياه والصحة العامة	303,464	55,449

المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,997	4,997
دعم البرامج العامة	-	81,677
المساعدات السلعية	-	463
بوتان	**33,405**	**48,396**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	33,405	33,405
الخدمات الإجتماعية	-	14,992
بوركينا فاسو	**653,875**	**4,535,287**
التعليم	344,335	375,352
المياه والصحة العامة	197,877	197,877
الصحة	111,662	121,322
الخدمات الإجتماعية	-	3,840,736
بوروندي	**80,316**	**2,123,427**
الصحة	58,535	74,424
المساعدات السلعية	21,781	27,226
المياه والصحة العامة	-	9,310
الخدمات الإجتماعية	-	1,496,688
التعليم	-	515,780
تشاد	**2,138,929**	**4,191,307**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,492,883	1,492,883
التعليم	542,654	645,600
المساعدات السلعية	38,116	51,729
الصحة	35,133	35,133
المياه والصحة العامة	30,142	98,886
الخدمات الإجتماعية	-	1,867,075
تنزانيا	**4,672,041**	**7,787,179**
التعليم	3,429,341	4,368,393
النقل والتخزين	955,622	955,622
الصحة	234,708	310,884
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	30,588	30,588
المساعدات السلعية	21,781	238,865
الخدمات الإجتماعية	-	1,473,327
دعم البرامج العامة	-	163,354
المياه والصحة العامة	-	246,147
توغو	**500,485**	**4,682,629**
التعليم	310,719	610,942
الصحة	87,620	124,717
الخدمات الإجتماعية	83,115	3,549,413
المياه والصحة العامة	19,031	383,944
المساعدات السلعية	-	13,613
توفالو	**-**	**12,717**
الخدمات الإجتماعية	-	12,717
جزر القمر	**1,203,145**	**2,620,482**
التعليم	583,267	718,643
الصحة	547,615	586,372
المساعدات السلعية	43,139	43,139
الحكومة والمجتمع المدني	24,463	24,463
دعم البرامج العامة	4,661	978,083
الخدمات الإجتماعية	-	269,782
جنوب السودان	**231,505**	**377,628**
التعليم	213,253	213,253
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	18,252	18,252
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	9,995	-
جيبوتي	**518,789**	**148,975**
المياه والصحة العامة	157,710	68,064
المساعدات السلعية	54,451	43,561
الصحة	46,687	37,349
التعليم	2,604	-
الخدمات الإجتماعية	257,336	-
رواندا	**2,436,196**	**1,650,389**
التعليم	2,303,457	1,550,389
توليد الطاقة وإمدادها	100,000	100,000
الخدمات الإجتماعية	32,739	-
زامبيا	**447,349**	**225,300**
التعليم	300,400	225,300
الزراعة	100,000	-
الخدمات الإجتماعية	46,950	-
سيراليون	**5,261,135**	**541,502**
التعليم	784,709	541,502
المياه والصحة العامة	67,566	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	3,565,423	-
المساعدات السلعية	707,309	-
غامبيا	**2,380,988**	**1,688,989**
النقل والتخزين	1,361,285	1,361,285
التعليم	378,024	327,704
الخدمات الإجتماعية	376,977	-
المياه والصحة العامة	213,816	-
المساعدات السلعية	50,078	-
الصحة	809	-
غينيا	**6,094,162**	**5,620,000**
الزراعة	5,620,000	5,620,000
المساعدات السلعية	6,806	-
الخدمات الإجتماعية	366,659	-
المياه والصحة العامة	39,488	-
دعم البرامج العامة	-	-
التعليم	48,167	-
الصحة	13,042	-
غينيا الاستوائية	**11,502**	**11,502**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	11,502	11,502
غينيا بيساو	**2,256,704**	**2,161,721**
خدمات الأعمال	2,161,721	2,161,721
الخدمات الإجتماعية	94,984	-
فانواتو	**364,992**	**350,000**
توليد الطاقة وإمدادها	350,000	350,000
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
كمبوديا	**1,492,435**	**169,357**
التعليم	249,242	159,356
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,001	10,001
الخدمات الإجتماعية	845,311	-
المياه والصحة العامة	374,949	-
المساعدات السلعية	12,932	-
كيريباس	**264,766**	**198,574**
التعليم	264,766	198,574

لاوس	**2,157,620**	**1,613,097**
التعليم	2,118,125	1,588,594
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	24,503	24,503
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
ليبيريا	**526,399**	**288,801**
التعليم	386,429	288,801
المياه والصحة العامة	16,379	-
الخدمات الإجتماعية	123,591	-
ليسوتو	**1,712,497**	**1,712,497**
المياه والصحة العامة	1,712,497	1,712,497
مالي	**24,660,325**	**16,524,824**
دعم البرامج العامة	16,526,001	16,335,421
التعليم	546,138	87,122
الصحة	142,553	45,216
المياه والصحة العامة	373,386	35,285
المساعدات السلعية	27,226	21,781
الخدمات الإجتماعية	7,045,022	-
مدغشقر	**368,342**	**281,451**
الصحة	326,565	249,669
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	31,782	31,782
الخدمات الإجتماعية	9,995	-
ملاوي	**3,378,031**	**728,374**
التعليم	891,753	562,297
النقل والتخزين	166,077	166,077
الخدمات الإجتماعية	1,908,303	-
المياه والصحة العامة	367,417	-
المساعدات السلعية	10,019	-
الصحة	34,462	-
موريتانيا	**9,878,772**	**2,439,676**
النقل والتخزين	2,066,431	2,066,431
توليد الطاقة وإمدادها	155,186	155,186
الصحة	105,913	88,360
المياه والصحة العامة	378,716	82,417
المساعدات السلعية	27,373	21,781
الحكومة والمجتمع المدني	20,500	20,500
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,001	5,001
التعليم	725,473	-
الخدمات الإجتماعية	6,394,179	-
موزامبيق	**1,212,758**	**930,363**
التعليم	1,086,560	917,363
المياه والصحة العامة	13,000	13,000
المساعدات السلعية	8,168	-
الخدمات الإجتماعية	105,030	-
ميانمار	**2,027,865**	**36,201**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	36,201	36,201
المياه والصحة العامة	204,907	-
المساعدات السلعية	1,343,963	-
الخدمات الإجتماعية	379,917	-
التعليم	16,335	-
الصحة	46,541	-
نيبال	**2,505,779**	**1,814,642**
التعليم	2,334,093	1,752,293
الخدمات الإجتماعية	115,644	28,504
المساعدات السلعية	43,978	21,781
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,065	12,065
هايتي	**1,000,000**	**1,000,000**
المساعدات السلعية	1,000,000	1,000,000
المجموع الكلي	**1,213,496,605**	**1,076,882,678**

الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول النامية غير الساحلية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**4,393,089**	**1,115,773**
الصحة	933,474	378,700
التعليم	648,749	306,842
دعم البرامج العامة	236,803	236,803
المياه والصحة العامة	256,349	129,322
المساعدات السلعية	68,173	43,561
الحكومة والمجتمع المدني	47,683	20,545
الخدمات الإجتماعية	2,201,858	-
أذربيجان	**38,002**	**38,002**
الصحة	19,200	19,200
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	18,002	18,002
الخدمات الإجتماعية	800	800
أرمينيا	**70,850**	**-**
التعليم	17,464	-
الصحة	3,000	-
الخدمات الإجتماعية	50,385	-
أفريقيا الوسطى	**30,565**	**30,565**
التعليم	30,565	30,565
أفغانستان	**29,973,118**	**29,206,826**
البناء والتنمية المدنية	21,808,000	21,808,000
الصحة	5,250,000	5,250,000
الإتصالات	1,061,802	1,061,802
الخدمات الإجتماعية	1,007,416	635,521
الصناعة	270,000	270,000
التعليم	388,430	95,394
المياه والصحة العامة	87,470	86,109
توليد الطاقة وإمدادها	100,000	-
النيجر	**13,195,020**	**2,133,547**
التعليم	2,511,104	1,981,759
المياه والصحة العامة	4,407,287	101,435
الصحة	58,606	50,353
المساعدات السلعية	34,032	-
دعم البرامج العامة	68,064	-
الخدمات الإجتماعية	6,115,926	-
أوزبكستان	**9,590,525**	**-**
الصحة	9,528,995	-
الخدمات الإجتماعية	61,530	-
أوغندا	**10,250,660**	**3,727,568**
المساعدات السلعية	2,027,226	2,021,781
التعليم	2,317,560	1,521,989
الخدمات الإجتماعية	5,453,288	66,649
الصحة	126,274	44,209
المياه والصحة العامة	294,310	40,939
الحكومة والمجتمع المدني	20,000	20,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,002	12,002
باراغواي	**9,995**	**-**
الخدمات الإجتماعية	9,995	-
بوتان	**48,396**	**33,405**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	33,405	33,405
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
بوركينا فاسو	**4,535,287**	**653,875**
التعليم	375,352	344,335
المياه والصحة العامة	197,877	197,877
الصحة	121,322	111,662
الخدمات الإجتماعية	3,840,736	-
بوروندي	**2,123,427**	**80,316**
الصحة	74,424	58,535
المساعدات السلعية	27,226	21,781
المياه والصحة العامة	9,310	-
الخدمات الإجتماعية	1,496,688	-
التعليم	515,780	-
بوليفيا	**10,951**	**10,951**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,951	10,951
تركمانستان	**9,193,406**	**9,100,566**
الصحة	9,100,566	9,100,566
الخدمات الإجتماعية	92,840	-
تشاد	**4,191,307**	**2,138,929**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,492,883	1,492,883
التعليم	645,600	542,654
المساعدات السلعية	51,729	38,116
الصحة	35,133	35,133
المياه والصحة العامة	98,886	30,142
الخدمات الإجتماعية	1,867,075	-
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	**146,123**	**-**
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	9,995	-
جنوب السودان	**377,628**	**231,505**
التعليم	213,253	213,253
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	18,252	18,252
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	9,995	-
رواندا	**2,436,196**	**1,650,389**
التعليم	2,303,457	1,550,389
توليد الطاقة وإمدادها	100,000	100,000
الخدمات الإجتماعية	32,739	-
زامبيا	**447,349**	**225,300**
التعليم	300,400	225,300
الزراعة	100,000	-
الخدمات الإجتماعية	46,950	-
زمبابوي	**869,075**	**280,798**
الصحة	361,001	270,751
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,047	10,047
المياه والصحة العامة	66,034	-
الخدمات الإجتماعية	431,993	-
سوازيلند	**1,950,654**	**1,892,186**
النقل والتخزين	1,892,186	1,892,186
التعليم	43,476	-
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
طاجيكستان	**3,745,797**	**2,655,234**
النقل والتخزين	1,758,780	1,758,780
الصحة	481,547	325,286
التعليم	242,418	193,847
المساعدات السلعية	163,354	130,683
المياه والصحة العامة	422,407	119,608
دعم البرامج العامة	120,670	96,536
الخدمات الإجتماعية	556,621	30,493
قيرغيزستان	**3,851,694**	**1,312,328**
النقل والتخزين	1,298,666	1,298,666
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	13,662	13,662
التعليم	2,368	-
الخدمات الإجتماعية	2,536,998	-
كازاخستان	**3,572,353**	**897,144**
التعليم	754,810	664,965
الخدمات الإجتماعية	2,720,420	152,481
المساعدات السلعية	87,122	69,698
الحكومة والمجتمع المدني	10,000	10,000
لاوس	**2,157,620**	**1,613,097**
التعليم	2,118,125	1,588,594
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	24,503	24,503
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
ليسوتو	**1,712,497**	**1,712,497**
المياه والصحة العامة	1,712,497	1,712,497
مالي	**24,660,325**	**16,524,824**
دعم البرامج العامة	16,526,001	16,335,421
التعليم	546,138	87,122
الصحة	142,553	45,216
المياه والصحة العامة	373,386	35,285
المساعدات السلعية	27,226	21,781
الخدمات الإجتماعية	7,045,022	-
ملاوي	**3,378,031**	**728,374**
التعليم	891,753	562,297
النقل والتخزين	166,077	166,077
الخدمات الإجتماعية	1,908,303	-
المياه والصحة العامة	367,417	-
المساعدات السلعية	10,019	-
الصحة	34,462	-
منغوليا	**106,510**	**5,990**
التعليم	5,990	5,990
الخدمات الإجتماعية	100,520	-
مولدوفا	**14,992**	**-**
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
نيبال	**2,505,779**	**1,814,642**
التعليم	2,334,093	1,752,293
الخدمات الإجتماعية	115,644	28,504
المساعدات السلعية	43,978	21,781
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,065	12,065
المجموع الكلي	**139,587,220**	**79,814,630**

الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول الجزرية الصغير النامية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
الدومينيكان	**533,805**	**533,805**
المساعدات السلعية	500,000	500,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	33,805	33,805
الرأس الأخضر	**34,066**	**-**
الخدمات الإجتماعية	34,066	-
أنتيغوا وبربودا	**3,473,938**	**1,450,000**
التعليم	2,023,938	-
توليد الطاقة وإمدادها	750,000	750,000
المساعدات السلعية	700,000	700,000
أنغيلا	**1,000,000**	**-**
المساعدات السلعية	1,000,000	-
بابوا غينيا الجديدة	**4,001**	**4,001**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,001	4,001
بالاو	**509,995**	**500,000**
توليد الطاقة وإمدادها	500,000	500,000
الخدمات الإجتماعية	9,995	-
بربادوس	**1,050,000**	**-**
توليد الطاقة وإمدادها	750,000	-
المساعدات السلعية	300,000	-
بليز	**17,492**	**2,500**
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	2,500	2,500
ترينيداد وتوباغو	**500,000**	**-**
المساعدات السلعية	500,000	-
توفالو	**12,717**	**-**
الخدمات الإجتماعية	12,717	-
تونغا	**12,717**	**-**
الخدمات الإجتماعية	12,717	-
جامايكا	**500,000**	**500,000**
المساعدات السلعية	500,000	500,000
جزر البهاما	**762,502**	**-**
توليد الطاقة وإمدادها	750,000	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,502	-
جزر القمر	**2,620,482**	**1,203,145**
دعم البرامج العامة	978,083	4,661
التعليم	718,643	583,267
الصحة	586,372	547,615
الخدمات الإجتماعية	269,782	-
المساعدات السلعية	43,139	43,139
الحكومة والمجتمع المدني	24,463	24,463
دول متعددة (اسيا)	**316,700,493**	**-**
النقل والتخزين	147,210,000	-
المياه والصحة العامة	63,630,000	-
الصحة	45,900,000	-
الزراعة	29,020,000	-
الخدمات الإجتماعية	23,776,615	-
التعليم	5,098,138	-
دعم البرامج العامة	1,549,142	-
المساعدات السلعية	232,365	-
الحكومة والمجتمع المدني	158,995	-
توليد الطاقة وإمدادها	125,238	-
دومينيكا	**1,750,000**	**1,750,000**
المساعدات السلعية	1,000,000	1,000,000
توليد الطاقة وإمدادها	750,000	750,000
ساموا	**14,992**	**-**
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
سانت فنسنت وغرينادين	**1,080,957**	**998,218**
توليد الطاقة وإمدادها	750,000	750,000
المساعدات السلعية	330,957	248,218
سانت كيتس ونيفس	**500,000**	**500,000**
المساعدات السلعية	500,000	500,000
سيشيل	**6,329,853**	**5,829,612**
الصحة	3,195,097	3,195,097
البناء والتنمية المدنية	2,600,000	2,600,000
التعليم	228,464	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	135,648	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	34,515	34,515
غيانا	**61,557**	**-**
التعليم	54,533	-
المياه والصحة العامة	7,024	-
غينيا بيساو	**2,256,704**	**2,161,721**
خدمات الأعمال	2,161,721	2,161,721
الخدمات الإجتماعية	94,984	-
فانواتو	**364,992**	**350,000**
توليد الطاقة وإمدادها	350,000	350,000
الخدمات الإجتماعية	14,992	-
فيجي	**148,846**	**-**
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	12,717	-
كوبا	**1,029,168**	**1,023,723**
المساعدات السلعية	1,000,000	1,000,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	23,723	23,723
الخدمات الإجتماعية	5,445	-
كيريباس	**264,766**	**198,574**
التعليم	264,766	198,574
مالديف	**7,723,904**	**7,435,207**
دعم البرامج العامة	5,136,129	5,000,000
النقل والتخزين	2,418,552	2,418,552
الخدمات الإجتماعية	95,395	-
التعليم	57,174	-
الصحة	16,655	16,655
موريشيوس	**391,332**	**32,255**
الخدمات الإجتماعية	306,283	-
التعليم	48,827	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	32,255	32,255
المياه والصحة العامة	3,401	-
الصحة	485	-
المساعدات السلعية	82	-
هايتي	**1,000,000**	**1,000,000**
المساعدات السلعية	1,000,000	1,000,000
المجموع الكلي	**350,649,278**	**25,472,760**

الملحق الرابع: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الجهة المانحة والدولة (بالدولار الأمريكي)

الجهة المانحة والدولة	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
صندوق أبوظبي للتنمية	**2,464,455,282**	**2,125,847,240**
صربيا	1,202,376,804	1,202,376,804
المغرب	464,083,485	464,083,485
الأردن	158,096,668	158,096,668
مصر	136,394,585	136,394,585
دول متعددة (عالمي)	34,512,840	34,512,840
الجبل الأسود	14,601,143	14,601,143
ألبانيا	14,233,597	14,233,597
إريتريا	12,960,000	12,960,000
اليمن	12,858,644	12,858,644
أفغانستان	12,260,000	12,260,000
بنغلاديش	10,683,365	10,683,365
مالديف	7,418,552	7,418,552
غينيا	5,620,000	5,620,000
الصومال	5,100,000	5,100,000
فلسطين	4,160,000	4,160,000
كينيا	3,408,658	3,408,658
العراق	3,120,000	3,120,000
سيشيل	2,600,000	2,600,000
موريتانيا	2,221,617	2,221,617
غينيا بيساو	2,161,721	2,161,721
سوازيلند	1,892,186	1,892,186
طاجيكستان	1,758,780	1,758,780
تونس	1,753,335	1,753,335
ليسوتو	1,712,497	1,712,497
غامبيا	1,361,285	1,361,285
قيرغيزستان	1,298,666	1,298,666
السنغال	1,023,686	1,023,686
تنزانيا	955,622	955,622
دومينيكا	750,000	750,000
سانت فنسنت وغرينادين	750,000	750,000
أنتيغوا وبربودا	750,000	750,000
الهند	544,514	544,514
الجزائر	500,000	500,000
بالاو	500,000	500,000
فانواتو	350,000	350,000
الأرجنتين	315,818	315,818
لبنان	313,096	313,096
دول متعددة (أوقيانوسيا)	230,000	230,000
ملاوي	166,077	166,077
سورية	50,000	50,000
ليبيا	-	-
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	750,000	-
إيطاليا	152,464	-
باكستان	-	-
السودان	-	-
جزر البهاما	750,000	-
دول متعددة (اسيا)	336,955,579	-

المساعدات الحكومية	2,180,552,689	2,084,744,509
اليمن	792,297,096	791,980,363
العراق	385,801,701	385,760,209
الأردن	301,946,603	301,940,363
دول متعددة (عالمي)	289,755,720	224,104,208
السودان	130,247,754	130,247,754
فلسطين	96,468,112	96,250,306
باكستان	29,494,314	29,494,314
سورية	22,324,085	22,324,085
مالي	16,526,001	16,335,421
أفغانستان	15,088,779	15,068,000
ليبيا	14,609,338	14,609,338
كوستاريكا	10,000,000	10,000,000
مصر	8,770,094	8,770,094
كولومبيا	7,005,000	7,005,000
شيلى	5,023,000	5,023,000
المغرب	4,449,769	4,449,769
إريتريا	3,335,148	3,335,148
بيرو	3,020,000	3,020,000
دول متعددة (الإمريكيتين)	3,000,000	3,000,000
أوغندا	2,020,000	2,020,000
تشاد	1,659,504	1,606,414
ساحل العاج	1,000,545	1,000,545
كوبا	1,000,000	1,000,000
دومينيكا	1,000,000	1,000,000
هايتي	1,000,000	1,000,000
دول متعددة (آسيا)	1,053,465	800,000
أنتيغوا وبربودا	700,000	700,000
جزر القمر	1,556,851	584,594
الدومينيكان	500,000	500,000
سانت كيتس ونيفس	500,000	500,000
جامايكا	500,000	500,000
بنغلاديش	358,689	334,767
النيجر	226,649	158,584
نيبال	35,396	35,396
صربيا	179,095	31,586
إثيوبيا	20,545	20,545
موريتانيا	20,500	20,500
تونس	20,000	20,000
كينيا	20,000	20,000
أذربيجان	20,000	20,000
البرازيل	15,957	15,957
تايلند	25,423	15,000
السنغال	15,000	15,000
كازاخستان	20,000	15,000
موزامبيق	20,000	13,000
إندونسيا	12,252	12,252
البوسنة والهرسك	121,134	12,231
جنوب أفريقيا	18,000	12,000
الجبل الأسود	155,778	11,800
بيلاروس	10,095	10,095

فيتنام	7,500	7,500
منغوليا	5,990	5,990
الجزائر	4,700	4,700
الهند	3,681	3,681
اليونان	14,003	-
الصومال	163,354	-
ألمانيا	20,000	-
ترينيداد وتوباغو	500,000	-
أرمينيا	20,464	-
سري لانكا	22,124	-
جيبوتي	464	-
سنغافورة	3,000	-
أنغيلا	1,000,000	-
نيوزيلندا	20,000	-
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	136,129	-
بنين	81,677	-
كندا	20,000	-
سيراليون	136,129	-
كوريا الجنوبية	2,000	-
سيشيل	136,129	-
كوسوفو	136,129	-
دول متعددة (اسيا)	6,003,808	-
أستراليا	9,000	-
لبنان	16,597	-
مالديف	136,129	-
الاتحاد الروسي	18,014,553	-
البرتغال	20,000	-
أوكرانيا	20,000	-
ألبانيا	136,129	-
جمهورية التشيك	20,000	-
جنوب السودان	136,129	-
بولندا	20,000	-
فيجي	136,129	-
تنزانيا	163,354	-
بربادوس	300,000	-
سويسرا	20,000	-
الهلال الأحمر الإماراتي	**86,621,689**	**251,838**
اليمن	3,173,892	251,838
كمبوديا	38,116	-
ساحل العاج	10,890	-
إثيوبيا	662,513	-
إسبانيا	34,032	-
غامبيا	69,058	-
أستراليا	25,864	-
منغوليا	10,890	-
أفغانستان	408,386	-
جنوب أفريقيا	31,310	-
الأردن	5,320,551	-
سيراليون	4,014,851	-
ألبانيا	2,521,464	-
فلسطين	281,163	-
البرازيل	38,116	-
مالديف	13,613	-
البوسنة والهرسك	3,012,839	-
ميانمار	1,405,017	-
الجبل الأسود	32,671	-

تونس	476,096	-
الجزائر	2,894,034	-
دول متعددة (اسيا)	70,787	-
الرأس الأخضر	16,335	-
سنغافورة	27,226	-
السنغال	39,613	-
أرمينيا	35,393	-
السودان	11,143,210	-
غينيا	27,226	-
الصومال	9,399,065	-
قيرغيزستان	2,531,198	-
الصين	25,864	-
كينيا	1,090,667	-
العراق	1,122,848	-
ماليزيا	21,781	-
الفلبين	609,736	-
موريشيوس	27,226	-
ألمانيا	54,451	-
نيوزيلندا	27,226	-
المغرب	39,397	-
توغو	2,271,766	-
المكسيك	177,593	-
جزر القمر	49,647	-
المملكة المتحدة	51,729	-
جيبوتي	50,368	-
النيجر	2,230,461	-
رومانيا	25,864	-
الهند	6,982,693	-
سري لانكا	76,232	-
الولايات المتحدة الأمريكية	30,057	-
سورية	8,984	-
اليابان	159,175	-
سيشيل	13,613	-
شيلى	16,335	-
صربيا	54,451	-
طاجيكستان	40,839	-
إندونسيا	1,130,148	-
غانا	749,507	-
أوغندا	1,052,364	-
غينيا بيساو	21,781	-
أوكرانيا	54,451	-
فيتنام	28,587	-
آيرلندا	27,226	-
كازاخستان	2,192,168	-
إيطاليا	29,948	-
كوسوفو	35,133	-
باكستان	1,074,227	-
لبنان	159,666	-
بنغلاديش	24,503	-
مالي	839,092	-
بنين	2,445,064	-
مصر	6,427,760	-
بوركينا فاسو	1,770,408	-
موريتانيا	3,502,583	-
بيلاروس	31,310	-
موزامبيق	35,393	-
تايلند	524,203	-

نيجيريا	21,781	-
تركيا	62,619	-
هولندا	31,310	-
تشاد	1,087,170	-
تنزانيا	238,865	-
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	**74,278,093**	**48,301,661**
الصومال	10,663,124	10,658,907
تركمانستان	9,193,406	9,100,566
الأردن	6,068,695	6,018,667
باكستان	4,600,130	4,550,103
لبنان	17,485,613	3,949,160
سيشيل	3,210,105	3,195,097
اليمن	3,378,084	3,013,174
السنغال	1,397,699	1,347,672
صربيا	1,301,984	1,243,245
فلسطين	2,517,111	1,232,739
أفغانستان	1,176,363	1,176,363
كوسوفو	946,894	896,867
كينيا	607,619	443,244
كازاخستان	537,821	305,586
العراق	301,271	301,271
المغرب	322,570	283,147
بنغلاديش	373,684	272,257
إريتريا	225,123	225,123
جزر القمر	64,186	64,186
مالديف	145,617	16,655
مصر	447,013	7,632
السودان	1,324,891	-
سنغافورة	30,016	-
اليابان	88,767	-
البرتغال	12,219	-
أستراليا	75,041	-
اليونان	27,805	-
إسبانيا	290,643	-
إندونسيا	50,027	-
رواندا	425,231	-
أوزبكستان	61,530	-
سيراليون	25,014	-
أوغندا	25,014	-
غينيا	25,014	-
آيرلندا	5,037	-
السويد	15,008	-
إيطاليا	6,732	-
الولايات المتحدة الأمريكية	887,856	-
البوسنة والهرسك	50,027	-
دول متعددة (اسيا)	2,318,782	-
بلجيكا	39,710	-
سري لانكا	25,014	-
إثيوبيا	50,027	-
سويسرا	279,241	-
بوروندي	425,231	-
الرأس الأخضر	15,008	-
بيلاروس	69,249	-
غامبيا	25,014	-
تايلند	130,071	-
غينيا بيساو	25,014	-
الجبل الأسود	30,016	-
فيتنام	30,016	-
تركيا	100,054	-
ألبانيا	40,022	-
تنزانيا	119,657	-
الفلبين	30,016	-
توغو	25,014	-
مالي	25,014	-
ماليزيا	547,766	-
موريتانيا	100,054	-
نيجيريا	50,027	-
المملكة المتحدة	1,293,640	-
ألمانيا	39,421	-
جنوب أفريقيا	55,030	-
مؤسسة دبي العطاء	**50,487,752**	**36,347,861**
فلسطين	7,400,433	5,550,324
تنزانيا	4,001,168	3,000,876
لبنان	3,669,260	2,751,945
دول متعددة (عالمي)	3,454,838	2,591,128
نيبال	2,327,201	1,745,401
لاوس	2,118,125	1,588,594
أوغندا	1,675,536	1,256,652
الأردن	1,669,612	1,252,209
النيجر	1,610,600	1,207,950
كولومبيا	1,497,227	1,122,920
رواندا	1,411,401	1,058,551
فيتنام	1,376,971	1,032,728
السنغال	1,355,386	1,016,540
المكسيك	1,163,412	872,559
العراق	1,107,174	830,381
بنغلاديش	890,226	667,669
تونس	886,020	664,515
المغرب	881,482	661,112
سري لانكا	879,922	659,942
الفلبين	807,331	605,499
الجزائر	763,854	572,891
ملاوي	749,729	562,297
سيراليون	722,003	541,502
الهند	714,557	535,918
موزامبيق	676,789	507,592
جزر القمر	541,502	406,126
السودان	540,402	405,302
بيرو	502,419	376,814
إثيوبيا	450,102	337,576
ليبيريا	385,068	288,801
زمبابوي	361,001	270,751
سانت فنسنت وغرينادين	330,957	248,218
زامبيا	300,400	225,300
كينيا	286,394	214,796
كيريباس	264,766	198,574
مدغشقر	231,670	173,752
كمبوديا	212,474	159,356
غامبيا	201,278	150,958
غانا	45,125	33,844
أنتيغوا وبربودا	2,023,938	-
جمعية دار البر	**47,724,246**	**-**
كينيا	876,944	-
سري لانكا	449,165	-
إثيوبيا	205,913	-
إريتريا	69,857	-
غانا	588,903	-
الاتحاد الروسي	30,493	-
مصر	5,296,357	-
ألبانيا	401,577	-
رومانيا	28,654	-
السنغال	547,423	-
طاجيكستان	280,120	-
السودان	9,451,817	-
فلسطين	1,786,228	-
الصومال	4,430,603	-
مالي	2,242,354	-
الصين	133,469	-
موريشيوس	321,856	-
الفلبين	2,297,427	-
دول متعددة (اسيا)	673,483	-
المكسيك	168,891	-
ساحل العاج	911,617	-
النيجر	1,666,784	-
سيشيل	281,040	-
الهند	1,816,192	-
غامبيا	499,418	-
اليمن	9,801	-
غينيا	356,079	-
إندونسيا	1,336,630	-
كوسوفو	197,079	-
أوغندا	993,011	-
لبنان	1,718,332	-
بنين	1,320,299	-
ماليزيا	37,173	-
بوروندي	1,481,111	-
موريتانيا	1,202,556	-
تايلند	1,091,925	-
نيبال	27,226	-
تنزانيا	1,283,954	-
توغو	1,212,483	-
جمعية الشارقة الخيرية	**42,889,179**	**-**
إثيوبيا	844,378	-
فيجي	2,723	-
سري لانكا	691,069	-
إسبانيا	8,168	-
مصر	4,584,214	-
أستراليا	30,057	-
دول متعددة (اسيا)	173,014	-
الأردن	1,597,050	-
غامبيا	2,723	-
ألبانيا	39,502	-
كوبا	5,445	-
البرازيل	78,396	-
موزامبيق	9,529	-
البرتغال	99,033	-
جورجيا	16,259	-
البوسنة والهرسك	232,215	-
رومانيا	2,723	-
الجبل الأسود	11,749	-
صربيا	14,974	-
الرأس الأخضر	2,723	-
غينيا	40,684	-
السنغال	3,890,868	-
كمبوديا	383,325	-
السودان	4,259,930	-
لبنان	1,076,330	-
الصومال	1,030,921	-
منغوليا	2,723	-
الصين	358,059	-
نيجيريا	13,613	-
الفلبين	777,186	-
جنوب أفريقيا	42,200	-
الكونغو	170,749	-
جيبوتي	55,971	-
النيجر	4,177,784	-
رواندا	2,723	-
الهند	4,134,571	-
ساحل العاج	17,595	-
اليمن	134,523	-
سيراليون	209,205	-
إندونسيا	600,218	-
طاجيكستان	181,963	-
أوغندا	67,841	-
غانا	116,703	-
إيران	8,168	-
فلسطين	2,125,857	-
بنغلاديش	4,221,538	-
قيرغيزستان	8,168	-
بنين	171,290	-
كندا	9,017	-
بوركينا فاسو	1,892,761	-
كينيا	1,016,274	-
بوروندي	44,076	-
ليبيريا	110,839	-
تايلند	101,290	-
ملاوي	479,279	-
تشاد	110,332	-
موريتانيا	1,900,904	-
تنزانيا	113,152	-
نيبال	4,084	-
توغو	372,357	-
نيوزيلندا	2,723	-
توفالو	2,723	-
تونغا	2,723	-
القطاع الخاص والأفراد	**35,557,854**	**-**
دول متعددة (عالمي)	34,207,854	-
بنغلاديش	1,350,000	-
جمعية دبي الخيرية	**27,708,965**	**-**
غانا	686,389	-
توغو	192,938	-
مالي	4,668,595	-
إسبانيا	8,168	-
سري لانكا	581,757	-
أستراليا	13,613	-
كوسوفو	22,870	-
ألبانيا	392,045	-
نيجيريا	46,604	-
البرازيل	61,340	-
جيبوتي	139,163	-
البوسنة والهرسك	427,667	-

طاجيكستان	165,142	-
السنغال	65,805	-
غينيا	25,160	-
السودان	654,284	-
لبنان	507,660	-
الصومال	186,529	-
منغوليا	27,906	-
الصين	321,395	-
تايلند	665,757	-
الفلبين	1,868,679	-
جنوب أفريقيا	113,430	-
الكونغو الديمقراطية	291,114	-
زامبيا	36,955	-
المغرب	23,673	-
سيراليون	153,934	-
النيجر	2,439,913	-
غامبيا	26,409	-
الهند	4,414,543	-
غيانا	61,557	-
اليمن	340,497	-
كمبوديا	607,175	-
إندونسيا	3,889,341	-
كولومبيا	17,509	-
أوغندا	810,293	-
ليبيريا	30,493	-
بنين	82,085	-
ملاوي	1,972,951	-
بوركينا فاسو	33,950	-
موريتانيا	430,811	-
بوروندي	8,168	-
إثيوبيا	184,692	-
بيلاروس	10,005	-
هيئة آل مكتوم الخيرية	**16,851,508**	**10,808,545**
السودان	1,777,237	1,720,405
دول متعددة (عالمي)	1,343,064	1,343,064
النيجر	715,279	715,279
تنزانيا	638,447	638,447
تشاد	494,465	494,465
كينيا	544,219	494,192
رواندا	496,840	491,838
إثيوبيا	448,663	443,645
بوركينا فاسو	521,072	439,027
جنوب أفريقيا	437,928	437,928
الكونغو الديمقراطية	427,031	427,031
موزامبيق	439,719	409,771
الصومال	408,864	408,864
توغو	310,719	310,719
غانا	308,765	308,765
أوغندا	265,338	265,338
جنوب السودان	213,253	213,253
الكاميرون	208,113	208,113
بنين	187,152	187,152
غامبيا	176,746	176,746
الأردن	302,415	173,614
نيجيريا	171,333	171,333
جزر القمر	143,578	143,578
السنغال	139,026	139,026
أفريقيا الوسطى	30,565	30,565
الهند	16,387	16,387
المملكة المتحدة	1,607,387	-
آيرلندا	2,879,103	-
العراق	26,864	-
هولندا	824,394	-
ألمانيا	27,226	-
مصر	320,315	-
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	**13,129,485**	**5,869,605**
طاجيكستان	1,197,956	795,446
أفغانستان	858,927	621,800
لبنان	1,034,577	609,856
كازاخستان	802,374	576,558
مصر	1,163,182	524,730
بنغلاديش	676,934	381,243
فلسطين	694,255	337,599
الصومال	582,617	302,739
بنين	341,261	172,818
مالي	318,432	156,733
توغو	217,370	141,225
الفلبين	344,814	134,277
جيبوتي	247,885	124,036
السودان	196,575	113,699
غانا	155,908	102,946
أوغندا	197,277	99,319
موريتانيا	147,792	85,563
إثيوبيا	241,985	84,685
بوروندي	154,846	80,316
مدغشقر	94,895	75,916
تنزانيا	98,972	46,507
أوكرانيا	54,451	43,561
السنغال	206,240	40,842
بوركينا فاسو	89,135	38,637
سري لانكا	97,199	34,198
الأردن	176,967	32,671
كوسوفو	122,516	32,671
النيجر	85,920	27,353
نيبال	68,064	21,781
تايلند	180,751	21,781
جزر القمر	193,275	4,661
إندونسيا	142,334	3,440
باكستان	81,677	-
جنوب أفريقيا	20,419	-
ساحل العاج	19,058	-
إسبانيا	40,839	-
نيجيريا	44,922	-
اليابان	81,677	-
البرازيل	136,129	-
غامبيا	19,058	-
تونس	40,839	-
أستراليا	40,839	-
منغوليا	40,839	-
الهند	796,352	-
العراق	100,341	-
الولايات المتحدة الأمريكية	27,226	-
دول متعددة (اسيا)	290,232	-
كندا	163,354	-

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**12,481,350**	**-**
دول متعددة (آسيا)	1,089,028	-
موريتانيا	217,806	-
دول متعددة (عالمي)	272,257	-
الصومال	68,064	-
تشاد	13,613	-
الهند	952,900	-
دول متعددة (أفريقيا)	54,451	-
اليمن	13,613	-
مصر	217,806	-
أوزبكستان	9,528,995	-
الأردن	39,205	-
أوغندا	13,613	-
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	**10,742,152**	**-**
نيبال	16,635	-
فلسطين	1,230,911	-
دول متعددة (أفريقيا)	706,524	-
أستراليا	50,027	-
مصر	25,075	-
الأردن	87,595	-
جنوب أفريقيا	5,445	-
البرازيل	8,168	-
سري لانكا	145,391	-
البوسنة والهرسك	427,118	-
لبنان	580,246	-
الصومال	1,445,221	-
موزامبيق	16,335	-
العراق	45,031	-
جزر القمر	61,448	-
المغرب	23,959	-
دول متعددة (اسيا)	188,034	-
الهند	29,472	-
دول متعددة (عالمي)	756,111	-
إندونسيا	2,019,208	-
غينيا بيساو	48,189	-
أوغندا	191,444	-
كمبوديا	231,349	-
أوكرانيا	47,169	-
مالي	8,168	-
باكستان	2,723	-
منغوليا	8,168	-
بنغلاديش	466,113	-
ميانمار	586,647	-
تشاد	751,429	-
إثيوبيا	456,567	-
تنزانيا	76,232	-
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	**9,452,246**	**9,452,246**
دول متعددة (عالمي)	9,452,246	9,452,246
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	**7,912,032**	**-**
تنزانيا	13,613	-
بنغلاديش	786,607	-
لبنان	1,390,273	-
الفلبين	142,392	-
تركيا	262,858	-
الهند	945,973	-
دول متعددة (اسيا)	14,974	-
إندونسيا	1,564,645	-
إثيوبيا	33,299	-
أوغندا	2,757,398	-
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**5,322,661**	**692,603**
باكستان	209,709	132,045
غانا	130,528	95,453
بوركينا فاسو	129,948	78,198
الصومال	93,876	74,038
بنين	74,733	55,988
السودان	156,817	53,760
أوغندا	109,863	49,592
توغو	79,982	48,541
تشاد	74,793	38,049
موريتانيا	51,099	28,946
النيجر	41,631	24,381
اليمن	13,613	13,613
لاوس	14,992	-
السويد	9,995	-
جنوب السودان	9,995	-
إسبانيا	14,992	-
كمبوديا	9,995	-
الفلبين	9,995	-
أرمينيا	14,992	-
ألمانيا	14,992	-
زامبيا	9,995	-
المكسيك	14,992	-
فيجي	9,995	-
المملكة المتحدة	14,992	-
كوسوفو	14,992	-
النمسا	9,995	-
مدغشقر	9,995	-
السلفادور	14,992	-
نيبال	14,992	-
الهند	14,992	-
دول متعددة (اسيا)	3,061,666	-
سلوفاكيا	9,995	-
ساموا	14,992	-
سنغافورة	19,989	-
البوسنة والهرسك	9,995	-
سويسرا	9,995	-
إندونسيا	14,992	-
فانواتو	14,992	-
أوروغواي	9,995	-
كازاخستان	19,989	-
إستونيا	9,995	-
كوريا الجنوبية	14,992	-
أوكرانيا	14,992	-
كينيا	9,995	-
آيرلندا	9,995	-
الدنمارك	9,995	-
آيسلندا	14,992	-
ملاوي	9,995	-
إيطاليا	9,995	-
موزامبيق	14,992	-

باراغواي	9,995	-
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	9,995	-
إكوادور	9,995	-
جورجيا	14,992	-
بالاو	9,995	-
رومانيا	14,992	-
بروناي	14,992	-
زمبابوي	9,995	-
بلجيكا	9,995	-
سري لانكا	9,995	-
بلغاريا	14,992	-
سلوفينيا	9,995	-
بليز	14,992	-
سوازيلند	14,992	-
بنغلاديش	14,992	-
طاجيكستان	19,989	-
بنما	9,995	-
غواتيمالا	14,992	-
الأرجنتين	9,995	-
فيتنام	14,992	-
بوتان	14,992	-
قبرص	14,992	-
البرتغال	14,992	-
كرواتيا	14,992	-
بوروندي	9,995	-
كندا	14,992	-
بولندا	9,995	-
كوستاريكا	9,995	-
بيرو	9,995	-
كولومبيا	9,995	-
بيلاروس	14,992	-
لاتفيا	14,992	-
تايلند	9,995	-
لكسمبرغ	9,995	-
ليتوانيا	9,995	-
ماليديف	9,995	-
ماليزيا	14,992	-
تنزانيا	9,995	-
مصر	19,989	-
نيكاراغوا	9,995	-
منغوليا	9,995	-
نيوزيلندا	9,995	-
موريشيوس	9,995	-
تونس	14,992	-
مولدوفا	14,992	-
تونغا	9,995	-
الجبل الأسود	14,992	-
جزر القمر	9,995	-
إثيوبيا	9,995	-
توفالو	9,995	-
مؤسسة القلب الكبير	**3,447,902**	**-**
مصر	760,311	-
فلسطين	709,017	-
سوازيلند	43,476	-
الهند	223,506	-
لبنان	703,705	-
اليونان	99,374	-
الأردن	811,668	-
باكستان	96,845	-
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	**2,109,433**	**-**
بنغلاديش	585,353	-
سري لانكا	15,960	-
جنوب أفريقيا	95,963	-
الأردن	36,237	-
إثيوبيا	127,949	-
البرازيل	22,870	-
تنزانيا	43,561	-
الفلبين	163,354	-
زمبابوي	488,032	-
المغرب	13,613	-
كينيا	38,579	-
الهند	442,962	-
أوغندا	35,000	-
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	**1,607,590**	**1,391,342**
البرازيل	123,157	123,157
إندونسيا	90,444	90,444
كولومبيا	80,049	80,049
الهند	66,588	66,588
بنما	56,202	56,202
كينيا	51,747	51,747
جنوب أفريقيا	49,407	49,407
المكسيك	42,990	42,990
شيلي	40,410	40,410
ميانمار	36,201	36,201
إكوادور	35,949	35,949
سيشيل	34,515	34,515
فيتنام	33,854	33,854
الدومينيكان	33,805	33,805
بوتان	33,405	33,405
موريشيوس	32,255	32,255
مدغشقر	31,782	31,782
إيران	31,183	31,183
تنزانيا	30,588	30,588
نيجيريا	29,394	29,394
تونس	25,003	25,003
كوستاريكا	25,003	25,003
ساحل العاج	25,003	25,003
لاوس	24,503	24,503
كوبا	23,723	23,723
غانا	21,728	21,728
الكاميرون	21,047	21,047
جنوب السودان	18,252	18,252
أذربيجان	18,002	18,002
قيرغيزستان	13,662	13,662
باكستان	13,451	13,451
بيرو	13,352	13,352
ماليزيا	13,000	13,000
نيبال	12,065	12,065
أوكرانيا	12,022	12,022
أوغندا	12,002	12,002
دول متعددة (عالمي)	11,998	11,998
غينيا الاستوائية	11,502	11,502
الفلبين	11,001	11,001

بوليفيا	10,951	10,951
الأرجنتين	10,501	10,501
زمبابوي	10,047	10,047
كمبوديا	10,001	10,001
هندوراس	6,001	6,001
صربيا	6,001	6,001
فنزويلا	5,001	5,001
موريتانيا	5,001	5,001
بنين	4,997	4,997
الكونغو	4,987	4,987
بنغلاديش	4,964	4,964
الصومال	4,341	4,341
تركيا	4,201	4,201
البوسنة والهرسك	4,102	4,102
بابوا غينيا الجديدة	4,001	4,001
مصر	3,500	3,500
بليز	2,500	2,500
الاتحاد الروسي	24,453	-
البرتغال	15,602	-
اليابان	4,001	-
جزر البهاما	12,502	-
أستراليا	19,003	-
رومانيا	13,502	-
إسبانيا	5,001	-
المملكة المتحدة	3,200	-
فرنسا	25,586	-
السويد	22,350	-
إيطاليا	39,445	-
ليتوانيا	5,000	-
الولايات المتحدة الأمريكية	26,604	-
مؤسسة سقيا الإمارات	**1,331,380**	**1,331,380**
الصومال	365,175	365,175
مصر	149,741	149,741
إثيوبيا	129,322	129,322
طاجيكستان	101,007	101,007
بوركينا فاسو	98,013	98,013
أفغانستان	80,663	80,663
موريتانيا	78,048	78,048
بنغلاديش	54,451	54,451
السودان	40,839	40,839
غانا	36,074	36,074
مالي	32,671	32,671
نيجيريا	32,671	32,671
الفلبين	25,320	25,320
جيبوتي	24,939	24,939
أوغندا	24,666	24,666
تايلند	20,474	20,474
بنين	16,885	16,885
إندونسيا	10,890	10,890
السنغال	9,529	9,529
برنامج إكسبو لايف	**1,200,000**	**600,000**
فنزويلا	100,000	100,000
مصر	100,000	100,000
كولومبيا	100,000	100,000
بيلاروس	100,000	100,000
إثيوبيا	100,000	100,000
رواندا	100,000	100,000
أفغانستان	100,000	-
هولندا	100,000	-
المملكة المتحدة	100,000	-
سلوفينيا	100,000	-
زامبيا	100,000	-
آيرلندا	100,000	-
طيران الإتحاد	**1,028,514**	**-**
لبنان	31,310	-
دول متعددة (آسيا)	18,479	-
الأردن	19,058	-
الصومال	900,374	-
سري لانكا	3,267	-
الصين	8,168	-
نيبال	117	-
الهند	43,929	-
اليونان	3,812	-
مراكز إيواء النساء والأطفال	**828,596**	**828,596**
دول متعددة (عالمي)	828,596	828,596
مؤسسة نور دبي	**617,473**	**-**
دول متعددة (عالمي)	67,473	-
إثيوبيا	400,000	-
نيجيريا	50,000	-
إريتريا	50,000	-
بنغلاديش	50,000	-
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	**446,708**	**-**
دول متعددة (عالمي)	75,415	-
باكستان	109,856	-
إثيوبيا	27,139	-
العراق	166,643	-
بنغلاديش	63,327	-
المغرب	735	-
فيتنام	2,478	-
الهند	871	-
إندونسيا	245	-
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	**330,655**	**-**
اليونان	81,677	-
سيشيل	54,451	-
باكستان	27,226	-
الصومال	54,451	-
الأردن	25,700	-
الهند	87,149	-
كلية محمد بن راشد للادارة الحكومية	**177,083**	**167,863**
دول متعددة (عالمي)	167,863	167,863
دول متعددة (اسيا)	9,220	-
مركز إدارة النفايات – أبوظبي (تدوير)	**28,859**	**28,859**
اليمن	28,859	28,859
المجموع الكلي	**5,099,321,375**	**4,326,664,145**

التعليقات الختامية

1 أ. إخلاء المسؤولية: جميع الخرائط والمواد/الرسوم الجغرافية الواردة في هذا التقرير مستخدمة لأغراض إيضاحية فقط، ولا تعبر عن أي رأي، أو اعتراف، أو تصديق، من جانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي، أو دولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لأي من السلطات المسؤولة فيها، أو أي تعيين لحدودها.
ب. معدلات الصرف المستخدمة: 1 دولار أمريكي = 3.673 درهم إماراتي.
ج. تم تقريب النسب المئوية إلى أقرب عدد صحيح لتيسير القراءة. وعليه؛ فقد تظهر فروق تقريبية في بعض الحالات.
د. تم الحصول على جميع الصور، وتحديد مصادرها بوساطة الجهات المانحة الإماراتية، والجهات الحكومية الإماراتية.

2 تم رفع غينيا الاستوائية من قائمة البلدان الأقل نموا في يونيو 2017. ولكن مع هذا؛ لا تزال بيانات المساعدات الخارجية المقدمة إلى تلك الدولة مضمَّنة في التحليل الوارد بالتقرير، نظرا إلى أن التحليل بناءً على مستوى الدخل الوارد في هذا التقرير قد استند إلى قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية لتوثيق تدفقات المساعدات للفترة من عام 2014 إلى 2017. قائمة البلدان الأقل نمواً، بما فيها غينيا الاستوائية.
http://www.oecd.org/dac/stats/documentupload/DAC_List_ODA_Recipients2014to2017_flows_En.pdf;
https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/ldc_list.pdf

3 تُعدّ قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، وكذلك نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي المقدمة خلال عام 2017، قيماً مؤقتة حتى تاريخ طباعة هذا التقرير، وسيتم تأكيد القيم النهائية من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر 2018. بينما تستند قيم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمّارات، وكذلك نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي المقدمة خلال عامي 2015 و2016، إلى الأرقام النهائية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

4 http://polioeradication.org/news-post/global-leaders-support-new-six-year-plan-to-deliver-a-polio-free-world-by-2018/

5 https://www.thenational.ae/uae/health/reaching-the-last-mile-new-100m-fund-announced-in-abu-dhabi-1.675855

6 https://gulfnews.com/news/uae/health/100m-fund-to-combat-two-infectious-diseases-1.2125298;

7 http://wam.ae/en/details/1395302654846; https://gulfnews.com/news/uae/society/uae-to-be-in-the-forefront-of-women-s-empowerment-1.1974098; https://government.ae/en/information-and-services/charity-and-humanitarian-work/humanitarian-logistics-20Moving%20from%20commitments%20to%20%databank; https://www.unocha.org/sites/unocha/files/ECOSOC%20HAS%20172017 20June%202017.pdf; https://www.worldgovernmentsummit.org/annual-gathering/2017/sessions/the-future-%implementation%2016 of-humanitarian-aid

8 http://www2.compareyourcountry.org/oda?cr=20001&cr1=oecd&lg=en&page=1

9 https://www.irinnews.org/analysis/2018/05/15/emergency-aid-funding-fell-2017-even-syriayemen-wars-drove-needs-higher

10 الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

11 دول مانحة.

12 باستثناء الجزأين "ب" و"ج" من الفصل الأول، اللذين يشيران إلى قيم المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية، فإن جميع أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية الأخرى الواردة في هذا التقرير تم التعبير عنها كمساعدات إنمائية رسمية إجمالية.

13 http://unohrlls.org/about-ldcs/facts-and-figures-2

14 يعد صندوق أبوظبي للتنمية جزءا من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ولكن لأغراض تتعلق بإعداد هذا التقرير تمت معاملة صندوق أبوظبي للتنمية كجهة مانحة مستقلة، ووضع مساعداته الخارجية بشكل منفصل.

15 http://wam.ae/en/details/1395302673756

16 http://unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2018/wir18_fs_ae_en.pdf

17 https://undataforum.org/WorldDataForum

18 https://www.un.int/uae/news/ambassador-nusseibeh-encourages-un-address-sdg-gaps

19 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16

20 http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2017/03/LLDCs-Fact-Sheet_2017_REVISEDS.pdf

21 http://www.worldbank.org/en/country/maldives/overview; https://www.thenational.ae/business/economy/adfd-gives-50m-loan-to-develop-maldives-airport-1.668508

22 https://reliefweb.int/report/libya/2018-libya-humanitarian-needs-overview-summary-december-2017

23 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg1

24 http://www.undp.org/content/undp/en/home/crisis-response/on-going-crises/iraq.html

25 https://www.isdb.org/partnership/lives-and-livelihoods-fund

26 http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs48-one-five-children-adolescents-youth-out-school-2018-en.pdf

27 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg4

28 تشمل المدفوعات قطاعات التعليم الفرعية كافة، بما فيها قطاع التعليم في حالات الطوارئ، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وغيرهما.

29 https://www.unicef.org/media/media_100857.html; https://www.unicef.org/media/media_91132.html

30 http://www.dubaicares.ae/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-reiterates-its-commitment-to-education-in-emergencies-on-the-sidelines-of-the-72nd-un-ge.html

31 http://wam.ae/en/details/1395302631616; https://www.etihad.com/en-ca/about-us/etihad-news/archive/2017/etihad-aviation-group-supports-education-for-syrian-children-in-jordan-to-celebrate-year-of-giving

32 https://www.unicef.org/infobycountry/yemen_85651.html;
https://www.unicef.org/press-releases/yemen-children-education-devastated-three-years-conflict

33 https://www.unicef.org/infobycountry/bangladesh_100945.html; https://www.unicef.org/media/media_91132.html

34 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg4

35 https://www.globalpartnership.org/blog/fighting-girls-education-northern-uganda

36 https://news.un.org/en/focus/yemen

37 http://www1.wfp.org/countries/somalia

38 https://www.adfd.ae/english/Projects/ProjectMap/Pages/newProjectDetails.aspx?name=735

39 https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-cholera-outbreak-now-largest-and-fastest-record-600000-children-infected;
https://reliefweb.int/report/yemen/uae-donates-10-million-support-who-s-efforts-combat-cholera-yemen

40 https://end.org/articles/his-highness-sheikh-mohamed-bin-zayed-al-nahyan-launches-reaching-the-last-mile-fund-to-raise-100-million;
https://site.reachingthelastmile.com

41 http://polioeradication.org/where-we-work/pakistan;
https://reliefweb.int/report/pakistan/uae-provided-43-million-pakistani-children-polio-vaccine-end-2017

42 http://www.uaerep.ae/en/app/rain-enhancement/16

43 http://www.worldbank.org/en/country/morocco/overview#1

44 http://www.unwater.org/water-facts/scarcity

45 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg7

46 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg7

47 https://www.adfd.ae/english/Projects/ProjectMap/Pages/newProjectDetails.aspx?name=953

48 https://www.adfd.ae/PublishingImages1/PacificBrochure_20_6_2016_13_9_41.pdf;
https://www.adfd.ae/english/Projects/ProjectMap/Pages/newProjectDetails.aspx?name=887

49 http://www.caribbean360.com/news/united-arab-emirates-funds-renewable-energy-projects-barbados

50 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg11

51 https://www.adfd.ae/Lists/PublicationsDocuments/ADFD-ANNUAL-REPORT-2017-En-web.pdf

52 https://www.irinnews.org/analysis/2018/05/15/emergency-aid-funding-fell-2017-even-syriayemen-wars-drove-needs-higher

53 https://www.unocha.org/sites/unocha/files/GHO2018.PDF

54 http://pubdocs.worldbank.org/en/154851467143896227/FY17HLFS-Final-6272016.pdf;
http://ida.worldbank.org/theme/conflict-and-fragility

55 https://www.icrc.org/en/where-we-work/middle-east/yemen/health-crisis-yemen

56 https://www.unicef.org/media/media_100857.html; https://www.unicef.org/media/media_91132.html

57 http://www.dubaicares.ae/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-reiterates-its-commitment-to-education-in-emergencies-on-the-sidelines-of-the-72nd-un-ge.html

58 https://reliefweb.int/report/libya/2018-libya-humanitarian-response-plan-january-december-2018

59 https://www.thenational.ae/world/uae-gives-dh36-7m-in-aid-to-caribbean-islands-hit-by-hurricane-irma-1.628634;
https://www.khaleejtimes.com/nation/dubai/sheikh-mohammed-sends-dh712500-emergency-airlift-to-haiti-

60 https://www.unocha.org/story/syria-2018-humanitarian-needs-overview-millions-people-face-daily-struggle-survive

61 https://unstats.un.org/sdgs/report/2017/goal-01

62 http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-poverty-line-faq

63 https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SDG/africa_regional_report_on_the_sustainable_development_goals_summary_english_rev.pdf

64 http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/YouthPOP.pdf; https://www.uneca.o/sites/default/files/uploaded-documents/SDG/africa_regional_report_on_the_sustainable_development_goals_summary_english_rev.pdf

65 http://reporting.unhcr.org/node/5129

66 https://www.weforum.org/agenda/2016/05/the-world-s-10-youngest-countries-are-all-in-africa;
http://solidaritysummit.gou.go.ug/content/description-each-sector

67 http://www.dubaicares.ae/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-launches-new-portfolio-of-education-programs-in-uganda.html

68 يستند التحليل، على أساس مستوى الدخل الوارد في هذا التقرير، إلى قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان المتلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية لتوثيق تدفقات المساعدات للفترة من عام 2014 إلى عام 2017. وحددت القائمة 48 دولة ضمن فئة البلدان الأقل نموا، من بينها غينيا الاستوائية. وتطبيقا لقرار الجمعية العامة رقم 68/L.20 الذي أصدرته في 4 ديسمبر 2013، تم رفع اسم غينيا الاستوائية من قائمة البلدان الأقل نموا. واعتباراً من مارس 2018 أصبح هناك 47 دولة ضمن فئة البلدان الأقل نمواً.

69 دول أعضاء في الأمم المتحدة؛ http://unohrlls.org

70 يستند تصنيف الدولة ضمن فئة البلدان الأقل نموا إلى 3 معايير: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والأصول البشرية، والضعف الاقتصادي تجاه الهزات والصدمات الخارجية.

71 http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ldcr2017_en.pdf

72 http://unohrlls.org/about-ldcs/facts-and-figures-2/; http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002448/244835E.pdf

73 http://unctad.org/en/PublicationChapters/ldc2016_ch3_en.pdf

74 http://unohrlls.org/about-ldcs/facts-and-figures-2/; http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002448/244835E.pdf

75 http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ldcr2017_en.pdf

76 https://www.weforum.org/agenda/2016/05/the-world-s-10-youngest-countries-are-all-in-africa

77 https://www.unicef.org/media/media_95861.html

78 http://www.dubaicares.ae/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-commits-aed-73-million-usd-20-million-to-education-in-emergencies.html

79 https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS

80 http://unohrlls.org/about-lldcs/programme-of-action

81 http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2017/07/Vienna-booklet-ENGLISH-1.pdf

82 https://gulfnews.com/news/uae/education/dubai-cares-launches-dh3-4m-programme-in-zimbabwe-1.2239031

83 http://unohrlls.org/custom-content/uploads/2017/03/LLDCs-Fact-Sheet_2017_REVISEDS.pdf

84 https://www.weforum.org/agenda/2016/05/the-world-s-10-youngest-countries-are-all-in-africa

85 دول أعضاء في الأمم المتحدة.

86 https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Agenda21.pdf

87 https://sustainabledevelopment.un.org/conferences/bpoa1994

88 https://sustainabledevelopment.un.org/samoapathway.html

89 https://masdar.ae/en/media/detail/mission-accomplished-for-uae-pacific-partnership-fund-as-masdar-delivers-11;
https://masdar.ae/assets/downloads/content/4338/uae_ppf_lr.pdf

90 http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/SIDS%20Towards%20Sustainable%20Energy%20Future.pdf

91 https://www.thenational.ae/world/uae-gives-dh36-7m-in-aid-to-caribbean-islands-hit-by-hurricane-irma-1.628634;
https://www.khaleejtimes.com/nation/dubai/sheikh-mohammed-sends-dh712500-emergency-airlift-to-haiti-

92 https://www.worldatlas.com/articles/which-are-the-10-smallest-countries-of-africa-by-size.html

93 https://www.thenational.ae/business/economy/adfd-gives-50m-loan-to-develop-maldives-airport-1.668508

التعليقات الختامية

94 http://unohrlls.org/about-ldcs
95 http://www.un.org/en/conf/ldc/pdf/outcome_%20document_second_un_conference_%20ldcs.%20pdf.pdf
96 http://unohrlls.org/about-sids
97 https://sustainabledevelopment.un.org/conferences/bpoa1994
98 https://www.adfd.ae/PublishingImages1/ADFD_Country%20Report%20Morocco%20ENG_15_6_2016_9_44_34.pdf
99 https://www.oecd.org/mena/governance/youth-engagement-and-empowerment-report.pdf
100 https://www.oecd.org/mena/governance/youth-engagement-and-empowerment-report.pdf
101 http://www.emro.who.int/polio/countries/pakistan.html; http://polioeradication.org/wp-content/uploads/2018/04/pakistan-polio-uae-impact-factsheet-20180416.pdf; http://wam.ae/en/details/1395302647168; http://www.uaepap.org/campaign-polio.html
102 http://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-october-2018; https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Youth%20in%20Palestine%20-%20Oct%202017_0.pdf
103 https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/united-arab-emirates-allocates-dh55-million-us15-million-grant-support
104 http://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/overview; https://www.oecd.org/mena/governance/youth-engagement-and-empowerment-report.pdf
105 http://www.un.org/en/development/desa/population/pdf/commission/2017/keynote/nvp_sudan.pdf
106 https://public.tableau.com/views/OECDDACAidataglancebyrecipient_new/Recipients?:embed=y&:display_count=yes&:showTabs=y&:toolbar=no?&:showVizHome=no
107 http://www.un.org/en/development/desa/population/pdf/commission/2017/keynote/nvp_sudan.pdf; http://www.worldbank.org/en/country/sudan/overview
108 http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/Stabilization.html
109 http://www.emro.who.int/irq/iraq-news/improving-lives-and-health-in-qushtapa-refugee-camp-iraq.html
110 http://www.dubaicares.ae/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-to-provide-safe-return-to-schools-for-iraqi-children-in-war-torn-city-of-mosul.html
111 https://reliefweb.int/report/iraq/uae-offers-us500-million-international-efforts-reconstruct-iraq
112 http://www.emro.who.int/polio/countries/pakistan.html
113 https://www.adfd.ae/english/Projects/ProjectMap/Pages/newProjectDetails.aspx?name=873
114 التقرير السنوي لصندوق أبوظبي للتنمية لعام 2017.
115 https://unocha.exposure.co/the-rohingya-crisis-in-numbers
116 https://www.wfp.org/content/yemen-state-food-insecurity-emergency-food-security-nutrition-assessment-april-2017
117 https://gulfnews.com/news/uae/aid/red-crescent-sponsors-7-692-sudanese-orphans-1.2024454
118 منذ تأسيسها.
119 https://www.thenational.ae/uae/government/uae-charity-clothing-project-benefits-more-than-34-000-children-for-eid-1.93254
120 http://ipsnews.net/wam/en/2017/04/17/uae-khalifa-foundation-completes-largest-dam-in-somalia
121 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg4
122 http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/YouthPOP.pdf; https://www.uneca.o/sites/default/files/uploaded-documents/SDG/africa_regional_report_on_the_sustainable_development_goals_summary_english_rev.pdf
123 http://www.ihc.ae/publications/IHC-Annual-Report-2017.pdf
124 http://wam.ae/en/details/1395302631198
125 http://wam.ae/en/details/1395302602453
126 http://wam.ae/en/details/1395302636890
127 https://unocha.exposure.co/the-rohingya-crisis-in-numbers
128 دليل الاستجابة للطوارئ، وزارة التنمية والتعاون الدولي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015.
https://www.thenational.ae/business/dubai-international-humanitarian-city-sees-growing-demand-as-conflicts-rage-in-the-region-1.240235
129 https://www.odi.org/opinion/10341-snapshot-out-school-youth-uganda
130 https://www.sharjah24.ae/en/sharjah/250958-tbhf-allocates-usd-2-million-to-improve-healthcare-services-and-living-conditions-in-egypt
131 http://wam.ae/en/details/1395297397493
132 https://www.iucn.org/theme/species/our-work/iucn-red-list-threatened-species
133 https://www.speciesconservation.org/media/mbz-species-conservation-fund-61.pdf
134 https://www.unocha.org/somalia
135 https://www.icomos.org/en/get-involved-wh/undertake-a-desk-review-for-icomos/401-english-categories/what-we-do/heritage-at-risk/8262-icomos-adopts-the-abu-dhabi-declaration-on-heritage-at-risk-in-the-context-of-armed-conflicts
136 https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/lang--en/index.htm
137 https://www.abudhabi.ae/portal/public/en/departments/cwm
138 تعد مبالغ المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي قيماً أولية. إلى أن يتم إصدار الأرقام النهائية بوساطة لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر 2018. كما تعد جميع الأرقام الواردة في هذا الفصل أرقاماً إجمالية مؤقتة للمساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية.
139 http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm
140 http://devinit.org/wp-content/uploads/2018/06/GHA-Report-2018.pdf
141 http://www.oecd.org/newsroom/development-aid-stable-in-2017-with-more-sent-to-poorest-countries.htm
142 http://www.worldbank.org/en/country/mic/overview
143 "الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني"، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2626 (24 ،(XXV أكتوبر 1970، الفقرة 43؛ http://www.oecd.org/dac/stats/the07odagnitarget-ahistory.htm
144 https://www.vision2021.ae/en/our-vision/united-destin